



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم الاقتصاد



# الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي لدول عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة (2003-2020)

أطروحة دكتوراه تقدمت بها الطالبة

**(وسن هادي فيحان)**

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة

دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

**بإشراف**

**الأستاذ الدكتور**

**يوسف علي عبد الاسدي**

2022م

1444هـ

**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**  
**(قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا**  
**يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ).**  
**[الزمر 9]**

**صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ**

# الاهداء

الى ... من علمني معنى الاصرار ....وشغفه

السمو ..... ابي الغالي..

الى من علمتني بسخاء

دعائها.....امي العزيزة

الى عائلتي الصغيرة.....

الى.....الاستاذ المشرف....

الى كل من سعى في طلب العلم النافع

وسن

## شكر وتقدير

بعد الحمد لله والشكر والثناء لجلال وجهه وعظيم سلطانه، على ان من عليّ بإتمام وانجاز هذه الأطروحة، والصلاة والسلام على افضل خلق الله نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

اتقدم بوافر الشكر والتقدير وعظيم الامتنان الى مشرفي الاستاذ الدكتور يوسف عبد الاسدي لما بذله من جهد كبير لإثراء البحث، وما قدمه من نصح ومشورة وارشاد متواصل من بداية مرحلة البحث حتى اتمام الأطروحة. فتظل عبارات وجمل الشكر عاجزة عن ايفائه حقه، فجزائه الله خير الجزاء على اخراجه الأطروحة بمظهرها النهائي.

وانتقدم بجزيل الشكر الى عمادة كلية الادارة والاقتصاد وخص بالذكر منهم عميد الكلية د. عبد الحسين توفيق الشبلي والمعاون العلمي د. احمد صدام، لما بذلوه من نصائح في طريق البحث العلمي، كما لا اغفل ان اتقدم بشكري الى الاستاذ الدكتور سامي عبيد التميمي رئيس قسم الاقتصاد في مؤازرته لطلبة الدراسات العليا وتهيئته لمتطلبات البحث العلمي.

ومن باب الاطراء لابد من الاشادة بجميع اساتذتي الذين اغنونا بموادهم الدراسية طيلة السنة التحضيرية وهم كل من د. نبيل المرسومي، د. شعبان الامارة، د. يوسف الاسدي، د. رجاء عبدالله، ود. ندوة هلال.

وانتقدم بالشكر الجزيل الى السادة كل من المقوم اللغوي والاحصائي والمقيمين العلميين للأطروحة بتفضلهم بعملية التقويم. كما اشكر السادة اعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الأطروحة. واخيراً اود ان اتوجه بشكري وتقديري الى كل من ساعدني وابدى لي المشورة براي وفكرة من الاصدقاء والصديقات المقربين لي دون استثناء واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

## Contentsالمحتويات

| الموضوع                                                                     | رقم الصفحة |
|-----------------------------------------------------------------------------|------------|
| الاهداء                                                                     | أ          |
| الشكر والتقدير                                                              | ب          |
| ثبت المحتويات                                                               | ج-ي        |
| ثبت الملاحق                                                                 | ي-ل        |
| ثبت الجداول                                                                 | م-س        |
| ثبت الاشكال والمخططات                                                       | ع          |
| المقدمة                                                                     | ٩-١        |
| الفصل الأول : الإطار النظري لآثار الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي         | ٤٩-١٠      |
| تمهيد:                                                                      | ١٠         |
| المبحث الأول: الاستقرار/ وعدم الاستقرار السياسي، المفهوم، الإبعاد، المؤشرات | ٢٣-١٠      |
| المطلب الأول: ماهية الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي.(Political Stability)  | ١٣-١٠      |
| اولاً: المفهوم اللغوي للاستقرار السياسي وتعريفه                             | ١٠         |
| المطلب الثاني: مفهوم الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي في الفكر الاقتصادي    | ١٤-١٢      |
| اولاً: مفهوم الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي في الفكر السياسي الغربي       | ١٢         |
| ثانياً: الاستقرار السياسي بالفكر الماركسي                                   | ١٣         |
| ثالثاً: الاستقرار السياسي لتوماس هوبز                                       | ١٤         |
| رابعاً: الاستقرار السياسي عند توماس الاكويني                                | ١٤         |
| خامساً: الاستقرار السياسي في الفكر السياسي الاسلامي                         | ١٤         |
| المطلب الثالث: اتجاهات دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي                        | ١٧-١٥      |
| اولاً: مدارس الاستقرار السياسي                                              | ١٤         |
| ثانياً: ابعاد الاستقرار السياسي                                             | ١٨-١٧      |
| ثالثاً: مؤشرات الاستقرار السياسي                                            | ٢٠-١٨      |
| المطلب الرابع: أسباب عدم الاستقرار السياسي                                  | ٢٢-٢١      |
| اولاً: العوامل الداخلية لعدم الاستقرار السياسي                              | ٢٢         |
| ثانياً: العوامل الخارجية لعدم الاستقرار السياسي                             | ٢٣         |

| الموضوع                                                                    | رقم الصفحة |
|----------------------------------------------------------------------------|------------|
| المبحث الثاني: الاطار العام لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي                    | ٣٥-٢٤      |
| المطلب الأول: الاستقرار الاقتصادي                                          | ٢٣         |
| أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي على وفق المؤسسات الدولية                  | ٢٣         |
| ثانياً: الاستقرار الاقتصادي في المدارس الاقتصادية المختلفة                 | ٢٥         |
| المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي                                  | ٣٦-٢٩      |
| أولاً: استقرار الازدواج النقدي السعري                                      | ٢٩         |
| ثانياً: الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي                             | ٣٣         |
| ثالثاً: استقرار اوضاع النمو الاقتصادي                                      | ٣٤         |
| المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي عالمياً ودولياً                    | ٣٦         |
| المطلب الأول: مؤشر الاستقرار السياسي على وفق المؤشرات والمعايير الدولية    | ٣٦         |
| أولاً: مؤشرات الاستقرار السياسي في ظل الحكم الرشيد حسب برنامج البنك الدولي | ٣٦         |
| ثانياً: مؤشرات صندوق السلام للدول الهشة أو الفاشلة                         | ٣٩         |
| ثالثاً: مؤشر الإرهاب العالمي                                               | ٤٢         |
| المطلب الثاني: العلاقة بين الآثار الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي        | ٤٧-٤٠      |
| أولاً: العلاقة بين البطالة وعدم الاستقرار السياسي                          | ٤٣         |
| ثانياً: العلاقة بين التضخم وعدم الاستقرار السياسي                          | ٤٤         |
| ثالثاً: العلاقة بين سعر الصرف وعدم الاستقرار السياسي                       | ٤٤         |
| رابعاً: العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي                 | ٤٤         |
| خامساً: العلاقة بين عرض النقد وعدم الاستقرار السياسي                       | ٤٥         |
| سادساً: العلاقة بين المديونية والاستقرار السياسي                           | ٤٦         |
| سابعاً: العلاقة بين الإنفاق العسكري و ضعف الاستقرار السياسي                | ٤٧         |
| الفصل الثاني: الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في دول عربية مختارة | ١٢٠-٥٠     |
| المبحث الأول: الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في ليبيا            | ٥٥-٥٠      |
| المطلب الأول: عدم الاستقرار السياسي في ليبيا                               | ٥٠         |
| أولاً: لمحة عن واقع الاقتصاد الليبي قبل وبعد احداث عدم الاستقرار السياسي   | ٥٠         |
| ثانياً: تشخيص ظاهرة عدم الاستقرار في ليبيا                                 | ٥٢         |

.....المحتويات.....

| الموضوع                                                                                                      | رقم الصفحة |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|
| ثالثاً: أسباب عدم الاستقرار السياسي الداخلية والخارجية في ليبيا                                              | ٥٣         |
| رابعاً: مؤشرات ومحددات عدم الاستقرار السياسي في ليبيا                                                        | ٥٤         |
| المطلب الثاني: موقع وترتيب ليبيا في مؤشرات الاستقرار السياسي العالمية ومؤشرات البنك الدولي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) | ٥٦-٦٥      |
| أولاً: مؤشر الدولة الهشة (الفاشلة): Fragile State index                                                      | ٥٦-٥٩      |
| ثانياً: مؤشر الإرهاب العالمي index – Terrorism GLOBAL                                                        | ٥٩-٦٠      |
| ثالثاً: الأثر الاقتصادي للإرهاب                                                                              | ٦٠         |
| رابعاً: مؤشرات الحكم الرشيد على وفق بيانات مؤسسة البنك الدولي                                                | ٦١         |
| المبحث لثاني: مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي في ليبيا                                                         | ٦٤-٦٧      |
| المطلب الأول: استقرار الاوضاع النقدية والسعرية في ليبيا                                                      | ٦٤         |
| أولاً: تحليل تطور مكونات عرض النقد في ليبيا وأهم العوامل المؤثرة فيها                                        | ٦٤         |
| ثانياً: استقرار الاوضاع المالية في ليبيا                                                                     | ٧١         |
| ثالثاً: تطور مؤشرات الاستدامة المالية في ليبيا                                                               | ٧٣-٧٥      |
| رابعاً: تطور القطاع الحقيقي في ليبيا                                                                         | ٧٥-٧٧      |
| المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في ليبيا                                             | ٧٨-٨٦      |
| المظهر الأول: ارتفاع معدلات التضخم في ليبيا                                                                  | ٧٧         |
| المظهر الثاني: تقلبات سعر الصرف في ليبيا                                                                     | ٧٩         |
| المظهر الثالث: تطور عجز الموازنة في ليبيا                                                                    | ٨٠         |
| المظهر الرابع: تطور الانفاق العسكري والاستقرار السياسي في ليبيا                                              | ٨١         |
| المظهر الخامس: تطور الدين العام والاستقرار السياسي في ليبيا                                                  | ٨٢         |
| المظهر السادس: تطور تفاوت الدخل والاستقرار السياسي في ليبيا                                                  | ٨٣         |
| المظهر السابع: تطور البطالة والاستقرار السياسي في ليبيا                                                      | ٨٤         |
| المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية                          | ٨٦-١٢٠     |
| المطلب الأول: عدم الاستقرار السياسي في السعودية                                                              | ٨٦-٩١      |
| أولاً: لمحة عن واقع الاقتصاد السعودي قبل وبعد احداث عدم الاستقرار السياسي                                    | ٨٦         |
| ثانياً: تشخيص ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية                                        | ٨٧         |

.....المحتويات.....

| الموضوع                                                                                 | رقم الصفحة |
|-----------------------------------------------------------------------------------------|------------|
| ثالثاً: أسباب عدم الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية                         | ٨٩         |
| رابعاً: مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية                        | ٨٩         |
| المطلب الثاني: موقع وترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشرات الاستقرار السياسي         | ٩٠-٩٦      |
| أولاً: مؤشرات الدولة الهشة (الفاشلة) في المملكة العربية السعودية                        | ٩٠         |
| ثانياً: موقع المملكة العربية السعودية في مؤشر الإرهاب العالمي                           | ٩٣         |
| ثالثاً: الأثر الاقتصادي للإرهاب والعنف                                                  | ٩٣         |
| رابعاً: مؤشرات الحكم الرشيد في المملكة العربية السعودية على وفق بيانات البنك الدولي     | ٩٥         |
| المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية                   | ٩٧         |
| أولاً: استقرار المؤشرات النقدية والسعرية                                                | ٩٧         |
| ثانياً: استقرار الأوضاع المالية في المملكة العربية السعودية                             | ١٠٤        |
| ثالثاً: تطور مؤشرات الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية                       | ١٠٥        |
| رابعاً: تطور القطاع الحقيقي في المملكة العربية السعودية                                 | ١٠٨        |
| المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية     | ١١٠-١٢٠    |
| المظهر الأول: ارتفاع معدلات التضخم والاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية       | ١١٠        |
| المظهر الثاني: تقلبات سعر الصرف والاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية          | ١١١        |
| المظهر الثالث: تطور عجز الموازنة والاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية         | ١١٣        |
| المظهر الرابع: تطور الانفاق العسكري والاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية      | ١١٤        |
| المظهر الخامس: تطور الدين العام والاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية          | ١١٦        |
| المظهر السادس: تطور البطالة والاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية              | ١١٨        |
| المظهر السابع: تطور تفاوت الدخل والاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية          | ١١٩        |
| الفصل الثالث: الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق                        | ١٢١-١٧٨    |
| المبحث الأول: موقع العراق في مؤشرات الاستقرار السياسي العالمية                          | ١٢١-١٣٥    |
| المطلب الأول: لمحة عن واقع الاقتصاد قبل وبعد عدم الاستقرار السياسي                      | ١٢١-١٢٢    |
| أولاً: أسباب ومؤشرات عدم الاستقرار السياسي في العراق                                    | ١٢٢        |
| ثانياً: تشخيص ظاهرة عدم الاستقرار السياسي بالعراق                                       | ١٢٤        |
| المطلب الثاني: ترتيب العراق في المؤشرات العالمية للاستقرار السياسي ومؤشرات البنك الدولي | ١٢٥-١٣٥    |

| الموضوع                                                                                | رقم الصفحة |
|----------------------------------------------------------------------------------------|------------|
| أولاً: مؤشر الدولة الهشة الفاشلة: Fragile State Index                                  | ١٢٥        |
| ثانياً: موقع وترتيب العراق في مؤشر الارهاب العالمي                                     | ١٣١        |
| ثالثاً: مؤشرات الحكم الرشيد على وفق بيانات البنك الدولي                                | ١٣٢        |
| المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق                              | ١٣٦-١٤٤    |
| المطلب الأول: تحليل تطور مكونات عرض النقد في العراق واهم العوامل المؤثرة فيه           | ١٣٥        |
| أولاً: تطور الاوضاع النقدية والسعرية في العراق                                         | ١٣٥        |
| ثانياً: استقرار الاوضاع المالية في العراق                                              | ١٤٥        |
| ثالثاً: تطور مؤشرات الاستدامة المالية في العراق                                        | ١٤٨        |
| رابعاً: تطور القطاع الحقيقي في العراق                                                  | ١٥٣        |
| المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق                      | ١٥٨-١٦٦    |
| المطلب الأول: تنوع الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق                  | ١٥٨        |
| المظهر الأول: ارتفاع معدلات التضخم والاستقرار السياسي في العراق                        | ١٥٨        |
| المظهر الثاني: تقلبات سعر الصرف والاستقرار السياسي في العراق                           | ١٥٩        |
| المظهر الثالث: تطور عجز الموازنة والاستقرار السياسي في العراق                          | ١٦١        |
| المظهر الرابع: تطور الانفاق العسكري والاستقرار السياسي في العراق                       | ١٦٣        |
| المظهر الخامس: تطور الدين العام والاستقرار السياسي في العراق                           | ١٦٤        |
| المظهر السادس: تطور البطالة والاستقرار السياسي في العراق                               | ١٦٤        |
| المظهر السابع: تطور متوسط نصيب الفرد من الدخل و الاستقرار لسياسي في العراق             | ١٦٦        |
| المبحث الرابع : تحليل مقارنة بين الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي              | ١٦٨-١٧٥    |
| المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي للدول الثلاث                    | ١٦٨        |
| أولاً: مؤشر الاستقرار السياسي مقارنة بين (ليبيا، السعودية، العراق)                     | ١٦٨        |
| ثانياً: مؤشر التضخم مقارنة بين (ليبيا، السعودية، العراق)                               | ١٦٨        |
| ثالثاً: أثر عدم الاستقرار السياسي على فائض عجز الموازنة مقارنة للدول الثلاث            | ١٦٩        |
| رابعاً: مؤشر سعر الصرف بين (ليبيا، السعودية، العراق)                                   | ١٧٠        |
| خامساً: أثر الاستقرار السياسي في الانفاق العسكري مقارنة بين (ليبيا، السعودية، العراق ) | ١٧١        |
| سادساً : أثر الاستقرار السياسي في الدين العام مقارنة بين (ليبيا، السعودية، العراق )    | ١٧٢        |

.....المحتويات.....

| الموضوع                                                                                                                         | رقم الصفحة |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|
| سابعاً: اثر عدم الاستقرار السياسي في البطالة مقارنة بين (ليبيا ، السعودية ، العراق)                                             | ١٧٣        |
| ثامناً: أثر الاستقرار السياسي لمتوسط دخل الفرد مقارنة بين (ليبيا، السعودي، العراق)                                              | ١٧٤        |
| المطلب الثاني: رؤية لمستقبل الاقتصاد العراقي في ظل عدم الاستقرار السياسي                                                        | ١٧٧-١٧٥    |
| اولاً: سيناريو بقاء حالة عدم الاستقرار السياسي                                                                                  | ١٧٦        |
| ثانياً: سيناريو تحسن حالة الاستقرار السياسي                                                                                     | ١٧٧        |
| الاستنتاجات والتوصيات                                                                                                           | ١٧٩-١٨٢    |
| الاستنتاجات                                                                                                                     | ١٧٩        |
| التوصيات                                                                                                                        | ١٨١        |
| المصادر                                                                                                                         | ١٨٣-٢٠٢    |
| الملاحق                                                                                                                         | ٢٠٣-٢٣٧    |
| ملحق (١) يوضح مؤشرات الدولة الهشة (السياسية) في ليبيا                                                                           | ٢٠٣        |
| ملحق (٢) يوضح مؤشرات الدولة الهشة (الاقتصادية) لدولة ليبيا                                                                      | ٢٠٣        |
| الملحق (٣) يوضح مؤشرات الدولة الهشة (الاجتماعية) لدولة ليبيا                                                                    | ٢٠٤        |
| الملحق (٤) قيمة الترتيب والتغير بالمؤشر لدولة ليبيا بين دول المشرق العربي (MENA) الاعلى تأثيراً في الارهاب للمدة من (٢٠١٩-٢٠٠٢) | ٢٠٤        |
| الملحق (٥) قيمة الترتيب والتغير بالمؤشر لدولة ليبيا بين دول المشرق العربي (MENA) الاعلى تأثيراً في الارهاب للمدة من (٢٠١٩-٢٠٠٢) | ٢٠٥        |
| الملحق (٦) تطور عرض النقد الضيق في ليبيا للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٣)                                                                      | ٢٠٥        |
| الملحق (٧) تطور عرض النقد الواسع السيولة المحلية (M2) في ليبيا                                                                  | ٢٠٦        |
| الملحق (٨) تقديرات وترتيب مؤشرات الحكم الرشيد لدولة ليبيا حسب قاعدة بيانات البنك الدولي                                         | ٢٠٧        |
| الملحق (٩) تطور الإيرادات والنفقات العامة وصافي الموازنة في ليبيا                                                               | ٢٠٨        |
| الملحق (١٠) القطاع الحقيقي في ليبيا للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٣) حسب اسعار عام (٢٠٠٣)                                                      | ٢٠٩        |
| الملحق (١١) معامل الاستقرار النقدي (M2) في الاقتصاد الليبي                                                                      | ٢١٠        |
| الملحق (١٢) نسبة الإيرادات والنفقات وصافي الموازنة من الناتج بالاسعار الجارية في ليبيا                                          | ٢١١        |
| الملحق (١٣) تطور نسبة الدين العام من الناتج لمحلي بالأسعار الجارية                                                              | ٢١٢        |
| الملحق (١٤) نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية (الضرائب-الرسوم) من الإيرادات العامة                                            | ٢١٣        |

| الموضوع                                                                                                                            | رقم الصفحة |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|
| الملحق (١٥) تطور مؤشرا لاستقرار السياسي وسعر الصرف في ليبيا للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)                                                      | ٢١٤        |
| الملحق (١٦) تطور البطالة والاستقرار السياسي في ليبيا للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)                                                             | ٢١٤        |
| الملحق (١٧) مؤشرات الدولة الهشة (الفاشلة) السياسية في المملكة العربية السعودية                                                     | ٢١٥        |
| الملحق (١٨) مؤشرات الدولة الهشة الاقتصادية للملكة لعربية السعودية                                                                  | ٢١٥        |
| الملحق (١٩) مؤشرات الدولة الهشة الاجتماعية في المملكة العربية لسعودية                                                              | ٢١٦        |
| الملحق (٢٠) الترتيب العالمي للكلفة الاقتصادية للعنف في (السعودية، العراق، ليبيا) للسنوات (٢٠١٣-٢٠٢٠) وفق مؤشر السلام العالمي (GPI) | ٢١٦        |
| ملحق (٢١) مؤشرات الحكم الرشيد في السعودية وفقا لمؤشرات البنك الدولي                                                                | ٢١٨        |
| ملحق (٢٢) تطور عرض النقد الضيق (M1) في المملكة العربية السعودية                                                                    | ٢١٩        |
| الملحق (٢٣) تطور السيولة المحلية M2 (عرض النقد الواسع) في الاقتصاد السعودي                                                         | ٢٢٠        |
| ملحق (٢٤) التغير السنوي للإيرادات النفطية وغير النفطية وصافي الموازنة في السعودية                                                  | ٢٢١        |
| الملحق (٢٥) تطور نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي                                                                        | ٢٢٢        |
| ملحق (٢٦) تطور القطاع الحقيقي بالمملكة العربية السعودية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)                                                          | ٢٢٣        |
| ملحق (٢٧) مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)                                                                          | ٢٢٤        |
| الملحق (٢٨) تطور عرض النقد الضيق وعلاقته بالناتج المحلي بالأسعار الثابتة في العراق                                                 | ٢٢٤        |
| ملحق (٢٩) تطور عرض النقد الواسع السيولة المحلية (M2) وعلاقته بالناتج المحلي بالأسعار الثابتة والجارية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)  | ٢٢٥        |
| الملحق (٣٠) تطور سعر الصرف في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)                                                                             | ٢٢٦        |
| الملحق (٣١) سعر الصرف والميزان التجاري والحساب الجاري في العراق                                                                    | ٢٢٧        |
| الملحق (٣٢) معامل الاستقرار النقدي لعرض النقد الواسع (M2) في الاقتصاد العراقي                                                      | ٢٢٨        |
| الملحق (٣٣) تطور الدين العام في العراق وعلاقته بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية                                            | ٢٢٩        |
| الملحق (٣٤) نمو القطاع الحقيقي في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠٢٠) (سنة اساس ٢٠٠٣)                                                       | ٢٣٠        |
| الملحق (٣٥) تطور ابواب الانفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)                                                                   | ٢٣١        |
| الملحق (٣٦) تطور الدين العام ومؤشر الاستقرار السياسي في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠٢٠)                                                 | ٢٣٢        |
| الملحق (٣٧) اثر الاستقرار السياسي في التضخم مقارنة بين الدول (ليبيا، السعودية، العراق)                                             | ٢٣٣        |
| الملحق (٣٨) اثر الاستقرار السياسي في فائض-عجز الموازنة العامة مقارنة بين الدول (ليبيا-)                                            | ٢٣٤        |

.....المحتويات.....

| الموضوع                                                                                                     | رقم الصفحة |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|
| السعودية - العراق) للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٣)                                                                        |            |
| الملحق (٣٩) اثر الاستقرار السياسي في سعر الصرف مقارنة بين الدول (ليبيا، السعودية، ليبيا) للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٣)  | ٢٣٥        |
| الملحق (٤٠) اثر الاستقرار السياسي في الانفاق العسكري مقارنة بين (ليبيا، السعودية، العراق) للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٣) | ٢٣٦        |
| الملحق (٤١) تطور التغير السنوي للإيرادات العامة والنفقات وصافي الموازنة في العراق                           | ٢٣٧        |

## قائمة الجداول Tables List

| رقم الصفحة | الموضوع                                                             | رقم الجدول |
|------------|---------------------------------------------------------------------|------------|
| ٤٠         | المؤشرات العامة للدولة الهشة أو الفاشلة                             | ١          |
| ٤٩         | العوامل المحددة للنفقات العامة العسكرية في البلدان النامية          | ٢          |
| ٥٢         | كلفة الأثر الاقتصادي للصراع في ليبيا                                | ٣          |
| ٥٩         | موقع ونتائج تصنيف ليبيا في مؤشر الدولة الفاشلة(الهشة)               | ٤          |
| ٦١         | ترتيب ليبيا في مؤشر الإرهاب العالمي (GTI)                           | ٥          |
| ٦٢         | الاثار الاقتصادية للإرهاب بواسطة برنامج الامم المتحدة للفئات الخطرة | ٦          |
| ٦٩         | تطور الرقم القياسي للأسعار والتضخم في ليبيا                         | ٧          |
| ٧١         | العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري في ليبيا                    | ٨          |
| ٧٩         | تطور مؤشر الاستقرار السياسي ومعدل التضخم في ليبيا                   | ٩          |
| ٨٢         | تطور عجز الموازنة وعدم الاستقرار السياسي في ليبيا                   | ١٠         |
| ٨٣         | تطور الانفاق العسكري والاستقرار السياسي في ليبيا                    | ١١         |
| ٨٤         | تطور حجم المديونية العامة والاستقرار السياسي في ليبيا               | ١٢         |
| ٨٥         | تفاوت الدخل والاستقرار السياسي في ليبيا                             | ١٣         |
| ٩٢         | موقع وترتيب وتصنيف السعودية في مؤشرات الدولة الهشة                  | ١٤         |
| ٩٤         | موقع المملكة العربية السعودية في مؤشر الإرهاب لعالمي                | ١٥         |
| ١٠٠        | تطور الرقم القياسي للأسعار والتضخم في المملكة العربية السعودية      | ١٦         |
| ١٠١        | تطور متوسط سعر صرف الريال السعودي                                   | ١٧         |
| ١٠٢        | تطور العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في السعودية             | ١٨         |
| ١٠٣        | معامل الاستقرار النقدي في عرض النقد الواسع(M2) في السعودية          | ١٩         |
| ١٠٦        | تطور نسبة الايرادات والنفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي       | ٢٠         |
| ١٠٨        | تطور نسبة الايرادات النفطية-غير النفطية من الايرادات                | ٢١         |
| ١١١        | تطور التضخم والاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية          | ٢٢         |
| ١١٣        | تطور سعر الصرف والاستقرار السياسي بالمملكة العربية لسعودية          | ٢٣         |
| ١١٤        | تطور عجز الموازنة والاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية    | ٢٤         |
| ١١٥        | موقع السعودية بين الدول الخمس الكبار الاكثر انفاقا على التسلح       | ٢٥         |

.....المحتويات.....

| رقم الصفحة | الموضوع                                                            | رقم الجدول |
|------------|--------------------------------------------------------------------|------------|
| ١١٦        | تطور الانفاق العسكري والاستقرار السياسي بالمملكة العربية السعودية  | ٢٦         |
| ١١٧        | تطور الدين الداخلي وعدم الاستقرار السياسي في السعودية              | ٢٧         |
| ١١٨        | تطور البطالة والاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية        | ٢٨         |
| ١٢٠        | تطور متوسط نصيب الفرد ومؤشر الاستقرار السياسي في السعودية          | ٢٩         |
| ١٢٧        | موقع وتصنيف العراق في مؤشر الدولة الهشة (الفاشلة)                  | ٣٠         |
| ١٢٨        | مؤشرات الدولة الهشة (السياسية) في العراق                           | ٣١         |
| ١٣٠        | مؤشرات الدولة الهشة الاقتصادية في العراق                           | ٣٢         |
| ١٣١        | المؤشرات الاجتماعية الهشة في العراق                                | ٣٣         |
| ١٣٢        | موقع العراق في مؤشر الارهاب العالمي (١٠ اعلًى تأثير - ٠ اقل تأثير) | ٣٤         |
| ١٣٣        | موقع العراق بين مجموعة الدول العشرة وفق مؤشر (Gti)                 | ٣٥         |
| ١٤١        | تطور الرقم القياسي للأسعار ومعدل التضخم في العراق                  | ٣٦         |
| ١٤٨        | تطور قيمة الانفاق العسكري ونسبته من الانفاق العام والنتاج المحلي   | ٣٧         |
| ١٥٠        | تطور نسبة للإيرادات والنفقات العامة من الناتج المحلي               | ٣٨         |
| ١٥٢        | نسبة الإيرادات لنفطية وغير النفطية من الإيرادات العامة             | ٣٩         |
| ١٥٧        | المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الحقيقي       | ٤٠         |
| ١٥٩        | تطور التضخم ومؤشر الاستقرار السياسي في العراق                      | ٤١         |
| ١٦٠        | تطور سعر الصرف والاستقرار السياسي في العراق                        | ٤٢         |
| ١٦٢        | تطور عجز الموازنة والاستقرار السياسي في العراق                     | ٤٣         |
| ١٦٣        | تطور الانفاق العسكري ومؤشر الاستقرار السياسي في العراق             | ٤٤         |
| ١٦٦        | تطور البطالة وعدم الاستقرار السياسي في العراق                      | ٤٥         |
| ١٦٧        | العلاقة بين متوسط نصيب الفرد والاستقرار السياسي في العراق          | ٤٦         |
| ١٧٣        | أثر الاستقرار لسياسي على الدين العام مقارنة بين دول مختارة         | ٤٧         |
| ١٧٤        | اثر عدم الاستقرار السياسي على البطالة مقارنة بين دول مختارة        | ٤٨         |
| ١٧٥        | الاستقرار السياسي على متوسط الدخل مقارنة بين دول مختارة            | ٤٩         |

Figures List **قائمة الأشكال**

| رقم الشكل | الموضوع                                                            | رقم الصفحة |
|-----------|--------------------------------------------------------------------|------------|
| ١         | العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية الاقتصادي                   | ٢٠         |
| ٢         | الاسباب الداخلية والخارجية لعدم الاستقرار السياسي                  | ٢٤         |
| ٣         | العلاقة التبادلية بين الاستقرار السياسي والعامل الاقتصادي          | ٤٣         |
| ٤         | يوضح مؤشرات الدولة الهشة (الاجتماعية) لدولة ليبيا                  | ٥٨         |
| ٥         | يوضح مؤشرات الدولة الهشة (السياسية) لدولة ليبيا                    | ٥٩         |
| ٦         | تطور مؤشر الاستقرار السياسي وسعر الصرف في ليبيا                    | ٨١         |
| ٧         | مؤشرات الدولة الهشة (الفاشلة) السياسية في المملكة العربية السعودية | ٩٢         |
| ٨         | مؤشرات الدولة الهشة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية         | ٩٣         |
| ٩         | مؤشرات الحكم الرشيد في العراق                                      | ١٣٦        |
| ١٠        | معامل الاستقرار النقدي لعرض النقد الواسع (M2) في الاقتصاد العراقي  | ١٤٥        |

## المستخلص

تهدف الدراسة الى بيان اثر عدم الاستقرار السياسي فى الاداء الكلي للاقتصاد, فمن الطبيعي ان تتمخض عدة آثاراقتصادية للمدة (2003-2020) في دول مختارة (ليبيا, السعودية) مع اشارة خاصة للعراق. ان تلك المدة تعد استثنائية في ظل الاحداث التي جرت سواء في العراق والدول المختارة من ارباك سياسي وامني واقتصادي واجتماعي, نتيجة دخول (التنظيمات الارهابية) المحافظات الغربية, فضلا عن فشل المشروع السياسي الديمقراطي وما آلت إليه من تداعيات على مختلف الاصعدة بعد احداث الربيع العربي..و تبرز مشكلة البحث في شكل سؤال مفاده : ما مدى تأثير ضعف الاستقرار السياسي في الدول موضوع الدراسة عموما والعراق على وجه الخصوص؟ ومنها ستتفرع الاشكاليات الفرعية التالية:

1-هل توجد علاقة بين مؤشر الاستقرار السياسي و المظاهر الاقتصادية الاخرى؟ وما هي الآثار المترتبة؟

2-هل طبيعة العلاقة تبادلية ام طردية ام عكسية بين مؤشر الاستقرار السياسي والمظاهر الاقتصادية الاخرى؟

وتبين من خلال البحث والدراسة ان هناك علاقة تبادلية بين مؤشر الاستقرار السياسي وجميع متغيرات الدراسة,اضافة الى وجود علاقة عكسية بين مؤشر الاستقرار السياسي وعرض النقد ,الانفاق العسكري,والتضخم, والبطالة, والمديونية, وعلاقة طردية بين مؤشر الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي للدول الثلاث وذلك مايبثت الفرضية .

مما يتطلب ضرورة وضع استراتيجية للإصلاح السياسي في الدول الثلاث تضمن عدم تدهور مؤشر الاستقرار السياسي, وبما يضمن المواءمة بين جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية , وفي ذات الوقت تضمن عدم الوقوع بالأزمات الاقتصادية وذلك من خلال:

1-لابد من التركيز على ( آلية التنوع الاقتصادي الهيكلي) من خلال التسريع في بناء هياكل اقتصادية متنوعة بدلا من الاعتماد على(الريع النفطي), يجب تطوير قطاع الصناعة, وإعادة تأهيل المشروعات والمصانع المغلقة, وتطوير قطاع الزراعة من خلال مواصلة دعم الحكومة,

واصلاح مشروعات المياه المرتبطة فيه. مما يفسح المجال بتطوير القطاعات الانتاجية, لمواجهة فائض الطلب, بدلا من الاعتماد على الاستيرادات التي تحمل الموازنات نفقات ضخمة.

2- التقليل من موازنات التعبئة العسكرية

## المقدمة

اصبح مفهوم الاستقرار من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إلا ان أثر الاستقرار السياسي على المتغيرات الاقتصادية، بات يشكل ظواهر اقتصادية مؤثرة بشكل كبير في النشاط الاقتصادي ومن ثم النمو والتنمية الاقتصادية، تأتي هذه الدراسة لتركز على التغيرات السياسية في عينة من البلدان العربية، وما رافق هذه الظواهر من تطورات على مستوى المؤشرات التنموية طيلة مدة الدراسة. أثبتت الدراسة ان العلاقة سببية بين مؤشر الاستقرار السياسي والمظاهر الاقتصادية، وكان وما زال لها دور واضح في وجودها مثل (التضخم، البطالة، تقلب سعر الصرف، العجز في الموازنة العامة، ارتفاع الإنفاق العسكري، تفاقم المديونية، وانخفاض بمتوسط دخل الفرد)، فكلما تدهورت مؤشرات الاستقرار السياسي بجميع اشكالها، تركت أثراً مباشراً في اداء الاقتصاد الكلي، وتترتب على تلك المظاهر السياسية اثار اقتصادية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبقدر تعلق الأمر بالعراق فان هذا البلد عانى ومايزال يعاني من عدم الاستقرار السياسي، فبعد عام (2003) دخل العراق مرحلة جديدة من الإرباك وصار عدم الاستقرار السياسي السمة البارزة له، اذ تغير نظام الحكم، وامسى البلد ساحة من الصراعات السياسية خاصة بعد صدمة دخول التنظيمات الارهابية المناطق الغربية.

جميع هذه الاضطرابات تركت بصماتها واضحة على السياسة الاقتصادية الكلية، فقد قُوض الملف الأمني السياسة الاقتصادية الاستثمارية وحتى الاستهلاكية لم تؤد دورها في النشاط الاقتصادي، فابتعدت عن متطلبات رفاهية الشعب، بسبب توجه الحكومة نحو تلبية التعبئة العسكرية، بدلاً من زيادة إنتاجية القطاعات السلعية (الصناعة والزراعة)، فعمقت من الاختلالات الهيكلية، وتداعيات الريع، والمرض الهولندي، مما فاقم من المديونية، فادى إلى مزيد من الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي. وهناك العديد من الدول العربية تعد أنموذجاً لعدم الاستقرار السياسي قد تعرضت لظروف مشابهه لما تعرض له العراق يمكن الإشارة لها مثل ليبيا، السعودية. لذا سأتناول في هذه الدراسة اثر الاستقرار السياسي في المظاهر الاقتصادية لدول عربية مختارة (ليبيا، السعودية)، مع اشارة خاصة للاقتصاد العراقي للمدة (2003-2020)

**أهمية البحث :** تكمن أهمية الدراسة في ان مؤشرات الاستقرار السياسي تعد من العوامل المؤثرة في مستوى الاداء الاقتصادي للدول موضوع الدراسة مما يترك أثراً بالغاً في مستوى النمو

والتنمية الاقتصادية ويعد ايضا من المواضيع المهمة في الاقتصاد العراقي والاقتصادات الاخرى المقارنة خاصة بعد تدهور المؤشرات السياسية.

**اشكالية الدراسة:** تبرز مشكلة البحث في شكل سؤال مفاده : ما مدى تأثير ضعف الاستقرار السياسي في الدول موضوع الدراسة عموما والعراق على وجه الخصوص؟ ومنها ستتفرع الاشكاليات الفرعية التالية:

1-هل توجد علاقة بين مؤشر الاستقرار السياسي و المظاهر الاقتصادية الاخرى؟

2-هل طبيعة العلاقة تبادلية ام طردية ام عكسية بين مؤشر الاستقرار السياسي والمظاهر الاقتصادية الاخرى؟

**فرضيات الدراسة:** للإجابة عن الاشكاليات الفرعية للدراسة نقترح الفرضيات التالية:

1-وجود علاقة تبادلية بين مؤشرا لاستقرار السياسي والمظاهر الاقتصادية .

2- وجود علاقة طردية بين مؤشرا لاستقرار السياسي والمظاهر الاقتصادية في دول العينة.

3-وجود علاقة عكسية بين مؤشر الاستقرار السياسي والمظاهر الاقتصادية.

**اهداف الدراسة:** تهدف الدراسة الى تشخيص المظاهر الاقتصادية المترتبة على عدم الاستقرار السياسي في الدول موضوع الدراسة , وتحديد نوعية العلاقة سواء كانت عكسية ام طردية فيما بينهما .

**منهجية الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي محاولة للوصول الى نتائج منطقية باستخدام التحليل الوصفي لتوضيح العلاقة بين مؤشر الاستقرار السياسي (PS) والمظاهر الاقتصادية المختلفة ( التضخم , البطالة , سعر الصرف , الانفاق العسكري , الدين العام)للمدة(2003-2020).

دواعي اختيار الموضوع : تم اختيار موضوع الدراسة للاعتبارات التالية :

1- في الآونة الأخيرة ومع ارتفاع وتيرة تدهور الاستقرار السياسي خاصة في دول المقارنة مما ترك انعكاسا واسع الاثر على جميع المتغيرات الاقتصادية فأُمسّت عرضة للآزمات الاقتصادية.

2- نتيجة لاعتماد الدول موضوع الدراسة على العائدات النفطية وبنسبة اعلى من(90%)، فقد تزداد فرص التعرض لمزيد من الصدمات والآزمات المالية عند انخفاض اسعار النفط، في ظل الظروف السياسية غير المستقرة وتعمق الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها البلدان المدروسة.

3- بالرغم من تنوع وكثرة الدراسات التي تناولت الموضوع على المستوى العربي والعالمي، إلا ان الدراسة الاكاديمية الموسعة على النطاق المحلي في العراق، مازالت محدودة في التطبيق والقياس ولم تأخذ مجال المقارنة مع غيرها من الدول.

**الحدود الزمنية والمكانية:** امتدت الحدود المكانية: الى ثلاث دول(العراق، ليبيا، السعودية) كنموذج تطبيقي للدراسة، وسبب اختياري لدول المقارنة (ليبيا) كون تلك الدولة مرت بالظروف الاستثنائية السياسية غير المستقرة نفسها التي مر بها العراق .اما السعودية فقد عانت كثيرا من تدهور حقوق الانسان، اضافة الى تداعيات خوضها الحرب ضد اليمن.

اما الحدود الزمانية: فقد غطت المدة الزمنية(2003-2020)، وهي مدة كافية لبيان حجم ونوع العلاقة بين مؤشر الاستقرار السياسي وبين المتغيرات الاقتصادية(التضخم، البطالة، سعر الصرف، الانفاق العسكري، المديونية) لسلسلة زمنية امتدت الى (18 عاما) ولثلاث دول.

#### الدراسات السابقة:

انقسمت وجهات نظر الدراسات السابقة إلى وجهات نظر مختلفة: الأولى ترى هناك تأثير لعدم الاستقرار السياسي على العوامل الاقتصادية مما يعرقل من مسار الأداء الاقتصادي والعملية التنموية، وإما الشق الثاني فيرون ان العلاقة تبادلية بين المتغيرين وعليه ستترتب مجموعه من الآثار الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي وكالآتي:

| الدراسات المحلية                                                                                   | المشكلة                                                                                         | الفرضية                                                                                                           | الهدف                                                                                        | اهم استنتاج                                                                                                                      | اهم التوصيات                                                                                                                                                                             |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1-دراسة (حنان عبد الخضر الموسوي وآخرون 2017: أثر عدم الاستقرار السياسي في المسار التنموي في العراق | تمارس التقلبات السياسية والازمات المتتالية تأثيرا سلبيا على الخطط التنموية في الاقتصاد العراقي. | ان حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق اثرت سلبا على المسار التنموي فيه وعلى نحو ادى الى تعثره دائما وباستمرار . | يركز الباحث على قضية عدم الاستقرار السياسي واثرها الاقتصادي على العملية التنموية في العراق . | ان تراجع مؤشر الاستقرار السياسي كانت السبب الاساسي في تنامي الاختلالات الهيكلية وتراجع مؤشرات التنمية تزامنا مع ريعية الاقتصاد . | لابد من تحقيق توازن المصالح السياسية مع ضرورة تحقيق التنوع الاقتصادي ي لكسر طوق الاعتمادية على المورد النفطي, واستغلال الكفاءات القادرة على تبني عملية الاصلاح برمتها سياسيا واقتصاديا . |

|                                                                                                                                                              |                                                                                                                                                                 |                                                                                                                                                                                                                |                                                                                                                                                                                                           |                                                                                                                                                                                                                                |                                                                                                                                                          |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 2-دراسة<br>(ميادة صلاح<br>الدين تاج الدين<br>2020: ) اثر<br>بعض مؤشرات<br>الاستقرار<br>السياسي في<br>استقرار القطاع<br>المصرفي لعينة<br>من الدول<br>العربية. | ان الغموض وعدم<br>الاستقرار السياسي<br>هي السمات<br>الاساسية الانظمة<br>العربية مما يترك اثرا<br>سلبيا على ربحية<br>المصارف وعلى<br>الاستقرار المصرفي<br>برمته. | يعود<br>استقرار<br>القطاع<br>المصرفي<br>في دول<br>المجموعة<br>الاولى الى<br>استقرارها<br>السياسي.<br>وينعكس<br>عدم<br>الاستقرار<br>السياسي<br>في دول<br>المجموعة<br>الثانية في<br>عدم<br>استقرارها<br>المصرفي. | يهدف<br>البحث الى<br>اختبار<br>ديناميكية<br>العلاقة<br>بين<br>الاستقرار<br>السياسي<br>والاستقرار<br>المصرفي<br>لدول<br>المجموعة<br>للمدة<br>(-2017<br>)2010<br>التي<br>في<br>عدم<br>استقرارها<br>المصرفي. | تتبع<br>الاضاع<br>السياسية في<br>الدولة سلبا او<br>ايجابا على<br>القطاع<br>المصرفي<br>كونها ترتبط<br>بشركات<br>محلية ودولية<br>وينعكس ذلك<br>في فقرات<br>ميزانية<br>المصرف<br>كالائتمان<br>والسيولة<br>والاستثمار<br>والودائع. | ضرورة<br>المحافظة<br>على<br>استقلالية<br>البنك<br>المركزي<br>حتى في<br>أسوأ<br>الظروف<br>كونه<br>اللاعب<br>الرئيس<br>في<br>استقرار<br>القطاع<br>المصرفي. |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

|                                      |                                                                                                                     |                                                                                                                                                                                                 |                                                                                               |                                                                                                                                                                                        |                                                                                                                           |
|--------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                                      |                                                                                                                     |                                                                                                                                                                                                 |                                                                                               |                                                                                                                                                                                        |                                                                                                                           |
|                                      |                                                                                                                     |                                                                                                                                                                                                 |                                                                                               |                                                                                                                                                                                        | الدراسات<br>العربية                                                                                                       |
| لا بد من معالجة حالات ضعف الاقتصادات | ان ضعف الأداء الاقتصادي في تحقيق عدالة توزيع مكاسب النجاح الاقتصادي يعتبر مغذيا كامنا لحالات عدم الاستقرار السياسي. | تهدف هذه الدراسة إلى بحث العلاقة التبادلية بين الاستقرار السياسي وأداء الاقتصاد الكلي، وكيف يعمل ضعف الأداء على إنشاء حاله عدم استقرار وللإجابة على سؤالين: كيف أثرت حالة عدم الاستقرار السياسي | ان طابع الغموض وعدم اليقين الذي الذي غطى اقتصادات الربيع العربي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي. | بانت ثورات الربيع العربي في اواخر (2010) ومطلع 2011 المحرك الرئيسي لانتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الاحوال المعيشية اضافة الى التضيق السياسي وسؤ الاوضاع عموما في البلاد العربية | 1- دراسة (عبد الرحمن بن سائبه: (2013) اثر عدم الاستقرار السياسي في مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي(الاقتصاد المصري أنموذجا) |

|                                                                                                    |                                                                                                                                                        |                                                                                                                                                                                        |                                                                                              |                                                                                                                                                                                                        |                                                                                                                           |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                                                                                                    |                                                                                                                                                        | التي<br>شهدتها<br>مصر<br>عام<br>(2011)<br>على أدائها<br>الاقتصادي<br>؟ وكيف<br>أسهم<br>ضعف<br>الأداء<br>الاقتصادي<br>بالمقابل<br>في زعزعة<br>الاستقرار<br>السياسي<br>في هذا<br>البلد ؟ |                                                                                              |                                                                                                                                                                                                        |                                                                                                                           |
| هناك<br>ضرورة<br>لتوسيع<br>طاقات<br>التشغيل<br>الوطني<br>ومعالجة<br>جميع<br>حالات<br>البطالة<br>في | وخرجت<br>الدراسة<br>بنتيجة ان<br>هناك نوعين<br>من المؤشرات<br>السياسية ذواتا<br>معنوية سالبة<br>وليس لها<br>تأثير على<br>النمو والتنمية<br>الاقتصادية، | يهدف<br>البحث الى<br>بيان<br>العلاقة<br>بين<br>الاستقرار<br>السياسي<br>ومؤشرات<br>النمو<br>والتنمية<br>الاقتصادية                                                                      | مفترضة ان<br>الاستقرار<br>السياسي<br>ذو تأثير<br>مهم في<br>النمو<br>والتنمية<br>الاقتصادية . | ؛ بينت اشكالية<br>الدراسة اثر ودور<br>الاستقرار السياسي<br>في التنمية<br>الاقتصادية الكلية في<br>مصر بعد<br>احداث (فبراير 2011)<br>, وحددت الدراسة<br>اهم مؤشرات<br>الاستقرار الاقتصادية<br>والسياسية، | 2- دراسة<br>( Mohamed Masry<br>The Role Of<br>Political<br>Stability in<br>Achieving<br>Economic<br>Development<br>2015): |

|                                                                                                                                                                              |                                                                                                                                                         |                                                                                                                                                                                                    |                                                                                                                                                                                                           |                                                                                                                                                                                                                                        |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| المؤشرات السياسية<br>ذواتا معنوية سالبة<br>,وليس لها تاثير<br>على النمو والتنمية<br>الاقتصادية.                                                                              |                                                                                                                                                         | في مصر<br>بعد عام<br>2011                                                                                                                                                                          | و بقية<br>المؤشرات<br>السياسية<br>تؤثر<br>بنسبة(50%)<br>في نمو<br>الناتج<br>المحلي<br>الاجمالي<br>والتنمية في<br>مصر.                                                                                     | مصر .                                                                                                                                                                                                                                  |
| 3-دراسة(رجب<br>محمد<br>اشطبية:2018<br>( اثر عدم<br>الاستقرار<br>السياسي في<br>الوضع<br>الاقتصادي في<br>ليبيا: دراسة<br>حالة ازمة<br>نقص السيولة,                             | يمكن طرح<br>الاشكالية على هيئة<br>سؤال :ما مدى تأثير<br>عدم الاستقرار<br>السياسي على<br>الوضع الاقتصادي<br>في ليبيا ونقص<br>السيولة<br>المصارف الليبية؟ | وللاجابة<br>على<br>الاشكالية<br>نطرح<br>الفرضية:<br>الاتية:<br>تعاني ليبيا<br>من ظاهرة<br>عدم<br>الاستقرار<br>السياسي<br>مما انعكس<br>سلبا على<br>الوضع<br>الاقتصادي<br>وتدني<br>مستوى<br>المعيشة. | يكمن<br>هدف<br>الدراسة في<br>سعيها الى<br>تتبع<br>التحولات<br>السياسية<br>والاقتصادي<br>ة<br>والاسباب<br>التي تقف<br>من وراءها<br>بعد عام<br>2011 في<br>ليبيا على<br>الذي تعاني<br>امل<br>معالجة<br>مشكلة | الدراسة اثبتت<br>صحة<br>الفرضية<br>على ان<br>ظاهرة عدم<br>الاستقرار<br>السياسي<br>الذي شهدته<br>ليبيا بعد<br>التحولات<br>السياسية في<br>عام 2011<br>انعكست سلبا<br>على الوضع<br>الاقتصادي<br>الذي تعاني<br>منه الدولة<br>الليبية وتقشي |
| ضرورة<br>حث<br>الاطراف<br>الليبية<br>المؤثرة في<br>المشهد<br>السياسي<br>على<br>استكمال<br>العملية<br>السياسية<br>وابرام<br>اتفاق<br>سياسي<br>يضم<br>جميع<br>شرائح<br>المجتمع |                                                                                                                                                         |                                                                                                                                                                                                    |                                                                                                                                                                                                           |                                                                                                                                                                                                                                        |

|                                                                                                            |                                                                                                |                                                                                                                                                                        |                                                          |                                                                                                                           |                                                                                                                                                                                                                          |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| بدون اقضاء او تهميش                                                                                        | ظاهرة ازمة نقص السيولة في المصارف الليبية                                                      | نقص السيولة .                                                                                                                                                          |                                                          |                                                                                                                           |                                                                                                                                                                                                                          |
| لا بد من الاخذ بالاعتبار العوامل المسببة للتوتر وعدم الاستقرار السياسي لكي يتم السيطرة على النمو الاقتصادي | اظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الاجل بين الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي | تهدف هذه الدراسة الى تحديد اثر الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية في النمو الاقتصادي في (43) دولة من اوروبا وآسيا الوسطى من خلال نموذج (ARDL) واختبار Hausma (n test | هناك علاقة معنوية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي | عانت دول اوروبا واسيا الوسطى خلال المدة (1996-2018) من عدم استقرار سياسي مما كان له الاثر البالغ على النمو الاقتصادي فيها | -دراسة (سيد علي صغيري -- -- وآخريين 2018) أثر الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية في النمو الاقتصادي في دول اوروبا وآسيا الوسطى خلال المدة (1996-2018)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة) Panel (ARDL، |
|                                                                                                            |                                                                                                |                                                                                                                                                                        |                                                          |                                                                                                                           | الدراسات الاجنبية                                                                                                                                                                                                        |
|                                                                                                            | واشارت                                                                                         |                                                                                                                                                                        |                                                          |                                                                                                                           | 1- دراسة                                                                                                                                                                                                                 |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                |  |  |  |  |                                                                                                                                                                                                   |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--|--|--|--|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| نتيجة الدراسة<br>الى وجود<br>علاقة بين<br>عدم<br>الاستقرار<br>السياسي<br>ونمو الناتج<br>المحلي<br>الاجمالي،<br>كما تبين ان<br>هناك تأثيرا<br>سلبياً لعدم<br>الاستقرار<br>السياسي<br>الخارجي،<br>فيؤثر في<br>الاستقرار<br>السياسي<br>المحلي مما<br>يجعل البلد<br>غير مستقر.<br>كما لا يوجد<br>تأثير لعدم<br>اليقين في<br>النمو. |  |  |  |  | Asteriou & Simon<br>price<br>Dimitrios:<br>2003 )<br>Political<br>Instability<br>and<br>Economic<br>Growth:<br>UK Time<br>Series<br>,Evidence<br>للمدة (1997-<br>(1961) في<br>المملكة<br>المتحدة, |
|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                |  |  |  |  |                                                                                                                                                                                                   |

## اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراضنا للأدبيات السابقة، نلاحظ انها تناولت متغير الاستقرار السياسي واثره في متغيرات الاداء الكلي للاقتصاد، ودراسة العلاقة التبادلية بين الاستقرار السياسي والمتغيرات الاقتصادية الكلية خلال مديات زمنية مختلفة ومتباينة. اما دراستنا الحالية فقد تناولت المؤشرات المختلفة للاستقرار السياسي الصادرة عن المؤسسات الدولية كمؤشر الدولة الهشة (FSI) المنبثق عن صندوق السلام العالمي منذ عام (2005)، اذ انقسم الاخير الى مؤشرات سياسية واجتماعية واقتصادية، ومؤشر الارهاب العالمي (GtI) الذي اصدره معهد الاقتصاد والسلام (IEP) في (سيدني) قد ترك بصماته واضحة في العراق والسعودية، ومؤشرات الحكم الرشيد (Governance Indicators) التي انبثقت عن البنك الدولي. وسبب اختياري لمؤشر الاستقرار السياسي (PS) كأحد مؤشرات الحكم الرشيد، باعتباره من المؤشرات المهمة التي يعتمد عليها البنك الدولي لبيان اثر تغيرات مؤشرات الحكم الرشيد الستة في الاستقرار الاقتصادي للدولة، خاصة بعد تفاقم ازمات عدم الاستقرار السياسي في يناير (2011) بالمنطقة العربية، التي تركت تداعياتها واضحة على ليبيا. وقد تناولت الباحثة في التحليل العلاقة بين مؤشر الاستقرار السياسي (PS) والتضخم، وسعر الصرف، الانفاق العسكري، البطالة، المديونية للدول الثلاث (العراق، ليبيا، السعودية) مقارنة، بوصفها من المتغيرات المهمة التي تتأثر بمقدار العنف، فيؤثر في مقدار الكلف الاقتصادية التي تتحملها تلك الدول لضمان الاستقرار والسلام.



## الفصل الاول

الاطار النظري للآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي .

المبحث الاول :الاستقرار وعدم الاستقرار ، المفهوم، الابعاد، المؤشرات.

المبحث الثاني :الاطار العام لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي عالميا ودوليا.

## الفصل الأول..... الأطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

### الفصل الأول: الإطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

#### تمهيد:

يعد الاستقرار السياسي من المفاهيم التي لا يمكن وضع تعريف له محدد من قبل الباحثين في الدراسات الاقتصادية والسياسية، فنادرا ما يخلو مجتمع سياسي من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، والتي قد تتفاوت بين مجتمع وآخر حسب فلسفته وايدولوجيته التي يتبعها. وذلك لأنه مفهوم نسبي تزداد نسبته في الدول المتخلفة أكثر من الدول المتقدمة. ونتيجة لذلك فقد توسع المفهوم مع تزايد واختلاف التحديات، فأصبحت له تفسيرات عديدة، وأبعاد، ومؤشرات مختلفة، وتنوعت تفسيرات المدارس تبعا لذلك، فاختلقت أسبابه الداخلية والخارجية، ومن ثم تمخضت عن عدم الاستقرار السياسي مجموعة من المظاهر التي تنحصر بالجانب الاقتصادي.

يخضع هذا المفهوم إلى العديد من الاجتهادات النظرية سواء من الفلاسفة الاقتصاديين أم السياسيين، وكانت غاية دراستهم السعي الحثيث لإيجاد نظم أكثر استقرارا، وتوظيف نظام سياسي أمثل للحكومة. فقد اختلفت أدبيات الاقتصاد السياسي والتنمية الاقتصادية في تفسير جدلية العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والعوامل الاقتصادية، فأخرون يرون أنها علاقة تبادلية، وذهب آخرون إلى تفسيرات أخرى مختلفة، اذ يتولد عن عدم الاستقرار السياسي مجموعة من المظاهر الاقتصادية التي نحن بصدد تفسيرها في هذا الفصل .

#### المبحث الأول: الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي، المفهوم، الإبعاد، المؤشرات

##### المطلب الأول: ماهية الاستقرار السياسي(Political Stability)

يشكل الاستقرار بصورة عامه أحد أهم الأهداف التي تسعى إليها المجتمعات الانسانية كافة في العالم وذلك لما له من انعكاسات إيجابية على جميع مناحي الحياة بإبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .وتكمن اهمية الاستقرار السياسي بأنه يعمل على توفير المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية والسلم المجتمعي، لذلك لابد من عرض مفهومه الواسع عبر عدة زوايا تعريفية للوصول إلى المفهوم العميق للاستقرار السياسي.

##### أولاً: المفهوم اللغوي للاستقرار السياسي وتعريفه:

يشير مصطلح الاستقرار من الناحية اللغوية بالثبات والرسوخ والتوازن، كما فسره ابن منظور في معجمه لسان العرب، الاستقرار من الفعل استقر، وهي من القر او القرار في المكان (ابن منظور، 1980: 3579-3580). وعرفه الزمخشري بالمعنى نفسه اذ يقال ان فلاناً رجل

## الفصل الأول..... الأطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

قراري اي انه لا يبارح مكانه (الزمخشري , 1960 : 756). كما ورد لفظ الاستقرار في القرآن الكريم في سورة البقرة الآية(35) في قوله تعالى "ولكم في الأرض متاع ومستقر إلى حين " (سورة البقرة , الآية 35:6) اي السكن والقرار. فعند تعريف الاستقرار السياسي كأصطلاح أو كمفهوم نظري لاحظنا تداخلاً، وتعددًا، ولا بل تناقض حاد بينهما، فلا بد من طرح حالات الإشكالية عند التعرض لمفهوم الاستقرار السياسي فنذكر منها الآتي:

- 1- بعض الأكاديميين والباحثين انشغلوا بتوصيف الظاهرة المعاكسة والمخالفة، اي دراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وما يرتبط فيها من مظاهر (تفاوت اجتماعي، و اقتصادي، وتدهور وتشتت مؤسسي) أكثر من توصيف ظاهرة الاستقرار السياسي في حد ذاتها.
- 2- وبعضهم الآخر ربط مفهوم الاستقرار السياسي بالمنظور الاجتماعي والاقتصادي وجعلها حالة مرادفه لغياب الصراع الطبقي، أو شيوع العدالة في توزيع الثروات.

عرّف صموئيل هنتجون (Samuel Huntington) الاستقرار السياسي: بأنه نظام سياسي يستند إلى العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسساتية، وقسمها إلى ثلاثة مستويات مرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة وإلى نظامين مدني وبريتوري<sup>1</sup> (هنتجون, 1993:102).

ويرى (Hurwitz Leon) الاستقرار السياسي لا يتحقق الا بعدة عوامل هي: (مسعد , 1988 : 5)

أ- غياب العنف أو ندرة أعمال العنف السياسي المتمثلة بإحداث الشغب وحركات التمرد وأشكال الاغتيالات السياسية والحروب الأهلية .

ب- بقاء وثبات الحكومة ومؤسساتها لفترة أطول.

ت- غياب التغير الهيكلي.

اما (Richard Higt) فهو يقترب في تعريفه للاستقرار من هرويتزليون لأنه يعتمد على ثلاث اتجاهات هي: (ريتشارد , 2001:223):

الاتجاه الأول: يتعلق بعدم تغير الأنظمة السياسية.

الاتجاه الثاني: يتعلق بغياب التغير المتكرر في الحكومة.

---

<sup>1</sup> ( نظام الحرس او الحرس الامبروطوري المسئول عن حماية الرؤساء عموما.

## الفصل الأول..... الأطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

الاتجاه الثالث: يتعلق بغياب العنف بأشكاله كافة.

ويتفق معه "عدي فالح السعدي" إذ يرى إن الاستقرار السياسي ظاهرة تسلط الأضواء على مجموعة من الأبعاد والجوانب التي ترى فضلاً عن إلى العوامل المذكورة آنفاً، قدرة السلطة السياسية على التعامل بنجاح مع الأزمات وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع في إطار القانون (حسين, 2015 : 192) .

وعلى وفق ما تقدم تستخلص الباحثة تعريفاً (للاستقرار السياسي): "بأنه حالة من الأمن والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، على وفق قواعد الشرعية السياسية إذ تركز متطلبات الاستقرار السياسي على التالي:

- التنمية السياسية.
- المشاركة السياسية.
- تدعيم القوانين.
- إنشاء المؤسسات السياسية التي تستوعب القوى السياسية والاجتماعية المختلفة للمجتمع
- الحكم الرشيد.

المطلب الثاني: مفهوم الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي في الفكر الاقتصادي .

تختلف المدارس الفكرية بإيجاد مفهوم شامل للاستقرار السياسي، فكل فكر أيديولوجيته وفلسفته الخاصة التي يعبر بها عن آرائه وكالاتي:

أولاً: مفهوم الاستقرار وعدم استقرار السياسي في الفكر السياسي الغربي .

### 1-الفكر(الأغريقي) والذي اشتمل على فلسفتين وكالاتي :

الاستقرار السياسي عند افلاطون :

يعد افلاطون( الحاكم الضعيف) السبب الاساسي لعدم الاستقرار السياسي في الدولة، وعدّ ( الديمقراطية ) نظاماً يكفل العدالة، وأن تحرص الدولة على تمتع شعوبها بالأمن والرفاهية، فهناك علاقة بين الاستقرار السياسي والرفاهية الاقتصادية، وركز على العلاقة بين( القدرة الاشباعية للنظام) وعلاقتها بالاستقرار السياسي. وأن وجود الاستقرار السياسي يعكس وجود دولة قوية تكون قادرة على القيام بمهامها الأساسية

## الفصل الأول..... الأطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

فتزداد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب. ( بدر الدين، 1981: 13) .  
وقسم (افلاطون ) المجتمع الى عدة أنظمة متصلة مع بعضها , وهي النظام السياسي,  
والنظام الأسري, والنظام الديني , والنظام الاقتصادي, وان أي تغيير يطرأ على أحد هذه  
الأنظمة لابد ان ينعكس على بقية أنظمة المجتمع ( مجاهد , 1999: 72) .

### أ- الاستقرار السياسي عند أرسطو .

ركز أرسطو على مسألة تأثير التفاوت في توزيع الثروة داخل المجتمع على  
الاستقرار السياسي, إذ يرى إن تقشي اللامساواة الاقتصادية، والتفاوت الكبير، وعدم  
التوزيع العادل للثروات ، كفيل بعدم الاستقرار السياسي, والعامل الأهم لتحقيق  
الاستقرار السياسي عند ارسطو يتمثل في العدالة والمساواة ( ساهي , 2016 :  
196-197).

وبناء على ما سبق ترى الباحثة : ان رفاهية الشعوب ترتبط بقدرة الدولة على تأمين  
الاستقرار السياسي وبما يضمن تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثروات فينعكس  
على أمن واستقرار الدولة .

### ثانياً: الاستقرار السياسي بالفكر الماركسي.

أكد(ماركس) على ربط علاقة الاستقرار السياسي بقدرة الدولة على حماية المصالح  
الاقتصادية، وان صراع الطبقات السبب الأساسي لعدم استقرار المجتمع, وان الأخير  
يعد ظاهرة طبيعية قد تحصل في المجتمعات الرأسمالية التي تخلق فجوات بين العمال  
و أرباب العمل, لأنه في كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي ستظهر طبقة  
حاكمه تحتكر الثروات وتسيطر على المجتمع، ولكن بمرور الوقت ستفقد هذه الطبقة  
القوة والسيطرة بسبب اكتشاف مصادر أخرى للثروة. وهنا ستسيطر عليها طبقات أخرى  
مناهضة للطبقة الحاكمة وتصبح منافسه لها وهكذا تستمر العملية حتى ينتهي الصراع  
والتناقضات ويتحقق الاستقرار .

يرى ماركس إن سبب عم الاستقرار السياسي يكمن في: (العوامل الاقتصادية) من  
خلال صراع الطبقات الاجتماعية نتيجة لتطور قوى الإنتاج(العمال)، وعلاقات  
الإنتاج(التنظيم)، وهذه العلاقة تنتج عنها تناقضات ,ومن ثم تحدث الثورة ,فالثورة  
حتمية) بسبب صراع الطبقات مع بعضها بسبب تغير ملكية أدوات الإنتاج من طبقة

## الفصل الأول..... الأطار النظري للآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

لأخرى, لذا يربط ماركس عملية التغير بالصراع بين طبقات المجتمع (ماركس, 1970: 549).

ثالثاً: الاستقرار السياسي لتوماس هوبز: توماس هوبز (1588-1679): هو فيلسوف سياسي إنجليزي, اشتهر بكتاباتة السياسية وتفسيرها من منظور اجتماعي, ويعد هوبز المؤسس الأول (لنظرية العقد الاجتماعي), وبنى فلسفته السياسية على أساس (الحكم المطلق). تأثر هوبز كثيراً بالأوضاع التي سادت إنجلترا من اضطرابات خلال القرن السابع عشر, كحركات الإصلاح وحروباً أهلية وما خلفته من صراعات. ومن خلال فلسفته عالج اضطرابات السياسة في بلاده, وسعى إلى حل مشكلات الصراع بين الفرد والمجتمع . ويرى هوبز: في حال عدم توافر (السلطة المطلقة) للحاكم ستعم الفوضى وعدم الاستقرار السياسي (امام , 1985 : 385-386).

رابعاً: الاستقرار السياسي عند توماس الاكوينى.

توماس الاكوينى (1225-1274): فيلسوف إيطالي كاثوليكي من أتباع الفكر المدرسي او الفلسفة المدرسية, وأكبر ممثل للفكر المدرسي إذ حاول التوفيق بين مقررات الدين ومقتضيات العقل, أي بين الدين والعقل. ينتمي الاكوينى إلى فكر العصور الوسطى وقد ربط بين وحدة المجتمع والمصلحة المشتركة واستقراره السياسي, وبين تحقيق رفاهية المواطنين وأمنهم, وقد توصل إلى حقيقة أهمية الاستقرار السياسي في تهيئة المناخ الملائم لزيادة (المقدرة الإشباعية للنظام السياسي)\* وبما يحقق الصالح العام و ضمان حقوق الانسان (زوير , 2018: 198).

خامساً: الاستقرار السياسي في الفكر السياسي الاسلامي .

هناك مجموعه من الفلاسفة العرب المسلمين المشهورين الذين عبروا ببراعة عن الاستقرار السياسي ومتطلباته, فكل فيلسوف فلسفته الخاصة به وكالاتي:

1-ابن سينا:ينطلق في تحديده لمفهوم الاستقرار السياسي من الفكرة المستوحاة من حكمة الله عز وجل في خلقه, لأنه خلق البشر طبقات ودرجات, وان هذا الاختلاف في الارزاق هو سبب استمرار البشرية, ومن ثم سيعده ابن سينا مقوما من مقومات الاستقرار في المجتمع , لانهم لو تساوا في الفقر ليساعد الواحد الآخر على البقاء في المجتمع, وأكد ايضا على أهمية القائد العادل في المجتمع المستقر.

## الفصل الأول..... الأطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

2- **الأمام الغزالي:** يربط بين استقرار المجتمع وقوة الحاكم وهو بذلك يتفق مع الفلاسفة الغرب, ولكنه يختلف معهم في حصر قوة الحاكم في أهليته وشرعيته واستقرار المجتمع.

3- **ابن خلدون:** تناول مفهوم الاستقرار السياسي من خلال فكرة العصبية التي تقوم عليها معظم نظرياته في المجتمع والحكم, لأن السلطة السياسية ترتكز على ركنين أساسيين هما الحاكم, والكيان السياسي.<sup>(\*)</sup> ويرى الفكر الاسلامي هناك متطلبات ضرورية لتحقيق الاستقرار السياسي للدولة منها (**عبد الرضا, 2012: 80**): الاسلام يسعى لتحقيق التوزيع الكفوء للعلاقات الإنسانية على أساس الحق والعدل, وتحقيق هدف التنمية الاقتصادية الابد

أن يكون هناك تكامل, وتعاون للدولة والقطاع الخاص, على وفق أولويات النظام الاسلامي, ويتم استخدام الاموال على اساس متوازن وشامل وبدون هدر للإمكانات أو تبديد للطاقات, وبذلك تتحقق التنمية بالإسلام, مما يعظم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية, لأنه بتحقيق التنمية الاقتصادية سوف يتحقق لدينا الآتي:

أ- توسيع الخيارات الاقتصادية والاجتماعية وكفالة حريات الناس الأساسية والقيم المعنوية الرفيعة والدينية النبيلة.

ب- تحسين نوعية حياة الناس والتوزيع العادل للثروة والدخل, واقامة مضامين الامن الاجتماعي, والاهتمام بالتقافة المجتمعية, واقامة علاقات انسانية على اساس العدل والسلم والمساواة, والتحرر من الجهل والفقر. فتوافر جميع هذه العوامل كفيل بفتح باب الاستقرار السياسي للمجتمع .

**وبناء على ما سبق ترى الباحثة:** ان جميع المدارس الفكرية باختلاف انتمائها اكدت على اهمية الاستقرار السياسي, و بضرورة اعطاء الدور الأكبر (للدولة) لتحقيق العدالة والمساواة بين مختلف الطبقات, لإرساء عملية التنمية الاقتصادية .

### المطلب الثالث: اتجاهات دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي.

اختلف المفكرين السياسيين في إعطاء تفسير شامل وموحد للاستقرار السياسي, فبعضهم يركز على السلوك السياسي لظاهرة الاستقرار, والآخر يركز على العلاقة بين التغير والتكيف مع

---

\* المقدرة الإشاعية للنظام السياسي: تعني قدرة الدولة على القيام بجميع مهامها (التوزيعية, والاستخراجية) وبعادلة لجميع فئات المجتمع

## الفصل الأول..... الأطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

بعضهما، وآخرون يركزون على التغير المؤسسي للنظام السياسي وعلى الاداء الحكومي للدولة ايضا.

اولاً: مدارس الاستقرار السياسي .

### 1-المدرسة السلوكية

يَتمثل اهم انصار المدرسة السلوكية (يتدجير ورودلف) و(هنري لاوريت)، إذ ينبع تحليل وتفسير المدرسة للاستقرار السياسي من خلال أهمية السلوك والدوافع النفسية والظروف الاجتماعية والاقتصادية، والاضطهاد الديني والسياسي، والاشكال الاخرى من العنف من اغتيالات وحروب أهلية. فالنظام السياسي المسالم تتّوده(سيادة القانون)، ويتم اتخاذ القرارات على وفق إجراءات مؤسسية وليس نتيجة للعنف، و يتم تعريف الاستقرار السياسي(اجرائياً) بمعنى متى ما غاب العنف السياسي يتّولد لدينا(الاستقرار السياسي).فالنظام المستقر: ذلك النظام الذي لا يشهد اي مظهر من مظاهر العنف ويركز على الجانب السلوكي (عبد المنعم , 2021 : 5-6).

### 2-المدرسة النظامية.

يعدّ(دافيد آستن) مؤسس منهج التحليل النسقي او التحليل النظامي، فالاستقرار السياسي مرادف لحكم النظام والابقاء عليه. ويشير إلى قدرة النظام على التكيف مع الظروف والأوضاع المختلفة، لذلك فالمدرسة لا تعني مجرد الإبقاء على الوضع القائم، بل ايضا حفظ النظام والقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة وضبط التغير على وفق تخطيط مسبق للمحافظة على توازنه (علي, 2003:29).

### 3-المدرسة البنائية والوظيفية .

اعتمدت المدرسة البنائية في تحديدها لمفهوم الاستقرار السياسي: من خلال تناولها للأبنية والمؤسسات الحكومية، لان درجة استقرار النظام السياسي واستمراريته تعتمد على قدرة مؤسسات النظام السياسي على التكيف مع حركة التفاعلات داخل المجتمع، وبقدرته على مواجهة التحديات الخارجية التي تستهدف استغلاله او غزوه. واهم مؤسسي هذه المدرسة ريتشارد روز, هارولد لاسويل, ماكس فيبر ( القمودي, 2000:119-117).

#### 4- المدرسة الادائية .

يمثل (هاري إيكستين) و(وفيراند ليست) أهم رواد المدرسة الادائية, وتعتمد هذه المدرسة في تفسيرها للاستقرار السياسي على الربط بين الاخير والاداء الحكومي, إذ يعدّ الاداء الحكومي الركيزة الاساسية لإيجاد الاستقرار. وينطوي الاستقرار السياسي على عدد من الخصائص المميزة للاداء الحكومي نذكر منها خمسة ابعاد وهي:

أ- بقاء المؤسسات الحكومية لفترة طويلة من الزمن, اي عدم تغييرها بصورة مفاجئة وخلال مدة قصيرة .

ب- قدرة الحكومة على اصدار القوانين وتنفيذها.

ت- قدرة الحكومة على تخفيض العنف السياسي إلى ادنى حد ممكن من خلال سن قوانين العقوبات, او باتباع وسائل الردع الأخرى مثل تنظيم الدفاع الوطني.

**وبناء على ما سبق ترى الباحثة:** ان المدارس السياسية حددت (الاستقرار السياسي) بعملية تجمع بين التغير التدريجي للدولة , وبين غياب العنف السياسي ,وتزايد الشرعية والإدارة الرشيدة للموارد الاقتصادية.

#### ثانياً: ابعاد الاستقرار السياسي .

تناول الفكر السياسي الغربي عدة أبعاد للاستقرار السياسي مركزاً على ابعاد معينة منها:

##### 1-بعد السلوك السياسي.

يتناول بعد السلوك السياسي الربط بين ظاهرة العنف والالتزام بالقوانين سواء من طرف المجتمع او من قبل الحكومة, وعدم اللجوء الى العنف السياسي, او غياب ظاهرة العنف الحكومي فيعد مؤشراً للاستقرار السياسي. والدولة القوية والمسيطرة والمتحكمة الوحيدة التي يحق لها احتكار أدوات العنف بهدف حماية مصالحها وكيانها والمحافظة على حدودها وبقائها آمنه. اما بالنسبة لغياب العنف السياسي فلا يمكن ان يتحقق إلا بالاعتماد على وسائل أخرى قد تؤدي إلى تقبل النظام السياسي والرضا عنه. فالدولة المستقرة سياسياً تجد البعد السياسي متحققاً, فهناك احترام للقوانين والدستور وهيبة للسلطة متحققة إلى جانب شعور الاحترام والالتزام من قبل المواطن, لذلك يعدّ غياب العنف على مستوى الحكومة والشعب احد ابعاد ظاهرة الاستقرار السياسي (بو عافية, 2016: 317).

## 2-بعد اداء المؤسسات .

يتناول بُعد(أداء المؤسسات) مستوى وقدرة النظام السياسي في تحقيق التوازن المطلوب بين كل من مدخلات ومخرجات العملية السياسية. وحدد(دافيد آستن) مدخلات النظام السياسي: عبارة عن كمية التأييد الذي يحظى به النظام السياسي، وكذلك حجم المطالب المقدمة إليه سواء كانت مادية أم معنوية. اما المخرجات فقد تعبر عن مقدار الاستجابة الحقيقية للنظام.ان علاقة(التوازن) بين المدخلات والمخرجات تعرف(بالغذية العكسية **Back Feed**)، لكن في بعض الاحيان لا يحدث توازن بين المدخلات والمخرجات فتحصل(فجوة) بين ما يتطلع إليه الأفراد والمجتمع من رغبات وبين مقدرة النظام السياسي على تحقيقه. فكلما كانت مخرجات النظام أكثر(تنافساً)واتساقاً مع مدخلاته، اقترب النظام من الاستقرار، والعكس صحيح فكلما كان هناك تنافر بين مدخلات النظام ومخرجاته كان النظام غير مستقر سياسياً.

## 3-البعد النفسي للاستقرار السياسي .

يقصد(بالشرعية) قدرة النظام السياسي على توليد وترسيخ والحفاظ على الاعتقاد: بأن المؤسسات السياسية القائمة أكثر المؤسسات(ملائمة) للمجتمع، لذلك يركز(ليبست) على أهمية الشرعية لإيجاد مصدر حقيقي للاستقرار السياسي مقارنة بالمقدرة الإشباعية للنظام، لان الشرعية ضرورية لتحقيق الاستقرار (الشمري، 2019: 16-17).

وتأسيساً على ما سبق: نجد ان هناك ثمة تداخل وتشابك بين الإبعاد المختلفة للاستقرار السياسي، بمعنى ان كل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر، حيث ان الاتساق بين المدخلات والمخرجات سيؤدي إلى استقرار النظام، ووجود الشرعية ستولد نوعاً من التقبل والرضا مما يؤدي الى تقليل العنف السياسي.

## ثالثاً: مؤشرات الاستقرار السياسي .

لاشك ان الاستقرار السياسي من المفاهيم التي تتسم بالغموض والتعقيد، ويعد من الظواهر النسبية التي لاتخضع للحكم المطلق، ويظهر ذلك من خلال تنوع واختلاف المؤشرات المصاحبة لها، فضلاً عن تأثير البيئة الخاصة بكل مجتمع وتركيبته الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، فقد يتم قياس الاستقرار السياسي بناء على المؤشرات الآتية:

## الفصل الأول..... الأطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

### 1-الاستقرار الحكومي: ويتم قياسه من خلال (خليفة, 1999:12):

أ- التغيير الوزاري في الحكومة.

ب-التعديل الوزاري في الحكومة.

### 2-غياب العنف السياسي: ويتناول عدة مؤشرات فرعية وهي :

أ- عدد التظاهرات والاضرابات العامة.

ب-عدد الاغتيالات والاعتقالات داخل الدولة.

ت-عدد المرات التي التجأت فيها الدولة الى العمل العسكري.

### 3-نمط انتقال السلطة في الدولة .

التداول السلمي للسلطة يرتبط بالحكم السياسي الديمقراطي(حكم غير أبدي ينتقل من مجموعة سياسية الى أخرى, ومن حزب سياسي الى تحالف اخر, ومن مدة الى مدة اخرى, حسب رغبات الشعب وتظهر نتيجته من ممارساتهم السياسية. فالعلاقة بين نمط انتقال السلطة ومؤشرات الاستقرار السياسي ترتبط بشخص رئيس الدولة, فاذا تمت عملية الانتقال طبقا للدستور فإن ذلك مؤشر حقيقي لظاهرة الاستقرار السياسي(الدجاني, 1998: 72).

### 4-قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع والدولة (سيادة الدولة).

يقصد بقوة النظام السياسي: امتلاك الدولة لعناصر ( السيادة والامن) والتي تصب في مصلحة المواطنين و دون الوقوع بأزمات داخلية وخارجية ,والقدرة على حماية امن البلاد من أي اعتداءات (البياتي, 1998:72).

### 5-عدم تكرار الانقلابات العسكرية او التمرد المسلح وغياب العنف والحركات الانفصالية:

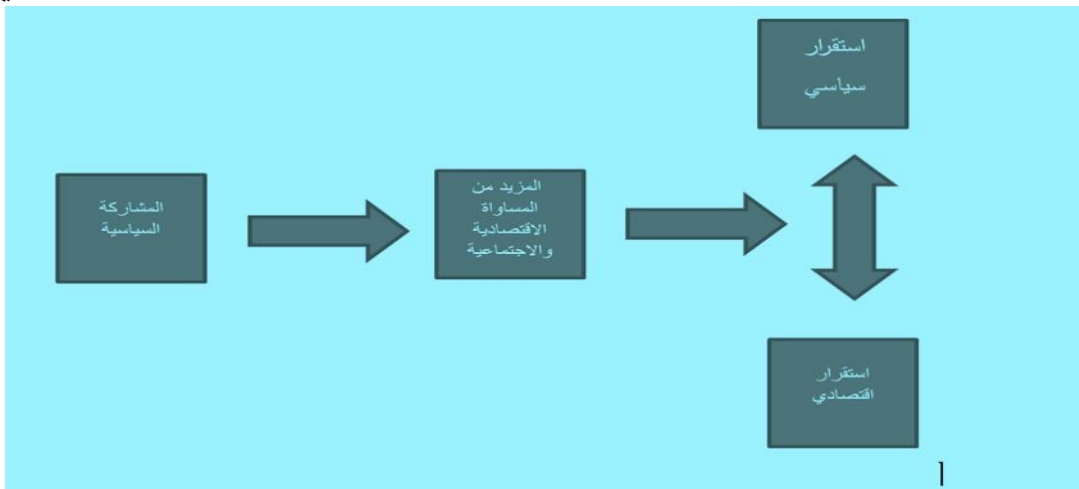
عرّف بول ويلكنسون العنف: استخدام القوة والتهديد لألحاق الضرر والاذى بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية. والعنف السياسي قد يكون رسمياً او غير رسمي, اما الرسمي فهو الموجه من النظام ضد المواطنين او ضد تنظيمات او عناصر معينه, واما غير الرسمي فهو العنف الموجه من المواطنين او الجماعات ضد النظام السياسي وبعض رموزه (قبي, 2002:102).

### 6-تدعيم المشاركة السياسية.

## الفصل الأول.....الآطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

يقصد بالمشاركة السياسية: تلك الأنشطة السياسية التي يتشارك بمقتضاها أفراد المجتمع لاختيار حكامه، وصياغة السياسة العامة بشكل مباشر وغير مباشر في مختلف مستويات النظام السياسي (وهبان, 2003: 82-83). وكما هو موضح بالشكل (1) فلو غابت لدينا المشاركة السياسية فيصبح لدينا (أزمة سياسية) تؤدي الى حصر الحريات، وتدني معدل المشاركة السياسية بسبب لجوء النخب الحاكمة الى وضع العراقيل امام المشاركين، فسيؤدي الى شيوع الازمات بين الشعب. وبذلك تصبح ازمة المشاركة ازمة تنمية سياسية، مما ينعكس سلباً على الحياة السياسية والاقتصادية فتتسأ حالة عدم الاستقرار السياسي (صالح, 2005: 17).

### الشكل(1) العلاقة بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي.



المصدر: الشمري, عبد الحسن عصفور.(2019). اثر العامل الاقتصادي في الاستقرار السياسي جدلية التأثير والتأثر، حالة العراق بعد العام 2003، (الطبعة الاولى)، بيروت: دار الرافين للطباعة والنشر، ص 106.

يوضح الشكل(1) ان وجود ثقافة المشاركة السياسية والتنمية السياسية سيقع من اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يعزز بدوره الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي والذين يتأثران ببعضهما.

### 7-شرعية النظام السياسي .

تمثل الشرعية السياسية :سنداً شرعياً لقبول المواطن لسلطة الحكومة على انها الوحيدة الممثلة للكيان السياسي. مفهوم الشرعية قد يثير الكثير من الجدل والالتباس بين الباحثين، إلا انه بشكل عام يتفقون على ان النظام السياسي يكتسب شرعيته من تقبل أفراد المجتمع لحكمه، وخضوعهم له طواعية حقيقه. فيري(ماكس فيبر): ان النظام الحاكم يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه ان ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة (المهنا, 2002: 140).

## 8-العوامل الامنية.

يقصد بالعوامل الأمنية قدرة النظام السياسي في ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات, وقدرته ايضا على التغلغل في بيئته, فالنظام السياسي هو المسؤول عن صيانة النظام العام عن طريق الاجهزة الامنية ليحمي المجتمع (هادي, 2018: 138-134).

## 9-العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

يعد نجاح السياسة الاقتصادية مؤشراً مهماً للاستقرار السياسي في المجتمع, فعندما يكون النظام السياسي مستقراً سيوجه سياساته الاقتصادية نحو اهداف التنمية الاقتصادية, مما يرفع من مستويات المعيشة والرفاهية فتخلق نوعاً من الرضا الشعبي تجاه النظام السياسي. وفي السياق ذاته ستتحسن جميع المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتضخم والبطالة ومستويات المعيشة (النجار, 1986: 37).

مما سبق يمكن القول : إن نجاح العوامل الاقتصادية تعتمد على قدرة الدولة بتصميم قواعد لكبح الاعمال التعسفية ومكافحة الفساد, واخضاع مؤسسات الدولة لدرجة عالية من التنافسية وذلك لزيادة كفاءتها من اجل تحسين الاداء الاقتصادي, وكلما كان أداء النظام لهاتينوظيفتين(الاستخراجية و التوزيعية) بكفاءة كلما كان أكثر استقراراً والعكس صحيح.(\*)

## 10-العوامل الثقافية والفكرية.

يقصد بالعوامل الثقافية والفكرية : مجموعة العقائد والقيم التي يرتضيها افراد المجتمع, ويمتثلون لها, و تشمل القيم السلوكية المتعلقة بعلاقة الأفراد مع السلطة السياسية. ويمكن إن نطلق عليها بالثقافة السياسية (الخرجي, 2004: 126-142). ترى الباحثة: ان وجود الثقافة السياسية بين السلطة والمواطن في العملية السياسية, على أسس من التوافق والتراضي مع الغاء سلوكية التفرّد والاحتكار بالسلطة, عبر الاعتراف بمصالح الأطراف الأخرى, وتقديم تنازلات عند الضرورة, عاملاً رئيساً لتعزيز الاستقرار السياسي.

---

\* الوظيفة الاستخراجية يقصد بها: مدى كفاءة النظام الاستخراجية بقدرته على تعبئة الموارد المادية والبشرية واجتذابها من البيئتين المحلية أو الدولية على حد سواء  
الوظيفة التوزيعية يقصد بها : قدرة النظام السياسي على توزيع المنافع والقيم المرغوبة من شتى السلع والخدمات والمكافآت الاجتماعية والفرص والخدمات بين الافراد والجماعات داخل الدولة.

## الفصل الأول..... الأطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

### المطلب الرابع: أسباب عدم الاستقرار السياسي .

ان عوامل الاستقرار السياسي متعددة ومتداخلة تنحصر في مجموعة من التدابير التي تتبع من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة، التي معها يصعب رد الظاهرة إلى عامل مستقل واحد، وإنما تركز على جملة من العوامل لتحقيق الاستقرار السياسي. فثمة عوامل داخلية تؤثر في الاستقرار السياسي، وعوامل خارجية، ويمكن التمييز فيما بينها من خلال العوامل الآتية:

**أولاً: العوامل الداخلية لعدم الاستقرار السياسي:** وهي تلك العوامل التي تتبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي، من داخل بيئته الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، اذ تؤثر العوامل الداخلية في خلق الاستقرار السياسي أو توليد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وتصنف إلى عدة عوامل :

#### 1-عوامل سياسية .

تتأثر عوامل الاستقرار السياسي الداخلي بطبيعة العلاقة بين المركز والأطراف في النظام السياسي، والمؤسسات السياسية، والفساد السياسي، ومدى المشاركة السياسية، ورشادة إدارة الحكم تعد جميعها من أبرز عوامل الاستقرار السياسي (هلال، 1987:149) .

#### 2-عوامل اقتصادية.

تمثل أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في الاستقرار السياسي، ( البيئة الاستثمارية الطاردة للاستثمار، خلل السياسة الاقتصادية، والازمات التوزيعية، والازمات الاستخراجية، فضلاً عن ازمات الأجور، والبطالة، والتضخم، وعجز الدولة عن توفير الخدمات للمواطنين كالتعليم، الصحة، فرص العمل) اما رفاهية المجتمع فوجودها مرهون بالحلقة المفقودة، ألا وهي عملية التنمية الاقتصادية ( اذ تتطلب تحقيقها)إدارة سياسية رشيدة.( هنتجون، 1993:79) مما يؤدي إلى هروب الاستثمارات وتدفعها خارج البلد بحثاً عن بيئة مستقرة خالية من المخاطرة فتظهر جلياً العلاقة التبادلية بين العامل السياسي والعامل الاقتصادي.

#### 3-العوامل الثقافية والاجتماعية.

ترتبط العوامل الثقافية والاجتماعية بالتناقضات والخلافات، والتغيرات بمفهوم المواطنة، والصراعات والولاءات بين طوائف وطبقات المجتمع، ومن حيث تعدد المعتقدات الدينية والعرقية واللغوية المختلفة. فتولد صراعات مما يؤثر سلباً في الاستقرار السياسي، فضلاً عن ان الأخير يرتبط بعلاقة وثيقة بحرية التعبير عن الراي، والصحافة الحرة، واحترام حقوق الانسان، لأن وجود

## الفصل الأول..... الأطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

الاستقرار سيضفي الشفافية على القرارات التي تصدرها الحكومة لخدمة الصالح العام ( عبدالله, 2008 : 31-32).

ثانياً: العوامل الخارجية لعدم الاستقرار السياسي .

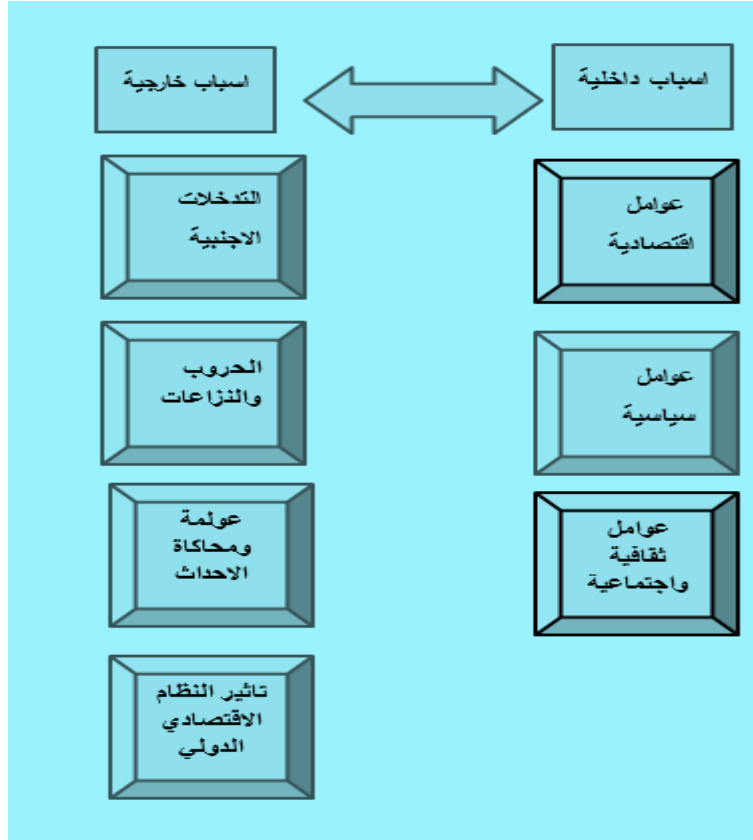
تمثل الحروب, والصراعات الإقليمية والدولية على مناطق النفوذ, وطبيعة الجوار الجغرافي للدولة ,ومدى تدخلها في الشؤون الداخلية, وتبعية النظام السياسي لجهة خارجية ,والتدخلات الأجنبية عبر الوسائط الاقتصادية والثقافية. فجميعها مزعزة للاستقرار السياسي. كذلك التهديدات الخارجية من الدول المتقدمة, بما فيها الحروب والتدخلات العسكرية, فقد تسبب جرحاً بالذات الوطنية والشرعية والعكس صحيح, فأستتاب الأمن واستقرار الدولة يعزز الشعور بالانتماء والولاء والمواطنة, ويمكن حصر العوامل الخارجية بالنقاط الآتية:

1-التدخلات الدولية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة في الشؤون الداخلية لبعض الدول و التي قد تنتهي بسقوط الحكومات والانظمة السياسية, او تدعم حركات التمرد والانقلابات السياسية مما ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي للدولة (جلال, 1986:98).

2-عولمة الاحداث, أو محاكاتها بين الدول, اذ تتأثر الكثير من الدول بالأحداث السياسية التي تحصل بدول أخرى فلا تتوانى عن تقليدها ومحاكاة الحدث. وخير دليل على ذلك ما حدث في بداية عام (2011) في تونس اذ اندلعت شرارة (الربيع العربي), و ما لبثت ان تداولتها كل من مصر, وليبيا, واليمن, وسوريا, والبحرين والعديد من الدول الأخرى.

3-تأثير النظام الاقتصادي الدولي على الاوضاع السياسية, من خلال سيطرة نظام العالم الرأسمالي بشكل غير مباشر على الدول النامية, فتظهر دول متطورة تكنولوجيا (نظام العالم الرأسمالي), ودول اطراف متخلفة مهمتها توفير المواد الاولية الزراعية, والصناعية, والعمالة الرخيصة, ويحدث هذا التبادل الاقتصادي على مستوى غير عادل. فيسبب حدوث خلل مما يـُورث الحرمان والبؤس لمناطق الاطراف, فينتشر الفقر, وسوء التغذية ,وتتدهور الاوضاع الصحية للسكان, مما يدفعهم إلى القيام بأعمال العنف والشغب للمطالبة بتحسينها, وهذا بالتأكيد يؤدي إلى غياب الأمن وشيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي (بوعافية, 2016:326) , والشكل (2) يوضح أهم الاسباب الداخلية والخارجية لعدم الاستقرار السياسي.

الشكل (2) الاسباب الداخلية والخارجية لعدم الاستقرار السياسي



المصدر: المخطط من اعداد الباحثة.

المبحث الثاني: الإطار العام لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

بعد إن تطرقنا في المبحث الأول لماهية الاستقرار السياسي وأهم مؤشرات وابعاده وأسبابه ,سنتطرق في هذا المبحث لأهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي, كأوضاع المالية العامة, والأوضاع النقدية والسعرية وأوضاع النمو. ولاسيما أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي قد يختلف باختلاف طبيعة الدول, فالدول النامية تعاني من اختلال الهيكل الإنتاجي ,اي الخلل بين هيكل الإنتاج الكلي والطلب الكلي, وبين الاستهلاك والادخار, وبين الاستثمار ومصادر التمويل, في حين بالدول المتقدمة يعكس الاستقرار الاقتصادي الأوضاع التي تعكسها الدورات الاقتصادية للوصول إلى معدل التشغيل الكامل, واستقرار الاسعار و ميزان المدفوعات.

## الفصل الأول..... الأطار النظري للآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

### المطلب الأول: الاستقرار الاقتصادي.

#### أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي على وفق المؤسسات الدولية

في ظل تفاقم تداعيات الأزمات المالية والسياسية والصدمات الاقتصادية العالمية، تبلورت أهمية الاستقرار الاقتصادي وأصبحت الحاجة ملحة لتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بمعالجة الاوضاع غير المستقرة. واصبح الوصول للاستقرار غاية ملحة ترغب جميع الدول في تحقيقها، وخاصة الدول النامية، للقضاء على مشكلات تتعلق بارتفاع معدلات التضخم والبطالة، فضلاً عن تفاقم العجز في الموازنة العامة، وتدني معدلات النمو الحقيقي.

وبقدر تعلق الأمر بالمفاهيم الأساسية للاستقرار الاقتصادي فإن مفهوم صندوق النقد الدولي الأكثر انتشاراً على المستوى الدولي فقد عرّف الاستقرار الاقتصادي بأنه: الوضعية التي تمكن الدولة من تقادي الازمات الاقتصادية والمالية، وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي، ومعدل التضخم المرتفع، والتقلب المفرط في أسعار الصرف والأسواق المالية، لان تلك التقلبات قد تؤدي إلى زيادة عدم التأكد والتيقن، وتراجع معدلات الاستثمار، وعرقلة ديمومة النمو الاقتصادي، ومن ثم تؤثر سلباً في مستويات المعيشة (WWW.imf.org/external/exr/globstab.htm,2011).

كما عرّفت منظمة الأمم المتحدة عملية الاستقرار الاقتصادي: أنها الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي قادراً على امتصاص أثر الصدمات التي يتعرض لها من خلال التصدي لمواطن الضعف (Economic Vulnerabilities)، ومن ثم ضمان تعافي الاقتصاد (Economic Resilience) (BrIguglio, 2008 : 1).

ويرى سامويلسون ان الاستقرار الاقتصادي ينصرف إلى "تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتجنب التغير الكبير بالمستوى العام للأسعار مع الحفاظ على معدل نمو مناسب للناتج القومي (سامويلسون ، 2006 : 751) ويعرّف أيضاً بأنه "التعبير عن البيئة الاقتصادية الخالية من تقلبات الدورات الاقتصادية (Economic Cycles)، فتكاد تخلو من تقلب متغيرات الاقتصاد الكلي وبذلك يتحقق الاستقرار الاقتصادي" (صقر، 1983 : 453).

وفي ضوء تداعيات الازمة المالية العالمية (2008-2009) اكتسب مفهوم الاستقرار الاقتصادي أهمية كبيرة على المستوى الدولي، وبناء على ما سبق توصلت الباحثة: إلى أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يشير إلى (استقرار التوازن الاقتصادي عندما تتغير المتغيرات الاقتصادية وتصل الى حالة التوازن عند التشغيل الكامل للعمالة دون تضخم، او ان يصل

## الفصل الأول..... الأطار النظري للآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

الاقتصاد إلى أعلى مستوى الاستخدام الكامل للموارد, وفي الوقت ذاته يحافظ على سعر صرف العملة المحلية, واستقرار المستوى العام للأسعار.

ثانياً: الاستقرار الاقتصادي في المدارس الاقتصادية المختلفة .

السياسة الاقتصادية الرشيدة والسليمة لابد ان تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية المنوطة بها وكالاتي (الافندي, 1996:609):

أ- الاستخدام الامثل للموارد التي يمتلكها المجتمع في افضل استخداماتها.

ب- اعادة توزيع الدخل بصورة اكثر عدالة.

ت- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

لذلك نجد إن سياسة الاستقرار الاقتصادي المنضبطة: حالة من التوازن الديناميكي المستقر بالاقتصاد وتحقق عدة أهداف منها:

أ- استقرار المستوى العام للأسعار الذي يحقق معدل تضخم منخفض قريبا من الصفر.

ب- تشغيل الايدي العاملة بما يضمن الحد من انتشار البطالة , والمحافظة على معدل بطالة مقبول اقتصاديا واجتماعيا قد يكون بحدود(3-6%)

ت- توازن ميزان المدفوعات على الاقل إن لم يكن من الممكن تحقيق فائض.

ث- نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (GDP) بمعدلات مطردة , وبمستوى مرغوب يتراوح بين(5-10%).

ولتحقيق الأهداف أعلاها يتطلب تطبيق استراتيجية رشيدة للإصلاح والاستقرار الاقتصادي من الناحية العملية, ولابد ان تؤدي عملية تطبيقها إلى تعظيم المنافع والمكاسب الاقتصادية وبأقل الخسائر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية, ويتوقف ذلك على حجم القدرات والإمكانات المادية والمعنوية المتاحة في الاقتصاد , ومدى توافر الإدارة الاقتصادية الكفوءة التي تحسن استخدام هذه الإمكانيات النادرة بطريقه رشيدة وفعالة.

سنناقش فيما يلي أهم المدارس الاقتصادية ووجهة نظرها في آلية تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

### 1-المدرسة النقودية:

أهم مفكريها(ميلتون فريد مان) والتي عرفت بمدرسة شيكاغو ,وقد اعطت للعوامل النقدية دوراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الآتي (R,G Peter ,1978:765):

## الفصل الأول..... الأطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

- أ- وجود علاقة قوية بين تقلبات العرض التقليدي وتقلبات مستويات الدخل القومي.
- ب- تفسير ظاهرة التضخم يعود إلى الإفراط في التوسع النقدي، أو ما يطلق عليه (التضخم ظاهرة نقدية).
- ت- النقديون يعتقدون بمحدودية تدخل الدولة وهو شرط ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- ث- اعطاء دور مهم للتقدم التكنولوجي وانفاق القطاع الخاص على البحث والتطوير مما يدفع الى مزيد من الاستقرار الاقتصادي .
- ج- ثبات معدل نمو عرض النقود عند مستوى مساو لمعدل النمو الحقيقي للنواتج القومي .
- ح- التوازن الدوري لموازنة الدولة من خلال الدورة الاقتصادية ففي أوقات الرواج يكون هناك فائض يغطي العجز في فترة الكساد

### 2-مدرسة التوقعات الرشيدة وأسباب عدم الاستقرار الاقتصادي .

يُعد الاقتصاديان (روبرت لوكاس) و(توماس سارجنت) من أهم مفكري المدرسة، التي تعد امتدادا فكريا للآراء الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية، لذلك سميت بالمدرسة الكلاسيكية الجديدة، وكانت رؤية المدرسة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي كآلاتي (عبد العظيم، 1988: 64):

- أ- اعطاء أهمية أكبر للتوقعات الرشيدة للمتغيرات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- ب- اعطاء أهمية أكبر لكفاءة توقعات الوحدات الاقتصادية سواء كانوا منتجين أم مستهلكين، أم رجال أعمال.
- ج- السياسة المالية والنقدية لن تكون فعالة في التأثير بمستوى الانتاج والتوظيف، فاذا كانت السياسة النقدية والمالية غير متوقعة، فان الانتاج والتوظيف سيتأثر بتلك السياسات مما يؤدي إلى مزيد من التقلبات وعدم الاستقرار الاقتصادي.
- د- ولتقليل اثر التقلبات ينصح انصار المدرسة النقدية بضرورة تثبيت معدل نمو العرض النقدي.

### 3-المدرسة الكينزية واسباب عدم الاستقرار الاقتصادي.

حدد كينز أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في الاستقرار الاقتصادي(سمير وعبد الكريم , 2017: 11-16) وكالاتي :

- أ- اعطى كينز دورا كبيرا للعوامل الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي, فيرى عدم استقرار دالة الطلب الكلي يرجع اساسا لتقلبات الاستثمار, وخاصة تقلبات (الاستثمار الخاص) في اوقات الرواج والكساد.
- ب- يعتقد الكينزيون إن تقلبات العرض النقدي تعزا للسياسات الحكومية الخاطئة, فتدخلها قد يؤدي الى احدث تقلبات بالدخل القومي .
- ت- تعاضم دور تضخم التكاليف, والصدمات الاقتصادية التي تأتي من جانب العرض النقدي, ففاقم من عدم الاستقرار.
- ث- اكد الكينزيون على أهمية دور الدولة في تسريع عمليات النمو والتقدم ,وان قوى السوق لوحدها تكون غير فعالة. لذلك لا يتوقع من الاقتصاد الخاص(الاستثمار) ان يحقق التشغيل الكامل بسبب تغيرات توقعات رجال الأعمال.
- ج- إن العلاقة السببية بين العرض النقدي والدخل القومي ليس كما يراه النقديون, فالكينزيون يرون إن تقلبات الدخل القومي تسبب تقلبات العرض النقدي وليس العكس, مما يعطي دوراً مهماً للعوامل غير النقدية في الاستقرار الاقتصادي.

### 4-المدرسة الهيكلية وأسباب عدم الاستقرار الاقتصادي.

فسّر اصحاب المدرسة الهيكلية الأزمة الاقتصادية :بأنها ترجع الى نقص جانب العرض الكلي, نتيجة لتدهور الطاقة الإنتاجية, وهناك ثلاثة اختناقات يعاني منها العرض الكلي والتي تمثل اسباباً رئيسة لعدم الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية اهمها (C. and F.Nixon: 978, 295):

- أ- اختناقات القطاع الزراعي اذ إن عرض السلع الغذائية من الحبوب لا يواكب الطلب المتزايد عليه, نتيجة زيادة دخول السكان, لذلك ان عدم مرونة العرض في القطاع الزراعي سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم.
- ب- تحصل اختناقات عرض النقد الاجنبي نتيجة تراجع حصيلة الدولة من العملة الصعبة, وتزايد الطلب على الواردات الأجنبية من السلع والخدمات, مما سيرفع من أسعار الواردات وتفاقم معدل التضخم.

## الفصل الأول..... الأطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

ت- نقص الموارد المحلية للدولة في مواكبة النفقات المتزايدة ,ويرجع ذلك إلى اختلال الكفاءة في تحصيل الإيرادات من الضرائب ,وكذلك شيوع الفساد المالي والاداري مما يؤدي إلى استنزاف وضياح الموارد العامة .

وعليه تنحصر رؤية المدرسة الهيكلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية التي تسبب ألامه الاقتصادية, فيكمن مفتاح الاستقرار الاقتصادي في تشجيع الاستثمارات وإتباع سياسة اقتصادية توسعية (Weintraub : 1981, 261) .

### المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

تعددت أهداف سياسات الاستقرار الاقتصادي أهمها, معدل سريع من النمو الاقتصادي الحقيقي, وتقادي اوضاع التضخم والكساد والركود وبما يحقق استقرار القوة الشرائية, وضمان التشغيل الكامل للموارد بما يضمن انخفاض نسبة البطالة, وهناك عدد من المؤشرات توضح مدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد أهمها الآتي :

#### أولاً: استقرار الاوضاع النقدية السعريّة.

يستلزم الحفاظ على الوضع المستقر اقتصادياً تحقيق الاستقرار السعري الذي يضمن استقرار المستوى العام للأسعار, واستقرار سعر الصرف مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية, فلا بد من الاشارة الى الامور الآتية:

#### 1-العلاقة بين الكتلة النقدية والتضخم وأثرهما في الاستقرار الاقتصادي.

تشير الادبيات الاقتصادية إلى وجود اختلاف في تفسير ظاهرة التضخم, فقد يرى بعض الباحثين(ان التضخم ظاهرة نقدية بحتة), وأن أسبابه الأولية ترجع لعوامل نقدية, ويرى آخرون ان هناك أسباباً أخرى حقيقية أو هيكلية وهذا ما يفسر تعدد النظريات الاقتصادية التي تفسر مصادر القوى التضخمية المؤدية إلى الارتفاع المستمر للأسعار ( الخربطولي, 2013: 8 ).

اسفر عن ذلك ثلاث نظريات: نظريات الطلب, ونظريات العرض, والنظريات الهيكلية, فجميع تلك النظريات تتفاعل مع بعضها بشكل كامل, فتركز نظريات الطلب, في تفسيرها للتضخم على جانب الطلب(Excess Demand), و تعد السبب الرئيس للتضخم, ومن انصار هذا الاتجاه النظرية النقدية الكلاسيكية والحديثة, والنظرية الكينزية, فيرى الكلاسيك وجود علاقة وثيقة بين كمية النقود والتضخم, وان الزيادة المفرطة في كمية النقود هي المسبب الرئيس وراء حدوث ظاهرة التضخم ويسمى(بالتضخم النقدي), أما صيغة(فيشر) فقد طوّرت على يد(مارشال)

## الفصل الأول.....الآطار النظري للآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

في صورة جديدة تسمى (معادلة كامبردج). لذلك تعد معادلة (فيشر) من أقدم النظريات التي فسرت العلاقة بين التضخم وعرض النقود، وان هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار حسب صياغة فيشر والتي تعرف بمعادلة التبادل بالصورة الآتية:

$$MV = PT$$

حيث أن M: متوسط كمية النقود خلال فترة من الزمن. V: سرعة دوران النقود. P: المستوى العام للأسعار. T: حجم التبادل.

اما المدرسة الكينزية فقد أهتمت بالطلب المباشر للنقود، اي ( التفضيل النقدي) وركزت على دراسة العلاقة بين مستوى الإنفاق القومي والدخل القومي بدلاً من البحث عن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، فقد عدّ الكينزيون عرض النقد متغيراً داخلياً يتأثر بالنتائج وأسعار الفائدة والأسعار. بيد ان الهيكلين أهتموا بدراسة التضخم في ضوء ميل العناصر إلى عدم التوازن كنتيجة للتغيرات الهيكلية المصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية لمدة ما بعد الحرب وحتى نهاية عام(1970)، وتعد أسباب الضغوط التضخمية على وفق النظرية الهيكلية إلى عاملين رئيسين هما (كاظم، 2016: 160) :

أ- انخفاض العرض في القطاع الزراعي.

ب- عدم استقرار القوى الشرائية للصادرات وعدم اهليتها.

**خلاصة القول تستنج الباحثة:** ان نظريات الطلب ركزت على جانب الطلب وتجاهلت التضخم الناتج من جانب العرض مثل (تكاليف الإنتاج العامة والأجور). اما نظريات العرض فقد فسرت التضخم بناء على جانب العرض مثل (تضخم التكاليف) التي فسرت التضخم على اساس تكاليف الإنتاج، اذ يقوم المنتجون برفع الأسعار لتعويض الزيادة الحاصلة بتكاليف الإنتاج مثل (ارتفاع اجور العمال، وارتفاع أسعار المواد الأولية سواء كانت محلية ام مستوردة). بينما التضخم على وفق النظريات الهيكلية فقد فسرت زيادة معدلات التضخم إلى الاختلال الانتاجي الكبير والذي يختلف في الدول المتقدمة عن الدول النامية، فبالنسبة للدول الأخيرة تعزو أسباب التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية، وضعف القدرة على الاستيراد نتيجة انخفاض حصة الدولة من النقد الأجنبي.

## الفصل الأول..... الأطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

### 2-ضبط السياسة النقدية للاتجاهات التضخمية.

تظهر في معظم الكتابات الاقتصادية آلية استهداف التضخم وإمكانية تحقيق الاستقرار الاقتصادي. إن عملية كبح جماح التضخم تمثل هدفا أصيلا للسياسة النقدية, قد تتجه إليه مباشرة أدوات التحكم بعرض النقد من خلال سلطة البنك المركزي. ولقياس الفجوة التضخمية بين عرض النقد, والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي سنعمد إلى قياس معامل الاستقرار النقدي وكالاتي (القطابري , 2009: 269-262):

#### أ- معامل الاستقرار النقدي. Coefficient of Monetary Stability.

هو معامل ذو طبيعة تركيبية لقياس أبعاد العملية التضخمية في اقتصاد ما. يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي يدخل في اعتبارها تغير الدخل الحقيقي, مع إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها ضمن إطار نسبي. وطبقا للنظرية فإن الاستقرار النقدي عموما يتحقق إذا تعادل معدل التغير في كمية النقود  $\Delta M / M$  بصفته قوى الطلب الكلي مع معدل التغير للإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة  $\Delta Y / Y$ , بصفته عرضاً للسلع والخدمات (حسين, 1988: 145), إذ يصبح الفرق بينهما معادلا للصفر. أما لو كانت الزيادة في عرض النقود بمعدل أسرع من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي سيؤدي إلى اختلال تيار الانفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات و ينعكس في وجود فائض في الطلب يؤدي إلى رفع الأسعار والتضخم .

$$B = \frac{\Delta M / M}{\Delta Y / Y}$$

حيث أن :

B:: معامل الاستقرار النقدي

$\Delta M / M$  : معامل التغير الكتلة النقدية وعادة مايعبر عنه ب M2

$\Delta Y / Y$  : نسبة التغير في الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة .

## الفصل الأول..... الأطار النظري للآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

ولابد ان نناقش ثلاث حالات وهي :

أ- اذا كان  $B = 1$  يعني: ان القوة الشرائية مساوية لحجم السلع والخدمات المنتجة , اي هناك استقرار نقدي.

ب- اذا كان  $B < 1$  يعني: وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة وان استمرار هذا الفرق بالارتفاع يشير الى نمو حجم القوى التضخمية .

ت- اذا كان  $B > 1$  يعني : وجود نقص في القوة الشرائية مقارنة بالسلع والخدمات , وهو ما يؤدي الى انخفاض الاسعار وحصول اتجاهات انكماشية.

وقد حصلت تغيرات في صيغة معامل  $B$  في بعض حالات تفسير المعامل فقد تكون اشارة المعامل سالبة رغم وجود تضخم وغيرها من المشكلات , مما دعا الى وجود تعديل على صيغة معامل  $B$  تلافيا لهكذا مشاكل واصبحت الصيغة الجديدة لمعامل الاستقرار النقدي وكالاتي (النشرتي, 2003: 122-120):

$$B = (\Delta m / m) - (\Delta y - y)$$

فاذا كانت  $B = 0$  دلالة على استقرار نقدي

واذا كانت  $B < 0$  دلالة على وجود تضخم

واما كانت  $B > 0$  دلالة على وجود انكماش

ب -استقرار سعر الصرف .

يمكن تعريف سعر الصرف على انه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة من عملة أخرى. ويقصد به ايضا انه سعر صرف نسبي (Relative price) يوضح سعر إحدى العملات مقوماً بعملة أخرى. واحياناً يطلق عليه الاقتصاديون بانه سعر صرف ثنائي (bilateral price), لان الثنائية تعني عدد الوحدات العملة الوطنية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية, ويتأثر استقرار سعر الصرف بعدة عوامل منها عرض النقد, ميزان المدفوعات , التضخم, التغيرات في سعر الفائدة , والأضطرابات السياسية (دانيلز وفانهوز, 2010: 65) .

## الفصل الأول..... الأطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

### ثانياً: الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي .

يقصد بالاستدامة المالية: الحفاظ على وضع مالي قابل للاستدامة، او بعبارة أخرى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية من دون الحاجة إلى إعادة جدولة الديون. وهنا سنعتمد آلية صندوق النقد الدولي في تعريف الاستدامة المالية لتثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يتم استهدافها. فيتم صياغة الاصلاحات المالية بما يساعد على بلوغ النسبة، وتعدّ فرضية يبنى عليها توقع المستقبل.(عواش, 2020: 4). ومن الناحية العملية تعني الاستدامة المالية سعي الحكومات إلى ضبط توازن الموازنة العامة للدولة, بما يسمح بخفض العجز المالي أو إبقائها عند نسبة معينة محدودة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة دولية تتراوح بين(3-5 %) من الناتج المحلي الإجمالي (عبد المنعم, 2012: 12) وكالاتي:

#### 1-توازن مؤشرات الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي : ينبغي إن لا يكون أكثر من(30%) من الناتج بالنسبة لبعض الدول العربية, أو إن لا تتجاوز نسبة(60%) من الناتج بالنسبة للدول الأوروبية حسب اتفاقية ماسترخت, أو(85%) من الناتج على وفق بنك التسويات, فهذا المؤشر يحدد قدرة البلد على السداد, ويقيم مستوى الدين إلى النشاط الاقتصادي وكما موضح بالقانون الآتي(الجبوري, 2019: 102):

نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي = اجمالي الدين العام .

100 X -----

الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

#### 2-تحديد الأهمية النسبية للضرائب والإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة .

تعدّ الأهداف الاقتصادية التي يسعى إليها النظام الضريبي في البلدان النامية من أهم الاهداف, اذ تغدو الضريبة وسيلة لحل الازمات, ومعالجة الكساد, والركود,و تم توظيفها بالصورة الصحيحة, وذلك على النحو الآتي:

أ- تشجيع القطاعات الإنتاجية: تستخدم بعض الدول النامية الإيرادات الضريبية كوسيلة لتشجيع إنتاج قطاع معين, من خلال إعفائه منها بالكامل, أو تخفيض نسبة الضريبة

## الفصل الأول..... الأطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

المفروضة عليه, مما يحفز من الاستثمار بهذا القطاع, لأن مجرد إلغاء الضريبة سيزيد من العائد الذي يحصل عليه القطاع ( عفانة وآخرون, 2004: 9).

ب- معالجة الدورات الاقتصادية: في أيام الانتعاش الاقتصادي تستخدم الضرائب كوسيلة اقتصادية لتقليل الانفاق الحكومي, وزيادة أو رفع الضرائب على الدخل والسلع, لتقليل الإنفاق الخاص, وتخفيض القوى الشرائية للأفراد, وتخفيض أو إعفاء الضرائب على رأس المال والادخار, من أجل تشجيع الاستثمار, وأطلاق المشروعات الإنتاجية التي يمكن الاستفادة منها في أيام الركود الاقتصادي (عايش, 2020: 269).

ولا تقل أهمية الأهداف السياسية للضرائب عن الأهداف الاقتصادية, إذ تنطوي على استخدام الحكومة للضرائب كوسيلة لتنفيذ سياساتها بفرضها قسراً أو الاعفاء المشروط, فتكون سبباً في اندلاع الثورات, ونشوب العداوات بين الحكومة والشعب (العبودي, 2010: 251).

لذا تستنج الباحثة: بناءً على الأهمية الاقتصادية للضرائب لابد أن تسعى الحكومات نحو تعظيم الأهمية النسبية للضرائب كنسبة من الإيرادات العامة, لما لها من أهمية في حال تراجع الإيرادات النفطية, أو في حال تفاقم عجز الموازنات العامة لتحقيق الاستدامة المالية.

### ثالثاً: استقرار اوضاع النمو الاقتصادي .

يعدّ النمو الاقتصادي من الأهداف الرئيسة التي تسعى نحوها الحكومات, وتتطلع إليها الشعوب وذلك لأنه يعد مؤشراً للرفاهية . فالنمو الاقتصادي يعني في الغالب زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي مع مرور الزمن, الذي يعبر عن الدخل الكلي الحقيقي مقسوماً على عدد السكان. باستخدام مؤشر الناتج المحلي بالأسعار الثابتة, لأنه يقيس الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة لسنة معينة بتحييد اثر الاسعار ( التضخم), ويدل نموّه على اتساع خلق الثروة والاستثمار, وزيادة التشغيل. ويمكن قياس معدل نمو الدخل الحقيقي بطريقة الدخل الفردي وكالاتي:

$$\text{معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة } X}{100}$$

عدد السكان

وعرّف كوزنتس النمو الاقتصادي بأنه: (اساساً ظاهرة كمية ومن ثمّ يمكن تعريف النمو لبلد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي). أو بأنها عملية التغيير في مقادير اقتصاديه معينه

## الفصل الأول..... الأطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

خلال مده زمنيه طويله نسبيا(بونوة وخلف,2010:60). وتكون على علاقة وثيقة بالعوامل السياسية والاقتصادية التي يفترض بقاءها ثابتة بالمدى القصير. ويشتمل النمو الاقتصادي كذلك(على ازدياد مطرد في الانتاج الفعلي من السلع والخدمات, فضلا عن ازدياد قدرة الاقتصاد على أنتاج هذه السلع ومن أهم معايير النمو الاقتصادي كالآتي (جعفر, 2013 : 69) :

1-ان تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي, وليس في الدخل الحقيقي الاجمالي فقط, ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الاجمالي, ان تكون الزيادة في الدخل الاجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في عدد السكان. واما اذا كانت الزيادة في الناتج الحقيقي اقل من معدل الزيادة في عدد السكان, فان معدل الدخل الحقيقي سينخفض, ومن ثم سيشكل زيادة السكان عبئا, وتعد من المشكلات الرئيسة التي تقف بوجه عملية التنمية الاقتصادية المباشرة ويحدث التخلف الاقتصادي.

2-أن تكون الزيادة حقيقية, وتحقيق ذلك يتطلب زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار ( التضخم), (لإمكانية حدوث زيادة في قيمة الناتج نتيجة ارتفاع الاسعار فقط). اما اذا تساوى معدل الزيادة بالدخل الحقيقي مع معدل الزيادة بالسكان فلن تترتب على معدل نصيب الفرد من الدخل أي زيادة, ويبقى ثابتا.

3-تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي, وان تكون زيادة حقيقية ناتجة عن زيادة في مستوى النشاط الاقتصادي, أي انها لا تحدث بسبب ظروف طارئة, قد تكون بسبب حصول الدولة على اعانة من الخارج او بسبب ظروف طارئة خاصة في اوقات ارتفاع اسعار النفط, لأنها قد تؤدي الى نمو(عابر) ما يلبث ان يزول. فالزيادة بالنمو لابد ان تكون مستقرة وغير متقلبة من فترة لأخرى .وبتحقق هذا الشرط يمكن ان نحقق نمواً اقتصادياً ذاتياً ومستديماً لا يخضع لتغيرات ظرفيه في المتغيرات الاقتصادية.

4-قد يحدث التضخم اذا كان معدل نمو الدخل الحقيقي اكبر من معدل نمو السكان, لأنه اذا كان نصيب الفرد من الدخل النقدي اقل من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار, سينخفض نصيبه من الدخل الحقيقي, اما اذا تساوى الاثنان فيبقى نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ثابتا, لذلك لابد ان يكون نصيب الفرد من الدخل النقدي اكبر من معدل الأسعار (عبد اللطيف, 2020 :108).

## الفصل الأول..... الأطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

### المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي عالمياً ودولياً.

مما لا شك فيه ان التطرق لمظاهر عدم الاستقرار سيجيب عن سؤال إلى أي مدى سمح سياق الحكم غير الرشيد من خلال تدهور مؤشر الاستقرار السياسي، وتدهور مؤشر الدولة الفاشلة العالمي، أو ارتفاع مؤشر الإرهاب العالمي، في تولد مظاهر اقتصادية قد تعرقل بدورها من متطلبات التنمية الاقتصادية ومؤشرات الاداء الاقتصادي الكلي؟

والجدير بالذكر ان عجز الحكومة يمكن ان يترجم ضمن مجموعتين: الأولى قيام عدد من الحكومات بصياغة السياسات العامة بمفردها دون الرجوع للسلطة التشريعية، أو اخذ رأي الجمهور، والمجموعة الأخرى تتعلق بآلية تنفيذ الحكومة للسياسة العامة، اذ يكون تنفيذها مشوباً بالفساد ودون تكافؤ بالفرص، والشواهد كثيرة بالدول العربية في هذا الصدد، فقد باتت النزاعات الاهلية والانقلابات العسكرية دليلاً واضحاً على الفشل المؤسسي، مما يزيد من القتال والعنف ومن ثم تدمير مؤسسات الدولة الاقتصادية، وعليه ستنمخض مظاهر اقتصادية غير مرغوب فيها قد تخل بأداء الاقتصاد الكلي. وقد تضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب هي:

**المطلب الأول: مؤشر الاستقرار السياسي وفق المؤشرات والمعايير الدولية للمنظمات العالمية.**

**أولاً: مؤشرات الاستقرار السياسي في ضل الحكم الرشيد حسب برنامج البنك الدولي.**

يحظى مفهوم الحكم الرشيد (Good governance) أو الصالح اهتماماً واسعاً في الاوساط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في المدة القليلة الماضية ولاسيما في العقد الأخير من القرن الماضي، فقد كثر تداول مفهوم الحكم الرشيد منذ مطلع التسعينات إلى يومنا هذا، وقد تبنته العديد من المؤسسات الدولية والمانحة للمساعدات، لأنها عدت تطبيق مبادئ وسياقات الرشادة الجيدة إحدى العوامل الرئيسة لأحداث نمو اقتصادي وتنمية اقتصادية مستدامة، وصولاً للرفاهية ومن ثم الاستقرار الاقتصادي المنشود. فتوالت المبادرات التي تدعو إلى الاصلاح والحكم الصالح، فاطلقت الولايات المتحدة مبادرات متعددة في هذا المجال لإحداث تغيير سياسي واقتصادي شامل في منطقة الشرق الاوسط، قبل ما بات يعرف حالياً (بالربيع العربي) عندما نزلت الشعوب العربية إلى الشارع للمطالبة بإصلاحات اقتصادية، وسياسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما حدث في تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا، ومازالت الشعوب الأخرى تطالب من اجل اصلاح الحكم وتغيير الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

بالرغم من تعدد مفاهيم الحكم الرشيد من قبل المؤسسات الدولية والاقتصاديين والاكاديميين والهيئات الدولية إلا انه يمكن أن نركز على بعض المفاهيم الأكثر تداولاً:

## الفصل الأول..... الأطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

عرّف صندوق النقد الدولي: الحكم الرشيد من ناحية البعد الاقتصادي للحكم، بأنه تحديد شفافية حسابات الحكومة وضبط أنفاقها المالي، من خلال فعالية إدارة الموارد العامة. وأما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فقد تناول المفهوم من خلال البعد السياسي فيشير: إلى ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات بما فيها الآليات (المؤسسات والعمليات) التي يعبر من خلالها المواطنون عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم (العجلوني، 2019: 5).

اما تقرير الوكالة الكندية للتنمية الدولية (IDEA) الصادر عام (1988) فقد عرّف الحكم الصالح بأنه: الحكم القادر على بناء المؤسسات الديمقراطية القادرة في إيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

اما البنك الدولي فقد عرّف الحكم الرشيد حسب تقريره الدولي الصادر سنة (1992): بأنه عملية التسيير و الإصلاح المؤسساتي واختيار السياسة المناسبة، وتقديم الخدمات العامة، باستخدام الأساليب السلمية التي تتمثل بسيادة القانون، واحترام استقلال القضاء، والادارة الرشيدة، والمسؤولية والمحاسبة، والشفافية، وفعالية إدارة المواد العامة، واستقرار البيئة التنظيمية، لنشاطات القطاع الخاص، فضلاً عن تمكين المجتمع المدني من أخذ دور في إدارة الدولة للوصول إلى الأهداف والنتائج المستهدفة لتحقيق التنمية المستدامة (01: 1992, world Bank). بمعنى آخر ان البنك الدولي يدعم الدول في بناء المؤسسات ويحث على الركائز المؤسسية لدولة جيدة الاداء الاقتصادي والاداري والسياسي وصولاً لتبني نموذج فعال لتنمية الدولة.

في عام (1996) طرح البنك الدولي ستة مؤشرات لقياس الحكم الرشيد وطبقها على (193) دولة وإقليم. وحدد درجات تتراوح بين (-2,5 و +2,5) نقاط، لتحديد رشادة الحكم، فتمثل الدرجات السالبة انخفاض مؤشرات الحكم ام انعدامها في الدولة، وأما الدرجات الموجبة فتعني ارتفاع تلك المؤشرات مما يدل على وجود الحكم الرشيد في دولة ما، وتتراوح الدرجة المئوية للترتيب (0-100%) حسب درجة صلاحية الحكم لكل دولة. ولأجل معرفة تلك المؤشرات على النحو الآتي:

### 1- مؤشر المساءلة والتصويت: (Accountability and Voting Index)

يقصد به مدى إمكانية وجود دولة مدنية قادرة على اختيار وتحديد الحكومة من خلال الانتخاب وابداء الرأي، وكذلك مدى وجود حرية في التعبير وحرية الجماعات وحرية الصحافة. ويعني ايضاً مشاركة جميع افراد المجتمع الرجال والنساء في عملية صنع واتخاذ

## الفصل الأول.....الآطار النظري للآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

القرار)، ويتم ذلك إما مباشرة أو من خلال مؤسسات خاصة تمكن الافراد من التعبير عن رأيهم في وضع القرارات المبنية على حرية الراي والتعبير والمعايير الاساسية لحقوق الانسان التي تصب في مصلحة المجتمع (3: 2003, Bruce Amos).

يتضح مما سبق أن الحاكمة ذات ابعاد (Dimensions) مختلفة، منها البعد السياسي الذي يتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعيتها وقدرتها على التمثيل الحقيقي، وبالسياسية العامة للدولة، والبعد الاقتصادي والإداري الذي يتعلق بمدى تحقق التنمية الاقتصادية وإدارة المشروعات، فضلا عن البعد الاجتماعي الذي يهدف إلى الإصلاح المجتمعي.

### 2- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف: ( political stability and Absence of violence index ).

ينحصر هذا المؤشر في ادراك تصورات احتمالات عدم الاستقرار السياسي والعنف ذي الدوافع السياسية من ضمنها الإرهاب. فيشمل جميع مجالات استقرار النظام السياسي، وقبول جميع اطراف الدولة بما في ذلك المعارضون لسياسات الحكومة. كما يتضمن حجم العنف المعبر عن الغضب السياسي في بعض الأطراف سواء كانوا الموالين للحكومة، ام المعارضين لها. ويقاس احتمالات التغيير السياسي والتهديد بالعنف. ( صقر، 2018: 69 ) ويشير ايضا إلى قدرة النظام السياسي في مواجهة الازمات والصراعات داخل الدولة، اما في حالة غياب العنف، فيشير النظام السياسي الموجود في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية سليمة باعتماده عدة آليات، منها التداول السلمي للسلطة، نزاهة الانتخابات، الوسائل الشرعية والدستورية في تشكيل الحكومات . لذلك يعد أداة فعالة في رشادة الحكم من خلال حيادية السلطة ، ونبذ العنف ، وتطبيق العدالة الاجتماعية.

### 3- مؤشر فاعلية الحكومة: ( Government Effectiveness index )

يقصد بمؤشر فاعلية الحكومة :قدرة الأجهزة والمؤسسات والهيآت في استغلال الموارد المتاحة من اجل تحقيق الأهداف المحددة او تختص ببلوغ النتائج. ويرمز لها باختصار (GE) اي يختص هذا المؤشر بمدى قدرة وفاعلية إدارة مؤسسات الدولة على تحقيق وتنفيذ أعمالها بالشكل الصحيح، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية واستخدامها بطرائق سلمية وواضحة تخدم أبناء المجتمع والصالح كافة العام ( علي، 2019: 265).

#### 4- مؤشر الجودة التنظيمية: (Regulatory Quality index)

ويقصد به مدى قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة ولوائح تسمح بترويج وترقية تنمية القطاع الخاص. ويعتمد على نوعية وضع السياسات وتنفيذها ومدى مصداقية الحكومة والتزامها بتنفيذ تلك السياسات، وصياغة قواعد تنظيمية تشجع القطاع الخاص وتعزز قدرته في مشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرارات. وذلك كله يعتمد على دور الحكومة بمنح تسهيلات وتوفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الملائمة لتحقيق المساواة والعدالة فهناك علاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية (قادر، 2020 : 42).

#### 5- مؤشر سيادة القانون: (Rule of law index)

يشير المؤشر إلى مدى كفاءة النظم القانونية والقضائية وفعاليتها وثقة المتعاملين فيها. خاصة فيما يتعلق بنوعية تنفيذ العقود، والحقوق، والشرطة، والمحاكم، فضلاً عن مستوى الجريمة والعنف. ويستلزم حكم القانون حماية متساوية لحقوق الانسان ولجميع الأفراد وفرض العقوبات على وفق القوانين ويعامل الجميع بصورة عادلة وإن يكون الكل خاضع للقانون (حاتم، 2007: 17).

#### 6- مؤشر ضبط الفساد: (control of corruption index)

ويعني عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين ومحاسبتهم.

#### ثانياً: مؤشرات صندوق السلام للدولة الهشة (Fragile State Index).

منذ عام (2005) قدّم صندوق السلام الذي مقره في واشنطن بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الامريكية - مؤشراً للدولة الفاشلة (تم تغيير أسم المؤشر عام (2014) إلى مؤشر الدولة الهشة )، فقد عرف روبرت روتبرج الدولة الفاشلة : (بانها الدولة القومية التي تتصف بالصفات الآتية: وجود عنف داخلي، عجز الدولة في تأمين السلع الأساسية للمواطنين كالأمن، والخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وفاقدة لمصداقيتها، فتصبح شرعية الدولة في موضع شك، ووضع الدولة غير شرعي) (روتبرج، 2020: 96-85) .

وقد تفرّع مؤشر الدولة الهشة إلى (12) مؤشراً فرعياً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ويستند التصنيف إلى مقياس (0) إلى (10) لكل مؤشر من المؤشرات الاثنى عشر القطاعية بحيث كلما سجلت الدولة درجة الصفر، أو أقرب للصفر يكون تقييم الدولة ايجابياً، وإذا سجلت

## الفصل الأول..... الأطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

الدولة درجة ما اقرب إلى (10) نقاط يكون تقييم الدولة سلبياً، واجمالاً فمؤشر صندوق السلام العام للدولة الفاشلة يتراوح ما بين (0-120) وهو ما يمثل مجموع النقاط المسجلة في المؤشرات الاثني عشر القطاعية، فكلما اقترب مجموع نقاط الدولة من (0) تكون مستقرة وابتعد ما تكون هشة، اما اذا اقترب رصيد الدولة من (120) نقطة فتكون اكثر هشاشة. وعليه صنف صندوق السلام الدول إلى أربعة مستويات رئيسية هي الدول المستدامة وهي الدول التي تكون قيمة المؤشر العام تتراوح بين (0-29.9) نقطة، اما الدول المستقرة فهي التي يكون مجموع نتائجها (-59.9-30) نقطة، ثم الدول التي حصلت على (90-120) نقطة فتصنف على انها دول منذرة (لديها انذار)، وكل مستوى من هذه المستويات مقسم إلى مستويين أو ثلاثة مستويات. (حسين، 2019: 37) ويمكن توضيح هذه المؤشرات على النحو الآتي في الجدول (1):

الجدول (1) المؤشرات العامة للدولة الهشة أو الفاشلة

| المؤشرات الاقتصادية                                                                                                                                                                                                                                              |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1- التنمية الاقتصادية غير المتوازنة                                                                                                                                                                                                                              | 2- الفقر والتدهور الاقتصادي                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
| <p>عندما تكون هناك فوارق طبقية ودينية وإقليمية غير متوازنة في التزاماتها تجاه العقد الاجتماعي وتشمل :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- توزيع الخدمات بين الحضر والريف</li> <li>- تحسين فرص الوصول للخدمات</li> <li>- سكان الأحياء الفقيرة</li> </ul> | <p>الفقر والتدهور الاقتصادي يجعل الدولة عاجزة عن تزويد المواطنين بالخدمات مما يخلق احتكاك بين المواطنين. وتشمل :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- العجز الاقتصادي</li> <li>- المديونية الحكومية</li> <li>- البطالة</li> <li>- توظيف الشباب</li> <li>- القوة الشرائية</li> <li>- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي</li> <li>- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي</li> <li>- التضخم</li> </ul> |

| المؤشرات السياسية والعسكرية                                                                                                                                                        |                                                                                                                                                                  |                                                                                                                                                                                   |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 3- شرعية السلطة                                                                                                                                                                    | 4- الخدمات العامة                                                                                                                                                | 5- حقوق الإنسان وحكم القانون                                                                                                                                                      |
| <p>الفساد وضعف التمثيل المباشر يقوض العقد الاجتماعي وتشمل :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الفساد</li> <li>- فاعلية الحكومة</li> <li>- العملية الانتخابية</li> </ul> | <p>من وظائف الدولة تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها : وتشمل :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- حفظ الأمن والنظام</li> <li>- الجرائم</li> </ul> | <p>تعد الدولة فاشلة اذا لم تحترم حقوق الإنسان وتشمل :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- حرية الصحافة</li> <li>- الحريات المدنية</li> <li>- الحريات السياسية</li> </ul> |

## الفصل الأول.....الآطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

|                                                                                                                                                                                                                                                      |                                                                                                                                                                                                                                                                                               |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>- مستوى الديمقراطية</li> <li>- الاقتصاد غير المشروع</li> <li>- تجارة المخدرات</li> <li>- الاحتجاجات, والمظاهرات</li> <li>- الصراع على السلطة</li> </ul>                                                       | <ul style="list-style-type: none"> <li>- تقديم خدمات التعليم</li> <li>- الرعاية الصحية</li> <li>- خدمة الانترنت</li> <li>- توفير الطرق</li> </ul>                                                                                                                                             | <ul style="list-style-type: none"> <li>- الاتجار بالبشر</li> <li>- السجناء السياسيين</li> <li>- السجون</li> <li>- الاضطهاد الديني</li> <li>- التعذيب</li> <li>- الاعدام</li> </ul>                                                                                                                                |
| <b>6-الاجهزة الامنية</b>                                                                                                                                                                                                                             | <b>7-تصدع النخب</b>                                                                                                                                                                                                                                                                           | <b>8-التدخل الخارجي</b>                                                                                                                                                                                                                                                                                           |
| تشمل الضغوط : <ul style="list-style-type: none"> <li>- الصراع الداخلي</li> <li>- انتشار الاسلحة الخفيفة</li> <li>- اعمال شغب واحتجاجات</li> <li>- الانقلابات العسكرية</li> <li>- التمرد</li> <li>- التفجيرات</li> <li>- السجناء السياسيين</li> </ul> | عندما تشترك القيادات المحلية والوطنية في الصراع على حافة الهاوية من اجل الحصول على مكاسب سياسية يتم تقويض العقد الاجتماعي وتشمل الضغوط : <ul style="list-style-type: none"> <li>- الصراع على السلطة</li> <li>- المنشقين</li> <li>- انتخابات غير نزيهة</li> <li>- المنافسة السياسية</li> </ul> | عندما تتقاعس الدولة عن الوفاء بالتزاماتها المحلية والدولية , قد يدفع جهات خارجية للتدخل في الشؤون الداخلية , وتشمل الضغوط : <ul style="list-style-type: none"> <li>- مساعدات خارجية</li> <li>- حضور قوات حفظ السلام</li> <li>- تدخل عسكري خارجي -</li> <li>- عقوبات دولية</li> <li>- التصنيف الائتماني</li> </ul> |
|                                                                                                                                                                                                                                                      |                                                                                                                                                                                                                                                                                               |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |

|                                                                                                                                                                                                                        |                                                                                                                                                                                                                              |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <b>المؤشرات الاجتماعية: 9-الضغوط السكانية</b>                                                                                                                                                                          | <b>10-اللاجئون ونازحو الداخل</b>                                                                                                                                                                                             |
| مثل الامراض والكوارث الطبيعية التي تكشف عدم قدرة الحكومة على حماية مواطنيها مثل <ul style="list-style-type: none"> <li>-الامراض</li> <li>-التلوث</li> <li>-معدل الوفيات</li> <li>-نمو السكان</li> </ul>                | الضغوط المرتبطة بنزوح السكان تؤدي الى الضغط على ميزانية الدولة والخدمات العامة وتشمل: <ul style="list-style-type: none"> <li>-النزوح</li> <li>- مخيمات اللاجئين</li> <li>-نسبة اللجوء الداخلي</li> </ul>                     |
| <b>11-المظالم الجماعية</b>                                                                                                                                                                                             | <b>12- الهجرة الخارجية وهجرة الادمغة</b>                                                                                                                                                                                     |
| عندما يوجد توتر وعنف بين الجماعات مما يقوض قدرة الدولة على تقديم الخدمات وتشمل: <ul style="list-style-type: none"> <li>- التمييز</li> <li>- الضعف</li> <li>- العنف</li> <li>- عنف طائفي</li> <li>- عنف ديني</li> </ul> | عندما تكون الفرص المتاحة قليلة , شرائح من السكان سيهاجرون ويتركون نقصا في راس المال البشري وتشمل الضغوط : <ul style="list-style-type: none"> <li>-نسبة الهجرة</li> <li>- راس المال البشري</li> <li>-هجرة الكفاءات</li> </ul> |

Source: Global Peace Index .(2005-2018).measuring Peace In a Complex World  
, Sydney.

### ثالثاً: مؤشر الإرهاب العالمي: (Global Terrorism Index)

يمثل مؤشر الإرهاب العالمي (GTI) دراسة شاملة تحلل تأثير الإرهاب لـ (163) دولة تغطي (99.7%) من سكان العالم، ويعدُّ من أبرز المؤشرات الدولية المعنية بمتابعة مستويات الإرهاب في كل دولة، ويصدر عن معهد السلام والاقتصاد (IEP). ويقيس مؤشر الإرهاب العالمي التأثير المباشر وغير المباشر للإرهاب، بما في ذلك آثاره التي تشمل القتل والاضرار التي تلحق بالملمتلكات والاثار النفسية. ويتم تصنيف الدول على وفق تأثير الإرهاب من الدرجة صفر (بدون تأثير) إلى (10) درجات (أعلى تأثير)، وتوضيح السياق الاقتصادي والسياسي للدول العشر الأكثر تأثراً بالإرهاب حول العالم ويصف بدقة تفاصيل الهجمات الإرهابية ( علي، 2021: 3-4).

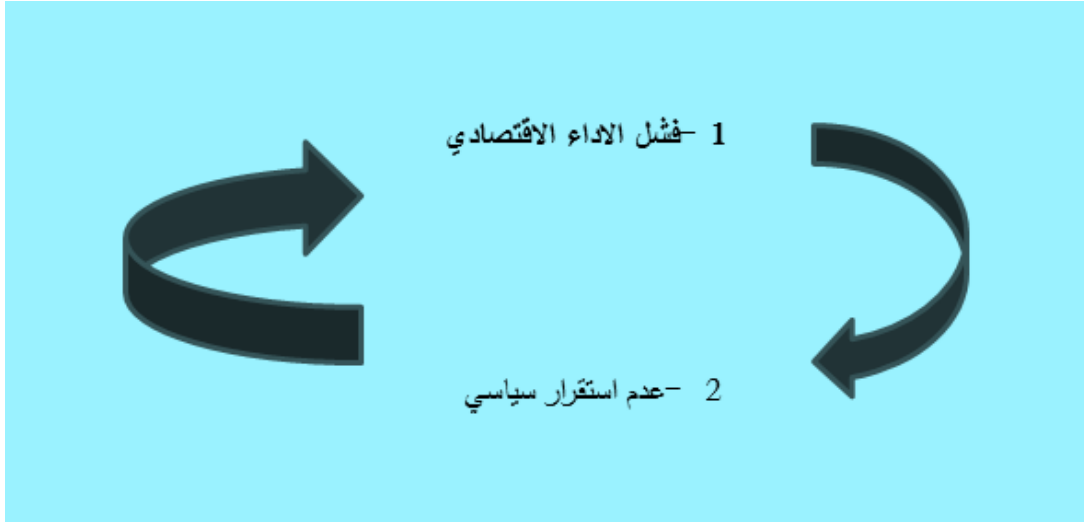
### المطلب الثاني: العلاقة بين الآثار الاقتصادية وضعف الاستقرار السياسي

أجمع علماء الاقتصاد ان هناك مجموعة من المتغيرات المستقلة (التفسيرية)، يمكن أن تكون سبباً في عدم الاستقرار السياسي من حروب وأزمات ونزاعات من ضمنها عوامل اقتصادية مثلاً (البطالة، التضخم، النمو الحقيقي، الانفاق العسكري، عرض النقد). وبالنسبة في منطقتنا العربية ركزت معظم التفسيرات على عدة جوانب:

- الاقتصادات الريعية التي تدعمها عائدات النفط والغاز
- الإيرادات الاستراتيجية
- أنظمة الحكم الاستبدادية
- الفساد المستشري
- النمو الديموغرافي السريع للسكان

إن جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي واداء الاقتصاد الكلي تكون علاقة تبادلية، لان ضعف الاداء الاقتصادي وما يتبعه من فقر وبطالة سيغذي نزعة عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية والسياسية، فيعرقل الاداء الاقتصادي وتصبح عملية التنمية الاقتصادية صعبة المنال. (الاسكوا، 2019: 42)، ويمكن بحث العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية موضوع البحث ومدى علاقتها بالاستقرار السياسي في الشكل (3): فيوضح الشكل العلاقة التبادلية بين عدم الاستقرار السياسي، والاداء الاقتصادي.

الشكل (3) العلاقة التبادلية بين الاستقرار السياسي والعامل الاقتصادي



المصدر: المخطط من عمل الباحثة

أولاً: العلاقة بين البطالة وعدم الاستقرار السياسي.

تعدُّ البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع، وذلك لما تخلفه من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية غير مستقرة، فالبطالة يتحقق معها ارتفاع عبء الاعالة بسبب انخفاض المنتجين وارتفاع اعداد المستهلكين مما يخفض القدرة الشرائية، فيتراجع الادخار والقدرة على الاستثمار، فينعكس على المقدرة الإنتاجية، فينخفض الدخل ويقل الاستخدام الكامل(خلف, 2007:13). كما ان تفشي البطالة يَعدُّ سببا لارتفاع معدلات الجريمة، وارتفاع حالات المتعاطين للمخدرات، وشيوع الامراض النفسية. لذا فاضطراب الاوضاع الاقتصادية قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة مما يفسح المجال لتغير الحكومات فيها، وشيوع الاضطرابات المناهضة لسياستها (جواد ورشيد, 2017 :3).

ان الاستقرار السياسي يتناسب سلباً مع العجز الاقتصادي، لان الدولة اذا اخفقت اقتصادياً فقد يصعب عليها اخذ القرار الاقتصادي الصائب، فتواجه صعوبات في ادارة دفة الحكم سياسياً، وتتعثّر في إدارة شؤونها، او استغلال مواردها الوطنية استغلالاً كاملاً، ومن ثم عدم استقرار نظامها السياسي. ومن جانب اخر تؤثر البطالة على استقرار النظام السياسي من خلال عدة جوانب، فتزايد معدلات البطالة قد يوفر مناخ ملائماً للإرباك السياسي من خلال انتشار الانحراف والتطرف او فعلمية التنمية الاقتصادية قد تتعثّر بسبب تشتت النظام السياسي، وعدم الاتفاق على التشريعات القانونية التي تسرع من التنمية وخاصة قانون الاستثمار، مما يؤدي إلى انتشار البطالة التي قد تؤثر بدورها في الاستقرار السياسي. وعليه تكون العلاقة بين البطالة والاستقرار

## الفصل الأول..... الأطار النظري للآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

السياسي علاقة عكسية اي كلما زادت معدلات البطالة هبط مؤشر الاستقرار السياسي, والعكس صحيح, بمعنى كلما قلت معدلات الاستقرار السياسي ارتفعت معدلات البطالة.

### ثانياً: العلاقة بين التضخم وعدم الاستقرار السياسي .

مما لاشك فيه ان التضخم يشكل من أهم التحديات التي تواجه النظم الاقتصادية والسياسية, فالأصل في حدوث التضخم(استمرار ارتفاع متوسط أسعار السلع والخدمات ارتفاعات سريعة ومتواصلة خلال فترة زمنية). هذا المتوسط يشير الى المستوى العام للأسعار. فالتضخم المنخفض والمستقر يشير الى وجود طلب قوي في السوق, بمجرد ارتفاع الاخير سيترك أثراً سلبية في النمو فيخلق حالة من عدم اليقين والمخاطرة في سوق السلع وسوق المال. لان القيمة الشرائية للعملة التي تشتري السلع قد انخفضت ,ومن ثم فالتضخم سيؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقد.(خطاب, 2021: 48) فيجر وراءه البطالة, والفقر بسبب ارتفاع الأسعار فيصاب الافراد باليأس وعدم الرضا فيجبرون على القيام بأعمال عنف مما يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي الذي يخلف وراءه ايضا ضعف الاداء الاقتصادي.

### ثالثاً: العلاقة بين سعر الصرف وعدم الاستقرار السياسي .

من المعلوم ان تدهور الظروف السياسية تعد من أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف, ففي اوقات الحروب عادة يزداد عرض النقد وذلك لمواجهة متطلبات الانفاق العسكري, فيرتفع مستوى التضخم, مما يؤثر سلباً في تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية, فيرتفع سعر صرف الدولار مقابل تدهور عملة البلد, ناهيك عن تأثر سعر الصرف بأسعار النفط العالمية فكل تقلب وتذبذب بالإيرادات النفطية, سيستنزف من الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي نتيجة زيادة الطلب على الدولار, لتلبية حاجة الاستيرادات من العملة الصعبة, فتتهبط قيمة العملة المحلية, فيتقلب سعر صرف الدولار. لذا نجد ايضا العلاقة سلبية(عكسية) بين الاستقرار السياسي وسعر الصرف, فكل تدني بالعوامل الامنية سيؤدي الى ارتفاع سعر صرف الدولار (المراياتي, 2007: 90).

### رابعاً: العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي.

ان العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي كانت موضع نقاش محتدم بين الاقتصاديين والسياسيين, على الرغم من حداثة الدراسة التطبيقية بين المتغيرين بسبب عدم توافر بيانات لفترة زمنية طويلة لمؤشر الاستقرار السياسي. وتوصلت جميع الدراسات إلى شدة الارتباط والعلاقة بين المتغيرين ومن جانبين هما (نجا, 2016 : 15):

## الفصل الأول..... الأطار النظري للآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

**الجانب الأول:** يتناول اثر النمو الاقتصادي في الاستقرار السياسي, ان ضعف الاداء الاقتصادي للحكومة وفشلها تترتب عليه الاضطرابات السياسية بسبب الاضطرابات العامة والعنف ليس فقط ضد رؤساء العمل وانما ضد سياسات الحكومة, مما يؤثر سلبا في راس المال المادي والبشري فيخفض حجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نموه .

**الجانب الثاني:** يركز على اثر الاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي, حيث ان وجود بيئة سياسية غير مستقرة قد تكون سبباً في تراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية، بسبب مخاطر الاستثمار المرتبطة بعدم اليقين وعدم التأكد، مما يقلل من القدرة الإنتاجية، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم، مما يؤدي الى سوء تخصيص الاستثمارات فيضعف التراكم الرأسمالي، ومن ثم النمو الاقتصادي.

وعليه نجد ان ضعف الاستقرار السياسي مفهوم متعدد الابعاد، ولا ينطوي على متغير واحد، وانما هو متغير مركب يقاس بعدد من الظواهر السياسية التي تؤثر وتتأثر بالظواهر الاقتصادية. واهم هذه الظواهر السياسية(الثورات، الازمات، عدم الرضا عن الأداء الحكومي، والاحتجاجات، والاضطرابات العامة، والعمليات الإرهابية والطائفية.

### خامساً: العلاقة بين عرض النقد وعدم الاستقرار السياسي.

تتسم الدول غير المستقرة سياسيا والمنشغلة بالنزاعات والخصومات والحروب والانقلابات بان يحتل قطاع الجيش مكانة متقدمة وتصبح الوظيفة الامنية والدفاعية من الوظائف الاساسية للدولة وبسبب محدودية الايرادات العامة او تركزها بالإيرادات النفطية فقط، ما يلبث ان يترك عجزا في الموازنة العامة. هذا العجز لابد ان يمول اما بالاقتراض الداخلي او الاقتراض الخارجي او الاصدار النقدي ( كداوي، 2005:59).

نلاحظ ان الحكومات ستسلك هذه الوسائل في تمويل العجز بسبب عدم رغبة الادارات الحكومية في رفع الضرائب او تخفيض البنود الاخرى من الانفاق العام خشية المعارضة الشعبية. وقد لا تلجأ الى الاقتراض الخارجي لارتفاع كلفته، فستلجأ إلى الاقتراض الداخلي الذي يأتي معظمه من السلطات المصرفية، اي انه سيتخذ شكل تدفقات نقدية كبيرة على هيئة توسع في السيولة وفي عرض النقد مما ينعكس في تزايد الكتلة النقدية، وبفعل سرعة تداول النقود سيزداد الامر سوءاً، فكلما هبطت مؤشرات الاستقرار السياسي او ارتفع عبء الإنفاق العسكري بوحدة واحدة قد يزيد عرض النقد بأربع وحدات. وقد تحتاج بعض الدول إلى الاصدار النقدي

## الفصل الأول..... الأطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

الجديد لتمويل ترسانتها العسكرية, فيرتفع المستوى العام للأسعار اكثر من السابق ويفسح المجال لسريان التضخم في السوق (Burak head, 1955: 23).

**لذلك ترى الباحثة :** ان العلاقة بين عرض النقد والاستقرار السياسي عكسية, ففي وقت ازدياد الازمات السياسية يرتفع عرض النقد, وكل زيادة بعرض النقد ترتبط بعلاقة طردية مع التضخم. ومن الجدير بالذكر أن اثر تأمين متطلبات الاستقرار السياسي في عرض النقد المحلي, قد يمتد الى النقد الاجنبي, لأن الاستيرادات العسكرية قد تقاوم عجز ميزان المدفوعات او تحجم الصرف الاجنبي المخصص للاستيرادات الاستهلاكية, مما ينعكس على اداء العملة المحلية, فيرتفع سعر صرف الدولار الذي بدوره ينعكس على ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

### سادساً: العلاقة بين المديونية وعدم الاستقرار السياسي.

ان عدم سيطرة الدولة على متطلبات الإنفاق العام قد يفاقم من عجز الموازنة مما تترتب عليه ضرورة تدخل الدولة لتقليل هذا الإنفاق, الذي ادى إلى عجوزات مستمرة بالموازنة العامة وتزايد الحاجة للاقتراض الحكومي. او زيادة الضرائب على الدخل والثروة. مما اضعف الحافز على الاستثمار الخاص, وزيادة بالركود التضخمي. وبما ان التمويل المحلي غير كاف لتغطية زيادة الإنفاق العام فيتم التوجه نحو الاقتراض الخارجي الذي غالباً مايكون مشروط بشروط سياسية واقتصادية. لذلك الاصل في إدارة المديونية هو الابقاء على حجمها في حدود قابلة لخدمتها وتقادي حدوث ازمة مديونية, فضلاً عن ادارة الازمة حال حدوثها عبر اعادة الجدولة بشروط مقبولة. قد تحدث ازمة المديونية لأسباب عديدة منها: انهيار اسعار الصادرات, عدم توافر سيولة نقدية, الإدارة غير الكفؤة والرشيدة للاقتصاد كالتوسع النقدي غير المنضبط, واعتماد سعر صرف اكبر من سعره التوازني, مما يؤدي إلى مشكلات في ميزان المدفوعات قد تعقد من المديونية. (العباس, 2004: 251)

لذلك قد تترك مشكلة المديونية اثارا اقتصادية غير مستقرة منها: قد تلجا بعض الدول إلى مؤسسات وجهات اجنبية دولية كصندوق النقد الدولي لغرض حصولها على العون وهذا يجعلها عرضة للمشروطية المالية, فيما يتعلق بصياغة السياسات الاقتصادية الداخلية, كاتباعها لسياسة التكيف والاصلاح الاقتصادي الهيكلي الذي يقوم على مبدأ الكفاءة الاقتصادية, وتخصيص الموارد وجذب رؤوس الاموال الاجنبية لتحقيق التنمية الاقتصادية. فتتعرض لمزيد من المشكلات من قبل تلك المؤسسات. فقد تضطر الدول النامية الى استنزاف الاحتياطي من الذهب والعملات الاجنبية لسد عبء تكلفة الدين, او تضطر إلى اتباع سياسة انكماشية بالضغط على الاستيرادات

## الفصل الأول..... الأطار النظري للآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

الضرورية لعملية التنمية، أو اتباع استراتيجية للصادرات لغرض تطوير مصادر النقد الاجنبي على حساب استراتيجية القطاعات الاساسية الهيكلية للاقتصاد مما شوه من مسارات التنمية الاقتصادية، وزادت تبعية الدول النامية للدول الصناعية العالمية (عبدالله، 1989: 185). ان وجود هذه المشكلات الاقتصادية سيجعل بعدم الاستقرار السياسي للدولة نظراً لأهمية العوامل الاقتصادية في تحقيق الاستقرار السياسي وكالاتي:

ا- تستخدم الدول الرأسمالية العالمية (الديون الخارجية) كأحد واهم وسائل الاستنزاف المالي للدول النامية من اجل فرض هيمنتها المباشرة وتشديد استغلالها وهذا هو جوهر الامبريالية والعولمة الجيدة.

ب تعزز المديونية الخارجية جميع روابط تبعية الدول النامية للدول المتقدمة صناعيا من النواحي السياسية والاقتصادية، اي انها وسيلة ضغط اقتصادية ذات بعد سياسي تستهدف استمرار التبعية.

### سابعاً: العلاقة بين الإنفاق العسكري وعدم الاستقرار السياسي.

تعد الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية المحدد الأساسي للإنفاق العسكري في البلد، فعند انخراط دولة ما في صراع أو توتر مع دولة أخرى، قد يزيد من نطاق الإنفاق العسكري ومن حجم الانفاق الموجه للدفاع، وقد يتحول الاقتصاد برمته إلى اقتصاد حرب. وفي السياق ذاته من الناحية الاقتصادية، تمتاز الدول التي تمتلك جهازاً إنتاجياً غير كفوء بانها غير قادرة على تشغيل الموارد المتاحة فضلاً عن أن جهازها غير مرن مما يجعل العرض الكلي غير مرن. ويزيد من المهام الملقة على عاتق الدولة خاصة اذا كانت الدولة منشغلة بالنزاعات والخصومات، فتصبح ملزمة بتأمين الجيش والخطوط الامنية والدفاعية، فتضطر الدولة إلى اقتطاع نسبة عالية من الموارد القومية لتأمين أمن واستقرار الدولة. وعليه نجد ان الإنفاق العسكري سيتترك أثراً في المستوى العام للأسعار، وعرض النقد، والطلب الكلي. فيكون تأثير الإنفاق العسكري في الطلب الكلي بشكل أكبر ولاسيما الدول ذات الامتصاص العسكري العالي، (كدواي، 2005: 59) فيستلم منتسبوها من الجيش الرواتب والأجور الذين ميلهم الحدي للاستهلاك كبير، فتدخل هذه الدخول إلى السوق مشكلة طلباً جامحاً. وهو باب للأنفاق سيولد دخولا وقدرة شرائية دون ان يسهم في خلق سلع وخدمات، لان سلع الدفاع هي نتاج الإنفاق العسكري لا تجد طريقها إلى السوق المحلي ولا يتحدد لها ثمن. (الفارس، 1993: 22) إما جانب العرض فان الإنفاق العسكري قد يسهم بالتضخم، اذا ما جوبه بعدم مرونة العرض لان اعتماد الصناعة

## الفصل الأول..... الأطار النظري للآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

العسكرية على العمالة الماهرة قد يواجه تدابير سعرية احتكارية، أو احتكار بائعين مما تترتب عليه زيادات بالأسعار ويدخل بشكل مباشر في الرقم القياسي للأسعار. لذلك أثر الإنفاق العسكري على العرض ينعكس في معدل (تضخم السعر) بشكل يشبه هزات العرض على اثر ارتفاع أسعار النفط والطاقة. مما يعجل بوجود الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي، لذلك نجد هناك مجموعة من العوامل تحدد وجوب الإنفاق العسكري وعلى النحو الآتي (حيدر، 2018: 499-500):

- أ- **العوامل السياسية:** وتتمثل بالوضع السياسي القائم في البلد، وطبيعة نظام الحكم، ودرجة الاستقرار السياسي. ومن الطبيعي ان نجد علاقة مباشرة (عكسية) بين عدم الاستقرار السياسي والإنفاق العسكري. وكذلك بالتحالفات الإقليمية للبلد المعني ومدى ارتباطه بتحالفات عسكرية.
- ب- **العوامل الاستراتيجية:** وتتمثل باحتمالات نشوب حروب أهلية ونزاعات اقليمية التي يطلق عليها سباقات التسلح بالمنطقة.
- ت- **العوامل الاقتصادية:** وتتمثل بمدى توافر الموارد الاقتصادية فكلما كانت متوفرة هناك قدرة كبيرة على الإنفاق لأغراض عسكرية والعكس صحيح، ومستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومدى توافر النقد الأجنبي، الذي يساعد الحكومة على سد حاجتها من التسلح، ومدى توافر التصنيع العسكري المحلي فهو يلبي الحاجة المحلية من الأسلحة والاعتدة، مما يعمل على زيادة النفقات العسكرية مقابل استيراد أقل. ويمكن تحديد العوامل المحددة للنفقات العسكرية في البلدان النامية حسب الجدول (2):

الفصل الأول.....الآطار النظري للأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي

الجدول(2) العوامل المحددة للنفقات العامة العسكرية في البلدان النامية .

| العوامل العالمية                                                                   | العوامل الاقليمية                  | العوامل المحلية                                                                                                    |                    |
|------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------|
| 1-الالتزام بحلف عالمي                                                              | 1-تحالفات الاقليمية                | 1-طبيعة الدولة                                                                                                     | الاطار السياسي     |
| 2-الهيآت العسكرية الاجنبية.                                                        | 2-حرب اقليمية او الاعمال الفدائية. | 2-حماية مصالح المؤسسات العسكرية.<br>3-كبح المعارضة الداخلية.<br>4-الحروب الاهلية.                                  | النشاط العسكري     |
| 4-نمو في احتياطي العملات.<br>5- تأثير رأس المال الاجنبي.<br>6-تأثير المنح والهبات. | 3-التجمعات الاقليمية الاقتصادية.   | 5-مستوى التنمية الاقتصادية.<br>6-نمو الدخل الحقيقي.<br>7- حجم ميزانية الدولة .<br>8- تأثير المجمع الصناعي العسكري. | الروابط الاقتصادية |

المصدر: حيدر, خالد .(2018). تحليل اقتصادي قياسي للعلاقة بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي في عدد من البلدان النامية, المجلة العلمية لجامعة جيهان, العراق, المجلد(2), العدد(2) ,ص500.

## الفصل الثاني

### الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في دول عربية مختارة

المبحث الاول: الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في ليبيا.

المبحث الثاني : مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي في ليبيا للمدة (2003-2020).

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في ليبيا للمدة (2003-2020).

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية.

## الفصل الثاني: الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في دول عربية مختارة

### تمهيد:

في إطار الإشارة لتجارب الدول التي عانت من ضعف الاستقرار السياسي لابد من الاخذ بالاعتبار احدى دول الربيع العربي، فسيخرج هذا الفصل الى اهم مظاهر وآثار عدم الاستقرار السياسي في ليبيا، فقد تمخض عن عدم الاستقرار السياسي خلال المدة (2003-2020) جملة من الآثار الاقتصادية والسياسية تجدر الإشارة إليها .

### المبحث الأول: الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في ليبيا .

عانى الاقتصاد الليبي خلال المدة(2003-2020) من عدم الاستقرار السياسي بأشكاله المختلفة، مما انعكس على تراجع عائدته النفطية، وجعل اقتصادها اكثر هشاشة، فتمخضت عنها مظاهر اقتصادية مختلفة ناتجة عن تدهور مؤشرات الاستقرار السياسي.

### المطلب الأول: عدم الاستقرار السياسي في ليبيا.

اولاً: لمحة عن واقع الاقتصاد الليبي قبل وبعد أحداث عدم الاستقرار السياسي .

يقدّر عدد سكان ليبيا بـ(6,3) ملايين نسمة، (90%) منهم يعيشون في(10%) من مساحة الأراضي الساحلية، فغالبية السكان يقطنون في المدن الأربعة الرئيسة(طرابلس وبنغازي، ومصراته والبيضاء)(الاسكوا، 2020: 13).تعد ليبيا من الاقتصادات عالية الانفتاح على العالم الخارجي وذات أعلى متوسط دخل حسب تصنيف البنك الدولي لعام(2020) بحكم ارتفاع إيراداته النفطية ونسبة(90%) من الإيرادات العامة. لذلك يعمل الاقتصاد الليبي كمنظومة تتأثر بالتقلبات والأزمات الاقتصادية، والسياسية، نتيجة لمجموعة من الروابط التي تربطه بالاقتصاد العالمي (ابو غالية والفحل،2012:241). تُعدّ ليبيا من الاقتصادات الأقل تنوعاً بالعالم، فقد أصبحت اشتراكية في اوائل السبعينات، فبدأت بدعم التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وتبنت اقتصاداً موجهاً مخططاً لكن دون توافق بين القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية. إذمول الاقتصاد من عائدات النفط الضخمة في السبعينات ببرنامجين وهما :التليب(Labialization) فيمثل: عملية إحلال الشركات الوطنية الليبية محل الشركات الأجنبية. فضلاً عن برنامج(التأميم للشركات الأجنبية وحظر الاستثمار الاجنبي)، إلا انه في عام(1987) أمسى هناك توجه للسياسة

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

الاقتصادية اخذ طابع(الراديكالية)<sup>(\*)</sup> في ليبيا بعد تطبيق ما جاء في(الكتاب الاخضر)<sup>(\*)</sup> (الامم المتحدة، 2020:15-13). واما في عقد التسعينات فثمة عوامل عديدة قُسرت النجاح المحدود في النشاط الاقتصادي كان من أهمها: تدخل الدولة المستمر من خلال الرقابة على الأسعار، وفرض الحماية والحواجز الجمركية مع استمرار دعم القطاع المصرفي للمؤسسات العامة. وتأثر الاقتصاد الليبي كثيرا بجملة من العقوبات التي فرضت عليه منذ عقد الثمانيات، وامتدت لنهاية عام(2004) منها العقوبات الأمريكية المفروضة منذ عام(1986) التي حرمت التعامل التجاري والمالي الليبي مع الجانب الأمريكي. لكن خلال المدة(2003-2020) كانت السمة الربعية للاقتصاد الليبي هي المتسيدة، ما لبثت ان زعزعت استقرار النظام السياسي حتى سقوطه في عام(2011)، وكذلك تداعيات المرض الهولندي التي سببت الإشكاليات الثلاث قبيل الانتفاضة الليبية وكالآتي (البنك الدولي، 2006: 25):

أ-التأثر الشديد بتقلبات قطاع النفط.

ب-افتقار الاقتصاد الى التنوع الهيكلي.

ت-مقاومة الاصلاح والتغيير الاقتصادي.

أسهمت تلك العوامل الثلاثة في عدم الاستقرار السياسي للبلد ورفض السلطة السياسية تبني مسؤوليتها امام المواطنين، لذلك ادى الصراع في ليبيا إلى انكماش الاقتصاد ولاسيما الناتج المحلي الإجمالي فترجع الاستثمار، وتقلص الاستهلاك، وخلال المدة (2016-2020) وصلت كلفة الحرب في ليبيا إلى(2,491 ) مليارات دينار، اي ما يعادل(109) مليارات دولار، وقدرت الكلفة الاجمالية للصراع منذ اندلاعه في عام(2011) حتى اليوم بمبلغ(4.783 ) مليارات دينار، اي ما يعادل(174) مليارات دولار. واذا لم يوقع اتفاق سلام ستبلغ كلفة الصراع للمدة(2021-2025) على وفق تقديرات الاسكوا ما يعادل(2,628) مليارات دينار، اي ما يعادل(139) مليارات دولار امريكي بسعر الصرف الرسمي للدينار الليبي لتصل الكلفة الإجمالية للصراع إلى(6,1411) مليارات دينار في المدة(2011-2025) ما يعادل(313) مليارات دولار، وكما موضح في

---

\* - (الراديكالية): ظاهرة تطرف عنيف تهدد السلام والامن والاستقرار ، انتشرت في القرن الافريقي، نتيجة تبلور عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية.

\* -\* الكتاب الاخضر: كتاب الفه(معمّر القذافي) يعرض فلسفته حول انظمة الحك ، وموقفه من (الاشتراكية، والديمقراطية و الحرية )

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

الجدول (3)، وقد أدت ثلاثة عوامل رئيسة إلى زيادة الخسائر الاقتصادية في ليبيا منذ بداية الحرب منها:

أ-تدمير الاصول الرأسمالية.

ب-خسارة انتاجية القطاعات السلعية.

ت- تراجع اسعار النفط في الأسواق العالمية .

### الجدول (3) كلفة الأثر الاقتصادي للصراع في ليبيا

| المدة                                             | كلفة خسارة (GDP) بالدينار الليبي | كلفة خسارة (GDP) بالدولار الأمريكي |
|---------------------------------------------------|----------------------------------|------------------------------------|
| للمدة (2011-2015)                                 | 292.2 مليارات دينار              | 65 مليارات دولار                   |
| للمدة (2016-2020)                                 | 491.2 مليارات دينار              | 109 مليارات دولار                  |
| الكلفة الاجمالية للصراع                           | 783.4 مليارات دينار              | 174 مليارات دولار                  |
| اجمالي الكلف المتوقعة للصراع للمدة من (2021-2025) | 628.2                            | 139 مليارات دولار                  |
| اجمالي الكلفة الاجمالية للصراع من (2011-2025)     | 1411.6 مليارات دينار             | 313 مليارات دولار                  |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على حسابات الاسكوا

**وبناء على ما سبق ترى الباحثة :** نتيجة للأحداث التي شهدتها الاقتصاد الليبي في السبعينات (الطفرات النفطية الاولى والثانية)، واتباع سياسة التخطيط المركزي الشامل والابتعاد عن نظام السوق، قد اثرت سلباً في سياسته الاقتصادية، إلا انه بنهاية الثمانينات وبداية التسعينات تم التحول نحو فلسفة السوق وتغيير نمط الملكية من القطاع العام للقطاع الخاص .لذلك نجد ان الاقتصاد الليبي طيلة العقود الخمسة الماضية قد لازمته صفة الريعية ولم يطور مصادر بديلة للقطاع النفطي، ويمكن أن تخلق تنوعا للدخل ،وتوفر فرص العمل وذلك للحيلولة دون وقوع صراع سياسي سببه عدم الاستقرار الاقتصادي.

## ثانياً: تشخيص ظاهرة عدم الاستقرار في ليبيا للمدة من (2011-2020).

تمثل الحالة الليبية أنموذجاً يختلف عن النماذج الأخرى غير المستقرة في المنطقة العربية، فكل دولة شهدت التغيير السياسي شخّصت حالة التغيير على وفق خصائص كل بلد من حيث البيئة، وطبيعة التدخلات الخارجية (الاقليمية والدولية). ومن ثم يكون الانموذج الليبي انعكاساً للظروف السياسية والاجتماعية التي يعاني منها، وطبيعة المطامع الخارجية. لذلك نجد ان غياب الاستقرار السياسي في ليبيا تقف خلفه العديد من العوامل والاجندات المعقدة والمتشابكة معاً في الداخل، فضلاً عن صراع المصالح الخارجية. الثورة الليبية حدثت في منتصف شباط (2011) وهي احدى ثورات الربيع العربي، إذ تأثرت بالثورات العربية المجاورة التي سبقتها في كل من مصر وتونس. دار الصراع الشعبي في ليبيا ضد ديكتاتورية (السلطة) وبعد ترّدات أولية، قام الحلفاء (ممثلين بمنظمة حلف شمال الاطلسي) (NATO) بمواجهة النظام، بإطلاق حملة جوية مكثفة استمرت سبعة اشهر، قد أدت إلى القضاء على النظام (شيفيش ومارتيني، 2014 : 1). وتم تشكيل المجلس الوطني الانتقالي (NTC) من اجل تمثيل المتمردين على المستوى الدولي، واصبح بمثابة حكومة ليبيا الانتقالية. لذا ان عملية بناء الدولة في ليبيا لتلك المرحلة لم تعد مهياًة تماماً بحكم غياب الديمقراطية عن المشهد الليبي منذ عام (1969) حتى عام (2011). لذلك ان رَج ليبيا في تجربة سياسية جديدة لا بد يمر بعقبات منها :

1- الصراع على السلطة للحصول على المغانم والموارد الاقتصادية، وتغليب المصلحة الخاصة دون المصلحة العامة بين القوى السياسية المسيطرة خاصة التيار العلماني والتيار الاسلامي.

2- اندلاع اشتباكات دموية في مدينة طرابلس بين عناصر تابعة للمجلس العسكري لم تستطع الحكومة الليبية المؤقتة حلها في كانون الثاني عام (2012).

وبناء على ما سبق تستنتج الباحثة: ان طبيعة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا اتخذت صورة ازمة مشاركة سياسية، وازمة توزيعية لمراد البلد الاقتصادية، فهناك تغيب لفئة دون فئة اخرى، وانعدام للعدالة في توزيع الموارد بين المواطنين.

ثالثاً: أسباب عدم الاستقرار السياسي الداخلية والخارجية في ليبيا.

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

من خلال قراءة للالتزامات السياسية التي مرت بها ليبيا منذ عشر سنوات، ومرورها بتجارب سياسية مختلفة، وبأنظمة حكم متناقضة، فكل نظام جديد يحاول الغاء سلفه، واقامة نظام نقيض ينتهي بالغالب ما انتهى اليه سابقه. فهناك عدة أسباب تشترك جميعها في تشخيص ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا خلال المدة (2011-2020) تتمثل بالآتي:

**1- على صعيد الجانب السياسي:** على المستوى الداخلي نجد الغياب الكامل لفكرة (التداول السلمي للسلطة) لان التحولات التي شهدتها ليبيا بعد عام (2011) قد اتسمت بعدم الاستقرار في اكثر من مستوى، ولاسيما الجانب السياسي والاجتماعي بسبب انتشار السلاح، وانتشار القوى المتصارعة الراغبة بالسلطة والنفوذ. فخرجت ليبيا من مركزية القوة التي كرسها النظام الحاكم الى مركزية الضعف وتفكك السلطة، وانتشار الميليشيات المسلحة، حتى باتت توصف بالدولة (الفاشلة). كما عانت من حضر العمل الحزبي والنقابات، والتضييق على الخصوم السياسيين، والغاء فكرة المعارضة السياسية، مما أدى إلى اخفاق التجربة السياسية. فقد تم تأسيس (النظام الامني الهجين) لعدم امتلاك السلطة الانتقالية القدرة على نزع سلاح الميليشيات ودمجها مع الجيش الوطني. واخيراً كان للتدخل العسكري الخارجي المباشر تحت مظلة (حلف الناتو) ما هو إلا ذريعة لحماية صراع المصالح، نتيجة للموقع الإستراتيجي المهم لليبيا الذي يعد نقاط التقاء بين اوروبا والوطن العربي وافريقيا، فضلا عن انها تحتل المركز السابع بين اكبر دول منظمة اوبك من حيث احتياطي النفط الخام العالمي لعام (2020) حسب احصائيات (OPECPlus).

**2- على صعيد الجانب الاقتصادي:** عانى الاقتصاد الليبي من عدة مشكلات اقتصادية منها:

أ- عدم الاستفادة من عائدات الموارد الوطنية بما يخدم الاقتصاد الليبي وتوزيع هيكله الاقتصادي.

ب- التوظيف الخاطئ للموارد الاقتصادية الوطنية، واستخدامها لأغراض الاستدامة السياسية.

**3- على صعيد الجانب الاجتماعي.** يعاني المجتمع الليبي من عدة مشكلات منها:

أ- هشاشة البنية الاجتماعية في ظل غياب اسس توافقية راسخة للعيش السلمي.

ب- ضعف الرعاية الاجتماعية وخدماتها.

ج- تكرار ضعف الانظمة السياسية سبب اساسي لانتشار الاحباط وخيبات الامل .

رابعاً: مؤشرات ومحددات عدم الاستقرار السياسي في ليبيا .

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

شهدت ليبيا حالة من الانفلات الأمني وغياب ملامح الدولة المستقلة بعد سقوط النظام السابق، وسنحدد عدداً من المؤشرات المهمة التي تؤكد حالة عدم الاستقرار السياسي وذلك على النحو التالي:

**1- الانقسام السياسي:** منذ عام (2011) شهدت ليبيا أزمة سياسية حقيقية في ظل غياب المؤسسات السيادية (التشريعية والتنفيذية والقضائية). فقد تجاوزت تداعياتها ابعادها السياسية لتطول الابعاد الاقتصادية والامنية والعسكرية والاجتماعية. اذ مرّت بنزاعات كثيرة واصطدم جميع الفرقاء والاطراف المتنازعين بمجموعة من الخسائر البشرية والمادية التي دمرت البنى التحتية، واستنزفت الاحتياطات المالية الليبية، وجعلت مؤشرات الاقتصاد الكلي في تدني مستمر. ومن أهم ابعاد هذا الانقسام السياسي (عبدالله، 2020 : 12-13):

أ- تعثر المسار السياسي وتصاعد حدة الصراع المسلح، الأمر الذي أدى الى إنهيار مؤسسات الدولة وتشطي الوطن كجزر مفصولة كانت مدعاة لأطماع اقليمية.

ب- امتد الانقسام السياسي لمصارف ليبيا المركزية، اذ يوجد في ليبيا مصرفان مركزيان الأول في العاصمة (طرابلس)، ويعترف به المجتمع الدولي إذ تحوّل إليه إيرادات النفط، والثاني في مدينة البيضاء يسمى بـ (البنك المركزي الموازي)، فانتسعت من خلاله عمليات هدر المال العام.

**2- انتشار العنف المسلح والحركات الانفصالية:** يَعدُّ المشهد الليبي خلال المدة (2011-2020) من أكثر المشاهد دموية وعنفاءً، وذلك نتيجة حتمية لما شهدته الساحة من انتشار واسع للسلاح، فضلاً عن سيطرة الجماعات المسلحة على مفاصل الدولة، وخاصة ما بين القبائل والعشائر الليبية اذ ينشط تجار السلاح، لذلك يَعدُّ انتشار السلاح مؤشراً لانعدام الاستقرار السياسي في ليبيا لأنه يَعدُّ السبب الاساسي لانتشار الصراعات، والاقتتال على السلطة والثروة (حسين، 2021 : 86).

**3- السيطرة على الحقول النفطية:** تعدّ السيطرة على الحقول النفطية من أهم مظاهر عدم الاستقرار السياسي، وأصبحت ورقة ضغط يتم استخدامها من قبل الجماعات المسلحة من أجل المساومة على المصالح الاقتصادية منذ عام (2011). فقد تم إغلاق حقول وموانئ النفط أكثر من مرة، لكن سرعان ما تتدخل الضغوط الدولية في قضية الاغلاق، لأن ليبيا عضو في منظمة أوبك المنتجة للنفط، وتؤثر وتتأثر بالأسعار الدولية للنفط. اذ بلغت حصيلة الخسائر التراكمية نتيجة الإقفالات بنحو (4,943,976,768) مليارات دولار، كان له بالغ الاثر في مستقبل الاقتصاد الليبي . وبلغت قيمة الخسائر خلال المدة من (2013-2016) ما قيمته (140) مليارات دولار بسبب الاغلاق المتكرر لحقول النفط والموانئ النفطية، وانخفاض الأسعار في السوق العالمية. كما بلغ

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

اجمالي قيمة خسائر قطاع النفط (180) مليارات دولار خلال المدة (2013-2020) نتيجة الایقاف التعسفي لإنتاج وتصدير النفط، لما له من نتائج كارثية على الدولة في ظل إنھیار الأسعار غير المسبوق، مما أثر في احتياطات البنك المركزي (حسين، 2021: 85).

**بناء على ما سبق ترى الباحثة:** ان لعدم الاستقرار السياسي اسباباً عميقة لا يمكن تجاهلها في ليبيا منها: غياب الحوار الشامل والتوافقي على أسس العيش السلمي المشترك، وغياب الإدارة الرشيدة) موارد الدولة، وخاصة العائدات النفطية، وتدويل الحالة الليبية على وفق مصالح واجندات دولية واقليمية. واخيراً تعدد مصادر التدخل الخارجي المباشر في القرار الليبي، فالأهمية الاستراتيجية لليبيا تعد الدافع الاساسي للأطماع الخارجية، مما عزز حالة عدم لاستقرار والانقسام السياسي فيها.

**المطلب الثاني: موقع وترتيب ليبيا في مؤشرات الاستقرار السياسي العالمية ومؤشرات البنك الدولي للمدة (2003-2020).**

### أولاً: مؤشر الدولة الهشة: Fragile State index

عند قراءة وتحليل مؤشرات وتقارير صندوق السلام الدولي (Found For peace) لمؤشر الدولة الهشة، نجدها تتكون من اثني عشر مؤشراً اجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً وعسكرياً. فتتألف مؤشر الدولة الهشة (Fragile State index) يؤثر سلباً على أداء الحكومة الليبية من جميع النواحي. وتقاس تلك المؤشرات من (0-10) نقاط إذ يكون الصفر الأكثر استقراراً و(10) أقل استقراراً. فيكون المجموع الكلي للمؤشر من (صفر-120) نقاط ويكون الصفر (الأكثر استقراراً) و(120) الأقل استقراراً، وكما هو موضح بالجدول (4): فمن خلال توزيع ناتج المؤشرات البالغ (120) نقاط موزعة على (12) مؤشراً، فكلما اقتربت ليبيا من (120) نقاط دلّ على ترعها في الترتيب الأكثر هشاشة وفشلاً واقتربها من (0) يعني انها اكثر استقراراً. فيكون عام (2007) الأفضل والأكثر استقراراً لدولة ليبيا، لأن إجمالي المؤشرات قد ابتعد عن (120) نقاط، وبلغت قيمة إجمالي مؤشرات التصنيف (69.3) وهي أفضل قيمة حصلت عليها خلال المدة (2005-2020) فقد كان ترتيبها (114) من بين (178) دولة. في حين تعد الأعوام (2016، 2017، 2020) منذرة بالخطر وذلك لاقتراب درجة اجمالي المؤشرات (السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية) من (120) نقاط وعلى التوالي (96.4، 96.3، 95.2) نقاط، إذ كان ترتيبها (25، 25، 20) على التوالي. تُعدّ ليبيا غير مستقرة قبيل فترة (الربيع العربي) خاصة خلال الأعوام (2006-2008-2009-2010).

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

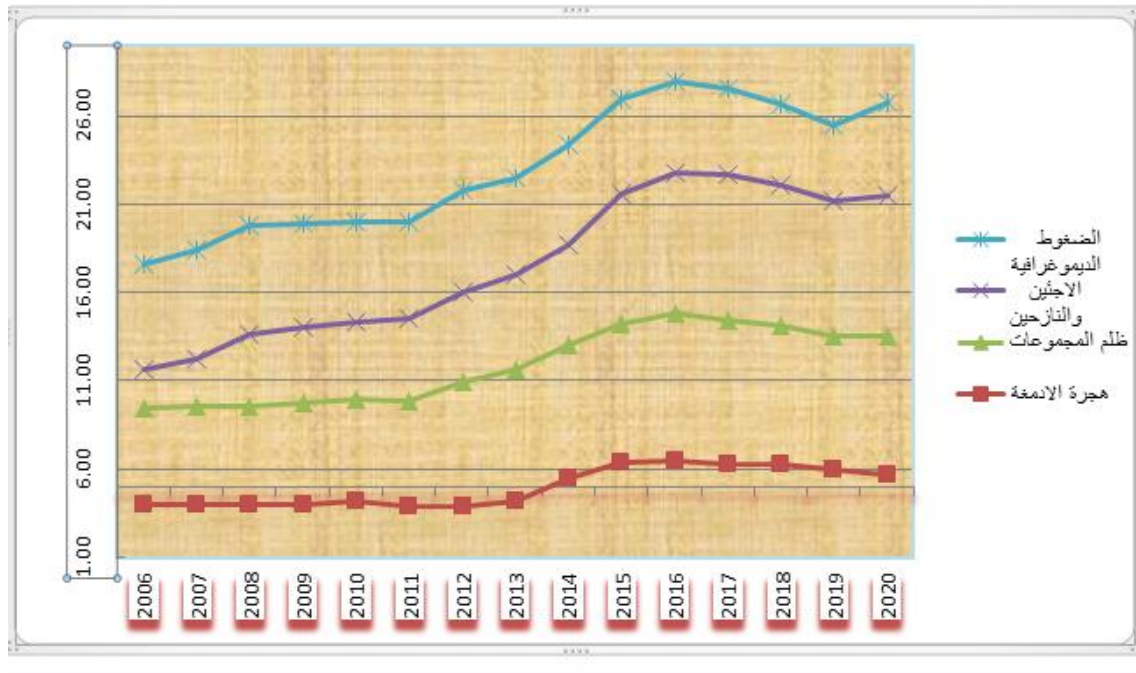
ومن خلال تحليل مؤشرات الدولة الهشة (الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية) لدولة ليبيا فقد وصلت لأعلى درجات التدهور الدرجة (0-10) نقاط للمدة (2005-2020)، خاصة مؤشرات (الشرعية، وحقوق الإنسان، والتدخل الخارجي)، لقد ازداد مؤشر شرعية الدولة من (7.5) نقاط عام (2006) إلى (9.8) نقاط عام (2020)، اذ كانت نسبة التغير بالمؤشر (1.15% - 3.25%). اما مؤشر حقوق الانسان فقد ارتفع المؤشر من (8.1 إلى 9.4 نقاط)، ومؤشر التدخل الخارجي قد ارتفع من (5.0) إلى (9.8) نقاط للمدة نفسها، مما جعلها الأكثر هشاشة، لان الزيادة في قيم تصنيف المؤشرات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية) انعكست في اجمالي قيمة المؤشر، مما أدى إلى اقتراب ليبيا من تصنيف الدولة الأكثر فشلاً، فقد سجلت ارتفاعاً في ترتيب المؤشر من (63) نقاط (خانة التحذير) إلى (20) نقاط (خانة الدولة المنذرة بالخطر). وفي هذا الصدد يُذكر إن الظروف السياسية غير المستقرة التي تعرضت لها ليبيا كانت سبباً في ارتفاع درجة الهشاشة، فمؤشر التدخل الخارجي قد ازداد إلى الضعف خلال المدة (2006-2020)، من (5.5) إلى (9.8) نقاط بسبب العلاقة الواضحة بين التدخل الخارجي والهشاشة. فكلما زاد التدخل الخارجي ارتفع مؤشر الفشل، لان الدولة الفاشلة تسمح بطريقة وأخرى بتدخل القوى الخارجية مما يتعارض مع القانون الدولي وتصبح سيادة الدولة مخترقة. (عيسي، 2018: 463) وخلال المدة من (2007-2016) كان موقف ليبيا في تفاقم حرج ضمن مؤشرات الدول الأسوأ فشلاً، اذ كانت في آخر مرتبة وبمقدار (+27.1) بعد السنغال، واليمن، ومالي، وسوريا (FRAGILE STATE INDEX 2016, 2016: p11). وسبب تنامي الوضع الحرج يعود إلى ارتفاع المؤشرات الفرعية (السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية) للمدة المذكورة، وكلما اقترب المؤشر من (النقاط 10) يكون أكثر هشاشة. كانت المؤشرات السياسية (مؤشر شرعية الدولة) في ارتفاع مطرد من (7,4) نقاط عام (2007) إلى (9.5) نقاط عام (2016) كما موضح في الملحق (1) والشكل البياني (6)، كذلك مؤشر الخدمات العامة قد ارتفع من (4.5) عام (2007)، إلى (7,2) نقاط عام (2016). ومؤشر الأمن ارتفع من (5.3) نقاط إلى (9.6) نقاط عام (2016). اما مؤشر فصائل النخب فقد تنامي المؤشر من (8.0) عام (2007) إلى (9.4) نقاط عام (2016)، ومؤشر حقوق الانسان ارتفع من (8.1) نقاط عام (2007) إلى (9.3) نقاط عام (2016) وتطور هذه المؤشرات دليل واضح على ارتفاع وتيرة عدم الاستقرار السياسي من قبل احداث الربيع العربي عام (2011)، والذي أسهم في تأجيج الازواج السياسية غير المستقرة ارتفاع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الملحق (2)، فقد ارتفع مؤشر التدهور الاقتصادي والفقر في ليبيا من (5.3) نقاط عام (2007) إلى (8.0) نقاط عام (2016)، كذلك مؤشر التنمية الاقتصادية قد انخفض من (7.3) نقاط عام (2007) إلى (5.8) نقاط عام (2016) وسبب الانخفاض يعود لتوقف عملية التغيير الذاتية لإصلاح الاختلالات

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

الهيكلية في الاقتصاد الليبي وليس تحسناً في وضعه. واستمرت الانخفاضات حتى عام (2020) إلى (5.3) نقاط. اما المؤشرات الاجتماعية فهي في تدهور مستمر وخاصة مؤشر هجرة الاندماة فقد ارتفع من (5.6) إلى (6.5) نقاط عام (2016) ، كذلك مؤشر النزوح قد ارتفع من (2.6) نقاط عام (2007) إلى (8.0) عام (2016) كما هو مبين في الملحق (3). وخلال المدة من (2010-2020) صنفت ليبيا ضمن البلدان الأكثر تفاقماً للهشاشة اذ احتلت المرتبة الثالثة من بين (14) دولة قبل جيلي وموزمبيق وبمقدار (+3.1) نقاط ( FRAGILE STATE I NDEX (2020,2020:p9).

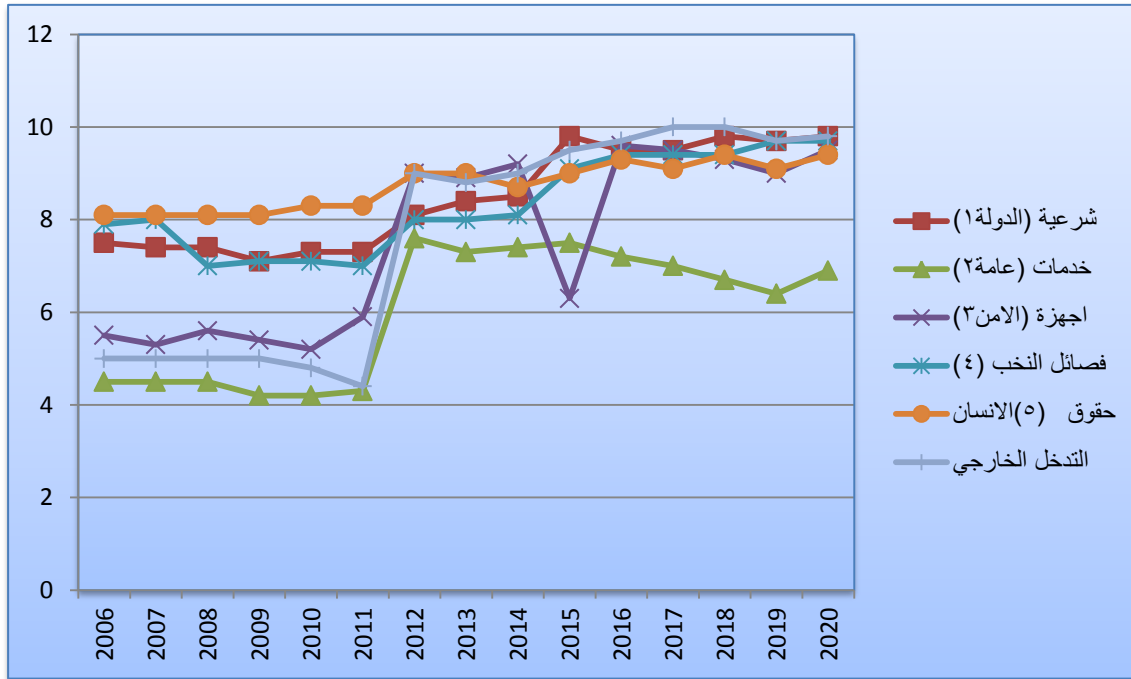
وبناء على ما سبق ترى الباحثة: ان سبب هشاشة دولة ليبيا انما يعود لتدهور المؤشرات السياسية وخاصة مؤشر فصائل النخب، ومؤشر التدخل الخارجي اذ ارتفعت قيمتهما في الاعوام (2018-2017) إلى (10)، (9.4) نقاط.

الشكل (6) يوضح مؤشرات الدولة الهشة (الاجتماعية) لدولة ليبيا.



المصدر: الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (3) وبرنامج Excel

الشكل (7) يوضح مؤشرات الدولة الهشة (السياسية) في ليبيا.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (1) وبرنامج Excel

الجدول (4) موقع ونتائج تصنيف ليبيا في مؤشر الدولة (الهشة) للفترة (2005-2020)

| السنوات | إجمالي المؤشر من 120 نقاط (1) | الترتيب العالمي من 178 دولة (2) | نتائج المؤشر (3) | التغير السنوي % (4) |
|---------|-------------------------------|---------------------------------|------------------|---------------------|
| 2005    | 80.70                         | 63                              | تحذير مرتفع      | -                   |
| 2006    | 68.5                          | 95                              | دولة ذات تحذير   | -15.11              |
| 2007    | 69.3                          | 114                             | دولة ذات تحذير   | 1.16                |
| 2008    | 70.0                          | 111                             | دولة ذات تحذير   | 1.01                |
| 2009    | 69.4                          | 112                             | دولة ذات تحذير   | -0.85               |
| 2010    | 69.10                         | 111                             | دولة ذات تحذير   | -0.43               |
| 2011    | 68.70                         | 111                             | دولة ذات تحذير   | -0.58               |
| 2012    | 84.9                          | 50                              | تحذير عالي جدا   | 23.58               |
| 2013    | 84.5                          | 54                              | تحذير عالي جدا   | -0.47               |
| 2014    | 87.8                          | 41                              | تحذير عالي جدا   | 3.90                |
| 2015    | 95.3                          | 25                              | منذرة بالخطر     | 8.54                |
| 2016    | 96.4                          | 25                              | منذرة بالخطر     | 1.15                |
| 2017    | 96.3                          | 23                              | منذرة بالخطر     | -0.10               |
| 2018    | 94.6                          | 25                              | منذرة بالخطر     | -1.76               |
| 2019    | 92.2                          | 28                              | منذرة بالخطر     | -2.53               |
| 2020    | 95.2                          | 20                              | منذرة بالخطر     | 3.25                |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :. انظر الموقع [www.fund.peac.org](http://www.fund.peac.org)

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

تم استخراج معدل التغير السنوي للمؤشرات من خلال (حاصل قسمة سنة المقارنة على سنة الأساس \* (100)).

### ثانياً: مؤشر الإرهاب العالمي - index GLOBAL Terrorism

يُعد مؤشر الإرهاب العالمي (GTI) مقياساً حقيقياً لموجات العنف والاحداث الإرهابية الدائرة في العالم. وتتراوح قيمته بين (0-10)، القيمة (0) تشير إلى (لا تأثير للإرهاب)، أما القيمة (10) فهناك (تأثير عال للإرهاب). ومن خلال الجدول (5) نجد ان تأثير الإرهاب منخفض في دولة ليبيا خاصة للسنوات من (2010-2012) على الرغم من زيادة عنصر التدخل الخارجي وعدم الاستقرار السياسي وتأثيراته السلبية في الدولة، فقد كانت تتراوح قيمة المؤشر (Gti) من (0.12-0.35) نقاط. إلا ان المؤشر بدأ بالارتفاع منذ عام (2013) بعد زيادة العمليات الإرهابية في ليبيا، اذ ارتفع المؤشر من (4,46) نقاط (2013)، إلى (7.290) نقاط عام (2015) فقد كان أعلى تأثير للإرهاب، وارتفع ترتيب ليبيا الى الدرجة (9) عالمياً. واستقر المؤشر عام (2020) عند (6.250) نقاط، اذ كان ترتيبها (16) عالمياً، اذ عكست بيانات المؤشر (GTI) للمدة (2002-2016) احتلال ليبيا الترتيب الرابع بعد العراق وسوريا واليمن، ضمن مجموعة الدول الأعلى تأثراً بالإرهاب والترتيب (10) عالمياً. (Global Terrorism index 2017:45) كما موضح بالملحق (4). اما خلال المدة (2002-2019) نجد تدني ترتيب ليبيا بين دول المشرق العربي الاعلى تأثراً بالإرهاب، فقد احتلت المركز الخامس عربياً وبترتيب (16) عالمياً وكانت قيمة المؤشر (GTi) (6.250). وكما مشار في الملحق (5) بالمقارنة خلال المدة (2002-2018) فقد انخفض أربع مراتب وبترتيب (12) عالمياً وكانت قيمة المؤشر (6.766) نقاط، وبالترتيب نفسه عربياً بالمدة السابقة (2002-2019). ووطراً تحسن طفيف في المؤشر عام (2020) بسبب تفشي فيروس (covid19) مما أعاق جزءاً كبيراً من نشاط الهجمات الارهابية اذ تبوأ ليبيا المرتبة (16) عالمياً وكانت قيمة المؤشر (6.250) نقاط. وكما يشير الجدول (5).

تستنتج الباحثة: ان سبب ارتفاع ترتيب ليبيا في مؤشر الإرهاب العالمي خاصة في الاعوام (2014، 2015، 2016، 2017) هو تدهور مؤشر الاستقرار السياسي.

الجدول (5) ترتيب ليبيا في مؤشر الإرهاب العالمي (GTI).

| السنوات | الترتيب عالميا (1) | قيمة المؤشر (2) | نوع التأثير (3)    |
|---------|--------------------|-----------------|--------------------|
| 2009    | -                  | -               | -                  |
| 2010    | 80                 | 0.12            | تأثير منخفض        |
| 2011    | 93                 | 0.346           | تأثير منخفض        |
| 2012    | 92                 | 0.35            | تأثير منخفض        |
| 2013    | 19                 | 4.46            | تأثير متوسط        |
| 2014    | 15                 | 6.25            | تأثير عالي         |
| 2015    | 9                  | 7.29            | اعلى تأثير للإرهاب |
| 2016    | 10                 | 7.283           | اعلى تأثير للإرهاب |
| 2017    | 10                 | 7.256           | اعلى تأثير للإرهاب |
| 2018    | 13                 | 6.987           | تأثير عالي         |
| 2019    | 12                 | 6.766           | تأثير عالي         |
| 2020    | 16                 | 6.250           | تأثير عالي         |

Source: Global Terrorism index. (2010-2020). Measuring and understanding the impact of terrorism, institute for economics & peace, By university of Maryland ,USA ,for more information visit [WWW.economicsandpeace.org](http://WWW.economicsandpeace.org).

ثالثاً: الأثر الاقتصادي للإرهاب

يشير مؤشر الإرهاب العالمي (GTI) إلى تزايد أعداد القتلى، وأعداد الجرحى، وأنخفاضات بالنتائج المحلي، بسبب عدم الاستقرار السياسي، الذي أثر سلبياً بواقع أكثر من النصف في الاقتصاد العالمي للمدة (2002-2019). ودولة ليبيا تعد ضمن قائمة عشرة الدول الأكثر والأسوأ تضرراً اقتصادياً بسبب الإرهاب، إذ خسرت (492.3-) ملايين دولار خلال الاعوام (-2018 2019) وبنسبة تغير (81-%)، وتقع بالمرتبة الخامسة بعد العراق ونيجيريا وأفغانستان وسوريا. (Global Terrorism index 2020, 2020 : 33). ولكن تبقى ليبيا اقل تأثراً بالهجمات من حيث اعداد ضحايا الارهاب مقارنة مع نيجيريا، إذ خسرت الاخيرة ما يقارب (141.90) بليون دولار، إلا انها تقع بالمرتبة الثانية بعد نيجيريا، فخسرت ما يقارب (4,90) بلايين دولار، وكما واضح بالجدول (6). مما لا شك فيه سبب هذه الخسائر يعود لتسجيل ليبيا (255%) زيادة بضحايا الإرهاب في عام (2014) مقارنة في عام (2013). فالهجمات الإرهابية التي يتعرض لها السكان الليبيون مرتبطة بأحداث الربيع العربي منذ (2011)، ومعارك الجيش السابق. كذلك (60%) من الهجمات الإرهابية كانت من مصادر غير معروفة و (30%) من الهجمات ادعت مجموعات مسؤوليتها منها مقارنة في الاعوام (2013) و (2012)، فقد كانت هناك خمس جماعات إرهابية

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

مسؤولة عن تزايد اعداد القتلى خلال عامي(2014-2015). خاصة في مدن ليبيا وبنغازي  
(Global Terrorism index ,2015:p28).

### الجدول(6) الاثر الاقتصادي للإرهاب بواسطة برنامج الامم المتحدة للفئات الخطرة

| الدولة  | الاثـر(بليون دولار) |
|---------|---------------------|
| نيجيريا | 141.90              |
| ليبيا   | 4.90                |
| الصومال | 1.20                |
| مالي    | 1,10                |
| المجموع | 149.08              |

Source: Global Terrorism index .(2020) .Measuring and understanding the impact of terrorism, institute for economics & peace,p33,tableNo2.4 By university of Maryland ,USA ,for more information visit [WWW.economicsandpeace.org](http://WWW.economicsandpeace.org).

### رابعاً: مؤشرات الحكم الرشيد وفق بيانات مؤسسة البنك الدولي .

بعد ان تناولنا مؤشرات الاستقرار السياسي المختلفة على وفق المؤسسات الدولية المتنوعة، سوف نُعرِّج إلى تحليل مؤشرات الحكم الرشيد على وفق بيانات البنك الدولي، وشملت إحصاءاته أكثر من(200) دولة، وتتمثل هذه المؤشرات في: الاستقرار السياسي، حق المساءلة والتعبير عن الرأي ، والفاعلية الحكومية، نوعية الأطر التنظيمية، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد. ومن خلال التحليل لمعايير الحكم الرشيد، يمكننا معرفة الاوضاع السائدة في ليبيا، ومدى تطبيق آلياته للتوصل إلى مدى فاعلية الحكم الرشيد ومدى تأثيره في السياسية والاقتصاد للمدة( 2020 -2003)وكما مشار في الملحق (8).

**1-مؤشر الاستقرار السياسي:** يعُدُّ الاستقرار السياسي(Political Stability) من المؤشرات المهمة التي تقيس مدى رشادة الحكم، فهو مؤشر ذاتي(نوعي) تُجمع عناصره من عدة مصادر(هجمات إرهابية، صراع طائفي داخلي، تشقق الطبقة السياسية، قلاقل اجتماعية وسياسية، تبدلات دستورية مفاجئة). وتتراوح قيمة التقديرات ما بين(-2.5، و+2.5)نقاط ودائماً تكون القيمة الموجبة هي الأفضل، والمعبرة عن الاستقرار السياسي.(العجلوني،2019: 6).فمن خلال الملحق(8) نلاحظ ان هناك مستويات دنيا ومستويات عليا، سجّل المؤشر خلال المدة(-2003 2009) تحسناً بالاستقرار السياسي من(0.1) نقاط إلى(0.8) نقاط. إلا انه بدأ عليه التراجع من بداية عام(2010) محققاً تقديراً منخفضاً قدر ب(0.0) نقاط، وقد واصل التراجع والانخفاض للمدة(2011-2013) محققاً التقديرات(-1.3)، (-1.6)، (-1.8) على التوالي، وبدأ الانخفاض الحقيقي عندما حقق النقاط السالبة للمدة(2013-2014)، (-2.2)، (-2.4)، (-2.3) على التوالي، واستمرت تلك التقديرات بالانخفاض طيلة المدة المتبقية في الاعوام(2019-2020)

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

وصولاً إلى مستويات متدنية جداً قدرت بـ(2.6-) و(2.5-) نقاط وعلى التوالي، كما انخفضت الدرجة المئوية للترتيب إلى أقل(100%) من(11.8%) إلى(2.4%) مما يدل على أنها في وضع مقارن ضعيف جداً للمدة (2011-2020) درجة مئوية، مقارنة بين المدة الأولى(2003-2009) إذ حققت أعلى نسبة مئوية بلغت(76.3%) عام(2009) ومن خلال تلك النتائج يمكن التوصل إلى أهم أسباب انخفاض مؤشر الاستقرار السياسي في ليبيا للمدة(2010-2020) انما يعود الى الآتي:

أ- تخلخل مراحل التحول السياسي في أعقاب أزمات الربيع العربي خاصة مدينة طرابلس وبنغازي بأشكال مختلفة من العنف السياسي وصولاً الى النزاع المسلح، وانعكاس ذلك على اختلال وانغلاق المؤسسات السياسية والاقتصادية ومؤسسات الحكم أيضاً ( الاسكوا، 2013: 69).

ب- النزاع على إدارة مبيعات النفط وتم حله بضغط دولي وتنازلات من حكومة الوفاق، واستمر القتال حتى اتاح فراغ السلطة دخول جماعات اسلامية مسلحة، منها التنظيمات الارهابية، عام(2018)، ولهذا السبب انخفضت الدرجة المئوية للترتيب في ليبيا من(11.8%) عام (2011) إلى(2.4%) عام(2020) مقارنة بالمدة(2003-2010) وكما موضح في الملحق(8). إذ يعكس المؤشر حالة من الانفلات الأمني وانتشار العنف والارهاب في تلك المدة مما اثر سلباً في الاداء الاقتصادي الليبي (الايوبي، 2020: 133).

2- مؤشر حق التعبير عن الرأي والمساءلة: يعبر المؤشر (voting and Accountability) عن الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية، والانتخابات النزيهة، وجميع الحريات المدنية، كما يقيس المؤشر مقدار مشاركة المواطنين في اختيار حكومتهم، وحرية التعبير. نلاحظ ان المؤشر سجل في ليبيا مؤشرات متدهورة سالبة ضمن ادنى قيمة(2.5-) قدرت بـ(1.8-) نقاط عام(2003) إلى(-) 1.4) نقاط عام(2020) بسبب افلات المسؤولين بمؤسسات الدولة من المحاسبة والمساءلة، وشيوع ثقافة الاستبداد. لذلك لا نجد تحسناً طرأ على المؤشر مما أدى إلى انخفاض الدرجة المئوية للترتيب من(3.5%) عام(2003) إلى(11.6%) عام(2020) وكما مشار في الملحق(8) (جبريل، صداقة، الجيباني، 2019: 364).

3- مؤشر سيادة القانون: ينطوي مؤشر(Rule of law) على عنصرين مهمين هما حيادية القوانين، ومدى التزام المواطنين او الزامهم بها، اي المواطنون والمسؤولين يخضعون للقانون ذاته، إذ تسري الاحكام على الجميع. فمن خلال بيانات الجدول نلاحظ تدهور قيمة المؤشر طيلة المدة(2003-2020) بدلالة القيم السالبة للمؤشر في ليبيا، مما أنعكس سلباً على تدهور الدرجة المئوية للترتيب من(19.3%) عام(2003) إلى(1.4%) عام(2020)، ويعزا ذلك التدهور لانعدام

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

الثقة بين المواطنين والدولة، فيما يخص القوانين التجارية المنظمة للعمل، كذلك عدم الثقة بالتشريعات الخاصة (بحقوق الملكية) (جبريل وآخرون، 2019: 374).

**4- مؤشر ضبط الفساد:** يُشير مؤشر (control of corruption index) إلى مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، ومن خلال بيانات الجدول نلاحظ تدهور تقديرات المؤشر إلى قيم سالبة طويلة المدة (2003-2020) في ليبيا من (-0.9) نقاط إلى (-1.6) نقاط، وانخفاض الدرجة المئوية للترتيب من (19.0%) عام (2003) إلى (2.9%) عام (2020).

**5- مؤشر فاعلية الحكومة:** يُشير مؤشر (Effectiveness Government) إلى نوعية الخدمات العامة وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية. نلاحظ تدني قيمة المؤشر للمدة (2003-2020) في ليبيا بمقدار (-0.9) نقاط، إلى (-2.0) نقاط، فهي ضمن المستوى المتدهور (-2.5) نقاط، وترتب عليه انخفاض ترتيب المؤشر بنسبة (18.4%)، و (1.9%) مقارنة ببقية اعوام المدة، وذلك دلالة واضحة لانخفاض جودة الخدمات الحكومية، مما اسهم في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي قد أثري الاداء الاقتصادي للدولة والرفاهية.

**6- مؤشر التنظيم والنوعية:** يُشير مؤشر (Regulatory Quality) إلى قدرة الحكومة في توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص فمن خلال الملحق (8) يتضح وقوع تقديرات المؤشر ضمن المقياس المتدهور (-2.5) نقاط، وكان افضل تقدير للمؤشر في عام (2008) وبمقدار (-0.9) نقاط، بالمقارنة مع بقية السنوات فقد انخفضت التقديرات في عام (2003) إلى عام (2020) من (-1.5) نقاط إلى (-2.3) نقاط، وذلك يرجع إلى الخلل بجودة مؤشر الأطر التنظيمية في الحكومة والقطاع الخاص، مما يؤثر سلباً في ضبط عملية الفساد في ليبيا لذلك انخفض الترتيب من (4.1%) عام (2003) إلى (1.0%) عام (2020). ان التدهور العام الذي أصاب (ادارة الحكم الرشيد) في ليبيا انما يعود لتراجع مؤشرات الحكم الرشيد الستة السابقة.

### المبحث الثاني: مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي في ليبيا للمدة (2003-2020)

مما لاشك فيه ان للمؤشرات النقدية والسعرية تأثير كبير في الفعاليات الاقتصادية الأخرى، وخاصة العلاقة بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف، وأثرهما في الناتج والميزان التجاري، وتأثير المتغيرات المالية من إيرادات نفطية وغير نفطية، ومدى تأثير الإنفاق العام في الناتج والدين العام، اذ يمكن من خلال هذه العلاقات طرح أهم الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الليبي والتي يمكن ان تؤثر في استقراره الاقتصادي.

### المطلب الأول: استقرار الاوضاع النقدية والسعرية في ليبيا للمدة (2003-2020)

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

تعدّ السياسة النقدية الفعّالة المتحكم الأساسي في الاستقرار النقدي والاقتصادي في أي بلد عبر ادواتها المختلفة، متمثلة بسلطة البنك المركزي. وتلك مسؤولة عن ضبط آلية عرض النقد لما له من تأثير في استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى مثل (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التضخم، السياسة المالية الإنفاقية، البطالة والتوظيف، سعر الفائدة، سعر الصرف، توازن ميزان المدفوعات). وفي سياق متصل نجد ان السياسة النقدية في ليبيا مرّت بعدة تحولات تشريعية واقتصادية محلية وخارجية قد القت بظلالها على ادائها. فمنذ السبعينات وحتى بداية التسعينات كان القطاع العام هو المسيطر على النشاط الاقتصادي، إلا ان الانفتاح الاقتصادي قد اعاد هيكلة الاقتصاد المحلي من خلال تقليص دور الحكومة بالاقتصاد وفسح المجال للقطاع الخاص، كما تم تعديله من قبل مصرف ليبيا المركزي عام (2001) ليتم بيع العملات الأجنبية من قبل المصارف التجارية.

### أولاً: تحليل تطور مكونات عرض النقد في ليبيا وأهم العوامل المؤثرة فيها

مما لا شك فيه تعدّ استقلالية البنك المركزي من أهم العوامل الكفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة لتطوير السياسة النقدية والسعرية، إذ يكون البنك مستقلاً في إدارة السياسة النقدية. وفي السياق ذاته ان استقلالية البنك المركزي تفترض تحقيق (الاستقلالية السياسية) أي ان يكون من صلاحية البنك تعيين وعزل محافظ البنك المركزي واعضاء مجلس ادارته، وليس من صلاحية رئيس الحكومة، والقدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية، وايضا تقيّد (الاستقلالية الاقتصادية) للبنك المركزي قدرة الحكومة في الحصول على التمويل (القروض الداخلية). واما الاستقلالية الشخصية فتحتم استقلالية الاشخاص القائمين برسم السياسة النقدية بكامل الصلاحيات لاتخاذ السياسة المناسبة دون تدخل الدولة (عبد المنعم، طلحة، 2019: 2).

لقد نال البنك المركزي الليبي في (12 يناير عام 2005) حسب قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) بعض الاستقلالية، لكي يواكب التغيرات العالمية السريعة، ويُسد الثغرات ويُدَلل الصعوبات التي حصلت في القانون السابق ذي الرقم (1) لسنة (1993)، وأصبح مصرف ليبيا المركزي مؤسسة مستقلة، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة على رغم بعض تدخلات الحكومة. (مصرف ليبيا المركزي، 2010: 7).

### 1- تطور (الكتلة النقدية) عرض النقد الضيق (M1) في الاقتصاد الليبي.

يتكون عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) من العملة خارج البنوك او (لدى الجمهور) والودائع الجارية (تحت الطلب)، وان حجم الائتمان وكمية النقود والسياسة النقدية في ليبيا تعتمد على عدة

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

عوامل وهي: حالة ميزان المدفوعات، السياسة التي تتبعها المصارف التجارية، مدى رغبة الأفراد والمؤسسات في الاحتفاظ بالنقد، وقرارات البنك المركزي. فقد تدخل البنك وبشكل مستمر ومباشر في توزيع القروض على القطاعات الاقتصادية المختلفة، كذلك تشجيع الاقراض للقطاعات الاساسية (مثل قطاع الصناعة، والزراعة، والاسكان). ومن خلال الملحق (6) يتضح ان عرض النقد الضيق قد نما وتطور بشكل متزايد خلال المدة (2003-2020)، وذلك بسبب النمو المتزايد للعملة في التداول (لدى الجمهور)، او الودائع تحت الطلب او الاثنين معا.

خلال المدة (2003-2010) تطّور عرض النقد الضيق من (9,029.2) ملايين دينار إلى (41,321.2) ملايين دينار عام (2010) وبمعدل نمو (8.25%)، وذلك بسبب الزيادة في الودائع تحت الطلب من (6,265.7) ملايين دينار عام (2003) إلى (33,712.2) ملايين دينار، اذ ارتفعت نسبة مساهمة الودائع تحت الطلب في عرض النقد الضيق (M1) من (69.39%) عام (2003)، إلى (81.5%) عام (2010). ويعزا السبب الأساسي في النمو المتزايد لعرض النقد إلى التوسع بالإنفاق العام والائتمان المصرفي، مما أسهم في ارتفاع معدلات التضخم من (1.0%) عام (2003)، إلى (10.4%) عام (2008) ثم إلى (2.4%) عام (2010)، فارتفعت أسعار الاستيرادات بسبب ارتفاع معدل التضخم العالمي في تلك المدة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية. (مصرف ليبيا المركزي، 2010: 72). اما بالنسبة للمدة (2011-2014) فقد واصل عرض النقد الضيق ارتفاعه ليصل إلى (53,437.1) ملايين دينار للعام (2011) وإلى (66,740.2) ملايين دينار عام (2014)، اذ ارتفعت نسبة مساهمة الودائع تحت الطلب من (72.22%) عام (2011)، إلى (74.1%) عام (2014) ويعود سبب التوسع النقدي إلى نقص المعروض من السلع والخدمات ابان الأزمة، فضلا عن إلى تفاقم عمليات النزوح والهجرة إلى عدة مناطق داخل البلاد، بسبب تضرر البلاد امنيا بعد انطلاق ثورة الربيع العربي في (17 فبراير) ( صندوق النقد الدولي، 2012: 5-7). مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم إلى (15.9%) عام (2011)، واستمر المستوى العام للأسعار بالارتفاع موجة يتبعها موجة، ويعزا ذلك لارتفاع مستوى الإنفاق العام التشغيلي للدولة. اما خلال المدة (2015-2020) فقد وجدنا عرض النقد (M1) قد نما نموا مطردا من (76,783) ملايين دينار عام (2015)، إلى (122,950.3) ملايين دينار عام (2020) ( حريب وآخرون، 2018: 345).

لذلك ترى الباحثة : ان سبب التوسع بعرض النقد خلال مدة (عدم الاستقرار السياسي في ليبيا) (2010-2020) انما تعود لعدة اسباب منها :توسع المصارف بمنح الائتمان، والتوسع بالإنفاق التشغيلي، وزيادة الإنفاق العسكري بسبب استمرار العمليات العسكرية)، فضلا عن الى نقشي

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

فيروس (Covid19) عام (2020) مما قد وضع السياسة الانفاقية في حالة تأهب قصوى. اما سبب انخفاض عرض النقد الضيق لعامي (2018-2019) فيعود لاستمرار اثار اخطر ازمة سياسية واجهت ليبيا منذ عام (2011)، فقد استمر الركود الاقتصادي مدفوعا بالإنتاج النفطي الليبي المحدود (مليون برميل يوميا)، لذلك انخفض عرض النقد الضيق (M1) للعامين المذكورين وبمعدل نمو (-0.1%) و (-3.06%) وكما مشار في الملحق (6).

### 2- العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا.

ان كل زيادة في عرض النقد لها تأثير موجب في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، "لان اعتماد البنك المركزي الليبي سياسة نقدية توسعية قد أدى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبذلك انخفضت معدلات الفائدة، وذلك الانخفاض يزيد من الاستثمارات نتيجة العلاقة السالبة بين الاستثمارات ومعدل الفائدة (السيد علي، 1986: 99-97)، والذي نجمت عنه زيادة الدخل مما يزيد من الطلب الكلي ومكوناته (الاستهلاك، الاستثمار، الانفاق الحكومي، الاستيرادات)، ومن ثم فهذه الزيادة بالطلب نجمت عنها زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. اذ كشفت معطيات الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي زيادات متتابة للمدة (2003-2008) من (37,423,4) ملايين دينار عام (2003) إلى (50,228,7) ملايين دينار عام (2008)، وذلك نتيجة زيادة عرض النقد الواسع (M2) من (14,051.8) ملايين دينار عام (2003) إلى (39,744.5) ملايين دينار عام (2008) اما بقية اعوام المدة (2009-2020) فعلى الرغم من زيادة عرض النقد (M2) من (44,161.3) ملايين دينار عام (2009) إلى (63,731.5) ملايين دينار ليبي عام (2012) وبإنتاج إجمالي مقداره (39,922,6) ملايين دينار، وبمعدل نمو (98.1%)، إلا انه انخفض إلى أكثر من النصف حتى عام (2020) إلى (24,065,88) ملايين دينار، وبمعدل نمو سالب مقداره (-0,93%) وكما مشار في الملحق (7).

لذلك تستنتج الباحثة: على الرغم من ان ارتفاع عرض النقد (M2) خلال المدة (2009-2020) فلم يكن له تأثير واضح في الناتج الحقيقي، ولم يوسع من انتاجية القطاعات المكونة له، ويعزا ذلك لعدم الاستقرار السياسي في تلك المدة الذي يستوجب زيادة الاستهلاك والإنفاق العام.

### 3- تطور المستوى العام للأسعار والتضخم في ليبيا للمدة (2003-2020).

شهدت معطيات الجدول (7) ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال المدة (2003-2007) قد سجل ارتفاعاً ملحوظاً ليرتفع من (76.8%) عام (2003) كسنة أساس إلى (112.0%)، مما أدى إلى رفع معدلات التضخم من (0.1%) إلى (1.3%) ثم إلى (2.6%)، إلا أن المعدل انخفض في عام

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

(2006) إلى (1.5%) إذ كان الرقم القياسي للأسعار نوعاً ما مستقراً نسبياً. وعاود الارتفاع في عام (2007) إلى (6.2%) مقارنة بعام (2006)، وسبب ذلك الارتفاع في معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي يعود لمجموعة من العوامل أهمها:

- أ- أسباب خارجية: ارتفاع أسعار الاستيرادات نتيجة موجة التضخم التي عصفت بالاقتصاد العالمي بسبب زيادة أسعار النفط الخام وبلوغها مستويات لم تعهدها الأسواق النفطية الدولية.
- ب- أسباب داخلية: أدى تنامي عرض النقد بمعدلات مطردة من خلال زيادة الإنفاق العام والائتمان المصرفي إلى ارتفاع معدلات التضخم. (التقرير السنوي الواحد والخمسون، 2007: 38).

وقد استمر المستوى العام للأسعار بالارتفاع للأعوام من (2008، 2009، 2010، 2011) وعلى التوالي إلى (123.7، 129.8، 126.7، 150.4) مقاساً بمعدل التضخم الذي نسبته (10.4%، 2.4%، 2.4%، 15.9%)، ويعزى هذا الارتفاع خلال عام (2008) إلى ارتفاع أسعار سلة المستهلك المستوردة من المستلزمات الغذائية (التضخم المستورد) بسبب ما عانتها جميع بلدان العالم خلال هذا العام من تداعيات وتطورات واحداث اقتصادية ومالية بعد الازمة المالية العالمية في عامي (2008-2009). إلا أن معدل التضخم قد انخفض خلال العامين و بالنسبة نفسها (2009-2010) إلى (2.4%) وبقي محافظاً على المعدل نفسه عام (2009) على الرغم من ارتفاع الرقم القياسي عن العام السابق نتيجة الركود الاقتصادي الذي أصاب أسواق العالم. (مصرف ليبيا المركزي، 2010: 47). أما خلال عام (2011) فقد ارتفع الرقم القياسي لسعر المستهلك إلى (150.4%) مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، فقد بلغ معدل التضخم السنوي العام (15.9%)، واذ سجل معدل التضخم لمجموعة الخدمات الصحية ارتفاعاً بنسبة (50.8%). ويعود الارتفاع غير المسبوق بالأسعار كافة إلى التداعيات التي صاحبت (ثورة 17 فبراير) في مناطق ليبيا كافة مما أدى إلى نقص المعروض من السلع والخدمات بأنواعها، وهجرة ونزوح المواطنين إلى مناطق متعددة داخل وخارج ليبيا. (مصرف ليبيا المركزي، 2011: 49) كذلك ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الأغذية والمشروبات و بنسبة (3.7%) (مصرف ليبيا المركزي، 2013: 49).

أما خلال المدة (2014-2020) فقد قفز الرقم القياسي لأسعار المستهلك في ليبيا من (167.7%) إلى (268.2%)، مسجلاً رقماً قياسياً مرتفعاً خاصة في الأعوام (2016--2017-2018) قدر بـ (231.9%)، (297.9%)، (270.4%) على التوالي، مسبباً رفع معدل التضخم إلى (25.9%)، (25.8%)، (13.6%)، ثم انخفض إلى (-2.2%)، (1.4%) خلال المدة (2019-2020) نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية .

الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

الجدول (7) تطور الرقم القياسي للأسعار والتضخم وسعر الصرف في ليبيا .

سنة الأساس (2003=100)

| السنوات | الرقم القياسي لأسعار المستهلك (1) (100) | معدل التضخم % (2) | سعر صرف الدينار الليبي الرسمي مقابل الدولار (3) | التغير السنوي % (4) |
|---------|-----------------------------------------|-------------------|-------------------------------------------------|---------------------|
| 2003    | 76.8                                    | 0.1               | 1.3083                                          | -                   |
| 2004    | 101.9                                   | 1.3               | 1.2165                                          | 87.9                |
| 2005    | 103.9                                   | 2.6               | 1.3520                                          | 11.1                |
| 2006    | 105.5                                   | 1.5               | 1.2849                                          | -5.0                |
| 2007    | 112.0                                   | 6.2               | 1.2242                                          | -9.5                |
| 2008    | 123.7                                   | 10.4              | 1.2485                                          | 2.0                 |
| 2009    | 126.7                                   | 2.4               | 1.2376                                          | -0.9                |
| 2010    | 129.8                                   | 2.4               | 1.2542                                          | 1.3                 |
| 2011    | 150.4                                   | 15.9              | 1.2596                                          | 0.4                 |
| 2012    | 159.6                                   | 6.1               | 1.2545                                          | -0.2                |
| 2013    | 163.7                                   | 2.6               | 1.2535                                          | -0.09               |
| 2014    | 167.7                                   | 2.4               | 1.3346                                          | 6.5                 |
| 2015    | 150.8                                   | 9.9               | 1.2563                                          | -5.8                |
| 2016    | 231.9                                   | 25.9              | 1.3387                                          | 6.5                 |
| 2017    | 297.9                                   | 25.8              | 1.3966                                          | 4.3                 |
| 2018    | 270.4                                   | 13.6              | 1.3875                                          | -0.6                |
| 2019    | 264.3                                   | -2.2              | 1.4028                                          | 0.3                 |
| 2020    | 268.2                                   | 1.4               | 1.3928                                          | 0                   |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

أ- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد متفرقة للسنوات (2003-2020) طرابلس: إدارة البحوث

5- تطور العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا للمدة (2003 - 2020).

يتبع مصرف ليبيا المركزي نظام الصرف الثابت في (الجنه الليبي) إذ كان مرتبطاً سابقاً بالجنه الاسترليني عام (1952)، وتم الانسحاب عنه عام (1971). اذ تم استبدال الجنيه الليبي (بالدينار الليبي)، ثم ربط الدينار بالدولار، ومن ثم فك الارتباط بالدولار، وتم بعد ذلك ربطه بحقوق السحب الخاصة في عام (1986). ونتيجة للتخفيض المستمر لقيمة الدينار الليبي للحصول على (السعر التوازني) ولل قضاء على السوق الموازية، أنخفضت قيمة الدينار في بداية عام (2002) اذ وصلت قيمة الدينار مقابل الدولار إلى (0.6473)، وكما موضح بالجدول (7)، ثم عاود الارتفاع سعر صرف الدينار الليبي امام الدولار الامريكي عام (2003) إلى (1.3083) دينار، واستمر بالتذبذب بين ارتفاع وانخفاض حتى عام (2008) فقد انخفض بنسبة (2.0%) مقابل نسبة ارتفاع قدرت بـ (9.5%) عام (2007). بمعنى انخفاض الدينار الليبي من (1.224) دينار لكل دولار عام (2007) إلى (1.249) دينار لكل دولار في عام (2008) (مصرف ليبيا المركزي، 2008: 86)

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

ثم ارتفع سعر الصرف الدينار الليبي امام الدولار بنسبة (2.0%) نهاية عام(2012) إلى(1.2545) دينار لكل دولار، واستمر بالارتفاع إلى(1.2535) دينار ليبي مقابل الدولار وبنسبة ارتفاع(0.09%) في نهاية عام(2013) وفي عام(2014) انخفض سعر صرف الدينار إلى(1.3346) دينار بسبب تأثر سعر صرف الدينار بالتغيرات التي طرأت على أسعار صرف العملات الأجنبية، على وفق الوزن الذي تحظى به ضمن سلة العملات المكونة لحقوق السحب الخاصة إذ تم تثبيت القيمة التعادلية للدينار الليبي مقومة بحقوق السحب عند(0.5175) وحدة منذ يونيو(2003). أما خلال الاعوام (2016,2017,2018)، فقد اظهرت البيانات المشار إليها بالجدول(7) انخفاض بسعر صرف العملة الليبية واستمرار التقلبات بالدينار إلى(1.3387)، (1.3966)،(1.3875)، (1.3928) دينار، وأستقر في عام(2020) إلى(1.3928) ديناراً، وتغزا تلك التقلبات لتأثيرات زيادة عرض النقد(M2) (السيولة المحلية) بسبب الزيادة بالإنفاق العام، وذلك لتأمين متطلبات النفقات الجارية والتشغيلية خاصة بعد الهبوط الحاد بأسعار النفط، وانخفاض احتياطات النقد الأجنبي، إذ تراجعت بشكل حاد من(117.133) مليارات دولار عام(2012) إلى ادنى مستوى لها وهو(62.1) مليارات دولار عام(2016) فضلاً عن ظهور السوق السوداء الموازية بعد تفاقم النزاع وعدم الاستقرار السياسي، وتخفيض بيع الدينار الليبي بسعر(10) دنانير مقابل الدولار (البنك الدولي ، 2020: 14) .

### 6-تطور العلاقة بين سعر الصرف الليبي والميزان التجاري للمدة (2003 - 2020).

يعدُّ سعر الصرف اداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي بحكم اتساع علاقة التبادل السلعي والمالي بينهما، لذا فأهمية سعر الصرف تتوقف على مدى انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي، فقد ارتفعت نسبة الانكشاف التجاري في ليبيا بنسب تجاوزت(70%) من الناتج من (54.2%) عام(2003) إلى(154,08%) عام(2013) ثم ارتفعت في عام(2015) إلى(204.53%) ثم انخفضت نسبة الانكشاف التجاري إلى(71.52%) عام(2020). مما يدل على ان الاقتصاد الليبي منكشفاً على العالم وبامتياز، وذلك لارتفاع استيراداته مقابل صادراته. بسبب محدودية قاعدة الإنتاج، كما ان ارتفاع درجة التركيز السلعي لصالح(سلعة النفط) يعكس مدى الاختلال الهيكلي في التجارة الخارجية وانخفاض مساهمة بقية القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وكما موضح في الجدول(8)(عبد المنعم هبة ، 2013: 50) نلاحظ ان ارتفاع قيمة الصادرات النفطية قد ادى إلى ارتفاع وتطور فائض الميزان التجاري من(9,209) مليارات دينار عام(2003) إلى(51,892) مليارات دينار عام(2008)، وبمعدل نمو سنوي(27.63%) ونتيجة لانخفاض اسعار النفط العالمية في النصف الثاني من عام(2011)،

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

وتوقف قطاع النفط الليبي لعدم الاستقرار السياسي.(جحيدر واخرون،2017: 56) فقد انخفض فائض الميزان التجاري ليبلغ(10,650) مليارات دينار عام(2011) مقابل(29,777) مليارات دينار عام(2010) بمعدل نمو مقداره(58.25%) الى(-14,120) مليارات دينار عام (2014) وبمعدل نمو سالب(-192.2%) (التقرير السنوي لعام ، 2011: 65).

### الجدول (8) العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري في ليبيا للمدة (2003-2020) .

| السنوات | سعر الصرف (دينار) | التغير السنوي %* | فائض- عجز الميزان التجاري | التغير السنوي | نسبة الانكشاف % التجاري * | قيمة الحساب الجاري | التغير السنوي % |
|---------|-------------------|------------------|---------------------------|---------------|---------------------------|--------------------|-----------------|
| (1)     | (2)               | (3)              | (4)                       | (5)           | (6)                       | (7)                |                 |
| 2003    | 1.3083            | -                | 9,209                     | -             | 54.26                     | 6,110,0            | -               |
| 2004    | 1.2165            | 87.9             | 12,593                    | 36.74         | 59.64                     | 9,211,0            | 50.75           |
| 2005    | 1.3520            | 11.1             | 27,153                    | 115.61        | 87.27                     | 22,826,0           | 147.81          |
| 2006    | 1.2849            | -5.0             | 39,467                    | 45.35         | 89.61                     | 36,290,0           | 58.98           |
| 2007    | 1.2242            | -9.5             | 40,028                    | 1.42          | 90.00                     | 37,579,0           | 3.55            |
| 2008    | 1.2485            | 2.0              | 51,089                    | 27.63         | 88.27                     | 45,983,0           | 12.23           |
| 2009    | 1.2376            | -0.9             | 18,816                    | -63.17        | 85.55                     | 11,724,0           | -74.50          |
| 2010    | 1.2542            | 1.3              | 29,777                    | 58.25         | 107.05                    | 21,170,0           | 80.56           |
| 2011    | 1.2596            | 0.4              | 10,650                    | -64.23        | 94.24                     | 3,872,0            | -81.70          |
| 2012    | 1.2545            | -0.2             | 44,650                    | 319.24        | 108.45                    | 30,034,0           | 675.67          |
| 2013    | 1.2535            | -0.09            | 15,200                    | -65.95        | 154.08                    | 12,3               | -59.04          |
| 2014    | 1.3346            | 6.5              | -14,120                   | -192.89       | 148,8                     | -24,172,1          | 96.52           |
| 2015    | 1.2563            | -5.8             | -7,688                    | 0.05          | 204.53                    | -12,713,6          | -47.40          |
| 2016    | 1.3387            | 6.5              | -2,645                    | 0.03          | 59.18                     | -6,540,3           | -48.55          |
| 2017    | 1.3966            | 4.3              | 11,548                    | -0.043        | 77,44                     | 6,152,6            | -5.93           |
| 2018    | 1.3875            | -0.6             | 23,598                    | 104.34        | 83.64                     | 15,389,5           | 150.14          |
| 2019    | 1.4028            | 0.3              | 15,849                    | -34.36        | 89.85                     | 5,733,1            | -62.74          |
| 2020    | 1.3928            | 0                | 3,169                     | -80.00        | 71.52                     | 5,514,0-           | -3.81           |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على : الجدول (7)

ب- نسبة الانكشاف التجاري تم احتسابها من قبل الباحثة : اجمالي التجارة الخارجية/ الناتج المحلي بالأسعار الجارية  $100 \times$

ت- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية اعداد متفرقة للسنوات (2003- 2020)،طرابلس :ادارة البحوث والإحصاء.

### 7- تطور مؤشرات الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي للمدة (2003-2020)

للكشف عن مدى وجود ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي من عدمه في اطار اشارة الاقتصادي(M.Friedman) وبعض النقيدين المعاصرين، اذ يرون انها ظاهرة نقدية في كل مكان وزمان.( الدباغ، الجومرد، 2005: 374). ولاختبار ذلك من عدمه اذ تبين من خلال الملحق (11) ان مسار تطور عرض النقد(M2) ومعدل التضخم يسيران بالاتجاه نفسه، فقد تذبذبت قيمة معامل الاستقرار النقدي(B) للمدة(2004-2008)فحققت(ضغوط تضخمية) وكانت قيمة المعامل(موجبة)، وارتفعت من(1.52%) الى(12.09%) وذلك لارتفاع اسعار النفط. ثم حقق

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

اتجاهات انكماشية في عام (2009) نتيجة لانخفاض اسعار النفط وتنامي الركود الاقتصادي بعد تفشي اثار الازمة المالية العالمية. (الشامي، 2014 : 109) واستمر الوضع بعد ذلك متدهورا اذ حقق المعامل درجات سالبة للمدة (2011-2015) معبراً عن حالة الركود اذ انخفضت قيمة المؤشر من (0,45-%) إلى (0,71-%) نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي في تلك المدة. وعادت الاتجاهات التضخمية في عام (2016) نتيجة زيادة حصة انتاج ليبيا من النفط اذ حقق المؤشر القيمة (4.51-%)، وعلى اثره ارتفع معدل التضخم إلى (25.9-%)، واستمرت خلال المدة اتجاهات الانكماش للمدة (2018-2020) اذ حقق المؤشر قيماً سالبة (0.03-%)، (0.39-%)، (16.61-%) نتيجة الانخفاض بالأسعار العالمية للنفط، وتفشي جائحة (Covid19) لعام (2020)

**تستنتج الباحثة:** عانى الاقتصاد الليبي ولايزال يعاني من (الضغوط التضخمية) فقد سجل معامل الاستقرار النقدي قيماً اكبر من الواحد للمدة (2004-2008) مما يشير الى ارتفاع معدلات التضخم في تلك المدة. أما خلال مدة عدم الاستقرار السياسي (2011-2015) فقد سجل قيماً اقل من (الواحد) نتيجة تنامي الركود الاقتصادي بالتزامن مع ارتفاع معدلات التضخم للأعوام (2011)، (2012) بنسب بلغت (15.9-%)، (6.1-%)، ويات الاقتصاد متذبذباً ما بين ركود وتضخم طيلة المدة (2016-2020).

### ثانياً: استقرار الاوضاع المالية في ليبيا للمدة (2003-2020).

على الرغم من تعدد الانظمة السياسية الحاكمة في ليبيا طيلة المدة (1969-2020)، ألا أنها مازالت تعتمد قانون النظام المالي الصادر في عام (1976) وتعديلاته، لذلك نجد اهم ادوات السياسة المالية العامة في ليبيا يتم الحصول عليها من باب الإيرادات (الإيرادات النفطية والضرائب والرسوم بأنواعها)، أما باب النفقات فتشمل (الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والنفقات العامة) وسيتم توضيح تلك البنود من خلال الملحق (9) تطوّر الإيرادات والنفقات وصافي الموازنة في ليبيا للمدة (2003-2020) وكالاتي:

#### 1- تطوّر الإيرادات العامة والنفقات العامة وصافي الموازنة في ليبيا للمدة (2003-2020).

تعد الإيرادات النفطية المورد الرئيس للإيرادات العامة في دولة ليبيا، اذ تشكل ما لا يقل عن (90-%) من إجمالي الإيرادات العامة، مما يحدّ اختلالاً سافراً، الا ان تلك الإيرادات سريعة التأثير بالمتغيرات الدولية والأوضاع السياسية المحلية غير المستقرة كما حدث بالأعوام التي تلت عام (2011) وكما مشار في الملحق (9)، ارتفاع الإيرادات العامة خلال المدة (2003-2009) من (15,7646) مليارات دينار عام (2003) إلى (72,741,2) مليارات دينار عام (2008) إلا أن انخفاض

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

اسعار النفط بنهاية عام(2008) وتحديدًا خلال الازمة المالية العالمية عام(2009) الى(61.4) دولار للبرميل و بنسبة انخفاض قدرها (57.0%)، أدى إلى انخفاض حاد في الإيرادات النفطية لعام(2009) إلى(35,347,0) مليارات دينار، قد انعكس ذلك في الإيرادات العامة، اذ انخفضت إلى(41,785,0) مليارات دينار (علي و بوفرنه، 2016:25)، وانخفاض معدل التغير السنوي للإيرادات النفطية لعام(2009) إلى(-45.12%) .اما خلال المدة(2011-2016) فقد كان عام(2011) استثنائيا لتردي قطاع النفط، إذ تأثرت المواقع الحيوية النفطية بشكل واضح من اضرار الحرب، والعقوبات الدولية التي فرضت على ليبيا قد أثرت سلبا في الايرادات النفطية فانخفضت الى(15,830,1) ملايين دينار مقابل(55,731,0) ملايين دينار عام(2010)، ثم واصلت الإيرادات النفطية انخفاضها الحاد إلى(19,976,6) ملايين دينار في عام(2014)، فتراجعت الإيرادات العامة إلى(21,543,3) ملايين دينار وبمعدل تغير سلبي قدره(-60.6%) .وسبب ذلك عجزاً غير مسبوق قدر ب(-22,270) ملايين دينار، لذلك الاوضاع الامنية غير المستقرة انعكست سلباً على الاداء الاقتصادي، مما أثر على الاوضاع المالية، لذا استمرت الإيرادات العامة بانخفاضها عام(2016) إلى(8,845,2) ملايين دينار، وحققت عجزاً بالموازنة العامة مقداره(-20,326,11) ملايين دينار، اما في عام(2017) فحققت الموازنة عجزاً مقداره(-10,345) نتيجة لتفوق النفقات على الإيرادات العامة، إلا ان استمرار انخفاض الاسعار النفطية بنهاية عام(2019) وامتدادها الى عام(2020)، واستمرار الانقسام السياسي، انعكس ذلك بعدم القدرة على اصدار قانون الموازنة العامة، مضطرة الى اصدار ترتيبات مالية بحيث تتمكن الحكومة من تسيير امور الدولة حسب القرار رقم(208) لسنة(2020) كبديل عن الموازنة العامة .لذلك انخفضت الايرادات النفطية الى(5,280,0) ملايين دينار وبمعدل تغير سلبي(-83.18%)، منعكساً ذلك على تراجع الإيرادات العامة إلى(22,818,0) ملايين دينار مقابل(57,365,2) ملايين دينار عام(2019) ومحقة عجزاً مقداره(-14,492) ملايين دينار لعام(2020)(ديوان المحاسبة الليبي، 2020:13).

اما بالنسبة للإنفاق العام فقد ارتفع من(10,362) مليارات دينار عام(2003) إلى(54,498) مليارات دينار عام (2010) وبمعدل نمو(3.6%) نتيجة ارتفاع الانفاق الجاري (التشغيلي) بما يقدر ب(22.74) مليارات دينار، بسبب انخفاض سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الاجنبية مما اثر في اتجاه الانفاق العام، كما شهدت تلك المدة قفزات عالية في اسعار النفط(عطية، 2021: 111) ثم انخفض في عام(2011) إلى(23) مليارات دينار نتيجة الركود الاقتصادي وتدهور الظروف السياسية، ثم ارتفعت قيمة الانفاق العام للمدة(2012-2013) من(53,941) مليارات دينار إلى (65,283) مليارات دينار نتيجة تقاوم الانفاق العسكري

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

من (2,98741) مليارات دولار إلى (3,96469) مليارات دينار وظهور حالات الازدواجية في التعيينات وما يسمى (بالموظفين الوهميين) أو (لأشباح). وارتفعت قيمة الانفاق الجاري إلى (19,83) مليارات دينار لعام (2012) وبمعدل نمو (124.53%) واستمر وضع الانفاق متذبذباً ما بين هبوط وارتفاع تبعاً لسياسية الحكومة الاتفاقية ومع استمرار تفاقم الأزمة السياسية، فانخفضت النفقات العامة عام (2020) نتيجة تفاقم الدين العام إلى (60,078) مليارات دولار وبنسبة (277,08%) من الناتج المحلي بالأسعار الجارية.

ثالثاً: تطور مؤشرات الاستدامة المالية في ليبيا للمدة (2003-2020).

### 1- توازن مؤشرات الموازنة وضبط نسبة صافي عجز الموازنة من الناتج المحلي الاجمالي .

مما لا شك فيه ان استمرار حالة الانقسام وازدواج السلطات بوجود حكومتين على الارض وسعي كل حكومة إلى الإنفاق العام على مستوى الدولة، دون اي حسابان لنتائج السلبية، قد أثقل كاهلها وسار بها نحو العجز والاقتراض، مما اضّر بقدرة الاقتصاد الليبي في الاستدامة المالية، وبقدرتها على سداد ديونها. فمن خلال الملحق (12) نلاحظ ارتفاع نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي بالأسعار الجارية للمدة (2003-2010). اذ ارتفعت من (41.9%) إلى (70.3%)، وذلك يعود لارتفاع نسبة الإيرادات النفطية من (33.9%) عام (2003) إلى (63.7%) عام (2010)، نتيجة الارتفاع الحاصل في أسعار النفط العالمية آنذاك (التقرير السنوي لعام 2010 ، 2010 : 57 ) كما ارتفعت نسبة الانفاق العام من الناتج إلى (62.3%) ومسجلة فائضاً بالموازنة العامة قد ارتفع من (5,4026) مليارات دينار عام (2003)، إلى (28,625) مليارات دينار عام (2008)، و بنسبة (14.36%) عام (2003)، إلى (24.54%) عام (2008).

بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية (2008-2009) انخفضت اسعار النفط وانعكس ذلك على انخفاض نسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من (55.2%- 40.9%)، في حين ارتفعت نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي بالأسعار الجارية من (37.8%) إلى (41.3%). أما خلال المدة من (2011-2020) فقد انخفضت نسبة الإيرادات النفطية من الناتج من (40.4%) عام (2011) إلى (14.85%) عام (2020)، نتيجة لتداعيات عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته ليبيا في تلك المدة في ظل تفاقم أزمة الموائى النفطية وتدهور اسعار النفط ومحدودية الموارد فقد نتج عنها عجز مالي قدر بـ (22,270-) مليارات دينار في عام (2014)، فضلاً عن انخفاض الاحتياطات النقدية بشكل غير مسبوق (ديوان المحاسبة الليبي، 2014: 20).

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

**تستنتج الباحثة:** جميع تلك الأسباب انعكست سلباً على تفاقم نسبة صافي العجز بالموازنة من الناتج المحلي بالأسعار الجارية و بنسب اعلى من (3-5%) ووصلت إلى (72.13-%) في عام (2014)، وبقيت نسبة العجز من الناتج مرتفعة وصولاً حتى عام (2020) وبنسبة (40.77-%) لعدة اسباب منها: ارتفاع نسبة الانفاق التشغيلي، وكذلك ما يسمى (بالإنفاق المزدوج) بمعنى تضاعف المصاريف الحكومية لكلا الحكومتين، وتوريط الدولة بقروض والتزامات مما اضعف من قدرة الاستدامة المالية للدولة.

### 2-تطور نسبة الدين الداخلي من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في ليبيا.

يُشير مؤشر نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في ليبيا للمدة (2003-2020) من خلال الملحق (13) إلى ارتفاع حاد وغير مسبوق للدين العام في ليبيا، اذ كان المؤشر من بداية المدة في تحسن دائم وضمن سيطرة الحكومة، ارتفع من (13.99%) الى (86.39%) عام (2011) اذ تجاوزت النسب نسبة الدين المقبول بنسبة (35%) من الناتج المحلي، مما ادى الى تفاقم ازمة الدين العام في ليبيا مع تنامي الازمات السياسية والاقتصادية. وتوالت بعد ذلك الارتفاعات في نسبة الدين العام من الناتج خاصة للمدة (2014-2020) من (126.4%) إلى (277.0%) وبمعدلات عالية، وذلك يعود لعدة اسباب منها :استمرار تمويل الانفاق العام بالعجز، وتراكم أرصدة السلف من سنة لأخرى، تمويل العجز من خلال السلف والقروض من قبل مصرف ليبيا المركزي، وعدم اصدار وزارة المالية سندات الخزنة (ديوان المحاسبة الليبي، 2016: 22). وعاود الدين الانتكاسة في عام (2020) اذ اقترضت الحكومة الليبية من المصرف المركزي الليبي مبلغ (26.706) مليارات دينار ليصبح الرصيد التراكمي للدين العام ما قيمته (60,1) مليارات دينار، وذلك لمواجهة متطلبات الانفاق العام بعد تفاقم عجز الموازنة الى (14,492) مليارات دينار مما يعني ان هناك انخفاضاً وتدهوراً في مؤشر الاستدامة المالية في ليبيا وانعدام الاصلاح الاقتصادي.

### 3-تطور نسبة الايرادات النفطية - غير النفطية (الضرائب -الرسوم) من الإيرادات العامة.

تشير بيانات الملحق (14) الى مدى الاختلال الهيكلي نتيجة سيطرة الإيرادات النفطية على (90%) من إجمالي الإيرادات العامة، مقابل تدني مساهمة الإيرادات غير النفطية في ليبيا. وتنقسم الأخيرة الى شقين (رسوم + ضرائب) إذ تشكل الإيرادات غير النفطية حوالي (10%) من الإيرادات العامة، وقد تعرضت الإيرادات غير النفطية إلى التذبذب بسبب عمليات التهرب الضريبي، وعدم دفع الجبايات

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

المفروضة، أو إبقاء مبالغ الرسوم المحصلة في البلديات دون ايداعها في حساب الإيرادات المركزية لدى مصرف ليبيا المركزي.

عند تتبع بيانات الملحق (14) نجد تذبذب (الإيرادات غير النفطية) مقارنة بتفوق الإيرادات النفطية، فقد ارتفعت مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة من (81%) عام (2003) إلى (94%) عام (2013)، ثم توالي بعد ذلك انخفاض مساهمتها بالإيرادات العامة نتيجة تدهور أسعار النفط ولعدم الاستقرار السياسي إلى (23.1%) عام (2020). أما الإيرادات غير النفطية فشهدت تدهورا طيلة المدة (2003-2014) قد انخفضت مساهمتها من (18.92%) إلى (7.26%)، ونتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي والسياسي، وتفاقم أزمة إغلاق الموانئ الليبية، ارتفعت نسبة الإيرادات غير النفطية خلال المدة (2015-2020) من (37.07%) إلى (76.86%)، ويرجع سبب تطور الإيرادات غير النفطية إلى احتساب رسوم بيع النقد الأجنبي في البنك المركزي للأعوام (2018-2019-2020). وتكاد تكون نسبة الضرائب في الإيرادات متذبذبة وأعلى نسبة حققها كانت في عام (2016) ونسبة (8.09%).

وبناء على ما سبق ترى الباحثة: ان السياسة المالية الليبية تعتمد وبشده على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة، فتزيد وتتوسع بالإنفاق العام في اوقات الرخاء وارتفاع أسعار النفط، وتنكمش في ايام الركود الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط، فهي سياسية مسايرة للدورة الاقتصادية وليست معاكسة.

### رابعاً: تطور القطاع الحقيقي في ليبيا للمدة (2003-2020).

سجل الناتج المحلي الحقيقي في ليبيا تطوراً واضحاً خلال المدة (2003-2008) اذ ارتفع من (37,735,66) ملايين دينار إلى (50,228,7) ملايين دينار، وبمعدل نمو بلغ (2.72%)، بسبب ارتفاع انتاج قطاع النفط بنسبة (6.72%)، إلا انه في عام (2009) انخفض معدل نمو الناتج إلى (-0.74%) بسبب تدهور نمو انتاج القطاع النفطي إلى (-12.11%)، لذلك انخفضت نسبة قطاع النفط من الناتج إلى (45.10%) بسبب هبوط أسعار النفط العالمية آنذاك بعد الازمة المالية العالمية. وفي عام (2011) أدت الاوضاع غير المستقرة حين اندلاع (ثورة 17 فبراير) الى انكماش معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي إلى (-60.76%) مقارنة في عام (2010)، بسبب انخفاض مساهمة قطاع النفط بالناتج إلى (32.49%) أما خلال العامين (2013-2014) فنتيجة لاستمرار تردي الوضع الامني، والانخفاض الحاد في انتاج النفط والغاز الطبيعي الليبي، انخفض نمو الناتج المحلي الحقيقي وعلى التوالي بنسب سالبة للعامين (30.7%)، (-47.7%)، ولذلك انخفضت مساهمة قطاع النفط بالناتج إلى (31%)، (47%) للعامين مقابل (51%) عام (2012). واستمرت

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

بعد ذلك انتكاسات الناتج المحلي الحقيقي للأعوام (2015-2016) مسجلا معدلات منخفضة قدرت نسبتها (18.6%-)، (4.9%) نتيجة لعدم استقرار الأوضاع السياسية، إلا أن ارتفاع أسعار النفط، وزيادة كميات إنتاجه خلال المدة (2017-2019) قد رفعت من معدل نمو الناتج إلى (12.7%)، (18.3%)، (4.4%). ونتيجة لاستمرار القتال حول طرابلس، توقف إنتاج النفط في 18 يناير (2020) بسبب إغلاق موانئ ليبيا، وتفشي الجائحة، فانخفض معدل نمو الناتج عام (2020) ونسبة سالبة قدرت بـ (0.93%-)، بسبب انخفاض معدل نمو إنتاج النفط إلى (73.67%-) (%).

أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد بات متذبذبا ما بين ارتفاع وانخفاض بالتزامن مع تذبذب ناتج القطاع النفطي وذلك بحكم ربيعة الاقتصاد الليبي، فانخفض نصيب الفرد من (7,002) ملايين دينار ليبي وبمعدل تغير سنوي (4.3%) عام (2004)، إلى (3,502) ملايين دينار ليبي وبمعدل نمو سالب مقداره (2.28%-) عام (2020)، مما شكّل ضغطا على نسب تشغيل القوى العاملة، فقد ارتفعت حجم القوى العاملة في ليبيا من (1,839) ملايين عامل عام (2003) إلى (2,332)، ملايين عامل عام (2020) في ظل ارتفاع معدل نمو السكان من (5,620) ملايين نسمة عام (2003) وبمعدل نمو (1.60%) إلى (6,871) ملايين نسمة عام (2020) وبمعدل نمو (1.38%)، فارتفعت معدلات البطالة في ليبيا من (19.29%) عام (2003) إلى (19.39%) عام (2020) نتيجة للاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الليبي باعتماده ناتجه الحقيقي على إنتاج القطاع النفطي بأكثر من (50%).

(Data.albankaldawli.org) وكما مبين في الملحق (10)

**تستج الباحثة:** إن الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الليبي نتيجة ارتفاع مساهمة القطاع النفطي بأكثر من (50%) في الناتج الحقيقي، أدى إلى تدهور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج بنسبة (4.3%) عام (2003) وإلى (1.7%) عام (2011)، نتيجة تراجع الوضع الأمني فانخفضت نسبة المشتغلين من (12%) عام (2003) إلى (3.7%) عام (2011)، وانخفاض الانفاق الاستثماري الموجه نحو القطاع الصناعي على الرغم من ارتفاع الإيرادات النفطية. فالانفاق الاستثماري الموجه للقطاع الصناعي لم يتعد (12.5%) وفي فترات الازمات السياسية وصل إلى (الصفحة 5) عام (2011)، كما أن نسبة كبيرة من الانفاق الاستثماري الصناعي عبارة عن استبدال أصول متهاكة وليست إضافة طاقة إنتاجية. (المقطوف، 2018 : 518).

### المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في ليبيا

يتمخض عن عدم الاستقرار السياسي مجموعة من المظاهر الاقتصادية والازمات الاقتصادية والاختلالات بأحد مؤشرات الاداء الاقتصادي. والمشهد الليبي يشهد حالتين من عدم الاستقرار السياسي منها: التناحرات السياسية بين حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الامم المتحدة، وبين حكومة الجيش الوطني الليبي المدعومة عسكريا وسياسيا من اطراف دولية كبرى مثل روسيا وفرنسا، فضلا عن سيطرة مليشيات ارهابية مختلفة، وانعدام قانون الامن على الحدود. لذلك سيتم تحليل العلاقة بين التغير بمؤشر الاستقرار السياسي كأحد مؤشرات الحكم الرشيد المعتمد من قبل مؤسسة البنك الدولي وبين معدل التغير الحاصل بالمظاهر الاقتصادية (التضخم، سعر الصرف، عجز الموازنة، الانفاق العسكري، الدين العام، البطالة، متوسط نصيب الفرد من الدخل).

#### المظهر الأول: ارتفاع معدلات التضخم في ليبيا للمدة (2003-2020).

يعرض الجدول (9) تطوّر مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف واثره في تطور معدلات التضخم في ليبيا، اذ اتسمت المدة (2003-2009) بحالة من الاستقرار السياسي فانعكست ايجابيا على الحالة الاقتصادية، فقد ارتفعت الدرجة المئوية لترتيب المؤشر من (48.2%) عام (2003) إلى (76.3%) عام (2009) مما أدى إلى تراجع معدلات التضخم عند نسبة (0.1%) عام (2003) واستقرت ضمن المعدلات العامة إذ بلغت (1.5%, 2.6%, 1.3%) للأعوام (2004-2005-2006) إلا ان الارتفاعات بمعدل التضخم خلال العامين (2007-2008) لم تكن بسبب تردي الوضع الأمني وانما بسبب ارتفاع اسعار النفط بالأسواق الدولية، وزيادة عرض النقود داخليا (مصرف ليبيا المركزي، 2008: 45) اذ بلغت معدلات التضخم (10.4%, 6.2%). اما خلال عام (2011) فقد انخفضت الدرجة المئوية لمؤشر الاستقرار السياسي لمستوى متدن جدا بلغت نسبتها (11.8%)، وقد انعكس على هشاشة الاقتصاد الليبي، وارتفاع بمعدل التضخم إلى (15.9%)، وانخفاض بمؤشر الاستقرار السياسي الى قيمة سالبة بلغت (1.3-%)، واستمر تراجع الدرجة المئوية لترتيب مؤشر الاستقرار الى (3.8%)، (2.4%) للأعوام (2016، 2017) نتيجة لعدم التوافق السياسي بين الحكومتين والمليشيات المتنازعة على السلطة (الايوبي، 2019: 133). مما اثر في الوضع الاقتصادي، فارتفع معدل التضخم إلى (25.9%)، (25.8%) وهي اعلى المعدلات طيلة المدة نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل سريع، وبما يعرف (بالتضخم الجامح) (الصالح والرتيمي، 2020: 17) بمعنى الارتفاع بمستوي الاسعار بفترات متقاربة، بسبب انخفاض الترتيب المئوي لمؤشر الاستقرار السياسي إلى (1.9%)، واستمر الوضع السياسي غير مستقر حتى (2018) اذا خفض معدل التضخم إلى (13.6%). وفي

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

عام (2020) وعلى الرغم من وقف إطلاق النار وتشكيل حكومة وطنية موحدة بقي ترتيب مؤشر الاستقرار السياسي منخفضاً عند مستوى (2.4%)، ويرجع انخفاض معدل التضخم إلى (1.4%) بسبب الانكماش الاقتصادي الذي شهده العالم في ذلك العام. **تستنتج الباحثة**: ان العلاقة عكسية بين مؤشر الاستقرار السياسي والتضخم في ليبيا، فكلما انخفض مؤشر الاستقرار السياسي إلى حدود (-2.5) نقاط، ارتفع عرض النقد وذلك لمواجهة متطلبات الانفاق العام، لأغراض الدين العام، مما رفع من معدل التضخم، فالضغوطات التضخمية في ليبيا سببها الاختلال الهيكلي الناجم عن زيادة الانفاق العام الموجه (للأنفاق الجاري) بأنواعه المختلفة على حساب انخفاض الانفاق الاستثماري.

**الجدول (9) تطور مؤشر الاستقرار السياسي ومعدل التضخم في ليبيا للمدة (2003 - 2020).**

| السنوات | مؤشر الاستقرار السياسي (1) | الدرجة المئوية لترتيب المؤشر (2) | معدل نمو سعر الصرف (3) % | معدل التضخم (4) % |
|---------|----------------------------|----------------------------------|--------------------------|-------------------|
| 2004    | 0.4                        | 58.3                             | -                        | 1.3               |
| 2005    | 0.4                        | 60.7                             | 87.9                     | 2.6               |
| 2006    | 0.4                        | 55.6                             | 11.1                     | 1.5               |
| 2007    | 0.7                        | 71.5                             | 5.0-                     | 6.2               |
| 2008    | 0.8                        | 74.0                             | -9,5                     | 10.4              |
| 2009    | 0.8                        | 76.3                             | 2.0                      | 2.4               |
| 2010    | 0.0                        | 74.4                             | -0.9                     | 2.4               |
| 2011    | -1.3                       | 11.8                             | -1.4                     | 15.9              |
| 2012    | -1.6                       | 6.6                              | -0.4                     | 6.1               |
| 2013    | -1.8                       | 4.7                              | -0.2                     | 2.6               |
| 2014    | -2.4                       | 4.3                              | -0.09                    | 2.4               |
| 2015    | -2.2                       | 3.3                              | 6.5                      | 9.9               |
| 2016    | -2.3                       | 3.8                              | -5.8                     | 25.9              |
| 2017    | -2.4                       | 2.4                              | 6.5                      | 25.8              |
| 2018    | -2.4                       | 1.9                              | 4.3                      | 13.6              |
| 2019    | -2.6                       | 1.9                              | -0.6                     | -2.2              |
| 2020    | -2.5                       | 2.4                              | 0.3                      | 1.4               |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق (8) الجدول (7)

### المظهر الثاني: تقلبات سعر الصرف في ليبيا للمدة (2003-2020)

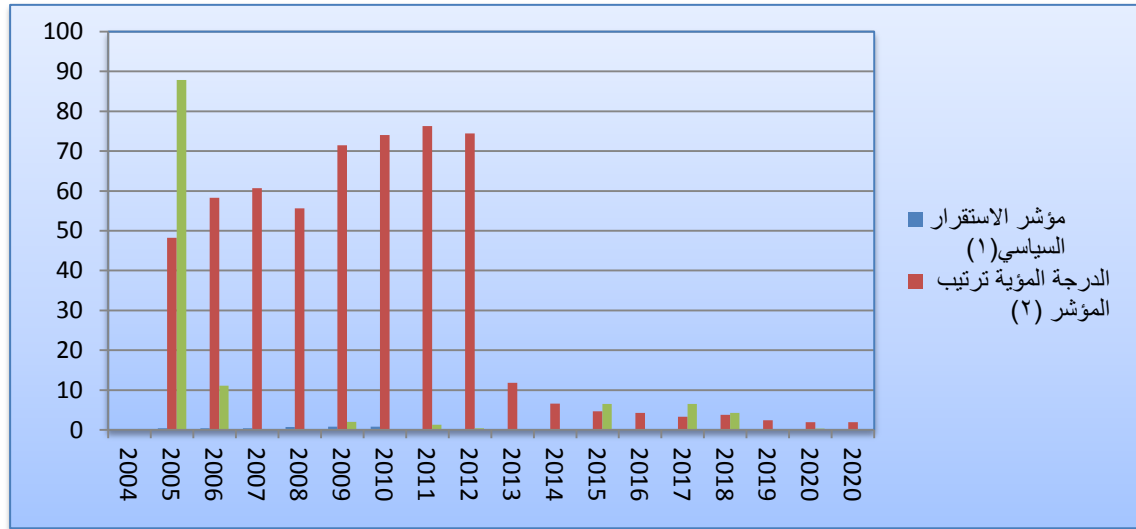
مما لاشك فيه ان زيادة عرض النقد بصورة غير منضبطة، وزيادة الاستيرادات، وتفاقم العجز بميزان المدفوعات، وتزايد معدلات التضخم كلها عوامل تؤثر سلباً في تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار. وليبيا شهدت عدة ازمات سياسية وامنية غير مستقرة قد اثرت في ارتفاع سعر

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

صرف الدولار. فمن خلال الجدول (7) والملحق (8) نلاحظ خلال المدة (2003-2010) حصلت تقلبات وقيم سلبية لمعدل تغير سعر الصرف خاصة في السنوات (2006-2007-2010) كان سببها تقلبات بالمستوى العام للأسعار قد خفضت من معدلات تغير سعر الصرف إلى (5.0%-)، (9.5%-)، (1.4%-) وليست بسبب تدهور العامل الأمني فقد كان الأمن مستتباً طيلة المدة (2003-2010). أما الانخفاضات الحاصلة خلال المدة (2011-2020) بمؤشر الاستقرار السياسي وقيم سلبية دون (2.5+) ودرجات ترتيب انخفضت من (11.8%) عام (2011) إلى (2.4%) قد انعكست سلباً بمعدل نمو سعر الصرف من (0.4%-) عام (2011) إلى (0.6%-) عام (2018)، فالتراجع الحاد بأسعار النفط من (1,4) ملايين برميل يوميا عام (2012) إلى (0,396) ملايين برميل (أوبك، 2016: بدون) وبحكم اعتماد الاقتصاد الليبي على (النفط) كمصدر للدخل والاحتياجات الأجنبية، فإن انهيار سقف الإنتاج والأسعار قد هوى بسعر صرف العملة المحلية إلى أدنى المستويات، ومن الجدير بالذكر أن الدينار الليبي خسر (85%) من قيمته مقابل الدولار منذ يناير من عام (2011)، واخذ يباع بالمصارف التجارية لأغراض العلاج والدواء بنحو (1,39) مقابل الدولار، وتم تداوله وبيعه بأثمان بخسة في الدول المجاورة وبحوالي أربع جنيهات في محافظة (مرسى مطروح) الواقعة على الحدود المصرية الليبية (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016: 7).

**وبناء على ما سبق ترى الباحثة:** باستمرار تدهور الحالة الأمنية والسياسية عام (2011-2020) التي أدت إلى إغلاق المنشآت النفطية، تراجعت الإيرادات النفطية مما أثر في حجم الاحتياطي النقدي، فضلا عن غلاء الأسعار في البلد قد عمق من أزمة السيولة في المصارف. مما استوجبت الحالة بتدخل البنك المركزي الليبي بتثبيت سعر الصرف للعملة المحلية مقابل الدولار بـ (4,46) دنانير بدل (1.39) لمنع الآثار السلبية للسوق الموازي الذي كان يبيع الدولار بـ (10) دنانير ليبية. لذلك نجد أن عدم الاستقرار السياسي أثر في انخفاض الإيرادات النفطية مما أدى إلى تقلب سعر صرف العملة المحلية وكما مشار إليه في الشكل (8).

الشكل (8) تطور مؤشر الاستقرار السياسي وسعر الصرف في ليبيا للمدة (2003-2020).



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على : الملحق (8) الجدول (7) وبرنامج Excel

المظهر الثالث: تطور عجز الموازنة في ليبيا للمدة (2003-2020).

مع استمرار تدهور الظروف السياسية للمدة (2011-2020) وانخفاض مؤشر الاستقرار السياسي والدرجة المؤية للترتيب من (11.8%) الى (-2.4%) وكما في الجدول (10)، مما أدى إلى انخفاض التغير السنوي لصافي الموازنة وبنسب سلبية بلغت (-193.56%) لعام (2011) و (-164.91%) لعام (2013)، و (-225.54%) لعام (2020)، بسبب التوسع في بنود الإنفاق العام وذلك لتغطية الاحتياجات الامنية والاجتماعية والعسكرية التي اعقبت ازمة (2011). اذ تم سحب مبلغ من مخصصات التنمية وقدره (3,652) ملايين دينار، ومبلغ من مخصصات الاحتياطي تم ادخاره في وقت ارتفاع اسعار النفط لتمويل العمليات العسكرية (علي وبوفرنه، 2016: 8). ترى الباحثة: إن تفاقم عجز الموازنة في ليبيا خلال تدهور الحالة الامنية يعود للأسباب الآتية:

أ- التقاعس في توريد الموارد السيادية من ضرائب ورسوم

ب- المبالغة في تقدير الإيرادات النفطية.

ت- عدم ارجاع المتبقي من السلف لخزانة الدولة.

ث- تفشي الفساد الاداري والرشوة بين اقسام الدوائر الرسمية.

ج- تعيين اعداد كبيرة من الموظفين (الوهميين) وما يسمى (بالأشباح) لغرض الاستفادة من رواتبهم.

الجدول (10) تطور عجز الموازنة وعدم الاستقرار السياسي في ليبيا للمدة (2003-2020).

| السنوات | (1) مؤشر الاستقرار السياسي | الدرجة المئوية<br>(2) للترتيب | التغير لسنوي (3)<br>لصافي للموازنة |
|---------|----------------------------|-------------------------------|------------------------------------|
| 2003    | 0.1                        | 48.2                          | -                                  |
| 2004    | 0.4                        | 58.3                          | 50.66                              |
| 2005    | 0.4                        | 60.7                          | 71.44                              |
| 2006    | 0.4                        | 55.6                          | 62.53                              |
| 2007    | 0.7                        | 71.5                          | -0.86                              |
| 2008    | 0.8                        | 74.0                          | 27.31                              |
| 2009    | 0.8                        | 76.3                          | -78.66                             |
| 2010    | 0.0                        | 74.4                          | 14.68                              |
| 2011    | -1.3                       | 11.8                          | -193.56                            |
| 2012    | -1.6                       | 6.6                           | -0.024                             |
| 2013    | -1.8                       | 4.7                           | -164.91                            |
| 2014    | -2.4                       | 4.3                           | 0.021                              |
| 2015    | -2.2                       | 3.3                           | 0.08                               |
| 2016    | -2.3                       | 3.8                           | 0.01                               |
| 2017    | -2.4                       | 2.4                           | 0.05                               |
| 2018    | -2.4                       | 1.9                           | -0.09                              |
| 2019    | -2.6                       | 1.9                           | 17.19                              |
| 2020    | -2.5                       | 2.4                           | -225.45                            |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على : الملحق (8)، والملحق (9)

المظهر الرابع: تطور الإنفاق العسكري والاستقرار السياسي في ليبيا للمدة (2003-2020).

اظهرت البيانات الواردة في الجدول (11) تفاوتاً وتبايناً بتغير مؤشر الإنفاق العسكري إذ كل زيادة ونقصان بقيمته ترتبط بتفاوت وتغير مؤشر الاستقرار السياسي. لقد تمتعت ليبيا بعهد القذافي بترسانة عسكرية قوية، اذ تطور التغير السنوي للإنفاق العسكري من (26.52%) عام (2004) الى (116.37%) عام (2016)، واستمر بالتذبذب وقد انخفض التغير السنوي للإنفاق العسكري عام (2011) الى قيمة بلغت (1.82-%) على الرغم من انخفاض الدرجة المئوية للترتيب إلى (11.8%). إلا انه مع انخفاض مؤشر الاستقرار السياسي إلى قيمة سالبة عام (2020) بلغت (-2.5) نقاط ارتفع التغير السنوي للإنفاق العسكري إلى (314.0%) بسبب ارتفاع مؤشر العسكرية في ليبيا آنذاك. وبهذا الصدد نجد ان معظم الإنفاق العسكري في ليبيا في ذلك العام مخصص كمرتبات للرتب العسكرية والتجنيد، فقد تضخمت نفقات الجيش وتجاوزت نسبة (40 %) من الإنفاق العام خاصة خلال المدة (2016-2011) اذ ارتفعت من (27%) عام (2011)، الى (50.8%) عام (2014).

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

### الجدول(11) تطور الانفاق العسكري والاستقرار السياسي في ليبيا ( ملايين دينار).

| السنوات | مؤشر الاستقرار السياسي(1) | الدرجة المئوية للترتيب(2) | الانفاق العسكري ملايين دينار (3) | التغير السنوي % للانفاق العسكري(4) |
|---------|---------------------------|---------------------------|----------------------------------|------------------------------------|
| 2003    | 0.1                       | 48.2                      | 5,4140                           | -                                  |
| 2004    | 0.4                       | 58.3                      | 6,8507                           | 26.52                              |
| 2005    | 0.4                       | 60.7                      | 6,9093                           | 0.86                               |
| 2006    | 0.4                       | 55.6                      | 6,1436                           | -11.08                             |
| 2007    | 0.7                       | 71.5                      | 6,3914                           | 4.03                               |
| 2008    | 0.8                       | 74.0                      | 6,3418                           | -0.78                              |
| 2009    | 0.8                       | 76.3                      | 6,3046.5                         | -0.58                              |
| 2010    | 0.0                       | 74.4                      | 6,4690.36                        | 2.61                               |
| 2011    | -1.3                      | 11.8                      | 6,3518.11                        | -1.82                              |
| 2012    | -1.6                      | 6.6                       | 2,9,8741                         | -52.9                              |
| 2013    | -1.8                      | 4.7                       | 3,9,6469                         | 32.71                              |
| 2014    | -2.4                      | 4.3                       | 3,755,652                        | -5.27                              |
| 2015    | -2.2                      | 3.3                       | 4,152121                         | 10.57                              |
| 2016    | -2.3                      | 3.8                       | 8,98498.8                        | 116.37                             |
| 2017    | -2.4                      | 2.4                       | 2,300685                         | -74.39                             |
| 2018    | -2.4                      | 1.9                       | 8,79621.5                        | 282.43                             |
| 2019    | -2.6                      | 1.9                       | 2,063841                         | -76.54                             |
| 2020    | -2.5                      | 2.4                       | 8,54489.5                        | 314.15                             |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: الملحق (8).

أ- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، المؤشرات العالمية لنظام الادارة العامة. databank.albankadawli.0rg

### المظهر الخامس: تطور الدين العام والاستقرار السياسي في ليبيا.

ترتب على الانقسام السياسي في ليبيا زيادة الانفاق العام، لأنه لكلا الحكومتين الصلاحية كاملة بالإنفاق العام فالحكومة الوطنية المعترف بها دولياً تتفق من إيرادات الدخل المتأتية من المورد الرئيسي في ليبيا إلا وهو النفط، اما الحكومة المؤقتة غير المعترف بها دولياً فتتمتلك مصادر ضئيلة للدخل الحقيقي لاتتجاوز قدراً من الرسوم والضرائب. علاوة على ذلك قيامها بتعيين اعداد كبيرة من الموظفين وصل إلى(1,800) ملايين عاطل عن العمل، فضلا عن تضخم نفقات الجيش التي تجاوزت(40%) من الانفاق العام، في ظل تصاعد العمليات العسكرية للجيش. مما أدى إلى لجوء الحكومة المؤقتة للاقتراض الداخلي لسد النقص والعجز بالموازنة. فمن خلال الجدول(12) نلاحظ وجود علاقة عكسية بين مؤشر الاستقرار السياسي والتغير السنوي للدين العام، فعند انخفاض مؤشر الاستقرار السياسي إلى(-2.2) نقاط وانخفاض الترتيب إلى(3.3%) عام(2015) إلى(-2.5) نقاط عام(2020)، نجد بالمقابل ارتفاع بالتغير السنوي للدين العام بقيمة بلغت(33.01%) عام(2015) إلى(44.54%) عام(2020). فكلما تدهور مؤشر الاستقرار

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

السياسي سلبيا، ارتفع حجم الدين لمواجهة متطلبات الانفاق العام وكما مبين في الجدول (12).  
تستنتج الباحثة: أن تفاقم الانفاق العام وتفاقم الانفاق العسكري يعد سببا لارتفاع حجم الدين لسد العجز في الموازنة العامة.

الجدول (12) تطور حجم المديونية العامة والاستقرار السياسي في ليبيا. (ملايين دولار)

| السنوات | مؤشر الاستقرار السياسي (1) | الدرجة المئوية للترتيب (2) | الدين العام (3) | التغير لسنوي للدين العام % (4) |
|---------|----------------------------|----------------------------|-----------------|--------------------------------|
| 2003    | 0.1                        | 48.2                       | 3,436,831.0     | -                              |
| 2004    | 0.4                        | 58.3                       | 27,709,608.1    | 706.43                         |
| 2005    | 0.4                        | 60.7                       | 39,936,818.1    | 44.12                          |
| 2006    | 0.4                        | 55.6                       | 39,936,818.1    | 0.74                           |
| 2007    | 0.7                        | 71.5                       | 23,564,007,0    | -40.99                         |
| 2008    | 0.8                        | 74.0                       | 23,564,007,9    | 0.00                           |
| 2009    | 0.8                        | 76.3                       | 26,131,971,7    | 10.89                          |
| 2010    | 0.0                        | 74.4                       | 22,922,017,0    | -12.28                         |
| 2011    | -1.3                       | 11.8                       | 27,73,854,1     | 21.01                          |
| 2012    | -1.6                       | 6.6                        | 34,37,000,0     | 23.90                          |
| 2013    | -1.8                       | 4.7                        | 30,73,545,0     | -10.57                         |
| 2014    | -2.4                       | 4.3                        | 30,73,545,0     | 0.00                           |
| 2015    | -2.2                       | 3.3                        | 40,883,000,0    | 33.01                          |
| 2016    | -2.3                       | 3.8                        | 46,559,000,0    | 13.88                          |
| 2017    | -2.4                       | 2.4                        | 57,931,000,0    | 24.42                          |
| 2018    | -2.4                       | 1.9                        | 62,371,570,0    | 7.66                           |
| 2019    | -2.6                       | 1.9                        | 57,380,953,3    | -8.00                          |
| 2020    | -2.5                       | 2.4                        | 60,087,353,3    | 4.70                           |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على : الملحق ( 8 ) الملحق (13)

المظهر السادس: تطور تفاوت الدخل والاستقرار السياسي في ليبيا للمدة (2003-2020)  
من خلال بيانات الجدول (13) نلاحظ ارتفاعا بمتوسط التغير بدخل الفرد في ليبيا من (4.37%) عام (2004) الى (15.07%) عام (2006)، لأن ارتفاع مؤشر الاستقرار السياسي قد سمح بنمو القطاعات الانتاجية والخدمية المكونة للاقتصاد من (0.1%) عام (2003) الى (0.4%) عام (2006) وارتفاع الدرجة المئوية للاستقرار السياسي من (48.2%) عام (2003) الى (55.6%) عام (2006). إلا ان تردي الاوضاع الامنية، قد أسهم بتراجع مؤشر الاستقرار السياسي عام (2011) الى (-1.3) نقاط وبدرجة مئوية قدرت بـ (11.8%) مقابل (74.4%) عام (2010)، فالعوامل السياسية غير المستقرة القت بظلالها على تراجع الايرادات النفطية مما اثر في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، فخفضت من متوسط نصيب الفرد من الدخل، فقدر بقيمة سالبة بلغت (-61.55%). واستمر الوضع متدهورا حتى عام (2015) بسبب الانكماش والركود الاقتصادي الليبي كمحصلة لانخفاض نمو الناتج المحلي النفطي بحوالي (-50.9%)،

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

وانخفاض نمو الناتج المحلي غير النفطي بنسبة (11.13%)، وذلك لتدهور الدرجة المئوية للترتيب الى (3.3%). واستمر متوسط نصيب الفرد بالتدهور حتى وصل الى (2.28 - %) عام (2020).

### الجدول (13) تفاوت الدخل والاستقرار السياسي في ليبيا للمدة (2003-2020).

| السنوات | مؤشر الاستقرار السياسي (1) | الدرجة المئوية للترتيب % (2) | التغير بمتوسط دخل الفرد % (3) |
|---------|----------------------------|------------------------------|-------------------------------|
| 2003    | 0.1                        | 48.2                         |                               |
| 2004    | 0.4                        | 58.3                         | 4.37                          |
| 2005    | 0.4                        | 60.7                         | 9.411                         |
| 2006    | 0.4                        | 55.6                         | 15.07                         |
| 2007    | 0.7                        | 71.5                         | 2.92                          |
| 2008    | 0.8                        | 74.0                         | 0.69                          |
| 2009    | 0.8                        | 76.3                         | -8.03                         |
| 2010    | 0.0                        | 74.4                         | 49.7                          |
| 2011    | -1.3                       | 11.8                         | -61.55                        |
| 2012    | -1.6                       | 6.6                          | 94.31                         |
| 2013    | -1.8                       | 4.7                          | -31.84                        |
| 2014    | -2.4                       | 4.3                          | -48.97                        |
| 2015    | -2.2                       | 3.3                          | -16.29                        |
| 2016    | -2.3                       | 3.8                          | 3.79                          |
| 2017    | -2.4                       | 2.4                          | 11.297                        |
| 2018    | -2.4                       | 1.9                          | 16.61                         |
| 2019    | -2.6                       | 1.9                          | 2.958                         |
| 2020    | -2.5                       | 2.4                          | -2.28                         |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على : الملحق (8)، الملحق (10).

### المظهر السابع: تطور البطالة والاستقرار السياسي في ليبيا للمدة (2003-2020).

مما لاشك فيه تقف مجموعة اسباب خلف تفشي ظاهرة البطالة في المجتمع الليبي منها اقتصادية، اجتماعية، وسياسية. ولعل الاسباب الاخيرة تعد العامل الرئيس لتفشي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي بحكم العلاقة التبادلية بين (الاقتصاد والسياسة). ومن اهم تلك الاسباب: (حسن والهمالي، 2019: 4)

1- تراجع قدرة الحكومة الليبية في دعم قطاع الاعمال والقطاع الخاص.

2- انتشار الحروب الاهلية والازمات الداخلية .

3- غياب تأثير ( التنمية السياسية) في الوضع الاقتصادي للدولة .

شهدت ليبيا اعلى معدلات البطالة واكثرها ثباتا للمدة (2003-2020)، فقد وصلت نسبة البطالة بين الشباب الى (47.7%) (الاسكوا، 2020: 27) نتيجة زيادة عدد السكان من (5,620)

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

ملايين نسمة عام(2003) الى(6,871) ملايين نسمة عام(2020) وبمعدل نمو لم يتجاوز (1.4%)، لكن مرورها بفترات عدم استقرار سياسي، ساعد على تدهور مؤشرات الاستقرار السياسي بقيم سالبة قدرت بـ(-1.3) الى(-2.5) نقاط للمدة(2011-2020) فارتفعت معدلات البطالة من(19.3%) إلى(19.39%) وكما مبين في الملحق(16)، وذلك يعود لعدة اسباب منها: اختلال بهيكلية الاقتصاد الليبي نظرا لاعتماده الرئيس على إيرادات القطاع النفطي في تمويل المشروعات والقطاعات غير النفطية، وضعف القطاع الانتاجي غير النفطي(الزراعي والصناعي)، وعدم القدرة على التوفيق بين مخرجات التعليم ومدخلات سوق العمل، فضلا عن تفضيل القطاع الخاص العمالة الوافدة بدلا من العمالة الوطنية ( الجروشي، 2017:12).

**وبناء على ما سبق تستنتج الباحثة:** ان تدهور العوامل الاقتصادية وعدم قدرة الحكومة الليبية في ايجاد حل لازمة التشغيل(البطالة)، قد ادى الى نفاذ صبر الفئات الشبابية العاطلة، ولم تعد تؤمن بالآمال والوعود بالتشغيل العام مما شكل حافزا في التمرد وإعلان الثورات المناهضة للحكومة. اذن تؤثر العوامل الاقتصادية كعامل مستقل على الاستقرار السياسي.

### المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية المطلب الأول: عدم الاستقرار السياسي في السعودية للمدة(2003-2020) .

#### أولاً: لمحة عن واقع الاقتصاد السعودي قبل وبعد احداث عدم الاستقرار السياسي

يعدُّ الاقتصاد السعودي من اكبر اقتصادات الشرق الاوسط اعتباراً من كونها أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، إذ احتلت المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة حسب احصائيات منظمة أوبك لعام(2020). وذات مساحة واسعة قدرّت بـ(مليون كيلومتر مربع)، واكبر دول الخليج من حيث تعداد السكان قدرّت بـ(34) ملايين نسمة حسب احصائيات عام(2020). وتمتلك اكبر معدل نمو ناتج محلي في المنطقة العربية، اذ صنفها البنك الدولي من الدول ذوات الاعلى دخل، ولديها اكبر بنى تحتية في مجال الاتصالات والمواصلات دوليا ومحليا، فضلا عن الكثير من نقاط القوة في مجال الاستثمارات وعلى مختلف الاصعدة كالاستثمار بقطاع التعليم والاستثمار بالقطاع الخاص. ويقع ضمن اولوياتها الرئيسة تنويع القاعدة الانتاجية، لتخفيف الاعتماد على النفط من خلال تنشيط القطاعات الهيكلية مثل(قطاع الصناعة التحويلية، وقطاع السياحة، وقطاع الاعمال وقطاع المال). ومما لاشك فيه ان نجاح تلك العوامل الاقتصادية فسرت حالة الاستقرار السياسي في المملكة قبل عام(2003) مستغلة الطفرة النفطية الاولى في سبعينات القرن العشرين، اذ بفضلها حصلت على إيرادات مالية قد ساعدتها في رسم خطط وبرامج ورؤى مستقبلية تكون واقعا للتنمية الاقتصادية المستدامة الحالية، اذ تبنت الدولة على عاتقها مسؤوليه رفاهية الشعب من

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

خلال توفير كامل الخدمات الاقتصادية، والاجتماعية(كالتعليم، الصحة، الاسكان) وبشكل مجاني. ومن ناحية(الاستقرار السياسي) كانت هناك مساومة بين الحكومة والشعب، اذ تم اعفاء المواطنين مقابل التخلي عن المطالبة بالمشاركة السياسية، وذلك نابع من طبيعة الحكم الملكي الوراثي لعائلة واحدة، على وفق مبدأ(لاضرأئب، لاتمثيل سياسي شعبي)، لذلك توسع دور الدولة بالاقتصاد، وظهرت طبقات ريعية مرتبطة بالدولة.

لكن بعد التراجع الكبير بأسعار النفط في عام(1985) القى بتأثيره السلبي في اقتصاد المملكة ولاسيما اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بعد دخول العراق حرب الخليج الاولى، اذ تكبدت خسائر جسيمة من جراء تفاقم الانفاق العسكري الخليجي، جراء تقديمه المساعدات للعراق خلال حربه مع ايران للمدة(1980-1988) مما ادى الى تقليص سياسة دولة الرفاه الاجتماعي في المملكة خاصة بعد تزايد الابعاء المالية، نتيجة لأخذها الدور الاكبر في تحمل تكاليف حرب تحرير الكويت بعد الاجتياح العراقي لها في الثاني من اغسطس عام(1990)، وتراجع الامن الاقليمي في منطقة الخليج، فسرعان ما بدأت تألُّ من عجز موازنتها. الا ان الطفرة النفطية للمدة(2002-2008) قد عززت احتياطاتها المالية، وعادت الازمة المالية العالمية لتلقي بظلالها سلبيا على دول المجلس ولاسيما المملكة العربية السعودية(3-2:ch2, 1987:Beblawi)، ثم توالى ملف العمليات الارهابية داخل المملكة للمدة(2005-2016) الذي كان له اثرا سيئ في الوضع الامني المستقر فيها، وآخرها حربها ضد اليمن.

**بناء على ما سبق تستنتج الباحثة:** على الرغم من تنوع القاعدة الانتاجية السعودية، ومن تطور وتنامي اقتصادها، الا انها عانت من مشكلة عدم الاستقرار السياسي الذي ارهق ميزانيتها، وكبدها، خسائر مالية فادحة، نتيجة ارتفاع تكاليف التعبئة العسكرية.

**ثانياً: تشخيص ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية .**

تتحرر ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية من خلال تنامي عدة متغيرات داخلية وخارجية وكالاتي:

1-تأثير متغير الإرهاب في السياسة الخارجية والداخلية السعودية فأنعكس على ثلاثة مستويات (محلية واقليمية ودولية)، خاصة ان المملكة تمتلك البيئة الملائمة للإرهاب (الجحني: 2008، 349-50) .

2-الصراعات القبلية والطائفية وعدم الاستقرار السياسي في البيئة الاستراتيجية الجنوبية (القرن الافريقي) بالنسبة للمملكة بصفة خاصة. اذ تشكل تهديدا كبيرا لمنطقة الخليج عامة، كما ان

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

وجود تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية قد ثار القلق بوجود دعم لوجستي للقاعدة بين أفريقيا ومنطقة الخليج.

3- اتساع التهديد الأمني الكبير بعد النزاع السعودي العسكري ضد قوات (الحوثيين في اليمن) الذي نشب في عام (2015) ومازال مستمرا إلى يومنا هذا.

4 - ان تدهور الوضع الاقتصادي، وما رافقه من فقر وتخلف تعليمي في بعض المناطق في المملكة قد هيأت المناخ المناسب لانخراط الشباب الطموح كمقاتلين في تنظيمات ارامية خاصة قبل عام (2003). فبعد حرب الخليج الثانية عام (1991) ارتفعت معدلات البطالة في صفوف الشباب، نتيجة لتضخم النفقات العسكرية جراء غزو العراق للكويت، اذ كلفت الاقتصاد السعودي مليارات الدولارات مما انعكس سلبا على رفاهية المواطنين وازدادت تلك الظاهرة بعد زيادة عدد سكان المملكة الى اكثر من (30) ملايين نسمة اذ تحولت المطالبات الاقتصادية الى مخاطر أمنية يستفيد منها التنظيمات الارهابية لمناهضة الحكومة.

5- الغلو والتطرف الديني فهو المكون الاساسي لمناخ الإرهاب لأنه مرتبط بالعناصر الثقافية، ومدى ادراك المجتمع لأبعاد الدين الاسلامي. فكل فكر ديني تتبثق عنه جماعات ارامية تعنف المجتمع معلنة عن رفضها السافر لسياسية الحكومة (اقتصاديا وسياسيا).

6- انبثقت عن احداث الربيع العربي في عام (2011) ردة فعل عنيفة مناهضة للحكومة السعودية ودعوات للإصلاح السياسي من قبل مجموعات من شباب ونساء سعوديين يطالبون بتفعيل عناصر الديمقراطية واعطائهم الحقوق الكاملة بالتمثيل السياسي في مجالس البلديات.

7- استمرار عمليات سباق التسلح في المملكة عبر استيراد صفقات اسلحة ضخمة، مما أدى إلى مزيد من عدم الاستقرار الداخلي، وارتفاع نفقات الموازنات العامة.

**بناء على ما سبق تستنتج الباحثة:** ان ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في السعودية تنحصر (بظاهرة الارهاب)، والغلو الطائفي، وما تركته من تداعيات على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ويبرز هنا سؤال ماهي الاسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي جعلت ازمة عدم الاستقرار السياسي تطفو على السطح؟ ويمكن الإجابة عنه في المطلب القادم.

**ثالثاً: أسباب عدم الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية.**

تعدّ عملية الاستقرار السياسي عملية معقدة ومركبة لأنها تحتاج الى التوافق بين المتغيرات (الاقتصادية، الديموغرافية، الاجتماعية، والامنية، السياسية) وكالاتي:

1- احد الأسباب المهمة لعدم الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية استمرار حاجة السوق الخليجي للعمالة الوافدة للتطور الكبير في قطاع الخدمات والبنى التحتية، الذي يستلزم أعداداً كبيرة ومتطورة من العمالة الاجنبية، مما أثر سلباً في (الهوية الوطنية) عامة وتآكل الهوية العربية الخليجية خاصة. فمن المحتمل ان تُشكّل هذه العمالة بذرة من بذور التنظيمات الإرهابية المستقبلية ( الشامسي، 2008: 448-49).

2- عدم التوازن بين الثروات والموارد المالية وبين عدد سكان المملكة والمتطلبات المتزايدة للتسلح من اجل التغلب ومواجهة الاعتداءات وفض النزاعات العسكرية والارهابية(كوساتش وميلكوميان، 2005: 161-50). لذلك يعدّ الخلل في التركيبة السكانية ثغرة امنية تؤثر على المطالب الدفاعية والامنية، مما يربك قدرة الاقتصاد الحقيقي السعودي في توفير السلع والخدمات.

3- استمرار تدخل القوى الخارجية الدولية متذرة بفشل الاطراف الاقليمية بضمان استتباب الامن والاستقرار السياسي وحماية مصالحها، وهذا يفسر تدفق القوات الأمريكية العسكرية الى قلب منطقة الخليج ومحيطها ومكوّنها لعدة سنوات، من جانب اخر هذا التدخل قد يمثل تهديداً خارجياً (بيترسون، 2008: 120-12).

بناء على ما سبق تستنتج الباحثة: ان سبب عدم الاستقرار السياسي يعود الى تنامي(المشكلة التوزيعية) للموارد الاقتصادية، فهناك خلل في توزيع الموارد المادية والاقتصادية بين مختلف الشرائح وبعداً، نتيجة لتداخل العوامل(العنصرية، والطائفية، والقبلية)، فضلاعن تنامي(ازمة المشاركة السياسية) في البرلمان، وازمة التعبير عن الراي خاصة في مجال الصحافة والاعلام.

**رابعاً: مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية.**

مما لا شك فيه هناك مجموعة مؤشرات تحدد حالة عدم الاستقرار السياسي في السعودية يمكن

الإشارة إليها منها:

**1- الشقاق الطائفي المجتمعي:** ينقسم المجتمع السعودي الى عدة طوائف (سنية، شيعية، زيدية) لكن الغالبية العظمى من السنة وتصل نسبتهم إلى (94%)، والاقلية الشيعية نسبتها (6%)، فظهرت صراعات وتوترات في المشهد الديني والسياسي، مما نتج عنه تناحرات وصراعات ضد السلطة الحاكمة، بسبب قيامها بالتضييق بمنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية. لكن تركز الاقلية الشيعية في مناطق حيوية جغرافيا، تطلب من السلطة الحاكمة اعادة النظر بعلاقاتها معهم، خاصة وان اكبر حقول النفط بالعالم تقع في منطقة الشرقية ذات الأغلبية الشيعية وهما (حقل الغوار) وحقل (القطيف) مما جعلها اداة ضغط في علاقة السعودية بدول العالم (ناصر، 2008: 321-320). كما ادى الصراع المجتمعي السعودي بين (البدو، الحضر، الريف) الى تمايز تعامل الدولة تبعاً لاختلاف الانتماءات مما اوجد مشكلة التطرف في التعامل.

**2- تنامي الازمة التوزيعية:** ان غياب العدالة في توزيع الثروة، والمشروعات التنموية بين فئات المجتمع المختلفة، عزز حالة (المناطقية) مما عمق الرفض الشعبي لهذه الانتهاكات.

**3- أزمة التعبير عن الرأي وتقييد الصحافة:** لا تتعدى حرية التعبير عن الرأي والافكار سوى كتابات خجولة، ومقالات صحفية مكتمة الافواه، مما أدى إلى تشويه مفهوم الانتماء والمواطنة في المملكة.

**4- أزمة المشاركة السياسية:** تسيطر العائلة المالكة على جميع قرارات الدولة من خلال مجلس الشورى السعودي بقيادة (عائلة ال سعود) ولا يجوز المشاركة السياسية من خارج العائلة المالكة، مما افرز حالة من السخط الشعبي والمطالبة بالحقوق الديمقراطية (حافظ وعمران، 2019: 167).

**المطلب الثاني:** موقع وترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشرات الاستقرار السياسي العالمية على وفق مؤشرات البنك الدولي.

اولاً: مؤشرات الدولة الهشة في المملكة العربية السعودية للمدة (2006-2020).

من خلال تحليل بيانات الجدول (14)، والملاحق (17)، (18)، (19) يتضح ان ارتفاع المؤشرات الفرعية (السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية) في المملكة كانت السبب الاساسي في انحدار نتيجة المؤشر إلى مستويات حرجة وقعت بين الترتيب (92-102) ما بين (تحذير عالٍ وانداز). ففي المدة (2006-2011) سجلت تدنياً في ترتيب المؤشر من (73) درجة إلى (93) درجة من بين (179) دولة، بسبب ارتفاع درجة المؤشرات الفرعية من (120 نقطة)، فكلما اقتربت المملكة من الترتيب (90

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

فما فوق) أصبحت (أكثر هشاشة) بسبب ارتفاع المؤشرات الفرعية السياسية خاصة مؤشر فصائل النخب التي ارتفعت من (7.2) نقاط إلى (7.9) نقاط، وكذلك ارتفاع مؤشر حقوق الإنسان من (8.5) نقاط إلى (8.9) نقاط، نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة في المنطقة العربية في أعقاب انتشار أزمة (الربيع العربي)، فقد امتدت نداءات شبابية سعودية تطالب السلطة بحقوقها في المشاركة السياسية. وارتفاع المؤشرات الاجتماعية خاصة مؤشر هجرة الدمغة الذي ارتفع من (3.5) نقاط، إلى (7.3) نقاط، ومؤشر الضغوط الديموغرافية التي ارتفعت من (6.0) نقاط، إلى (7.1) للمدة (2006-2011)، وتفاقم المؤشر الاقتصادي خاصة مؤشر التدهور الاقتصادي والفقر الذي ارتفع من (2.0) نقاط، إلى (6.9) نقاط. مما انعكس سلباً على تدرج ترتيب المملكة فكانت أكثر فشلاً. وحصلت المملكة على مرتبة (انذار) في عام (2015) وصلت إلى (101) نتيجة تدهور الظروف الأمنية بعد حربها ضد اليمن، و بسبب ارتفاع مؤشر فصائل النخب إلى (8.0) نقاط مقارنة بعام (2006) بحوالي (7.2) نقاط، ومؤشر حقوق الإنسان إلى (9.2) نقاط مقارنة بعام (2006) (8.5) نقاط. في حين بقيت المؤشرات الاجتماعية مستقرة نوعاً ما. واستمر الوضع مقلقاً حتى عام (2017) فكانت المملكة أيضاً منذرة بالهشاشة وبترتيب (101) بسبب ارتفاع مؤشر حقوق الإنسان إلى (9.1) نقاط مقارنة ببقية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وقد تحسّن وضع المؤشر في عام (2020)، فقد حقق الدرجة (68) نقاط مقارنة بين عام (2019) نتيجة تحسن مؤشر التدخل الخارجي إلى (5.0) نقاط، والخدمات العامة بواقع (2.9) نقاط وتحسن المؤشرات الاقتصادية إلى (3.9) نقاط، وتحسن المؤشرات الاجتماعية بواقع (3.6)، 4.1، 4.4) نقاط لمؤشرات هجرة الدمغة، واللاجئين والنازحين، ومؤشر الضغوط الديموغرافية.

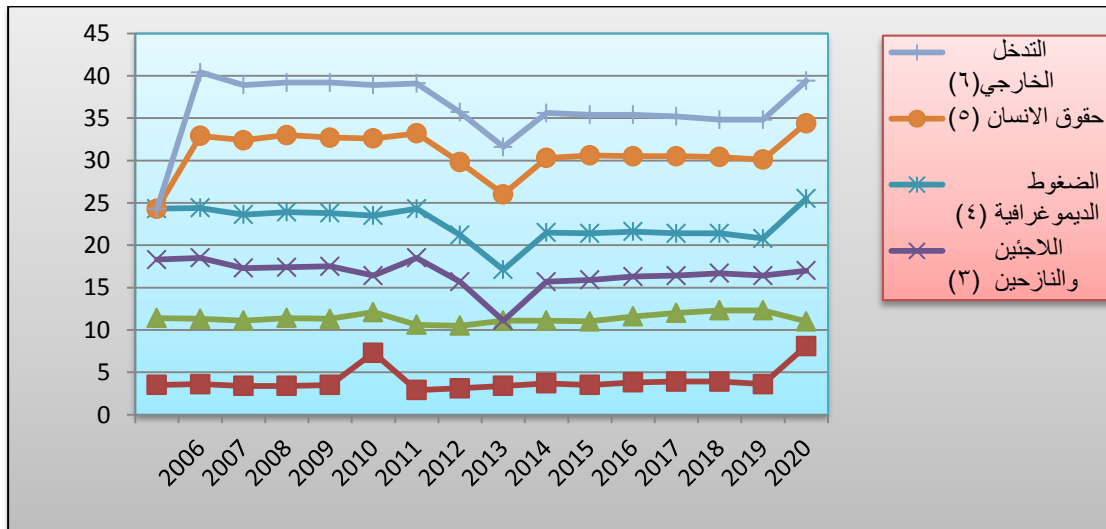
الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

الجدول (14) موقع وترتيب وتصنيف المملكة العربية السعودية في مؤشرات الدولة الهشة

| السنوات | درجة اجمالي المؤشر<br>من 120 نقاط | الترتيب العالمي<br>من 179 دولة | نتائج التصنيف (90)<br>تحذير مرتفع |
|---------|-----------------------------------|--------------------------------|-----------------------------------|
| 2006    | 77.20                             | 73                             | تحذير مرتفع                       |
| 2007    | 76.50                             | 82                             | تحذير مرتفع                       |
| 2008    | 76.90                             | 83                             | تحذير مرتفع                       |
| 2009    | 77.50                             | 89                             | تحذير مرتفع                       |
| 2010    | 77.50                             | 87                             | تحذير مرتفع                       |
| 2011    | 75.20                             | 93                             | تحذير مرتفع                       |
| 2012    | 73.40                             | 100                            | انذار                             |
| 2013    | 72.70                             | 102                            | انذار                             |
| 2014    | 73.10                             | 96                             | تحذير عالي جدا                    |
| 2015    | 71.60                             | 101                            | انذار                             |
| 2016    | 72.20                             | 97                             | تحذير مرتفع                       |
| 2017    | 71.20                             | 101                            | انذار                             |
| 2018    | 70.20                             | 99                             | تحذير عالي جدا                    |
| 2019    | 70.40                             | 93                             | تحذير مرتفع                       |
| 2020    | 68.80                             | 94                             | تحذير                             |

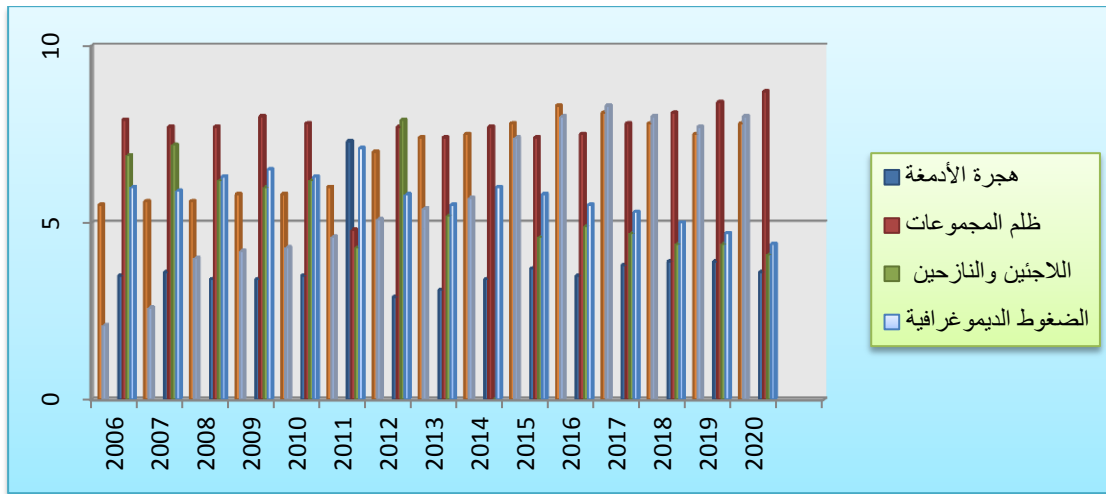
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على : 1- Fragile state index Annual Report (2006-2020).  
the fund for the peace, WWW.fragilestateindex.org.

الشكل (9) مؤشرات الدولة الهشة السياسية في المملكة العربية السعودية.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق (17) وبرنامج Excel

## الشكل (10) مؤشرات الدولة الهشة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية .



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (19) وبرنامج Excel

## ثانياً: موقع المملكة العربية السعودية في مؤشر الارهاب العالمي

ان ظهور التنظيمات الارهابية في الجزيرة العربية ليس بحديث النشأة، وانما تعود جذوره إلى احداث (11سبتمبر2001) في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد انعكست اثاره على المزيد من تصاعد الاحداث السياسية غير المستقرة و خاصة خلال عام(2003) فبدأت أحداث الإرهاب تظهر في الدول التي تعاني من التشدد الديني الطائفي، وتُرجم ذلك على هيئة (هجمات انتحارية) وازدادت تلك العمليات حتى الاعوام(2013-2014)، إذ أُستهدف التنظيم الأفراد المدنيين والعسكريين والمواطنين في المملكة باعتبارهم موالين للسلطة، والعسكريين الاجانب المرابطين بالقواعد العسكرية، فأصبحت المملكة ساحة للعنف السياسي ،iqbal, 2020:1-2 (Bardwell)، ان مؤشر الإرهاب العالمي (GTI) تتراوح قيمته بين (0-10) حيث (0) اشارة لا تأثير للإرهاب)، و(10) أعلى تأثير للإرهاب، ان درجة مؤشر الإرهاب ارتفعت من القيمة (2.710) نقاط عام(2010) فقد كان تأثير الإرهاب على المملكة(منخفضاً جداً)، وارتفع إلى اعلى درجة بمقدار (5.808) نقاط عام(2017) وبمعدل تغير (7.48%) نتيجة دخولها الحرب ضد اليمن وكما موضح في الجدول(15).

ثالثاً: الأثر الاقتصادي للإرهاب والعنف. يكون التأثير الاقتصادي للإرهاب مرتفعاً وبامتياز في الدول ذات الدخل الأعلى مقارنة بالدول ذات الدخل المنخفض او ذات اعلى متوسط دخل. وبما ان المملكة من ذوات الدخل الاعلى ، فشهدت ارتفاع نسبة تأثير الارهاب اقتصاديا الى(45%) مقارنة مع ليبيا والعراق ذات اعلى متوسط دخل فيكون التأثير الاقتصادي للإرهاب متدنياً فيها

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

وصل الى (13%) (Bardwell, 2020:9-10) ، وعند اجراء مقارنة بين الدول الثلاث (العراق، والسعودية، وليبيا) نلاحظ تفوق السعودية على (العراق وليبيا) في مقدار الكلفة الاقتصادية للعنف خاصة للمدة (2013-2020) اذ ارتفعت في العراق من (26,835) مليارات دولار عام (2013) إلى (177,522,939) مليارات عام (2020)، وارتفعت في ليبيا من (20,395) مليارات دولار عام (2013) إلى (20,614,964) مليارات دولار في حين ارتفعت في السعودية من (66,260) مليارات دولار الى (212,186,927) مليارات دولار وكما مبين في الملحق (20).

الجدول (15) موقع المملكة العربية السعودية في مؤشر الإرهاب العالمي للمدة (2020-2010).

| السنوات | الترتيب عالميا | تأثير الارهاب | درجة المؤشر (0-10) | التغير بالمؤشر % |
|---------|----------------|---------------|--------------------|------------------|
| (1)     | (2)            | (3)           | (4)                |                  |
| 2010    | 40             | تأثير منخفض   | 2.710              | -                |
| 2011    | 48             | تأثير منخفض   | 2.708              | 24.01            |
| 2012    | 41             | تأثير منخفض   | 2.71               | 31.70            |
| 2013    | 42             | تأثير منخفض   | 2.72               | 0.44             |
| 2014    | 14             | تأثير منخفض   | 2.71               | 0.37             |
| 2015    | 43             | تأثير متوسط   | 4.01               | 47.82            |
| 2016    | 32             | تأثير متوسط   | 5.404              | 34.90            |
| 2017    | 26             | تأثير متوسط   | 5.808              | -0.241           |
| 2018    | 29             | تأثير متوسط   | 5.479              | -5.66            |
| 2019    | 30             | تأثير متوسط   | 5.238              | -4.40            |
| 2020    | 32             | تأثير متوسط   | 5.000              | -4.54            |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على

1- Global terrorism index, measuring the impact of terrorism.(2010-2020).

،Institute for economics &Peace(IEP):Sydney.

تستنتج الباحثة: تحتل السعودية المراتب الاولى من حيث موقعها في مؤشر الإرهاب العالمي، خاصة خلال الاعوام (2015-2017) اذ ارتفع المؤشر من (4.01) نقاط الى (5.404) نقاط، فخلالهما خاضت حربها ضد اليمن. وسجلت نسبة (45%) من حيث درجة تأثرها اقتصاديا من الارهاب عالميا مقارنة بالدول ذات اعلى متوسط دخل اذ سجلت (13%) من الهجمات المسلحة، واكثر دول المقارنة تضررا من الارهاب من حيث كلفة العنف الاقتصادية تأتي السعودية بالمرتبة الاولى، والعراق سجل اعلى نسبة كلفة عنف من الناتج بلغت (57.6%) عام (2017) ،وتأتي ليبيا بعدها بنسبة بلغت (27%) للعام نفسه.

رابعاً: مؤشرات الحكم الرشيد في المملكة العربية السعودية على وفق بيانات البنك الدولي.

تمتلك المملكة العربية السعودية عدة رؤى اقتصادية وسياسية واجتماعية طيلة المدة (2020-2003) ولا سبيل لتحقيقها إلا من خلال فاعلية (رشادة الحكم) الذي يتطلب ان تكون مؤشراته ضمن المقاييس المعمول بها وضمن سياقات البنك الدولي ولا تتجاوز (2.5+) ،ادنى من (2.5-) نقاط ذلك كون الدرجة المئوية للترتيب ضمن حدود (كحد اعلى 100- وحد للأدنى 0)، لذلك فموقع المملكة بين مؤشرات الاستقرار السياسي المختلفة يكشف حجم التحديات والمخاطر الاقليمية الموجه تجاهها، ومدى التضحيات المالية الجسيمة على حياة (اموال وخدمات) التي تقدمها للمواطنين جراء حرمانه من أبسط حقوقه في التمثيل السياسي والبرلماني، لقاء المحافظة على سلطة حكم للعائلة المالكة. تصنف المملكة في مؤشرات الادارة الرشيدة الست (الاستقرار السياسي، المساءلة والتعبير، سيادة القانون، ضبط الفساد، فاعلية الحكومة، التنظيم والنوعية) على ان تكون الدرجة المئوية للترتيب مقسمة إلى (اعلى من 75%) وضع مقارن ممتاز، (اعلى من 50%) وضع مقارن جيد، (اعلى من 25%) وضع مقارن متوسط، (اعلى من 10%) وضع مقارن ضعيف، (ادنى من 10%) وضع مقارن ضعيف جداً (world Bank, 2003: p4) وكالاتي:

**1- مؤشر الاستقرار السياسي (Political Stability index):** اظهرت بيانات الملحق (21) خلال المدة (2020-2003) تدهوراً سافراً وقيم سالبة من (0.1) نقاط عام (2003) الى (0.7-) نقاط عام (2020)، وسبب ذلك يعود الى تنامي العنف والعمليات الارهابية في المملكة منذ هجمات (12 ايار 2003) ضد المؤسسات الاجنبية في المملكة، واستمرار تلك الهجمات بعد اتساع المد الديني المتطرف تحت مسمى (تنظيم القاعدة)، ودخول المملكة في حرب ضد اليمن منذ (2015 آذار 25)، اذ انخفض المؤشر الى (0.6-) نقاط ضمن ادنى مستوى (2.5-) وبقيت مستمرة حتى يومنا هذا فتركت اثارا اقتصادية واجتماعية وسياسية غير مستقرة على الجانب اليمني والسعودي (المجموعة الدولية لمعالجة الازمات، 2004: 1-2)، كذلك الدرجة المئوية للترتيب انخفضت من (49.2%) عام (2003) فكانت في وضع مقارن متوسط الى (22.6%) عام (2020) وهو وضع مقارن ضعيف وكما مشار في ملحق (21).

**2- مؤشر حق المساءلة والراي (voice and Accountability index):** من خلال معطيات الملحق (21) للمدة (2020-2003). نجد جميع قيم المؤشر سالبة ضمن ادنى مستوى (2.5-) فحققت المملكة مستويات متدنية وقيم متدهورة قد انخفضت من (1.6-) نقاط عام (2003) الى (1.9-) عام (2015)، كذلك الدرجة المئوية للترتيب فقد ارتفعت من (5.5%) عام (2003) وهو وضع مقارن ضعيف جداً الى (10.1%) بسبب قيام الحكومة

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

بفسح المجال للمواطنين بالمشاركة بالانتخابات البلدية في عام (2004) وتم عقدها كل خمس سنوات. وخلال الاعوام (2005)، (2015)، (2019) استقر ترتيب المؤشر عند (6.3 %، 3.4 %، 5.3 %) وهو وضع مقارن ضعيف جدا اقل من (10%) ويعزا ذلك الى كبت الحريات والتعبير عن الراي خاصة (حرية الصحافة)، واستمر مؤشر التعبير عن الراي في الهبوط حتى عام (2020) الى (-1.6) نقاط .

**3- مؤشر سيادة القانون: (Rule of law index):** حقق مؤشر سيادة القانون بالمملكة العربية السعودية مقاييس موجبة متواضعة (ضمن +2.5) نقاط، اذا سجل قيماً تراوحت بين (0.1 - 0.2) نقاط من عام (2003) الى عام (2020) كذلك الدرجة المئوية للترتيب سجلت أعلى قيمة لها عام (2016) وبدرجة مئوية قدرت ب (62%) وسبب ذلك يعود الى تنامي عمل الاجهزة الرقابية، وتنفيذ الاحكام الشرعية فيها.

**4- مؤشر ضبط الفساد: (control of corruption index):** ارتفع مؤشر ضبط الفساد في المملكة من (-0.2) عام (2003) الى (0.3) عام (2020)، كذلك ارتفعت الدرجة المئوية للترتيب من (55.1 %) عام (2003) الى (63.0 %) ما يدل ان المؤشر في وضع مقارن جيد. اذ تصدرت السعودية دول الخليج من حيث التصدي لعدد من قضايا الفساد وحجم الاموال العامة المسروقة، وهي نتيجة ايجابية تسجل ضمن جهود ضبط الفساد لما لها من اثر في استمرارية عملية التنمية المستدامة.

**5- مؤشر فاعلية الحكومة: (Effectiveness Government index):** تمكنت المملكة من تحقيق التميز بالأداء الحكومي، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين خاصة في المدة من (2011-2020) ارتفع المؤشر من (-0.3) نقاط إلى (0.1) نقاط وبدرجة مئوية للترتيب من (45%) عام 2011 الى (58.7%) عام 2020، وذلك اشارة لوضع مقارن جيد .

**6- مؤشر نوعية التنظيم: (Index Regulatory Quality):** يشير الملحق (21) إلى تذبذب قيمة مؤشر نوعية التنظيم من (0.1) نقاط عام (2003) إلى (0.3) نقاط عام (2020) فقيمته ضمن الحدود العليا (+2.5) نقاط، اما أعلى قيمة للدرجة المئوية للترتيب فكانت (61.5%). تستنتج الباحثة: من خلال متابعة مؤشرات الحكم الرشيد الستة تبين ان مؤشر الاستقرار السياسي اكثرها تدهورا، اذ سجل قيم مؤشرات ضمن الحد الادنى (-2.5) نقاط .

المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية .

أولاً: استقرار المؤشرات النقدية والسعرية

### 1- تطور عرض النقد الضيق (M1) في المملكة العربية السعودية.

يعدُّ الشق الأول من العرض النقدي الكمي السعودي (M1) من المقاييس المهمة التي تقيس النقود كوسيلة دفع، إذ يتكون من النقود لدى الجمهور، والودائع تحت الطلب لدى المصارف التجارية. فقد أظهرت بيانات الملحق (22) التطور الواسع في حجم الكتلة النقدية في المملكة للمدة (2003-2009) من (223,022) ملايين ريال عام (2003)، إلى (521,558) مليارات ريال عام (2009)، إذ ارتفعت بمعدل نمو من (10.2%) إلى (22.6%) وهو أعلى معدل نمو للكتلة النقدية قد وصلت إليه. وسبب تلك الزيادة تعود إلى استمرار توسع نشاط القطاع الخاص، وارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة وصلت إلى (80.5%)، وزيادة التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف للجمهور لدعم النشاط التجاري الخاص (البنك المركزي السعودي، 2014: 43). أما خلال المدة (2010-2020) فقد استمر عرض النقد الضيق بالارتفاع ولكن بمستوى أقل من المدة الأولى، إذ ارتفع من (625,592) ملايين ريال عام (2010) إلى (1,488,875) مليارات ريال عام (2020)، وبمعدل نمو قد بلغ (19.9%) عام (2010) مقابل معدل نمو بلغت قيمته (15.57%) عام (2020) بسبب استمرار اتباع البنك المركزي السعودي (سياسة نقدية توسعية) تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي وبما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية العالمية منذ أزمة الرهن العقاري في عام (2009) فضلاً عن استمرار المصارف بالقيام بدورها التمويلي للحفاظ على السيولة الكافية بيد الجمهور، ودعم الأنشطة الاقتصادية في إطار التعافي من تفشي (Covid19) (البنك المركزي السعودي، 2021: 98)، إذ ارتفعت مساهمة الودائع تحت الطلب في الكتلة النقدية (M1) من (84.73%) عام (2010)، إلى (86.14%) عام (2020).

تأسيساً على ما سبق ترى الباحثة: كل زيادة بعرض النقد الضيق بيد الجمهور كفيلة بزيادة الطلب الكلي، مما يحفز لدينا الاستهلاك العام والخاص، ويطور من الانتاج العام، ومن ثم تحقيق زيادات حقيقية (انتاج السلع والخدمات) في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة. فمن خلال الملحق (22) نلاحظ ارتفاع بمعدل نمو الناتج الحقيقي بالأسعار الثابتة للمدة (2003-2019) من (11.24%) عام (2003) وبقيمة بلغت (1,518,748) مليارات ريال إلى (2,639,811) مليارات ريال عام (2019) وبمعدل نمو بلغ (0.33%) بالتناظر مع زيادة عرض النقد الضيق. وفي عام (2020) تراجع نمو القطاع النفطي بنسبة (34.4%) مقابل (6.0%) عام (2019) مما انعكس سلباً على انخفاض نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة على الرغم من اتباع البنك المركزي السعودي سياسة نقدية توسعية، إذ قدر معدل نمو (M1) بنسبة (57.15%) مما انعكس سلباً على نمو الناتج وبنسبة (4.11-) (البنك المركزي السعودي، 2021: 58).

## 2- تطور السيولة المحلية (M2) عرض النقد الواسع في المملكة العربية السعودية .

يتكون الشق الكمي الثاني العرض النقد السعودي ،عرض النقد الواسع (M2) من عرض النقد الضيق (M1) والودائع الادخارية والزمنية قصيرة الاجل (شبه النقود)، فقد حقق (M2) نموا موجبا في الاقتصاد السعودي خلال المدة (2003-2020) ماعدا قيمة معدل نمو (M2) السالبة (-0.89%) في عام (2017). فمن خلال الملحق (23) نلاحظ ارتفاع معدلات النمو للسيولة المحلية (M2) خلال المدة المذكورة كان في الاعوام (2003، 2004، 2006، 2007) فسجلت (8.4%، 18.1%، 23.7%، 02.0%) وعلى التوالي، اما معدلات النمو المنخفضة لـ (M2) فكانت للأعوام (2005، 2017، 2018) قد بلغت (4.9%، 0.89%، 2.16%) على التوالي، ولاسيما في اطار العلاقة بين نمو السيولة المحلية (M2)، ونمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، فقد حقق الاخير معدلات نمو سالبة خاصة للأعوام (2009، 2017، 2020) بسبب انخفاض معدل نمو (M2) الى (6.5%) عام (2009) مقابل نسبة نمو (19.0%) عام (2008)، وانخفض تارة اخرى بمعدل نمو قدره (-0.89%) عام (2017) مما خفض الناتج المحلي بمعدل (-0.74%)، بسبب انخفاض المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات اعادة (الشراء المعاكس) لحوالي (120) ملايين ريال، فضلا عن انخفاض الناتج المحلي النفطي بنسبة (3.09%) وذلك لتخفيض حصة انتاج المملكة للنفط (البنك المركزي السعودي، 2018: 25)، اما في عام (2020) فقد كان ارتفاع معدل نمو (M2) الى (9.66%) لمواجهة متطلبات الجائحة، الا ان نمو الناتج قد انخفض الى (-4.11%)، نتيجة الركود الاقتصادي بعد هبوط اسعار النفط وذلك لتفشي (Covid 19).

**بناء على ما سبق تستنتج الباحثة:** ان السبب المهم لاتباع السعودية سياسية نقدية توسعية في المدة (2014-2020) يعزى لعوامل سياسية واقتصادية منها :عدم الاستقرار السياسي، واستمرار موجات العنف والتوتر وما يتطلبه من التوسع بالإنفاق العسكري. (البنك المركزي السعودي، 2014: 44) .

## 3- تطور المستوى العام للأسعار والتضخم في المملكة العربية السعودية .

يقاس التضخم في المملكة بالاعتماد على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك فمن خلال الجدول (16)، نجد ان الاعوام التي حقق فيها الرقم القياسي للأسعار المستهلك معدلات منخفضة هي (2003، 2004، 2005، 2019) وعلى التوالي (98.6%، 98.9%، 99.6%، 99.6%) ، فانعكس ذلك على انخفاض معدلات التضخم الى (0.6%، 0.3%، 0.7%، -2.1%). وذلك يعود الى انخفاض مؤشرات النقل والاتصالات بنسبة (1.7%) ومؤشر الملابس والاقمشة بنسبة (0.5%) للأعوام (2003 - 2005) باستثناء معدل التضخم عام (2019) فقد حقق

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

معدلاً سالباً بلغت قيمته (-2.1%) على الرغم من ارتفاع معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي الذي يقيس متوسط أسعار جميع السلع والخدمات التي ينتجها القطاع غير النفطي، وقد سجلت معظم مجاميع السلع المكونة للرقم القياسي للأسعار المستهلك لعام (2019) معدلات تضخم أقل من متوسط التغير السنوي للسنوات الثلاث التي تسبقها (2016-2018) المعدلات (2.1%، -0.9%، 2.5%) (البنك المركزي السعودي، 2020: 100). في إطار سعي المملكة لتحقيق هدف استقرار الأسعار، وكذلك استقرار سعر الصرف، لتحفيز النمو الاقتصادي، كما أشارت التقديرات العالمية إلى انخفاض معدلات التضخم في جميع مجموعات دول العالم في عام (2003) عدا دول الاقتصادات الرئيسة ودول الأسواق الناشئة الأخرى والنامية. (البنك المركزي السعودي، 2004: 44-13). أما الإعوام التي حققت فيها المملكة معدلات مرتفعة من الرقم القياسي لتكلفة المعيشة فهي الإعوام (2008، 2009، 2010، 2011، 2012) على التوالي (116,5 %، 110,5 %، 114,7 %، 119,0 %، 122,4 %)، إذا ارتفعت بنسبة (3.7 %) عام (2011)، وبنسبة (2.9 %) عام (2012)، بسبب ارتفاع معامل انكماش الناتج المحلي غير النفطي، فضلاً عن ارتفاع أسعار تسع مجموعات رئيسة خاصة مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة (5,7 %) والتبغ بنسبة (8,4 %)، فانعكس ذلك على ارتفاع معدلات التضخم إلى (9.9 %) عام (2008)، و (5.1 %) عام (2009)، "وذلك الارتفاع قد ألقى بظلاله السلبي على القوة الشرائية للمستهلكين وعلى صناعات السياسة النقدية والمالية نتيجة لوجود اختلالات هيكلية والتي من أهمها التفرد بإنتاج النفط والغاز الطبيعي، وتراجع الإيرادات الضريبية، وضعف متطلبات تأمين الاكتفاء الذاتي لسلة الغذاء بشكل يتناسب مع الزيادة المطردة للسكان، مما أدى إلى ثبات أبواب الأجور والنفقات في الموازنة العامة (شمعون، 2017: 21) وكما موضح في الجدول (16).

الجدول (16) تطور الرقم القياسي للأسعار والتضخم في المملكة العربية السعودية

| السنوات | الرقم القياسي للأسعار<br>المستهلك % (1) | التضخم % (2) |
|---------|-----------------------------------------|--------------|
| 2003    | 98,6                                    | 0.6          |
| 2004    | 98,9                                    | 0.3          |
| 2005    | 99,6                                    | 0.7          |
| 2006    | 101,8                                   | 2.2          |
| 2007    | 106.0                                   | 4.1          |
| 2008    | 116,5                                   | 9.9          |
| 2009    | 110,5                                   | 5.1          |
| 2010    | 114,7                                   | 3.8          |
| 2011    | 119,0                                   | 3,7          |
| 2012    | 122,4                                   | 2.9          |
| 2013    | 100,0                                   | 3.5          |
| 2014    | 102.2                                   | 2.6          |
| 2015    | 103.5                                   | 2.2          |
| 2016    | 105.6                                   | 2.1          |
| 2017    | 104.7                                   | -0.9         |
| 2018    | 100.0                                   | 2.5          |
| 2019    | 97.9                                    | -2.1         |
| 2020    | 101.3                                   | 3.4          |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي، للسنوات متفرقة (2003-2020)، الرياض: الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية.

4-تطور سعر الصرف الرسمي في المملكة العربية السعودية .

إن نجاح البنك المركزي السعودي باتباع سياسة نقدية كفيلة باستقرار سعر صرف الريالات مقابل الدولار بالسوق الفورية، سينعكس ايجابا على جميع الفعاليات الاقتصادية، خاصة استقرار الميزان التجاري. ولاسيما ان المملكة من الدول ذات انفتاح اقتصادي مرتفع، ولكي تضمن فائضاً في ميزان المدفوعات للمدة (2003-2020)، تتبع المملكة (نظام سعر الصرف الثابت) عن طريق ربط سعر صرف الريالات السعودي بالدولار الأمريكي ،عند سعر رسمي (3.75) ريالات مقابل الدولار منذ عام (1986)، فهو نظام ثابت يجلب لاقتصادها الاستقرار ومعدلات تضخم منخفضة. (اتحاد المصارف العربية، 2016: 3)، فجميع دول الخليج تم ربط عملاتها بالدولار الأمريكي ماعدا الكويت مربوطة بسلة من العملات. استقر سعر الصرف السعودي عند ادنى قيمة كما في الجدول (17)، في عام (2020) بلغت (3.7503) ريالات مقابل (3.7200) ريالات مقابل الدولار الأمريكي عام (2003). كما ان متوسط سعر صرف الريالات مقابل الدولار بلغ (3,753) ريالات عام (2020) مقابل (3,7500) ريالات عام (2003) لذلك يعد سعر صرف (3,7694) ريالات اعلى مستوى له في عام (2020).

الجدول (17) تطور متوسط سعر صرف الريالات السعودي للمدة (2003-2020) .

| السنوات | اعلى قيمة -<br>ريالات (1) | ادنى قيمة-ريالات<br>(2) | متوسط (الكامل)<br>للمدة<br>(3) |
|---------|---------------------------|-------------------------|--------------------------------|
| 2003    | 3,7541                    | 3,7200                  | 3,7500                         |
| 2004    | 3,7531                    | 3,7301                  | 3,7501                         |
| 2005    | 3,7519                    | 3,7498                  | 3,7502                         |
| 2006    | 3,7508                    | 3,7521                  | 3,7501                         |
| 2007    | 3,7542                    | 3,7000                  | 3,7464                         |
| 2008    | 3,7685                    | 3,7115                  | 3,7464                         |
| 2009    | 3,7532                    | 3,7467                  | 3,7504                         |
| 2010    | 37510                     | 37492                   | 37502                          |
| 2011    | 37513                     | 37485                   | 37503                          |
| 2012    | 3,7508                    | 3,7498                  | 3,7502                         |
| 2013    | 3.7512                    | 3.7470                  | 3.7503                         |
| 2014    | 3.7557                    | 3.7500                  | 3.7502                         |
| 2015    | 3.7615                    | 3.7498                  | 3.7512                         |
| 2016    | 3.7587                    | 3.7489                  | 3.7508                         |
| 2017    | 3.7518                    | 3.7499                  | 3.7503                         |
| 2018    | 3.7530                    | 3.7498                  | 3.7506                         |
| 2019    | 3.7535                    | 3.7500                  | 3.7508                         |
| 2020    | 3.7694                    | 3.7503                  | 3.7537                         |

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على :- البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي للسنوات متفرقة (2003 - 2020) الرياض: الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية.

### 5-تطور العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في السعودية

ان اتباع المملكة نظام سعر الصرف الثابت مع الدولار وبقية (3,750) جعلت اوضاعه الخارجية مستقرة . فيعرض الجدول (18) المؤشرات المهمة التي تقيس حجم التبعية الاقتصادية، ومدى قدرة البلد بالاعتماد على نفسه بتلبية احتياجاته الاساسية، في خلال المدة (2003-2020) ارتفع مؤشر الانكشاف الاقتصادي في المملكة منذ بداية عام (2003) الا انه بدا عليه الانخفاض في الاعوام الثلاثة الاخيرة اذ كان اقل من (70 %). فأعلى معدل انكشاف تحقق في عام (2008) بسبب ارتفاع حجم التجارة الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية وبمعدل (82.45 %) إذ ارتفعت نسبة الصادرات من الناتج بنسبة (60.45 %) وكانت الاستيرادات بمقدار (22.1 %) اما ادنى معدل انكشاف اقتصادي فتحقق في عام (2020) وبمعدل (44.5 %)، بسبب انخفاض حجم التجارة الخارجية وبمعدل (24.8 %) وذلك يعود الى انخفاض الصادرات النفطية في ذلك العام . لقد حقق الحساب الجاري السعودي فائضا طيلة المدة (2003-2020) ماعدا الاعوام (2015-2016-2020)، فقد ارتفع الفائض من (105,180) مليارات ريالات عام (2003) الى (143,362) مليارات ريالات عام (2019) اما بقية الأعوام فقد حققت عجزا مقداره

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

(-212.714، -89,410، -73,676) مليارات ريالات وعلى التوالي، وذلك يعود لعدة أسباب: منها سياسية نتيجة دخول السعودية الحرب ضد اليمن، وما سببته من تفاقم في الانفاق العسكري، فضلا عن ان اتجاهات الاقتصاد العالمي غير مواتية للاقتصاد السعودي، خاصة بعد اتخاذ المملكة تدابير تقشفية للحد من العجز المالي الذي أثر سلبيا في انخفاض الاستيرادات، علاوة على ذلك انخفاض الصادرات غير النفطية. فشهدت المملكة تراجعا بالصادرات النفطية وبنسبة بلغت (74%) من اجمالي الصادرات، بسبب انخفاض متوسط اسعار النفط العالمية (البنك المركزي السعودي، 2017:102) وسجل عام (2020) عجزا بالحساب الجاري بلغت قيمته (-73,676) مليارات ريالات مقارنة بالفائض الذي بلغت قيمته (143,362) مليارات ريالات عام (2019) بسبب انخفاض فائض الميزان التجاري بنسبة قدرت ب (66,93-%) لعام (2020) .

الجدول (18) تطور العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في السعودية مليارات ريالات.

| السنوات | سعر الصرف<br>(1) | عجز فائض<br>ميزان<br>تجاري<br>(2) | التغير<br>السنوي<br>(3) | الانكشاف<br>التجاري<br>(4) | الحساب<br>الجاري<br>(5) | التغير<br>السنوي<br>(6) |
|---------|------------------|-----------------------------------|-------------------------|----------------------------|-------------------------|-------------------------|
| 2003    | 3,7500           | 193,273                           | -                       | 62.5                       | 105,180                 | -                       |
| 2004    | 3,7501           | 294,832                           | 52.54                   | 67.0                       | 194,722                 | 42.34                   |
| 2005    | 3,7502           | 454,159                           | 54.05                   | 73.1                       | 337,463                 | 73.30                   |
| 2006    | 3,7501           | 529,938                           | 16.68                   | 74.5                       | 371,003                 | 9.93                    |
| 2007    | 3,7464           | 536,315                           | 1.20                    | 77.7                       | 349,985                 | -5.66                   |
| 2008    | 3,7464           | 743,729                           | 38.67                   | 82.4                       | 496,208                 | 41.77                   |
| 2009    | 3,7504           | 362,819                           | -51.21                  | 67.0                       | 85,368                  | -82.79                  |
| 2010    | 37502            | 541,050                           | 49.12                   | 67.7                       | 250,316                 | 193.21                  |
| 2011    | 37503            | 874,171                           | 61.56                   | 73.9                       | 594,545                 | 173.517                 |
| 2012    | 3,7502           | 873,029                           | -0.13                   | 73.9                       | 617,864                 | 12.43                   |
| 2013    | 3.7503           | 778,941                           | -6.93                   | 72.8                       | 507,909                 | -17.79                  |
| 2014    | 3.7502           | 631,744                           | -18.89                  | 68.2                       | 276,593                 | -45.54                  |
| 2015    | 3.7512           | 108,280                           | -82.86                  | 57.8                       | -212,714                | -176.90                 |
| 2016    | 3.7508           | 162,787                           | 50.33                   | 50.1                       | -89,410                 | -142.03                 |
| 2017    | 3.7503           | 327,434                           | 101.14                  | 51.7                       | 39,241                  | -4.36                   |
| 2018    | 3.7506           | 589,907                           | 80.16                   | 54.8                       | 269,849                 | 587.67                  |
| 2019    | 3.7508           | 406,651                           | -31.06                  | 52.3                       | 143,362                 | -46.87                  |
| 2020    | 3.7537           | 134,461                           | -66.93                  | 44.5                       | -73,676                 | -151.39                 |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

الهيئة العامة للإحصاء السعودي ، الكتاب السنوي الاحصائي ، للسنوات (2003 - 2020) ، الرياض : وزارة التخطيط

## 6- تطور مؤشرات الاستقرار النقدي في السعودية.

من خلال تتبع مسار التغير السنوي لعرض النقد (M2) فقد لوحظ انه ينمو بمعدل اسرع من التغير السنوي للناتج المحلي بالأسعار الثابتة خاصة خلال المدة من (2003-2008) اذ ارتفع معامل الاستقرار النقدي من (0.47%) الى (12.81%) نتيجة الزيادة الحاصلة بأسعار النفط. معبراً عن اتجاهات تضخمية بالاقتصاد السعودي، اذ فاق وتجاوز الحدود المطلوبة الواحد صحيح. لكنه انخفض في عام (2009) الى (-3.15%) معبراً عن اتجاهات انكماشية في الاقتصاد سببها انخفاض اسعار النفط والتدهور الاقتصادي بعد الازمة المالية العالمية، واستمر وضع معامل الاستقرار متذبذباً حتى انخفاض في عام (2015) الى (0.5%) معبراً عن انكماش الاقتصاد وتدهوره نتيجة تردي الوضع السياسي والامني بعد دخول السعودية حربها ضد اليمن، فضلاً عن مواجهتها الارهاب من جهة اخرى واستمر معامل الاستقرار النقدي ما بين ارتفاع وانخفاض حتى سجل عام (2020) ادنى قيمة سالبة بلغت (-2.35) وهي اقل من الواحد صحيح نتيجة الركود الذي اصاب العالم بعد تفشي (Covid19)، وانخفاض اسعار النفط فحقق معامل الاستقرار النقدي انكماشاً. وكما مبين في الجدول (19) .

## الجدول (19) معامل الاستقرار النقدي في عرض النقد الواسع (M2) للاقتصاد السعودي .

| السنوات | الناتج المحلي<br>بالأسعار الثابتة<br>(1) | التغير<br>السنوي (2) | عرض النقد<br>(3) (الواسع (m2) | التغير<br>السنوي (4) | معامل الاستقرار<br>النقدي % 4÷1=5 | معدل<br>التضخم (6) |
|---------|------------------------------------------|----------------------|-------------------------------|----------------------|-----------------------------------|--------------------|
| 2003    | 1,518,748                                | 11.24                | 336,404                       | 8.4                  | 0.74                              | 0.6                |
| 2004    | 1,639,617                                | 7.96                 | 400,125                       | 18.1                 | 2.27                              | 0.3                |
| 2005    | 1,731,006                                | 5.57                 | 418,797                       | 4.9                  | 1.07                              | 0.7                |
| 2006    | 1,779,274                                | 2.79                 | 538,769                       | 20.0                 | 7.16                              | 2.2                |
| 2007    | 1,812,139                                | 1.85                 | 666,616                       | 23.7                 | 12.81                             | 4.1                |
| 2008    | 1,925,394                                | 6.25                 | 793,118                       | 19.0                 | 3.04                              | 9.9                |
| 2009    | 1,885,745                                | -2.06                | 844,935                       | 6.5                  | -3.15                             | 5.1                |
| 2010    | 1,980,777                                | 5.04                 | 923,874                       | 9.3                  | 1.84                              | 3.8                |
| 2011    | 2,178,792                                | 10.00                | 106,6427                      | 15.4                 | 1.54                              | 3,7                |
| 2012    | 2,296,697                                | 5.41                 | 121,1543                      | 13.6                 | 2.51                              | 2.9                |
| 2013    | 2,358,690                                | 2.70                 | 1,345,485                     | 11.06                | 4.09                              | 3.5                |
| 2014    | 2,444,841                                | 3.65                 | 1,541,694                     | 14,58                | 4.39                              | 2.6                |
| 2015    | 2,545,236                                | 4.11                 | 1,588,020                     | 2.44                 | 0.59                              | 2.2                |
| 2016    | 2,587,758                                | 1.67                 | 1,642,429                     | 3.59                 | 2.14                              | 2.1                |
| 2017    | 2,568,569                                | -0.74                | 1,628,666                     | -0.98                | 1.32                              | -0.9               |
| 2018    | 2,631,091                                | 2.43                 | 1,663,820                     | 2.16                 | 0.88                              | 2.5                |
| 2019    | 2,639,811                                | 0.33                 | 1,789,978                     | 7.58                 | 22.96                             | -2.1               |
| 2020    | 2,531,405                                | -4.11                | 1,962,842                     | 9.66                 | -2.35                             | 3.4                |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق (23)، الجدول (16) .

ثانياً: استقرار الأوضاع المالية في المملكة العربية السعودية للمدة (2003- 2020) .

### 1-تطور الإيرادات النفطية وغير النفطية والنفقات العامة وصافي الموازنة .

تسعى المملكة دائماً نحو تحفيز ودعم القطاعات الاقتصادية التي من شأنها أن ترفع من معدلات النمو الاقتصادي، وبما يحقق التنويع الهيكلي للموارد والنتائج المحلي الإجمالي. فمن خلال بيانات الملحق (24) نجد ان التغير السنوي للإيرادات النفطية اُتسم بالتذبذب، وبما ان المملكة من الدول النفطية وبامتياز، اذ تشكل الإيرادات النفطية ما يربو على أكثر من (85%) من الإيرادات العامة، وكان استحوادها بالغ التأثير في الإيرادات العامة. في خلال المدة (2003-2006) حققت الموازنة العامة فائضاً مرتفعاً وقدره (280,360) مليارات ريالاً وبنسبة تغير (28.6%) مقارنة في العام (2003) فقد حققت الموازنة فائضاً منخفضاً وقدره (36) مليارات ريالاً لكن التراجع الطارئ بالإيرادات النفطية تارة، وارتفاع الإنفاق العام تارة أخرى، قد انعكس ذلك سلباً على صافي الموازنة العامة بالمملكة فحققت عجزاً في الأعوام (2009، 2014، 2015، 2017، 2018، 2016، 2020)، وفي عام (2009) كان التغير السنوي لصافي الموازنة قد بلغ (-114.0%) وعجزاً مقداره (-86629) مليارات ريالاً، بسبب انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (55.8%)، والإيرادات غير النفطية بنسبة (35.9%) مقابل ارتفاعها في عام (2008)، وارتفاع نسبة التغير بالإنفاق العام إلى (14.6%) عام (2009) بسبب قيام المملكة بإنشاء عدة مشروعات تنموية ضمن الخطة السنوية (صحية، تعليمية، الكترونية). أما في عام (2014) فقد انخفضت الإيرادات النفطية بنسبة (11.7%) مقارنة بالعام السابق الذي سبقها (9.58-)، مخفضاً قيمة الإيرادات العامة بنسبة (9.7%)، أما باب الإنفاق العام فقد ارتفع بنسبة (13.7%) مقارنة بالعام السابق (11.67%) فانعكس ذلك سلباً على عجز الموازنة بنسبة (136.3-) مقارنة بالعام السابق، فقد سجلت صافي الموازنة نسبة تغير قدرها (51.7-)%. وفي عام (2015) انخفضت الإيرادات العامة بنسبة (41.0%) نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (52.7-)، اذ شكلت نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة (41%)، فانعكس ذلك على نسبة صافي الموازنة بلغت (425.7%)، على الرغم من انخفاض الإنفاق العام بنسبة (11.9-)%. أما في عام (2016) سجل صافي الموازنة نسبة تغير بلغت (14.1-) بسبب انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (22.6-)، وانخفاض النفقات بنسبة (15.1-)%. اذ شكلت الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة نسبة (53%).

يعدّ العامان (2017-2018) من أكثرها تضرراً اقتصادياً، بسبب الانخفاض الكبير بالإيرادات النفطية إلى (30.6-) عام (2017)، فانخفضت الإيرادات العامة بنسبة (33.1-)، بسبب ارتفاع

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

النفقات بنسبة (12.0%) مما فاقم من العجز ونسبة (23.3%-). واستمر الوضع مترديا في عام (2018) بسبب ارتفاع النفقات العامة بنسبة (10.8%) فانعكس ذلك سلبيا على صافي عجز الموازنة ونسبة (43.1%-)، على الرغم من ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية الى (37.9%). وفي عام (2019) أدى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (2.1%-)، وارتفاع الانفاق العام الى زيادة عجز الموازنة بنسبة (23.7%-) على الرغم من ارتفاع الإيرادات غير النفطية بنسبة (15.7%) و في عام (2020) استمرت اسعار النفط بالانخفاض نتيجة الظروف الاستثنائية التي مرّ بها العالم في نهاية (2019) وبداية عام (2020) بسبب تفشي الجائحة مما أدى تفاقم العجز بالموازنة بقيمة بلغت (293,900) مليارات ريال، بنسبة (121.6%) بسبب انخفاض نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة بنسبة (44.5%) ( البنك المركزي السعودي ، 2020: 86) وكما هو مشار إليه في الملحق (24).

### ثالثاً: تطور مؤشرات الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية

#### 1- ضبط مؤشرات الموازنة ونسبة صافي عجز الموازنة من الناتج المحلي

ان اقتصاد المملكة قد استفاد كثيرا من الطفرات النفطية التي حصلت منذ بداية عقد السبعينات وحتى بداية عقد الواحد والعشرين. فكانت الحصيلة مليارات الدولارات من الإيرادات النفطية، قد مكنتها من تمويل الانفاق العام الذي تزايد مع نمو اعداد السكان. فمن خلال تلك الفوائض المالية استطاعت المملكة ضبط مقاييس الاستدامة المالية، ومن ضمنها ضبط مؤشرات الموازنة ونسبة صافي عجز الموازنة من الناتج المحلي بالأسعار الجارية ان لا تتجاوز (5%) - (3%) من الناتج المحلي الحالي بالأسعار الجارية (بانافع علي، 2016: 21). فمن خلال بيانات الجدول فقد شهدت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الناتج ارتفاعا خلال الاعوام (2003-2008) فقد ارتفعت النسبة من (28.54%) عام (2003) الى (50.44%) عام (2008) بسبب ارتفاع الاسعار العالمية للنفط قبل حدوث الازمة المالية نهاية العام، ثم انخفضت النسبة الى (15.37%) عام (2020) بسبب انهيار الاسعار العالمية للنفط في اعقاب انتشار (Covid 19). اما نسبة الإيرادات غير النفطية من الناتج فلم تكن على وتيرة واحدة طويلة المدة، فقد اتسمت بالتذبذب والتقلب، وأعلى نسبة مساهمة حققتها الإيرادات غير النفطية كانت خلال الاعوام (2017، 2018، 2019، 2020) اذ حققت معدلات (9.89%، 9.74%، 11.17%، 14.01%) وعلى التوالي، نتيجة رفع نسب الضريبة المفروضة على السلع والخدمات. لذلك نجد ان نسبة اجمالي الإيرادات العامة من الناتج قد ارتفعت بالتوازي مع ارتفاع الإيرادات النفطية من (36.20%) عام (2003) الى (56.48%) عام (2008)، ثم انخفضت الى (29.77%) عام (2020). كذلك نسبة اجمالي النفقات العامة من الناتج ارتفعت

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

من (31.75%) عام (2003) الى (40.90%) عام (2020) نتيجة لإنشاء عدة مشروعات تنموية، فضلا عن التوسع بالإتفاق العسكري بعد دخول المملكة الحرب ضد اليمن. اذ ارتفعت النفقات العسكرية بنسبة (21.5%) من اجمالي النفقات بالموازنة الفعلية عام (2018) ( البنك المركزي السعودي، 2018: 118). اما نسبة صافي الموازنة من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية فقد كانت أعلى من نسبة (3%) من الناتج للأعوام (2006, 2007, 2008, 2003, 2004, 2005)، اذ حققت الموازنة فائضا نسبته (4.44%، 11.03%، 17.70%، 19.86%، 11.32%، 29.80%) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية. اما خلال المدة (2009-2020) فقد حققت الموازنة عجزا نسبته من الناتج ادنى من (3%) وبقيم سالبة بلغت ادنى نسبة للعامين (2015-2016) بلغت (14.67%-12.86%) وعلى التوالي، بسبب انخفاض نسبة الإيرادات النفطية من الناتج ونسبة (17.58%-13.79%)، وارتفاع نسبة النفقات من الناتج (39.86% - 34.33%) وذلك لتدهور الملف الامني. وكما هو مبين الجدول (20).

الجدول (20) تطور نسبة الإيرادات والنفقات العامة وصافي الموازنة من الناتج للمدة (2020-2003)

| السنوات | الناتج المحلي الجارية (1)<br>بالأسعار الجارية | نسبة الإيرادات النفطية من الناتج (2) | نسبة الإيرادات غير النفطية (3) من الناتج | نسبة الإيرادات العامة من الناتج (4) | نسبة % اجمالي النفقات من الناتج (5) | نسبة صافي الموازنة % من الناتج (6) |
|---------|-----------------------------------------------|--------------------------------------|------------------------------------------|-------------------------------------|-------------------------------------|------------------------------------|
| 2003    | 809,279                                       | 28.54                                | 7.66                                     | 36.20                               | 31.75                               | 4.44                               |
| 2004    | 970,283                                       | 34.10                                | 6.41                                     | 40.43                               | 29.393                              | 11.03                              |
| 2005    | 1,230,771                                     | 40.99                                | 4.85                                     | 45.85                               | 28.15                               | 17.70                              |
| 2006    | 1,411,491                                     | 42.82                                | 4.90                                     | 47.72                               | 27.86                               | 19.86                              |
| 2007    | 1,558,827                                     | 36.06                                | 2.23                                     | 41.23                               | 29.91                               | 11.32                              |
| 2008    | 1,949,238                                     | 50.44                                | 6.03                                     | 56.48                               | 26.68                               | 29.80                              |
| 2009    | 1,609,117                                     | 26.99                                | 4.68                                     | 31.68                               | 37.06                               | -5.38                              |
| 2010    | 1,980,777                                     | 33.83                                | 3.60                                     | 37.44                               | 33.01                               | 4.42                               |
| 2011    | 2,517,146                                     | 41.09                                | 3.31                                     | 44.40                               | 32.84                               | 11.56                              |
| 2012    | 2,759,906                                     | 41.48                                | 3.71                                     | 45.19                               | 31.64                               | 13.55                              |
| 2013    | 2,799,927                                     | 36.96                                | 4.33                                     | 41.29                               | 34.85                               | 6.44                               |
| 2014    | 2,836,314                                     | 32.20                                | 4.61                                     | 36.82                               | 39.13                               | -2.31                              |
| 2015    | 2,453,512                                     | 17.58                                | 6.74                                     | 25.26                               | 39.86                               | -14.76                             |
| 2016    | 2,418,508                                     | 13.79                                | 7.68                                     | 21.47                               | 34.33                               | -12.86                             |
| 2017    | 2,582,198                                     | 16.88                                | 9.89                                     | 26.77                               | 36.01                               | -9.23                              |
| 2018    | 2,949,457                                     | 20.59                                | 9.74                                     | 30.33                               | 34.93                               | -4.60                              |
| 2019    | 2,973,626                                     | 19.98                                | 11.17                                    | 31.16                               | 35.62                               | -4.45                              |
| 2020    | 2,625,442                                     | 15.73                                | 14.01                                    | 29.77                               | 40.97                               | -11.19                             |

تم احتساب النسب من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (24).

## 2-تطور نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية.

شهدت تقارير الاستدامة المالية في المملكة تحسن واستقرار الوضع المالي خلال المدة (2003-2014). فمن خلال بيانات الجدول (21) نلاحظ ان ما حققته الحكومة من فوائض نفطية متراكمة خلال تلك المدة ، قد مكّنت المملكة من تخفيض قيمة ديونها الاجمالية من (660) مليارات ريالات عام (2003 )، الى (44,260) مليارات ريالات عام (2014)، على الرغم من ان عام (2014) قد حقق عجزاً بالموازنة لتراجع الملف الامني. اذ انخفضت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2004 - 2014) من (81.55%) عام (2003) وهي نسبة مرتفعة تفوق نسبة (35%) من الناتج الى (1.60%) عام (2014) (البنك المركزي السعودي، 2015: 11) . اما خلال المدة (2015-2020) فنتيجة لظهور العوامل الجيوسياسية غير المستقرة في المملكة، فضلا عن عدم اليقين الذي اصاب الاسعار النفطية العالمية، انخفضت الايرادات النفطية بالمملكة، مما فاقم العجز بالموازنات الاقتصادية طيلة ست الأعوام الماضية، فانعكس ذلك سلبيا على ارتفاع نسبة الدين العام من الناتج المحلي بسبب ارتفاع حجم الانفاق العام الذي تجاوز الترليون ريالات عام (2020)، اذ بلغت قيمته (1,075) ترليون ريالات، مقابل (1.095) ترليون ريالات في عام (2019)، وذلك لتأمين النفقات الجارية، خاصة بعد تبني المملكة عدة مبادرات لدعم المواطنين خلال الجائحة. ونتيجة لتدهور الاوضاع الاقتصادية آنذاك، لجأت الحكومة الى الاقتراض الداخلي المحلي. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الدين العام من الناتج بنسبة (5.80%) عام (2015)، الى (32.5%) عام (2020) وبواقع (853) مليارات ريالات، الا ان نسبته تعد محدودة المخاطر اقل من (35%) من الناتج المحلي (البنك المركزي السعودي، 2021: 17):

## 3-تطور نسبة الايرادات غير النفطية من الإيرادات العامة في المملكة العربية السعودية

اظهرت بيانات الجدول (21) التطور الواضح بالإيرادات النفطية فقد ارتفعت مساهمتها بالإيرادات العامة بأكثر من (85%) مقارنة بتواضع مساهمة الإيرادات غير النفطية في المملكة، اذ ارتفعت الاخيرة نسبتها الى اكثر من النصف وينسبة (21.16%) عام (2003) الى (47.6%) عام (2020) من الإيرادات العامة، وسبب ذلك التطور يعود الى انخفاض الطلب العالمي على النفط، وانخفاض اسعاره خلال المدة (2014-2020)، وتطور خطط وسياسات التنويع الهيكلي بالاقتصاد السعودي، ، فاتجهت الى تنويع الإيرادات غير النفطية وتنميتها، فارتفعت الإيرادات غير النفطية من الإيرادات العامة بنسبة (12.54%) عام (2014) الى (47.0%) عام (2020). اذ ارتفعت الضرائب بنسبة (2.9%) وبقيمة بلغت (368.000) مليارات ريالات عام (2020) مقابل (62000) مليارات

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

ريالات عام(2003) وتعود تلك الزيادة الى ارتفاع ضريبة(القيمة المضافة) على السلع والخدمات وبنسبة(10%)،على الرغم من تدهور النشاط الاقتصادي عام(2020).

### الجدول(21) تطور نسبة الايرادات النفطية-غير النفطية من الايرادات مليارات ريالات

| السنوات | نسبة الايرادات<br>النفطية من<br>الاييرادات<br>العامة%(1) | نسبة الايرادات غير<br>النفطية من<br>الاييرادات<br>العامة%(2) |
|---------|----------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------|
| 2003    | 78.8                                                     | 21.2                                                         |
| 2004    | 84.1                                                     | 15.9                                                         |
| 2005    | 89.4                                                     | 10.4                                                         |
| 2006    | 89.7                                                     | 10.3                                                         |
| 2007    | 78.4                                                     | 12.54                                                        |
| 2008    | 89.7                                                     | 10.68                                                        |
| 2009    | 85.2                                                     | 14.7                                                         |
| 2010    | 90.4                                                     | 9.6                                                          |
| 2011    | 92.9                                                     | 7.1                                                          |
| 2012    | 91.7                                                     | 8.3                                                          |
| 2013    | 82.0                                                     | 18.0                                                         |
| 2014    | 87.0                                                     | 12.54                                                        |
| 2015    | 69.90                                                    | 26.68                                                        |
| 2016    | 64.24                                                    | 35.75                                                        |
| 2017    | 63.03                                                    | 36.99                                                        |
| 2018    | 67.88                                                    | 32.11                                                        |
| 2019    | 64.13                                                    | 35.86                                                        |
| 2020    | 52.99                                                    | 47.01                                                        |

المصدر : من احتساب الباحثة بالاعتماد على : الملحق (24)

### رابعاً: تطور القطاع الحقيقي في المملكة العربية السعودية .

سجل القطاع الحقيقي بالمملكة تطوراً خلال المدة(2003-2020) على الرغم من تذبذبه و بمعدلات سالبة في الاعوام(2009، 2020، 2017). فمن خلال بيانات الملحق(26) نجد التطور الهائل الذي اصاب الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، فقد ارتفع الناتج في عام(2003)الى قيمة بلغت(1,518,748) مليارات ريالات ،وبمعدل نمو سنوي قدر بـ(11.5%)، بسبب ارتفاع معدل نمو انتاج القطاع النفطي بنسبة (17.4%). ثم سجل الناتج(1,812,139) مليارات ريالات وبمعدل نمو منخفض قدر بـ(1.85%) في عام(2007) وبغزا ذلك الانحدار الى انخفاض نمو انتاج القطاع النفطي بمعدل(3.9-%)، مقابل(1.4-%) في العام الذي سبقها، اذ شهد ذلك العام ارتفاع انتاج القطاع غير النفطي وبمعدل نمو(8.83%) مقابل(8.34%) عام(2006) .

اما في عام(2008) فقد ارتفع الناتج الى(1,925,394) مليارات ريالات وبمعدل نمو قدر بـ(6.25%) ، ويعود ذلك التطور إلى ارتفاع ناتج القطاع النفطي وبمعدل(4.4%)، مقابل(3.9-)

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

عام (2007)، وتطور ناتج القطاع غير النفطي (الحكومي والخاص) وبمعدل نمو سنوي (8.19%). إلا أنه في عام (2009) انخفض الناتج المحلي بالأسعار الثابتة قدر ب (1,885,745) مليارات ريال، وبمعدل نمو سالب (2.6%)، ويعزو ذلك الانخفاض نمو إنتاج القطاع النفطي بمعدل (9.5%) في أعقاب انخفاض الأسعار العالمية للنفط في ذلك العام، فضلاً عن انخفاض ناتج القطاعات غير النفطية بالأسعار الثابتة بمعدل نسبته (5.63%). وفي عام 2017 سجل الناتج المحلي بالأسعار الثابتة انخفاضاً بمعدل نمو سلبي نسبته (0.74%) بسبب انخفاض ناتج القطاع النفطي بمعدل نمو نسبته (3.1%). لكن إنتاج القطاع غير النفطي لوحظ عليه تحسناً وبمعدل نمو نسبته (1.09%). أما في عام (2020) فقد كان نصيب المملكة عظيماً من التحديات، انخفاض أسعار النفط تارة، واستمرار حرب الاستنزاف ضد اليمن، ووضع الاقتصاد العالمي في حالة اللايقين تارة أخرى، بعد تفشي الجائحة، فانعكس ذلك سلباً على انخفاض النمو الاقتصادي بالمملكة، فانخفضت كميات السلع والخدمات المنتجة بنسبة (4.11 -) بسبب انخفاض ناتج القطاع النفطي بنسبة (6.7%) مقابل (3.6%) في عام (2019)، وانخفاض ناتج القطاعات غير النفطية بمعدل نسبته (2.29%) مقابل (3.36) بالعام الذي يسبقه. أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل فقد ارتفع من (67,797.30) ألف ريال عام (2003) إلى (82,038.72) ألف ريال عام (2015) وبمعدل (1.48%)، نتيجة الزيادة في إنتاج القطاع النفطي.

إلا أنه نتيجة تدهور الأوضاع السياسية في المملكة انعكس ذلك على تدهور نصيب الفرد من الناتج، في عام (2017) انخفض إلى (78628.178) ألف ريال وبمعدل نمو (3.30%) مقابل (81313.18) ألف ريال عام (2016) وازداد الوضع تدهوراً في عام (2020) إذ انخفض إلى (74030.80) ألف ريال وبمعدل نمو سالب (4.76%) نتيجة تدهور أسعار النفط العالمية، إذ تراجعت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج الحقيقي لتبلغ (40.7%) مقابل (41.8%) عام (2019) وفي سياق متصل نجد أن السعودية استطاعت خلال خمس سنوات الماضية (2016-2020) أن تقلل من الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد ونجحت بخططها الخمسية، من رفع مساهمة بعض القطاعات في الناتج المحلي الحقيقي، فقطاع الخدمات ارتفع من (39.7%) عام (2016) إلى (43.3%) عام (2020)، كذلك ارتفعت مساهمة قطاع الزراعة من (2.3%) إلى (2.4%)، ماعدا قطاع الصناعة قد هبط من (12.0%) إلى (11.5%). (البنك المركزي السعودي ، 2021 :60) وكما مبين في الملحق (26).

#### المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية

على الرغم من ضخامة التحديات السياسية والأمنية الداخلية والخارجية، استطاعت المملكة مواجهة هذه التوترات من خلال اغداق العطاء المالي للشيوخ وزعماء القبائل، لكي تضمن ولاءهم وعدم إثارة أي مشكلات وقلق سياسي من جانب، وزيادة الانفاق العسكري لمواجهة أي اعتداءات خارجية من جانب آخر. لذلك تمخضت عن عدم الاستقرار السياسي مظاهر اقتصادية منها، ارتفاع معدلات التضخم، واتباع إجراءات تقشفية تكون آثارها سلبية على المواطن، تقلبات سعر الصرف، تطور عجز الموازنة، تطور الانفاق العسكري، تطور الدين العام، تفاوت الدخل بالمملكة، وأخيراً تطور معدل البطالة (محفوظ، 1989: 24).

#### المظهر الأول: ارتفاع معدلات التضخم والاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية

يعرض الجدول (22) مدى التطور الحاصل بمؤشر الاستقرار السياسي بالمملكة العربية السعودية، فيّعد العامين (2003) و(2007) من أفضل الأعوام استقراراً إذ سجلنا (0.1) و(0.5) نقاط، وتقع ضمن الحدود العليا (+2.5) نقاط للاستقرار السياسي، فعلى الرغم من تدني المؤشر، إلا أنه على الأقل يعدّ مؤشر استقرار سياسي موجباً. وبقيّة مؤشرات السلسلة قد انحدرت إلى مستويات منخفضة وبنقاط سالبة، وتقع ضمن أدنى مستوى المؤشر (-2.5)، بمعنى لا يوجد استقرار سياسي، كما هو الحال في الأعوام (2004، 2011، 2015، 2020) وعلى التوالي (-0.7، -0.5، -0.6، -0.7). (نقاط. لذا تستنتج الباحثة : كلما انخفض مؤشر الاستقرار السياسي ووقع بمستوى أقل من (-2.5)، يؤدي ذلك إلى ارتفاع بمعدلات التضخم، فالعلاقة عكسية بين التضخم ومؤشر الاستقرار السياسي. هناك عدة أسباب وراء ارتفاع معدلات التضخم بالمملكة العربية السعودية (البسام، 2007: 8) خلال المدة (2014 - 2020) نذكر منها أن عمليات التسلح العسكري تتطلب أعداد موازنات مالية ضخمة، وتوجيه نسبة كبيرة من الانفاق العام نحو تأمين ترسانة عسكرية هائلة تضاهي الدول المتقدمة، مما أدى ذلك إلى رفع معدلات التضخم فتكبدت أعباء الحرب وأعباء التسلح العسكري وزيادة الانفاق العام مما رفع من المستوى العام للأسعار وتفاقم التضخم. من خلال بيانات الجدول يتضح خلال المدة (2012 - 2014) كان معدل التضخم مستقراً (صندوق النقد الدولي، 2017: 22) على الرغم من تدهور مؤشر الاستقرار السياسي من (-0.5) إلى (-0.3) ضمن أدنى المستويات بسبب تخوف السلطة الحاكمة من امتداد آثار أزمة الربيع العربي إلى المملكة. وبدأ معدل التضخم بالتراجع في العام (2015) إلى (2.2%) على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، إلا أنه استمر بالانخفاض في الأعوام (2016 - 2017) إذ انخفض من (2.2%) إلى (-0.9%) بسبب انخفاض الأسعار العالمية للنفط، ثم بدأ بالارتفاع في

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

عام(2018) لزيادة الانفاق العسكري، والعمليات العسكرية ضد اليمن، اذ كان مؤشر الاستقرار السياسي يعادل(0.6-) نقاط ضمن المستوى المتدني(2.5-)، ثم ارتفع معدل التضخم الى(3.4%) عام(2020)، نتيجة لشيوع المنطقة حالة من اللايقين، وتدهور اوضاع العالم الامنية والصحية، اذ انخفض مؤشر الاستقرار السياسي الى(0.7-) نقاط ضمن الحدود الدنيا للمؤشر.

### الجدول(22) تطور التضخم والاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية.

| السنوات | مؤشر الاستقرار السياسي (1) | الدرجة السنوية للترتيب % (2) | معدل التضخم % (3) |
|---------|----------------------------|------------------------------|-------------------|
| 2003    | 0.1                        | 49.2                         | 0.6               |
| 2004    | -0.7                       | 24.8                         | 0.3               |
| 2005    | -0.2                       | 38.8                         | 0.7               |
| 2006    | -0.5                       | 29.5                         | 2.2               |
| 2007    | -0.5                       | 28.5                         | 4.1               |
| 2008    | -0.3                       | 31.7                         | 9.9               |
| 2009    | -0.5                       | 28.9                         | 5.1               |
| 2010    | -0.2                       | 37.4                         | 3.8               |
| 2011    | -0.5                       | 31.3                         | 3.7               |
| 2012    | -0.5                       | 32.2                         | 2.9               |
| 2013    | -0.4                       | 32.7                         | 3.5               |
| 2014    | -0.3                       | 38.2                         | 2.6               |
| 2015    | -0.6                       | 23.8                         | 2.2               |
| 2016    | -0.5                       | 28.1                         | 2.1               |
| 2017    | -0.6                       | 24.3                         | -0.9              |
| 2018    | -0.6                       | 24.5                         | 2.5               |
| 2019    | -0.6                       | 24.1                         | -2.1              |
| 2020    | -0.7                       | 22.6                         | 3.4               |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على :الجدول (16) ، الملحق (21)

### المظهر الثاني: تقلبات سعر الصرف والاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية

يهدف البنك المركزي السعودي من خلال سياسته النقدية الى تحقيق استقرار سعر صرف الريالات مقابل الدولار، بما يحقق مصالح الاقتصاد في السوق الفورية، فاستمرت على الربط الرسمي للريالات السعودي وسعر صرفه مع الدولار الامريكي عند(3,75) ريالات مقابل الدولار الامريكي منذ عام (1986) ونجحت في المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، بالتوازي مع سعر صرف الريالات والسيطرة عليه حتى يومنا هذا، والاسباب الرئيسة لاختيار الدولار الامريكي دون غيره من العملات وربطه بالريال اهمها:

أ- يتم تقييم الايرادات النفطية بالدولار، اذ تشكل تلك العائدات النفطية المورد الرئيس للدولة والموازنة العامة، ومن ثم تكون العملة الرئيسة للاحتياجات الاجنبية النقدية في المملكة .

ب - يعد الدولار المكون الرئيس للسيولة العالمية .

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

ج- اكتسب الدولار قوة غير عادية في اعقاب تحسن سعر صرفه مقابل العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.

ومن جانب دعم مؤسسة النقد السعودي لسعر الصرف في اوقات الازمات امست السياسة النقدية السعودية (استيعابية)، اي تبادر بمنح الدعم الضروري للاقتصاد عند تعرضه لأزمة سياسية أو اقتصادية، كما هو الحال عند تعرّض الولايات المتحدة الأميركية لأحداث الحادي عشر من ديسمبر (2001) اذ انخفضت اسعار الفائدة بجميع دول العالم، فتدخلت المملكة بأجراء بعض التعديلات في معدلات العائد الرسمي (ORR) على اتفاقيات إعادة الشراء، واتفاقيات إعادة الشراء المعاكس لتعزيز استقرار سعر الصرف الرسمي. ومن أهم سلبيات استمرار ربط الريالات بالدولار الأمريكي نذكر منها (البسام، 2007: 12-15)، ان خفض قيمة الريالات مقابل الدولار والعملات العالمية الرئيسية (الين، اليورو، الجنيه الاسترليني) يَعدُّ أحد العوامل الرئيسة المسببة للضغط التضخمية في الاقتصاد السعودي خاصة وان التضخم المستورد يشكل حوالي (35%) من اجمالي التضخم بالمملكة بعد التنامي الكبير للواردات.

نلاحظ من الجدول (23) يتناسب تدهور مؤشر الاستقرار السياسي و تغير سعر الصرف (عكسيا)، لكن ثبات سعر الصرف في السعودية وربطه بالدولار جعلته في مأمن ضد اي تقلب في مؤشر الاستقرار السياسي، فمع تدهور مؤشر الاستقرار السياسي في السعودية، وجدنا ثبات سعر الصرف ضد متغير خارجي. فسجل مؤشر الاستقرار السياسي تدهوراً للمدة (2003-2020) من (0.1) نقاط الى (-0.7) نقاط عام (2020)، ضمن المستوى المتدهور (-2.5) نقاط، وبالمقابل نجد ثبات سعر الصرف طيلة المدة ويسعر ثابت (3,75) ريالات مقابل الدولار.

بناء على ما سبق تستنتج الباحثة: ان أتباع السعودية نظام سعر الصرف الثابت يكون بمثابة حماية ضد كل التقلبات التي يمكن أن تتعرض لها، وذلك ما لاحظناه من ثبات لتغيرات سعر الصرف على الرغم من تدهور مؤشر الاستقرار السياسي.

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

### الجدول (23) تطور سعر الصرف والاستقرار السياسي بالمملكة العربية السعودية

| السنوات | مؤشر الاستقرار السياسي (1) | والدرجة المنوية (2) للترتيب % | متوسط سعر الصرف % (3) |
|---------|----------------------------|-------------------------------|-----------------------|
| 2003    | 0.1                        | 49.2                          | 3,7500                |
| 2004    | -0.7                       | 24.8                          | 3,7501                |
| 2005    | -0.2                       | 38.8                          | 3,7502                |
| 2006    | -0.5                       | 29.5                          | 3,7501                |
| 2007    | -0.5                       | 28.5                          | 3,7464                |
| 2008    | -0.3                       | 31.7                          | 3,7464                |
| 2009    | -0.5                       | 28.9                          | 3,7504                |
| 2010    | -0.2                       | 37.4                          | 37502                 |
| 2011    | -0.5                       | 31.3                          | 37503                 |
| 2012    | -0.5                       | 32.2                          | 3,7502                |
| 2013    | -0.4                       | 32.7                          | 3.7503                |
| 2014    | -0.3                       | 38.2                          | 3.7502                |
| 2015    | -0.6                       | 23.8                          | 3.7512                |
| 2016    | -0.5                       | 28.1                          | 3.7508                |
| 2017    | -0.6                       | 24.3                          | 3.7503                |
| 2018    | -0.6                       | 24.5                          | 3.7506                |
| 2019    | -0.6                       | 24.1                          | 3.7508                |
| 2020    | -0.7                       | 22.6                          | 3.7537                |

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (36) ، والملحق (4)

### المظهر الثالث: تطور عجز الموازنة والاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية

يتضح من خلال القراءة التحليلية الجدول (24) ان المدة من (2003 - 2008) حققت فيها المملكة فوائض كبيرة بالموازانات، خاصة بعد استمرار ارتفاع اسعار النفط بعد الانخفاض الذي منيت به في عام (2003) على اثر حالة عدم الاستقرار السياسي الذي عمّ الدول المنتجة للنفط بعد دخول الامريكان بغداد. فيظهر جدول تدني فائض الموازنة المحقق عام (2003) الى (36000) الف مليارات ريالات، ثم بدأ بالارتفاع بعد التحسّن الهائل بالأسعار العالمية للنفط، اذ ارتفعت من (30) دولاراً للبرميل عام (2003) الى (147) دولاراً للبرميل عام (2008) في السوق الفورية (البنك المركزي السعودي، 2009: 30) وذلك ما فسر الارتفاعات المتتالية لفوائض الموازنة من (107,091) مليارات ريالات عام (2004) ، الى (580,924) مليارات ريالات عام (2008)، وبمعدل تغير نسبته (229.0%) ونتيجة لتوالي الاحداث السياسية غير المستقرة بعد ازمة الربيع العربي في (ليبيا ، وتونس، ومصر ) في يناير عام (2011)، ظهرت دعوات اصلاحيه في المملكة تدعو الى اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية ،فعلى الرغم من انخفاض مؤشر الاستقرار السياسي الى (-0.5) نقاط، حققت الموازنة فائضا بقيمة (291,092) مليارات ريالات، ونسبة تغير (231.8%) في عام (2011). ونتيجة لتدني مؤشر الاستقرار السياسي الى قيم سالبة للمدة (2014-2020)، وانخفاض اسعار النفط العالمية، وتفاقم حجم الانفاق العسكري على حساب

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

بنود الانفاق التشغيلي والاستثماري، حققت الموازنة السعودية عجزاً في الاعوام (2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020) وعلى التوالي بلغت قيمته (-65,537، -362,229، -311,065، -238,494، -135,704، -132,599، -293,900) مليارات ريالاً نتيجة لتدهور الملف الامني.

اذن تستنتج الباحثة: ان العلاقة كانت موجبة بين مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر صافي الموازنة ، فكلما وقع المؤشر ضمن الحدود الدنيا للاستقرار السياسي (-2.5) نقاط تحقق الموازنة انخفاضاً بالفائض، او عجزاً.

### الجدول (24) تطور عجز الموازنة والاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية

| السنوات | مؤشر الاستقرار السياسي (1) | والدرجة المنوية للترتيب (2) | صافي الموازنة (3) | التغير السنوي % (4) |
|---------|----------------------------|-----------------------------|-------------------|---------------------|
| 2003    | 0.1                        | 49.2                        | 36000             | -                   |
| 2004    | -0.7                       | 24.8                        | 107091            | 197.475             |
| 2005    | -0.2                       | 38.8                        | 217861            | 103.43              |
| 2006    | -0.5                       | 29.5                        | 280360            | 28.6                |
| 2007    | -0.5                       | 28.5                        | 176552            | -37.0               |
| 2008    | -0.3                       | 31.7                        | 580924            | 229.0               |
| 2009    | -0.5                       | 28.9                        | -86629            | -114.9              |
| 2010    | -0.2                       | 37.4                        | 87731             | 1,27                |
| 2011    | -0.5                       | 31.3                        | 291092            | 231.8               |
| 2012    | -0.5                       | 32.2                        | 374093            | 28.51               |
| 2013    | -0.4                       | 32.7                        | 180347            | -51.7               |
| 2014    | -0.3                       | 38.2                        | -65,537           | -136.3              |
| 2015    | -0.6                       | 23.8                        | -362,229          | 452.7               |
| 2016    | -0.5                       | 28.1                        | -311,065          | -14.1               |
| 2017    | -0.6                       | 24.3                        | -238,494          | -23.3               |
| 2018    | -0.6                       | 24.5                        | -135,704          | -43.1               |
| 2019    | -0.6                       | 24.1                        | -132,599          | -23.7               |
| 2020    | -0.7                       | 22.6                        | -293,900          | 121.6               |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على : بيانات الملحق (21) ، والملحق (24)

### المظهر الرابع: تطور الانفاق العسكري والاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية

صنفت المملكة العربية السعودية ضمن المنفقون الخمسة عشرة الكبار على السلاح في العالم خلال المدة من (2009-2018)، فقد استحوذت المملكة على المرتبة الثالثة عالمياً بعد الولايات المتحدة والصين بحوالي ثلثي النفقات العسكرية الاجمالية خلال الاعوام (2009-2018)، في اطار الحرب العالمية للإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة وحلفائها. والنتيجة خصصت تلك الدول موازنات عسكرية كبيرة حتى عام (2011) عندما قررت الولايات المتحدة سحب جنودها من افغانستان والعراق وبقيت عدة قواعد عسكرية في المملكة ودول الخليج الاخرى. وكما هو واضح

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

في الجدول (25) تحتل السعودية المرتبة الثالثة عالميا في حصتها من النفقات العسكرية العالمية بنسبة (3.7%)، وانخفضت النفقات العسكرية كحصه من الناتج المحلي الإجمالي من (9.6%) عام (2009) الى (8.8%) عام (2018)، اذ كانت نسبة التغير بين عامي (2009-2018) تقدّر بنسبة (28%)، وكانت النتيجة احتلال المملكة المرتبة الثالثة عالميا وبما يقدر ب(67,6) مليارات دولار. (الايوبي، 2019: 242).

الجدول (25) موقع المملكة العربية السعودية بين الدول الخمس الكبار الاكثر انفاقا على التسليح في العالم للمدة (2009-2018).

| 2018<br>المرتبة | 2017<br>المرتبة | الدولة                         | النفقات<br>العسكرية<br>مليارات<br>الدورات | التغير<br>بين<br>2009-<br>2018<br>% | النفقات<br>العسكرية<br>من<br>الناتج<br>المحلي<br>الاجمالي<br>% | الحصة<br>من<br>النفقات<br>العسكرية<br>العالمية<br>لعام<br>2018<br>% |
|-----------------|-----------------|--------------------------------|-------------------------------------------|-------------------------------------|----------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------|
|                 |                 |                                |                                           |                                     | 2018                                                           | 2009                                                                |
| 1               | 1               | الولايات<br>المتحدة            | 649                                       | -17                                 | 3.2                                                            | 4.6                                                                 |
| 2               | 2               | الصين                          | 250                                       | 83                                  | 1.9                                                            | 2.1                                                                 |
| 3               | 3               | السعودية                       | 67,6                                      | 28                                  | 8.8                                                            | 9.6                                                                 |
| 4               | 4               | الهند                          | 66.5                                      | 29                                  | 2.4                                                            | 2.9                                                                 |
| 5               | 5               | فرنسا                          | 63.8                                      | 1.6                                 | 2.3                                                            | 2.5                                                                 |
|                 |                 |                                | 1097                                      | -                                   | -                                                              | -                                                                   |
|                 |                 | المجموع الفرعي<br>للخمس الكبار |                                           |                                     |                                                                | 60                                                                  |

Source: SIPRI, economic Expenditure Database. (2019). international Monetary Fund, World Economic Outlook Database :Stockholm International peace Research Institute.

اظهرت بيانات الجدول (26) ان التغير بالإنفاق العسكري قد طرأت عليه زيادات منذ عام (2003) وحتى عام (2007) بنسبة نمو قدرت ب (15.18%)، فكلما انخفض لدينا مؤشر الاستقرار السياسي ووقع ضمن الحدود الدنيا (-2.5) نقاط، ارتفع مؤشر الانفاق العسكري، خاصة خلال المدة (2011-2015)، تلك المدة تعد بداية المطالبة بحركة الاصلاح السعودية التي نشأت على اعقاب أزمة الربيع العربي، فكان هناك تخوف من الجانب السعودي لامتداد الازمة لحدوده، والعامل الاخر الاكثر اهمية دخول المملكة الحرب العسكرية ضد اليمن في عام (2015)، فهناك حاجة ماسة لترسانة عسكرية قوية. ونتيجة لذلك نما الانفاق العسكري من (1.35%) عام (2011)، الى (17.86%) عام (2015)، ثم أنخفض بعد ذلك في عام (2016) الى (-28.44%) بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية بذلك العام. وواصل تذبذبه حتى عام (2020) فهبط الى (55535) مليارات دولار مقابل (61952) مليارات دولار عام (2019) وبمعدل نمو (-10.35%) نتيجة الركود الاقتصادي العام.

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

تستنتج الباحثة: إن عمليات الانفاق العسكري ترتبط عكسيا بمؤشر الاستقرار السياسي، فكلما انخفض مؤشر الاستقرار السياسي ارتفع الانفاق العسكري في السعودية.

### الجدول (26) تطور الانفاق العسكري والاستقرار السياسي بالمملكة العربية السعودية

| السنوات | مؤشر الاستقرار السياسي (1) | الدرجة المنوية (2) للترتيب | الانفاق العسكري (3) مليارات دولار | (4) التغير السنوي للانفاق*العسكري |
|---------|----------------------------|----------------------------|-----------------------------------|-----------------------------------|
| 2003    | 0.1                        | 49.2                       | 29022                             | -                                 |
| 2004    | -0.7                       | 24.8                       | 32204                             | 10.96                             |
| 2005    | -0.2                       | 38.8                       | 38889                             | 20.75                             |
| 2006    | -0.5                       | 29.5                       | 44300                             | 13.91                             |
| 2007    | -0.5                       | 28.5                       | 51029                             | 15.18                             |
| 2008    | -0.3                       | 31.7                       | 50083                             | -1.85                             |
| 2009    | -0.5                       | 28.9                       | 51469                             | 2.76                              |
| 2010    | -0.2                       | 37.4                       | 53569                             | 4.08                              |
| 2011    | -0.5                       | 31.3                       | 54297                             | 1.35                              |
| 2012    | -0.5                       | 32.2                       | 61449                             | 13.17                             |
| 2013    | -0.4                       | 32.7                       | 70406                             | 14.57                             |
| 2014    | -0.3                       | 38.2                       | 82987                             | 17.86                             |
| 2015    | -0.6                       | 23.8                       | 88520                             | 6.66                              |
| 2016    | -0.5                       | 28.1                       | 63337                             | -28.44                            |
| 2017    | -0.6                       | 24.3                       | 70621                             | 11.50                             |
| 2018    | -0.6                       | 24.5                       | 72918                             | 3.25                              |
| 2019    | -0.6                       | 24.1                       | 61952                             | -15.03                            |
| 2020    | -0.7                       | 22.6                       | 55535                             | -10.35                            |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على [https:// data.albank aldalwli. org](https://data.albankaldalwli.org)

تم احتساب العمود (4) من قبل الباحثة

### المظهر الخامس: تطور الدين العام والاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية

يشمل الدين العام السعودي (الدين الداخلي والدين الخارجي). ومن خلال بيانات الجدول (27)، نلاحظ ان الدين العام السعودي قد انخفض من (660) مليارات ريالات عام (2003) الى (235,034) مليارات ريالات عام (2008) وبنسبة نمو قدرت بـ (11.9-%) مقابل (266,762) مليارات ريالات عام (2007)، بغض النظر عن تدني مؤشر الاستقرار السياسي، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في عام (2008)، قد أدى الى ارتفاع النمو الاقتصادي بالنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي، مخفضاً من نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي (البنك المركزي السعودي، 2009: 56) واستمر الدين العام بالانخفاض وصولاً الى المدة (2015-2020) فقد قفز الدين العام بسبب قيام البنك المركزي السعودي بإصدار سندات تنمية حكومية بمبلغ وقدره (98)

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

مليارات ريالات تم استثمارها بالمؤسسات المالية المحلية كدين داخلي، بسبب التوسع بالإنفاق العسكري، فبلغ حجم الدين الداخلي (142,260) مليارات ريالات، ونسبة تغير سنوي بلغت (221.4%)، ونسبة (5.9%) من الناتج المحلي الاجمالي، مقارنة بعام (2014)، اذ بلغ حجم الدين (44,260) مليارات ريالات، ونسبة تغير سنوي بلغت (26.4-%)، ونسبة (1.6%) من الناتج المحلي الاجمالي. واستمر الدين العام بالارتفاع الى خلال الاعوام (2016-2017) من (316,580) مليارات ريالات الى (443,252) مليارات ريالات. وفي عام (2020) نتيجة لارتفاع عجز الموازنة بلغ (293,9-) مليارات ريالات، وبمعدل نمو قدره (121.6%) عن العام السابق، هنا اضطرت السلطة النقدية الى التوسع بالاقتراض المحلي، بسبب انخفاض الإيرادات النفطية، وارتفاع الإنفاق في المجالات الصحية والطبية، وذلك للتخفيف من تداعيات انتشار (Covid19) (تقرير الاستقرار المالي، 2021: 17) بناء على ما سبق تستنتج الباحثة: من خلال قراءة تحليلية للبيانات تبين في فترة الحروب، يزداد الإنفاق العام بسبب التوسع بالإنفاق العسكري، اذ ارتفع بنسبة اكثر من (200%) في عام (2015) نتيجة توسع الحكومة في اصدار السندات المحلية والصكوك للحيلولة دون الوقوع في ازمة سيولة لدى المصارف، بالتزامن مع تدهور مؤشر الاستقرار السياسي الى (-0.6) نقاط.

### الجدول (27) تطور الدين الداخلي وعدم الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية

| السنوات | (1) مؤشر الاستقرار السياسي | (2) الدرجة المئوية للترتيب | (3) الدين الداخلي مليارات ريالات | (4) التغير السنوي % |
|---------|----------------------------|----------------------------|----------------------------------|---------------------|
| 2003    | 0.1                        | 49.2                       | 660                              | -                   |
| 2004    | -0.7                       | 24.8                       | 610                              | -7.57               |
| 2005    | -0.2                       | 38.8                       | 459647                           | -24.7               |
| 2006    | -0.5                       | 29.5                       | 364622                           | -20.7               |
| 2007    | -0.5                       | 28.5                       | 266762                           | -26.8               |
| 2008    | -0.3                       | 31.7                       | 235034                           | -11.9               |
| 2009    | -0.5                       | 28.9                       | 235108                           | -4.2                |
| 2010    | -0.2                       | 37.4                       | 166999                           | -25.8               |
| 2011    | -0.5                       | 31.3                       | 135499                           | -18.9               |
| 2012    | -0.5                       | 32.2                       | 83,848                           | -38.84              |
| 2013    | -0.4                       | 32.7                       | 60,118                           | -28.3               |
| 2014    | -0.3                       | 38.2                       | 44.260                           | -26.4               |
| 2015    | -0.6                       | 23.8                       | 142,260                          | 221.4               |
| 2016    | -0.5                       | 28.1                       | 316,580                          | 122.5               |
| 2017    | -0.6                       | 24.3                       | 443,252                          | 40.0                |
| 2018    | -0.6                       | 24.5                       | 559,980                          | 26.3                |
| 2019    | -0.6                       | 24.1                       | 677,925                          | 21.1                |
| 2020    | -0.7                       | 22.6                       | 853,515                          | 25.9                |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق (21)، والملحق (25)

## الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

### المظهر السادس: تطور البطالة والاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية .

أُتِسمت معدلات البطالة في المملكة بالثبات والاستقرار عموماً، فقد ارتفعت من نسبة (5.5%) عام(2003) الى(6.0%) عام(2014). اذ شكلت نسبة الذكور السعوديون وغير السعوديين العاطلين عن العمل نسبة(3.0%) مقابل(2.9%) بالعام السابق، ونسبة الاناث العاطلات عن العمل(22.3%) مقابل(22.1%) بالعام السابق. لذلك نجد ان تردي الظروف السياسية والاقتصادية لها تأثير طفيف على اداء سوق العمل السعودي، فكلما انخفض لدينا مؤشر الاستقرار السياسي، ارتفعت معدلات البطالة عكسياً. واستمرت الانخفاضات المتتالية بمؤشر الاستقرار السياسي ضمن المستوى المتدني(2.5-)نقاط، مما يعني المزيد من العاطلين عن العمل في المملكة. فأرتفع معدل البطالة من(6.0%) عام(2014)، الى(7.4%) عام(2020) مقابل (5.7%) عام(2019)، نتيجة تردي الملف الامني، اذ ارتفع حجم البطالة بين السعوديين الذكور الى(12.6%) عام(2020) مقابل(12.0%) للعام الذي يسبقه ( تقرير الاستدامة المالية ، 2021: 17)، وذلك يعد من اهم الآثار الاقتصادية للجائحة لما سببته بانخفاض النمو الاقتصادي العالمي وكما مشار في الجدول(28).

### الجدول(28) تطور البطالة والاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية

| السنوات | (1)مؤشر الاستقرار السياسي | والدرجة المئوية (2) للترتيب | (3)*معدل البطالة% |
|---------|---------------------------|-----------------------------|-------------------|
| 2003    | 0.1                       | 49.2                        | 5.56              |
| 2004    | -0.7                      | 24.8                        | 5.82              |
| 2005    | -0.2                      | 38.8                        | 6.05              |
| 2006    | -0.5                      | 29.5                        | 6.25              |
| 2007    | -0.5                      | 28.5                        | 5.73              |
| 2008    | -0.3                      | 31.7                        | 5.08              |
| 2009    | -0.5                      | 28.9                        | 5.3               |
| 2010    | -0.2                      | 37.4                        | 5.5               |
| 2011    | -0.5                      | 31.3                        | 5.8               |
| 2012    | -0.5                      | 32.2                        | 5.5               |
| 2013    | -0.4                      | 32.7                        | 5.6               |
| 2014    | -0.3                      | 38.2                        | 6.0               |
| 2015    | -0.6                      | 23.8                        | 5.6               |
| 2016    | -0.5                      | 28.1                        | 5.6               |
| 2017    | -0.6                      | 24.3                        | 6.0               |
| 2018    | -0.6                      | 24.5                        | 6.0               |
| 2019    | -0.6                      | 24.1                        | 5.7               |
| 2020    | -0.7                      | 22.6                        | 7.4               |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على : البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، الادارة العامة للحكم ، البنك الدولي

data.albank aldawli.Org .//https

### المظهر السابع: تفاوت الدخل والاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية

تشير الأرقام الواردة بالجدول (29) الى تذبذب عام بنصيب الفرد السعودي من الدخل، فقد ارتفع من (67,797.3) الف ريال، وبمعدل تغير سنوي (7.74%) عام (2003) نتيجة لارتفاع مؤشر الاستقرار السياسي الى نحو (0.1) نقاط، وبدرجة ترتيب مرتفعة (49.2%)، مقابل (73,335.06) الف ريال، وبمعدل نمو سنوي (0.16%) عام (2006) نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة (19.8%) عام (2006). ثم انخفض نصيب الفرد من الدخل عام (2007) وبمعدل نمو سالب نسبته (-0.40%) مقابل ارتفاعه بالعام السابق على الرغم من تحسن النمو الاقتصادي بذلك العام. الا ان نصيب الفرد قد تدنى لمعدل سالب نسبته (-4.89%) في عام (2009) نتيجة لانخفاض نمو ناتج القطاع النفطي وبنسبة (-9.5%) ولانخفاض الدرجة المئوية للاستقرار السياسي الى (28.9%) (البنك المركزي السعودي، 2009: 120). ثم استمر نصيب الفرد بالارتفاع حتى عام (2011) اذ ارتفع معدل النمو (7.0%) ثم انخفض نتيجة توجه الانفاق العام السعودي نحو التسلح، وقد سجل عام (2017) انخفاضا بنصيب الفرد من الدخل وبنسبة (-3.30%)، ويعزا ذلك ايضا الى انخفاض نمو القطاع النفطي وبنسبة (-3.09%)، (البنك المركزي السعودي، 2019: 155) مقارنة بنسبة (-0.88%) عام (2016) بسبب انخفاض نمو قطاع النفط بنسبة (18%) لذلك فقد سارعت الحكومة السعودية الى اعلان النقشف باتجاه ترشيد الانفاق الاستهلاكي الحكومي، بعد اتساع حريها ضد اليمن، وخفضت النفقات الرأسمالية بنسبة (37%) عن مستواها في عام (2015) ثم تحسنت قليلا في عام (2018) وبمعدل نمو متوسط دخل (0.17%). واستمرت الانخفاضات بنصيب الفرد من الدخل حتى عام (2020)، مع انخفاض مؤشر الاستقرار السياسي الى (-0.7) اذ تشير البيانات الى انخفاض نصيب الفرد من الدخل بالأسعار الثابتة ليبلغ نحو (74,030,80) الف ريال سعودي وبنسبة (-4.76%) مقابل (-1.31%) عام (2019) بسبب تراجع مساهمة قطاع النفط بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لتبلغ نسبة (37.7%)، مقابل (38.5%) عام (2019) (البنك المركزي السعودي، 2021 : 60) وتفاقم العجز في موازنة عام (2020). تستنتج الباحثة : إنه مع تدني مؤشر الاستقرار السياسي في السعودية نحو (-2.5) نقاط، انخفض التغير السنوي لنصيب الفرد من الدخل، ويرتبط معه بعلاقة موجبة والعكس صحيح، ولاسيما تأثير العوامل الاقتصادية الاخرى لا يقل أهمية عن العامل السياسي.

الفصل الثاني..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي ودول مختارة

الجدول (29) تطور متوسط نصيب الفرد ومؤشر الاستقرار السياسي في السعودية

| السنوات | مؤشر الاستقرار السياسي<br>(1) | والدرجة المنوية<br>للترتيب<br>(2) | نصيب الفرد من<br>الدخل الف ريال<br>(3) | التغير السنوي<br>لنصيب الفرد من<br>الدخل %<br>(4) |
|---------|-------------------------------|-----------------------------------|----------------------------------------|---------------------------------------------------|
| 2003    | 0.1                           | 49.2                              | 67,797.30                              | 7.74                                              |
| 2004    | -0.7                          | 24.8                              | 71,248.46                              | 5.09                                              |
| 2005    | -0.2                          | 38.8                              | 73,216.79                              | 2.76                                              |
| 2006    | -0.5                          | 29.5                              | 73,335.06                              | 0.16                                              |
| 2007    | -0.5                          | 28.5                              | 73,043.71                              | -0.40                                             |
| 2008    | -0.3                          | 31.7                              | 75,818.42                              | 3.80                                              |
| 2009    | -0.5                          | 28.9                              | 72,110.90                              | -4.89                                             |
| 2010    | -0.2                          | 37.4                              | 73,197.83                              | 1.51                                              |
| 2011    | -0.5                          | 31.3                              | 78,318.59                              | 7.00                                              |
| 2012    | -0.5                          | 32.2                              | 80,087.26                              | 2.26                                              |
| 2013    | -0.4                          | 32.7                              | 80,024.90                              | -0.08                                             |
| 2014    | -0.3                          | 38.2                              | 80,839.63                              | 1.02                                              |
| 2015    | -0.6                          | 23.8                              | 82,038.72                              | 1.48                                              |
| 2016    | -0.5                          | 28.1                              | 81,313.18                              | -0.88                                             |
| 2017    | -0.6                          | 24.3                              | 78,628.18                              | -3.30                                             |
| 2018    | -0.6                          | 24.5                              | 78,763.33                              | 0.17                                              |
| 2019    | -0.6                          | 24.1                              | 77,734.08                              | -1.31                                             |
| 2020    | -0.7                          | 22.6                              | 74,030.80                              | -4.76                                             |

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (21) ، الملحق (26)

### الفصل الثالث

#### الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق للمدة

(2003-2020)

المبحث الاول : موقع العراق في مؤشرات الاستقرار السياسي العالمية .

المبحث الثاني : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق للمدة (2003-

2020)

المبحث الرابع : تحليل مقارنة بين الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي للدول موضوع الدراسة.

### الفصل الثالث: الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق للمدة (2003-2020)

#### تمهيد:

يتناول هذا الفصل اهم الآثار الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي في العراق خلال المدة (2003-2020)، مركزة على اهم مؤشرات الاستقرار السياسي ، ومفسرة اهم الاسباب التي انطوت عليها ، اخذة بالاعتبار التراجع في جميع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي لتلك المدة من الزمن.

#### المبحث الأول: موقع العراق في مؤشرات الاستقرار السياسي العالمية.

##### المطلب الأول: لمحة عن واقع الاقتصاد قبل وبعد عدم الاستقرار السياسي .

مرّ الاقتصاد العراقي بأربع حقب زمنية متعاقبة (حقبة السبعينات، وحقبة الثمانينات، وحقبة التسعينات، والحقبة الاخيرة (2003-2020)، فعدت الحقبة الاولى (1970- 1979) اهم مدة زمنية، كان النظام السياسي في حالة من الاستقرار فانعكس على ازدهار النظام الاقتصادي في حينها، اذ حقق معدلات نمو عالية، خاصة تطور الاستثمارات فيها بعد الطفرة النفطية خلال الاعوام (1973-1974) نتيجة لتصحيح أسعار النفط. لهذا السبب نجد تسارع وهيمنة الدولة على جميع مفاصل النظام الاقتصادي، وخاصة القطاع الصناعي ممثلة بحزب السلطة (حزب البعث العربي الاشتراكي). فقد ارتفعت قيمة تكوين رأس المال الثابت بالقطاع الصناعي العام (الاشتراكي) مقارنة بانخفاضها (بالقطاع الخاص) نتيجة لتوجهات الدولة بتوفير الدعم آنذاك أولاً، وعزوف القطاع الخاص عن الاستثمار ثانياً، فنجد تسارع نسب القطاع لصناعي الاشتراكي في تكوين رأس المال الثابت من (21,7) ملايين دينار عام (1970) الى (443) ملايين دينار عام (1980)، مما أدى الى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي العام في اجمالي تكوين راس المال الثابت بسبب زيادة استثمارات القطاع الاشتراكي. (الجهاز المركزي للإحصاء، 1980: 198). اما خلال حقبة الثمانينات فالحرب (العراقية الايرانية) أبقت النظام الاقتصادي غير مستقر بوصفه اقتصاد حرب، اذ استنزفت تحشيد القوات المسلحة أعداداً من العاملين بالقطاع المدني، مما أدى الى وجود خلل بمستوي التشغيل بجميع القطاعات، فتراجعت نسبة العاملين بقطاع الزراعة بنسبة (12.5%) من اجمالي العاملين مما أدى الى تراجع الانتاج الزراعي، في وقت كان من الصعب تخصيص حصة من العائدات النفطية لغرض الاستيراد، كما ان التعبئة العسكرية لما لها آثار سلبية اذ شجعت السلطة الحاكمة باستقدام العمالة الوافدة العربية من مصر، السودان، مما أدى الى استنزاف ميزان المدفوعات لزيادة تحويلات العاملين لبلدانهم بالعملة الصعبة. (المراياتي، 2007: 82). يَعدُّ النظام

## الفصل الثالث..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

الاقتصادي الذي كان سائدا في العراق قبل عام (2003) بأنه نظام شمولي، ذو طابع اشتراكي، كانت ابرز ملامحه (عدم الاستقرار السياسي) مما انعكس سلبا على مجمل الاداء الاقتصادي في تلك الحقبة الزمنية (1990-2003) (محمد، 2015: 69) الذي كان من أهم سلبياته:

1- أدت المركزية الشديدة الى التفرد بالرأي، وتسفيه إدارة الاقتصاد ووضعه في مأزق الاختلالات الهيكلية، من خلال تجميد البنك المركزي (كسلطة نقدية) ذات استقلال مادي واداري بإدارة وزارة المالية، واجبارها على طبع النقود دون غطاء ذهبي يعادلها على وفق أهواء السلطة السياسية، ودون الاخذ بالأعتبار سيادة قانون الموازنة العامة. (حمادي، 2005: 41).

2- اقضاء متعمد للقطاع الخاص بحجة عدم قدرته وكفاءته بإدارة وتخصيص الموارد الإنتاجية، قد انعكس سلبا على تراجع معدلات نمو الاستثمار الوطني.

3- كانت المشكلة الأبرز خلال المدة (1991-2003) معاناة الاقتصاد العراقي من (ضغوط تضخمية)، اذ تفوق الطلب الكلي على ما ينتج من سلع وخدمات، مما قوّض القدرة الشرائية للفرد العراقي، وعجل بتدهور الدينار مقابل الدولار، بعد إنتفاء الدور المساعد للاستيرادات لتقليص (فجوة الاستهلاك)، إذ مُنع من تصدير واستيراد جميع السلع بما فيها النفط، وبما أن اقتصاد البلد ريعي يعتمد كليا على الايرادات النفطية في تمويل الانفاق العام، فتراجع تلك العوائد قد جعلت من الاختلالات الهيكلية السمة البارزة بعد تراجع العرض الكلي (الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة) مقابل الطلب الكلي، الانفاق الكلي (النفقات التشغيلية). أما خلال الحقبة الزمنية الممتدة من (2003-2020) فدخل الاقتصاد العراقي مرحلة سياسية جديدة غير مستقرة في ظل الاحتلال الأمريكي، فيمكن عدها مرحلة مفصلية بتاريخه بكل ما تحويه من مختلف مظاهر عدم الاستقرار السياسي، ودرجات تعقيد بكل أبعادها فالخلافات السياسية، وضعف الوضع الامني من أهم عوائق الاستقرار الاقتصادي، وأهم المظاهر الاقتصادية لتلك الحقبة يمكن أجمالها بالآتي:

أ- **أنهيار مؤسسة الاقتصاد العراقي:** أنهارت مؤسسات الدولة العراقية بعد دخول القوات الأمريكية في تاريخ (2003/4/9) بما فيها مؤسسات الدفاع والداخلية والقانونية، وشهدت إدارة عملية التغيير ولادة عسيرة (نظام الدولة، عمل المعارضة، الانتخابات، النزاهة، الاحزاب) فتدهور الاستقرار السياسي، وكانت النتيجة لاجود للاستقرار الاقتصادي، فالانهيار المؤسسي (القانوني، السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي) فضلا عن الفساد بكل انواعه وعمليات النهب لكل المؤسسات كانت ولا زالت احد اسباب ومظاهر الازمة الاقتصادية العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي بعد عام (2003) (البديري، 2009: 23).

ب- انخفاض معدلات الاستثمار: على الرغم من تحسن مستوى دخل الفرد العراقي بعد عام (2003) الا انه مايزال يعاني من انخفاض معدلات نمو الاستثمار، نتيجة لانخفاض الادخار، وتوجه الجمهور نحو الانفاق الاستهلاكي بشكل كبير، مما أدى الى ضعف التراكم الرأسمالي، الذي ادى في ضل قصور العرض، الى تفاقم معدلات التضخم، نتيجة لضعف الطاقة الانتاجية وتقلص مساهمتها بالناتج المحلي الاجمالي. علاوة على ذلك البيئة الاستثمارية العراقية مازالت طاردة للاستثمار (الاسكوا، 2006-2005:112).

ت- زيادة معدلات البطالة واستشراء الفقر: تعد أزمة البطالة أحد أركان مثلث أزمة الاقتصاد العراقي، وسبباً ومُدخلاً لاستمرار ظاهرتي العنف والفقر بعد الاحتلال الامريكي، اذ زادت البطالة بعد اتباع الحكومة سياسة إغلاق جميع المعامل والمصانع الحيوية التي يمكن من خلالها القضاء على أزمتي البطالة والفقر، بعد ارتفاع معدل نمو السكان الى (3%) وأمسى تعداد السكان اقرب الى (40) ملايين نسمة عام (2020).

ث- ارتفاع معدلات التضخم: ادى نقص المعروض من السلع والخدمات مقابل اتساع دائرة الطلب الكلي الى اتساع وتيرة المستوى العام للأسعار منذ عام (2003)، من جانب اخر استمرار توسع الدولة بالإنفاق العام قد أدى الى استنزاف الاحتياطات النقدية، والاصدار النقدي الذي فاقم من العجز المالي، وارتفاع حجم الكتلة النقدية بالتداول (كنتر، 2015: 44).

تستنتج الباحثة: أنه على الرغم من مرور ثمانية عشر عاماً على تغيير النظام السياسي، انتقلت رواسب النظام السابق الاقتصادية الى النظام الاقتصادي الحالي، ومازالت العوامل السياسية غير المستقرة تلقي بظلالها على سوء إدارة الحكم تارة، وسوء ادارة الاقتصاد تارة اخرى، مما ادى الى تراجع في مؤشرات الاداء الاقتصادي، وتعمق الاختلال الهيكلي، وان حصل هناك تحسن في المؤشرات، انما يعود للتأثير الايجابي لأحد العوامل المستقلة المؤثرة في الاقتصاد الا وهو نمو القطاع النفطي.

أولاً: أسباب ومؤشرات عدم الاستقرار السياسي في العراق .

يمكن توضيح خلاصة أسباب ومؤشرات عدم الاستقرار السياسي في العراق من بعد عام (2003) بالصور الآتية:

1- انهيار النظام السياسي العراقي: نتيجة لغياب الوعي السياسي وعدم وجود رؤية واضحة لمفهوم الدولة الديمقراطية المعاصرة، تم استبدال الكيان السياسي بكيان آخر اكثر هشاشة بعد سيطرة الاحتلال الامريكي.

2- **أزمة المشاركة السياسية الشعبية:** إن استناد القوى السياسية العراقية إلى بنى تقليدية (الطائفة والعشيرة) قد أسهم في عرقلة مساهمة جميع أطراف الشعب في العملية السياسية وذلك من أجل استئثار قوى سياسية معينة عليها، وسعت الأحزاب نحو المشاركة القسرية في عدد من الأنظمة السياسية وذلك لجلب التأييد للمشروعات التنموية ولتعزيز الشعور القومي أيضا (المنصور، 2004: 68).

3- **تفاقم أزمة الشرعية:** تدهورت شرعية النظام الحاكم نتيجة لتدني عوامل الرضا والقناعة والقبول للمجتمع العراقي، وفي الوقت نفسه لا يوجد سند قانوني يجيز ويبرر شرعية حرب الولايات المتحدة الامريكية لأسقاط العراق، وكذلك شرعية مجلس الحكم الانتقالي، فالاعتراف بالسيادة مهم بوصفها السلطة العليا لا تغلوها سلطة، كما رأي (افلاطون) بان السلطة لصيقة بشخص الحاكم في حين يرى آخرون أن السيادة (للقانون وليس للحاكم) (الهزاط ، 2004: 11).

4- **تفاقم أزمة الاندماج في العراق:** يتميز العراق بتنوع التركيبة الاجتماعية وتعددتها وتنوعها، فثمة فسيفساء من ألوان الطيف تضم تشكيلة من الاديان والطوائف، والقوميات فبعد أن كان التعايش السلمي هو السائد بينها، جاء الاحتلال الامريكي ليفتت كل جذور الانتماء والنتيجة المزيد من الصراعات الطائفية والعرقية والقومية كانت اثارها واضحة بتزايد أعداد المهجرين وضحايا العنف والتهجير الطائفي المسلح (التميمي، 2021: 170). ففي عام (2006) ذهب ضحية العنف من المسيحيين (1,200,000) ألف أسرة، توزعت بين (439) ألف قتيل، و(6231) عائلة مهجرة على سبيل الذكر لا الحصر.

5- **تفاقم أزمة التغلغل بالعراق:** ضعفت قدرة الدولة في بسط نفوذها وسيادتها بعد عام (2003)، مما فسخ المجال لتغلغل الكثير من الجماعات الارهابية، بسبب تغييب لإدارة الدولة والحكم الرشيد، وذلك يعود لعدة اسباب منها، هناك عوامل تتعلق بالاحتلال الامريكي وعوامل تتعلق بالقوى السياسية والحزاب الحاكمة التي أثرت سلبا في قدرة الدولة في التغلغل، مما أعاق العملية الامنية، واستخدام العنف كوسيلة لإدارة الصراع السياسي (جاسم، 2010: 2).

6- **تفاقم أزمة التوزيع في العراق:** ان تبني الحكومات المتعاقبة بعد عام (2003) في العراق، عملية توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المتعددة للنشاط الاقتصادي، لا تتم بعدالة، ولا توتّي هدفها في عجلة النمو والتنمية الاقتصادية، على الرغم من ضخامة الإيرادات النفطية، مما أدى الى تراجع مستوى الخدمات في البلد، وتفاقم مشكلة البطالة (الزبيدي، 2008: 292)، كما أدت الحروب الإرهابية التي مر بها العراق بعد عام (2003) الى تراجع

## الفصل الثالث.....الاثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

القطاعات الحيوية ( الزراعة، الماء، الكهرباء) مما فاقم من مستوى البطالة ونسبة (13.7%) من مجموع السكان ليصلوا الى (1,423.0) الف عاطل للفئة العمرية (15- 24) سنة" ونسبة (39.9%) ( صندوق النقد العربي الموحد، 2021: 315) كما ارتفع خط الفقر في العراق في عام (2020) ليبلغ (31.7%) من اجمالي السكان، مقارنة في عام (2014) اذ بلغ مستوى الفقر (18.9%) ( وزارة التخطيط العراقية، 2020: 12).

**تستنتج الباحثة:** ان اثر المحاصصة في النظام السياسي العراقي بات واضحاً، والذي تجلّى من خلال تعمق أزمات عدم الاستقرار السياسي، الذي امتدت آثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى إنتشار الفقر و ضنك معيشة المواطنين.

### ثانياً: تشخيص ظاهرة عدم الاستقرار السياسي بالعراق .

تتلخص ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق للمدة (2003-2020) من خلال تفشي ظاهرة المحاصصة الطائفية بين الكتل، مما أفرز حالة التشطي وعدم الاتفاق بينهم وإشاعة عدم الاستقرار، لذلك تعد أزمة الحكم والسلطة في العراق أهم مسببات (الأزمة الاقتصادية) وما يفرزه من عدم استقرار سياسي، متمثلاً بأنواع الارهاب المختلفة فهناك: إرهاب الدولة، وإرهاب الافراد، والإرهاب الدولي (السرطان، 2015: 23) لذا تعد أعمال العنف السياسي من أهم ابواب عدم الاستقرار السياسي، فذلك العنف لا يأتي من فراغ، وانما يأتي نتيجة عدم السماح في المشاركة السياسية وينقسم الى نوعين (الشمري، 2019: 118-113):

1-عنف رسمي تمارسه السلطة الحاكمة او النظام السياسي بصورة منتظمة ضد المواطنين، او من خلال محاكمات غير عادلة.

2-عنف غير رسمي، وهو العنف الشعبي او الجماهيري الذي يمارسه الافراد ضد بعضهم وضد النظام الحاكم، واهم اشكاله:

ا- الاغتيالات لشخصيات رسمية .

ب- الانقلابات العسكرية او الاطاحة السريعة بالنخبة الحاكمة .

ج -التظاهرات العنيفة واعمال الشغب اي استخدام العنف من قبل المواطنين ضد النظام السياسي

المطلب الثاني: موقع وترتيب العراق في المؤشرات العالمية للاستقرار السياسي، ومؤشرات

### البنك الدولي

اولاً: مؤشر الدولة الهشة الفاشلة: **Fragile State Index** .

لُوحظ من خلال تتبع موقع العراق في مؤشر الدولة الهشة ان كل تراجع او تحسن في درجة المؤشرات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية) انعكس في تدهور أو تحسن في درجة إجمالي المؤشر، إذ يتكون من (120) نقاط على وفق ترتيب عالمي من (178) دولة، فقد وقع العراق ضمن الفئة الثالثة (حالة الإنذار القصوى أو العالي) للأعوام (2005-2018) فسجل المؤشر الدرجات (103.2، 109.0، 111.4، 110.6، 108.6، 107.3، 104.8، 103.9، 102.2، 104.5، 105.4، 102.2)، وحقق العراق درجات تراجع مختلفة: في عام (2007) مؤشر الهشاشة تراجع درجتين وكان في حالة إنذار قصوى وذلك يعود الى ارتفاع (المؤشرات السياسية) إذ كانت أكثر تدهوراً نتيجة لارتفاع مؤشرات (شرعية الدولة، والخدمات العامة واجهزة الامن والتدخل الخارجي)، إذ حققت النقاط (9.4)، (8.5)، (10.0)، (10.0). وأستمر بالتراجع والهبوط حتى عام (2014) إذ احتل المؤشر المرتبة (13) عالمياً وبمعدل تغير سالب (-0.77%)، اي بموقع أكثر هشاشة، مقارنة بعام (2013) إذ احتل المرتبة (11) عالمياً، وتراجع مرتبتين في عام (2015) إذ احتل المرتبة (11)، وبمعدل نمو (1.96%)، واستمر بالتراجع حتى عام (2017) احتل المرتبة (10) عالمياً وبترجع درجة واحد. نتيجة للصراعات الداخلية بين القوات العراقية والتنظيمات الارهابية إذ سيطرت الاخيرة على (80%) من الاراضي العراقية الشمالية الغربية باحتلالها، الموصل، الانبار، صلاح الدين، كركوك، ديالى) وأصبحت على مقربة من العاصمة بغداد. الا ان المؤشر بدا عليه التحسن تزامناً مع بدء عمليات تحرير (الموصل) والقضاء على داعش عسكرياً بإعلان رسمي (لبيان النصر في العاشر من تموز عام 2017). إذ سجل المؤشر (99.1 نقاط) و (95.9 نقاط) للعامين (2019-2020). وتحسن المؤشر من (درجتين الى اربع درجات) وبمعدل تغير (-3.22%) وارتفع بمرتبه من (13) الى (17) عالمياً في عام (2020) وكما موضح في الجدول (30).

الجدول (30) موقع وتصنيف العراق في مؤشر الدولة الهشة

| السنوات | درجة اجمالي المؤشرات من 120 نقاط | الترتيب العالمي من 178 التصنيف | درجة التراجع | النتائج    | التغير السنوي |
|---------|----------------------------------|--------------------------------|--------------|------------|---------------|
| 2005    | 103.2                            | 4                              | الدرجة نفسها | انذار قصوى | -             |
| 2006    | 109.0                            | 4                              | الدرجة نفسها | انذار قصوى | 5.82          |
| 2007    | 111.4                            | 2                              | تراجع 2 درجة | انذار قصوى | 1.83          |
| 2008    | 110.6                            | 5                              | تراجع 3 درجة | انذار قصوى | -0.36         |
| 2009    | 108.6                            | 6                              | تراجع 1 درجة | انذار قصوى | -1.81         |
| 2010    | 107.3                            | 7                              | تراجع 1 درجة | انذار قصوى | -0.92         |
| 2011    | 104.8                            | 9                              | تراجع 2 درجة | انذار قصوى | -2.80         |
| 2012    | 104.3                            | 9                              | نفس الدرجة   | انذار قصوى | -0.47         |
| 2013    | 103.9                            | 11                             | تراجع 2 درجة | انذار قصوى | -0.96         |
| 2014    | 102.2                            | 13                             | تراجع 2 درجة | انذار قصوى | -0.77         |
| 2015    | 104.5                            | 11                             | تراجع 2 درجة | انذار قصوى | 1.96          |
| 2016    | 104.7                            | 11                             | نفس الدرجة   | انذار قصوى | 0.19          |
| 2017    | 105.4                            | 10                             | تراجع 1 درجة | انذار قصوى | 0.66          |
| 2018    | 102.2                            | 11                             | تراجع 1 درجة | انذار قصوى | -2.85         |
| 2019    | 99.1                             | 13                             | تحسن 2 درجة  | انذار      | -2.84         |
| 2020    | 95.9                             | 17                             | تحسن 4 درجات | انذار      | -3.22         |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع [www.fund for.peac.Org](http://www.fundforpeac.org)

تم استخراج معدل التغير السنوي للمؤشر من قبل الباحثة

ويمكن توضيح ما آلت إليه المؤشرات الفرعية لمؤشر الدولة الهشة في العراق وكالاتي :

#### 1- المؤشرات السياسية للدولة الهشة في العراق للمدة (2005-2020) .

لقد حقق مؤشر (شرعية الدولة) ارتفاعاً اي (تدهوراً) للمدة من (2005-2020) من (8.8) نقاط عام (2005)، الى (9.1) نقاط عام (2020). وكانت افضل درجة في عام (2006) إذ بلغت (8.5)، وعام (2014) وبدرجة (8.7). والاكثر تدهوراً في الاعوام (2007، 2008) حققت درجات (9.4) على التوالي، تليها الاعوام (2009-2010) إذ سجلت درجات (9.0) على التوالي ثم الاعوام (2015، 2016، 2018) إذ ارتفعت الدرجات الى (9.2) على التوالي، فكانت غير مضمونة فيهما حرية الصحافة والتعبير (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014: صفحات متفرقة). اما مؤشر الخدمات العامة، فقد سجل تدهوراً في نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع العراقي للمدة (2005-2011) ودرجات بلغت (8.9)، (8.3)، (8.5)، (8.4)، (8.0)، بسبب تفشي الفساد المالي والاداري بكل مفاصل الدولة، إذ انخفضت النسبة المئوية للسكان المخدومين بشبكة الماء و المجاري من اجمالي السكان، فكانت أقل المحافظات الموصل ونسبة (2.3%)، كركوك ونسبة (1.0%) وديالى (0.0%) واطراف بغداد (0.8%)، مقارنة بالعاصمة (أمانة بغداد) إذ كانت أعلى النسب وقدرت بـ (75%). (العراق، 2007: 11) لكنها ازدادت سوءاً في

## الفصل الثالث.....الاثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

الأعوام(2020-2017) (الجهاز المركزي للإحصاء، 2018: 35-32). اما مؤشر اجهزة الامن فقد تناول المؤشر مدى ثقة المواطنين بأجهزة الأمن، فقد سجل الدرجة الأخطر والاسوأ إذ بلغت(10.0) نقاط في الاعوام(2007-2017)، بمعنى هناك عدم طمأنينة وثقة من قبل المواطن بأجهزة الأمن، وبلغت نسبة الأسر التي تعرضت للخدمات كالعنف وإنعدام الأمن نحو(17.27%).(وارتان، 2020: 108). ويُعبّر مؤشر فصائل النخب، عن الخلاف الدائر بين(النخب السياسية) و(الدولة العراقية) للتفاوض حول(العقد الاجتماعي)، ويعدّ من العوامل المهمة التي أدت إلى الصراع والتنافس على السلطة والموارد. ولهذا السبب جاءت درجات(فصائل النخب) الأكثر تدهورا، ما بين(9.6-9.8) نقاط طيلة المدة(2005-2002). لقد افرز النظام السياسي بالعراق بعد عام(2003) اتفاقا نخبويا مبنياً على الهويات الطائفية والعرقية هدفها تكريس المحاصصة، والسيطرة على أهم موارد الدولة السياسية(مجموعة البنك الدولي، 2019: 5-4). اما مؤشر حقوق الانسان فسجل تدهورا طيلة المدة(2005-2018) وشهد تحسنا طفيفا خلال الاعوام(2019-2020) على التوالي، في أعقاب التظاهرات التي اقيمت في(25) تشرين الثاني من عام (2019)، وذلك للمطالبة بتحسين الخدمات، وتوفير فرص عمل للشباب وكما موضح في الجدول(31) .

الجدول(31) مؤشرات الدولة الهشة(السياسية) في العراق(نقاط)

| السنوات | شرعية الدولة | خدمات عامة | اجهزة الامن | فصائل النخب | حقوق الانسان | التدخل الخارجي |
|---------|--------------|------------|-------------|-------------|--------------|----------------|
| 2005    | 8.8          | 8.9        | 8.4         | 10.0        | 8.2          | 10.0           |
| 2006    | 8.5          | 8.3        | 9.8         | 9.7         | 9.7          | 10.0           |
| 2007    | 9.4          | 8.5        | 10.0        | 9.8         | 9.7          | 10.0           |
| 2008    | 9.4          | 8.5        | 9.9         | 9.8         | 9.6          | 10.0           |
| 2009    | 9.0          | 8.4        | 9.7         | 9.6         | 9.3          | 10.0           |
| 2010    | 9.0          | 8.4        | 9.5         | 9.6         | 9.1          | 9.5            |
| 2011    | 8.7          | 8.0        | 9.5         | 9.6         | 8.6          | 9.3            |
| 2012    | 8.4          | 7.8        | 9.9         | 9.6         | 8.3          | 9.0            |
| 2013    | 8.6          | 7.6        | 10.0        | 9.6         | 8.6          | 8.5            |
| 2014    | 8.7          | 7.7        | 10.0        | 9.6         | 8.7          | 7.9            |
| 2015    | 9.2          | 7.5        | 10.0        | 9.6         | 8.9          | 9.4            |
| 2016    | 9.2          | 7.8        | 10.0        | 9.6         | 8.9          | 9.7            |
| 2017    | 9.5          | 8.2        | 10.0        | 9.6         | 8.7          | 9.7            |
| 2018    | 9.2          | 8.3        | 9.0         | 9.6         | 8.4          | 9.4            |
| 2019    | 8.9          | 8.7        | 8.7         | 9.6         | 8.1          | 9.1            |
| 2020    | 9.1          | 8.4        | 8.2         | 9.6         | 7.8          | 8.8            |

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع [www.fundforpeace.org](http://www.fundforpeace.org)

## 1- المؤشرات الاقتصادية للدولة الهشة في العراق .

أ- مؤشر تفاوت التنمية الاقتصادية: عند الاطلاع على مؤشر (تفاوت التنمية الاقتصادية) نجد ان اسوأ الدرجات التي حققها المؤشر كانت في عام (2011) وبدرجة (9.0)، وفضلها العامان (2019-2020) اذ حققت الدرجات (6.4, 6.7) على التوالي. اما خلال الاعوام (2014-2017) قد شهد العراق التعرض ل(الصدمة المزدوجة) موجات نزوح لسكان المناطق التي تعرضت للإرهاب وللعمليات العسكرية، مقترنة بأزمة مالية على اثر انخفاض اسعار النفط، مما اثر في تردي الوضع الاقتصادي في محافظات القطر. فقد ارتفعت نسبة الفقر الى (22.5%) عام (2014) بعدما كانت (19%) عام (2012)، انخفضت الى (20.5%) عام (2018) (وزارة التخطيط، 2019: 35) لقد ارتفعت نسب الفقر في المحافظات التي تعرضت للإرهاب بنسبة اكبر مقارنة بنسبته على المستوى الوطني، كذلك ارتفعت في كردستان لاستقبالها موجات النزوح من (3.5%) الى (12.5%)، اما المحافظات المتأثرة بالإرهاب فقد ارتفعت لديها نسب الفقر لتصل إلى (41.2%) (وزارة التخطيط، 2018: 3). كما ازدادت فجوة الفقر في محافظات الجنوب بنسبة (6.8%)، وبنسبة (2.9%) في محافظات الوسط، و (5.6%) في المحافظات الشمالية والغربية، وأقلها نسبة في اقليم كردستان (0.7%). لذلك نجد ان فجوة الفقر تزداد في المنطقتين الجنوبية والشمالية بدرجة اكبر بالمقارنة مع اقليم كردستان والمنطقة الوسطى ( وزارة التخطيط ، 2020: 7) اما مؤشر التدهور الاقتصادي فسجل أسوأ درجة في الاعوام (2007-2006-2005) وعلى التوالي (8.0, 8.2, 8.2) ثم بدأ بالتحسن تدريجيا حتى وصل المؤشر الى (5.6- 5.9) للأعوام (2019-2020) وعلى التوالي. ان تدهور الاداء الكلي للاقتصاد العراقي وتحمل العراق عبء الانفاق العسكري، اوقعت البلد بأزمات مالية متكررة، على الرغم من زيادة المعدل اليومي للصادرات النفطية الى (2.5) ملايين برميل في عام (2014) (البنك المركزي العراقي، 2015: 84)، ناهيك عن توالي عمليات الفساد المالي والاداري. وارتفاع نسب الفقر في المحافظات الجنوبية وبنسبة (36.1%)، تليها الشمالية (35.3%) والوسطى (23.8%)، وأقلها اقليم كردستان بنسبة (4.8%). وارتفاع نسب البطالة من (10.6%) عام 2014 الى (10.8%) عام (2016)، وكما موضح في الجدول (32) (وزارة التخطيط ، 2018: 52). لذلك تستنتج الباحثة: إن أهم تحدٍ تواجهه السياسة الاقتصادية العراقية، تذبذب الإيرادات النفطية مما وُلد عجزا في الموازنة، فخفض النمو بالنواتج المحلي الاجمالي، فانعكس على تذبذب الانفاق العام على

## الفصل الثالث..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

حساب تراجع الانفاق الاستثماري فتراجعت القدرة على توفير فرص العمل، ناهيك عن محدودية فرص القطاع الخاص متأثراً بغياب البيئة الجاذبة للاستثمار.

**الجدول (32) مؤشرات الدولة الهشة الاقتصادية في العراق (نقاط)**

| السنوات | تفاوت التنمية الاقتصادية | التدهور الاقتصادي والفقر |
|---------|--------------------------|--------------------------|
| 2005    | 8.7                      | 8.2                      |
| 2006    | 8.7                      | 8.2                      |
| 2007    | 8.5                      | 8.0                      |
| 2008    | 8.5                      | 7.8                      |
| 2009    | 8.6                      | 7.6                      |
| 2010    | 8.8                      | 7.6                      |
| 2011    | 9.0                      | 7.0                      |
| 2012    | 8.7                      | 7.7                      |
| 2013    | 8.4                      | 7.3                      |
| 2014    | 8.1                      | 7.0                      |
| 2015    | 7.8                      | 6.9                      |
| 2016    | 7.5                      | 6.8                      |
| 2017    | 7.3                      | 6.6                      |
| 2018    | 7.0                      | 6.3                      |
| 2019    | 6.7                      | 5.9                      |
| 2020    | 6.4                      | 5.6                      |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مؤشر الدولة الهشة . انظرا لموقع

[www.fund.peac.org](http://www.fund.peac.org)

### ب- المؤشرات الاجتماعية للدولة الهشة في العراق .

سجل مؤشر هجرة الأدمغة خلال المدة (2006-2010) تدهورا من (9.1) نقاط في عام (2006)، الى (9.3) نقاط عام (2010) وهما الأسوأ في تلك المدة، نتيجة لتردي الأوضاع السياسية وما صاحبها من عمليات تهجير قسري طائفي، ثم بدأ المؤشر بالتحسن تدريجيا الى (7.7) نقاط للمدة (2017-2020)، لقد أدت الظروف الاستثنائية التي مرّ بها العراق بعد عام (2003) الى زيادة (الهجرة الطوعية) الى بلدان اوروبا والولايات المتحدة ودول الجوار الاقليمي، وتلّتهم تقريبا من اصحاب الكفاءات والشهادات العليا (الامم المتحدة، 2012: 105). ومن اهم اسباب الهجرة الطوعية لأصحاب الادمغة والكفاءات (لأسباب طائفية، تهديد عرقي، سوء الأوضاع الامنية، اعمال عسكرية، تهديد شخصي)، وبواقع (1644/ 369/ 361/ 185/ 90 شخصا)، وينسب (41.8%، 9.4%، 2.4%، 2.2%، 1.8%) من الاجمالي العام وعلى التوالي (زاير، 2018: 195). أما مؤشر ظلم المجموعات فسجل المؤشر الدرجة الاخطر (10.0) مكررة بالأعوام (2013-2014-2015) على التوالي، بسبب اتساع انتهاكات حقوق الانسان من خلال الممارسات القمعية، وظلم الكتل والاحزاب الحاكمة والجماعات المسلحة ونتيجة لعدم مساءلة

الحكومة عن هذه الانتهاكات تدهورت بيئة حقوق الانسان(الامم المتحدة، 2020:4) وافضلها(8.5%) عام(2020) وكما موضح في الجدول(33).

الجدول(33) المؤشرات الاجتماعية الهشة في العراق (نقاط)

| السنوات | هجرة الادمغة | ظلم المجموعات | اللاجئين والنازحين | الضغط الديمو غرافي |
|---------|--------------|---------------|--------------------|--------------------|
| 2005    | 6.3          | 8.3           | 9.4                | 8.0                |
| 2006    | 9.1          | 1.0           | 8.3                | 8.9                |
| 2007    | 9.5          | 10.0          | 9.0                | 9.0                |
| 2008    | 9.3          | 9.8           | 9.0                | 9.0                |
| 2009    | 9.1          | 9.7           | 8.9                | 8.7                |
| 2010    | 9.3          | 9.3           | 8.7                | 8.5                |
| 2011    | 8.9          | 9.0           | 9.0                | 8.3                |
| 2012    | 8.6          | 9.7           | 9.6                | 8.0                |
| 2013    | 8.3          | 10.0          | 8.8                | 8.3                |
| 2014    | 8.0          | 10.0          | 8.5                | 8.0                |
| 2015    | 8.1          | 10.0          | 8.9                | 8.2                |
| 2016    | 7.9          | 9.8           | 9.4                | 8.1                |
| 2017    | 7.7          | 6.5           | 9.9                | 8.6                |
| 2018    | 7.4          | 9.3           | 9.6                | 8.7                |
| 2019    | 7.1          | 8.8           | 9.1                | 8.4                |
| 2020    | 6.8          | 8.5           | 8.6                | 8.1                |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على : انظر الموقع [www.fund.peac.org](http://www.fund.peac.org)

أما مؤشر اللاجئين والنازحين فيشير مفهوم النزوح أو اللجوء الداخلي" إلى الاشخاص او المجموعات الذين اكرهوا او اجبروا على الهرب او ترك منازلهم، او اماكن اقامتهم المعتادة، ولاسيما نتيجة او سعيا لتفادي اثر النزاع المسلح او حالات العنف العام، او انتهاكات حقوق الانسان، او كوارث طبيعية من صنع الانسان، والذين لم يعبروا حدودا دولية معترفأبها"(وزارة الهجرة والمهجرين، 2008:5) ومن خلال بيانات الجدول(33) سجل المؤشر وضعاً متذبذباً ما بين ارتفاع وانخفاض طيلة المدة(2005-2020). الا ان موجة النزوح قد ازدادت في الأعوام(2014-2017) فشهدت موجة نزوح جماعية خطيرة نتيجة دخول داعش المحافظات الشمالية الغربية. فبلغ عدد الاسر النازحة(150296) الف اسرة منها(42075) الف اسرة نازحة من محافظة نينوى،(36238) الف اسرة نازحة من صلاح الدين،(20996) الف اسرة نازحة من الانبار. ومن اهم الآثار السلبية للنزوح، ارتفاع(نسبة الاعالة العمرية للسكان النازحين) لغير المنتجين، بنسبة(85.5%) مما يعني ان غالبية النازحين ممن هم خارج سن العمل، اذ بلغت نسبة الاعالة في العراق(77.4%) عام(2013). (وزارة التخطيط، 2015: 5,6,28) اما مؤشر الضغوط الديموغرافية: من خلال بيانات الجدول(33) فسجل المؤشر تدهوراً فأسوأ الدرجات(9.0) مكرر للأعوام(2008-2007) ثم بد التحسن الطفيف بالأعوام(2019-2020)، الا ان الدرجة الافضل

## الفصل الثالث..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

كانت (8.0) في عام (2014) اذ يعاني العراق من ارتفاع هائل بمعدل نمو السكان وبنسبة (3%) بزيادة ملايين شخص سنوياً، لذلك كل تغير بالتركيبة العمرية للسكان سينعكس على تغيير واتساع قاعدة الهرم السكاني، فترتفع (نسبة الاعالة) عند زيادة السكان (اقل من 15 عاماً واكثر من 65) فقد ازدادت كنسبة من اجمالي السكان في العراق بـ (50.1%، 51.6%، 156.0%، 56.77% ) للأعوام ( 1987، 1997، 2009، 2014) وعلى التوالي (وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، 2018: 50). اما اذا تحول المجتمع ذو الغالبية المعالة من الاطفال وصغار السن الى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل (65-15) سنة كنسبة اكبر، الفئة النشيطة اقتصادياً اكبر من الفئة المعالة، وذلك ما يصطلح عليه (الهبّة الديمغرافية)، اذ يصبح سكان العراق امة (نشيطه اقتصادياً)، و يعد بمثابة فرصة لاستغلالها اذ تمر بها المجتمعات مرة واحدة ولن تتكرر وتمتد ما بين (35-3) عاماً (مصطفى، 2018: 91).

### ثانياً: مؤشر الارهاب العالمي (GTi)

#### 1- موقع وترتيب العراق في مؤشر الارهاب العالمي .

سجل العراق في مؤشر الارهاب أعلى المراتب عالمياً (تدهوراً)، اذ استمر طيلة المدة (2010-2013) بالمرتبة نفسها باعتلائه المركز الاول عالمياً، ومحقق الدرجات (9.55، 9.22، 9.01، 9.56) نقاط للأعوام (2010، 2011، 2012، 2013) وعلى التوالي، واستمر المؤشر بالارتفاع محققاً الدرجة (10.00) كاملة، وهي الاعلى تأثيراً للإرهاب للمدة (2017-2014)، نتيجة دخول التنظيم الارهابي داعش المحافظات الغربية الا ان المؤشر تراجع خلال عامي (2019-2020) مسجلاً المؤشرين (9.241-8.685) نقاط وكما هو موضح بالجدول (34).

#### الجدول (34) موقع العراق في مؤشر الارهاب العالمي (10 اعلى تأثير - 0 اقل تأثير)

| السنوات | الترتيب علمياً | تأثير الارهاب | درجة المؤشر (0-10) | التغير بالترتيب |
|---------|----------------|---------------|--------------------|-----------------|
| 2010    | 1              | اعلى تأثير    | 9.22               | نفس المرتبة     |
| 2011    | 1              | اعلى تأثير    | 9.556              | =               |
| 2012    | 1              | على تأثير     | 9.56               | =               |
| 2013    | 1              | اعلى تأثير    | 9.01               | =               |
| 2014    | 1              | اعلى تأثير    | 10.00              | =               |
| 2015    | 1              | اعلى تأثير    | 10.00              | =               |
| 2016    | 1              | اعلى تأثير    | 9.96               | =               |
| 2017    | 1              | اعلى تأثير    | 10.00              | =               |
| 2018    | 1              | اعلى تأثير    | 9.75               | =               |
| 2019    | 2              | اعلى تأثير    | 9.241              | تراجع ١ درجة    |
| 2020    | 2              | اعلى تأثير    | 8.685              | تراجع 1 درجة    |

Source: GLOBAL terrorisms INDEX , Measuring and understating the impact of the terrorism . (2010-2020) . Institute for economics & Peace (IEP): Sydney.

## 2-الاثار الاقتصادية للإرهاب في العراق.

تعدُّ نوعية ونمط الحكومة عاملاً مساعداً لخلق بيئة جاذبة للإرهاب، يدعى (الحكم والنظام الهجين)(Hybrid regime)، فهو نظام سياسي نشأ نتيجة الانتقال (غير الكامل) من نظام استبدادي الى نظام ديمقراطي، وفي الوقت ذاته تجري عمليات قمع وانتخابات منظمة. وذلك نفسه النظام السائد بالعراق، مما جعل ال اثر الاقتصادي للإرهاب عظيماً إذ احتل المرتبة الثالثة (بعد افغانستان والهند) بين اكثر دول العالم تأثراً بالإرهاب في عام (2012)، واحتل ايضا المرتبة الثالثة في مجموعة الدول الاكثر تأثراً بالإرهاب بعد الهند وافغانستان من حيث (مجموعة الدخل) ذات اخفض متوسط دخل (GLOBAL TERRORISM index, 2012: 28-29) واحتل المرتبة الأولى عالمياً لبلوغه النسبة الاعلى في مجموعة (10) دول الاكثر تضرراً من حيث التأثير الاقتصادي للإرهاب ونسبة (17.3%) (GLOBAL terrorism index, 2017: 81) لعام (2017). مقارنة بالنيجر، والقرن الأفريقي، وباكستان، ونيجريا، وشمال السودان، وليبيا، واليمن، وسوريا، وافغانستان) إذ حققت نسباً (2.1%، مكررة، 2.8%، 4.5%، 4.8%، 5.7%، 7.3%، 8.3%، 16.8%) وكما موضح بالجدول (35)

الجدول (35) موقع العراق بين مجموعة الدول العشرة الاكثر تضرراً في ال اثر الاقتصادي للإرهاب على وفق مؤشر الارهاب العالي (Gti) في عام (2017).

| الرتبة | الدولة          | GDP % |
|--------|-----------------|-------|
| 1      | العراق          | 17.3  |
| 2      | افغانستان       | 16.8  |
| 3      | سوريا           | 8.3   |
| 4      | اليمن           | 7.3   |
| 5      | ليبيا           | 5.7   |
| 6      | جنوب السودان    | 4.8   |
| 7      | نيجريا          | 4.5   |
| 8      | باكستان         | 2.8   |
| 9      | نيجر            | 2.1   |
| 10     | المركز الافريقي | 2.1   |

Source :GLOBAL terrorism index, Measuring and understating the impact of the terrorism .(2017). Institute for economics & Peace(IEP):Sydney.,p83

ثالثاً: مؤشرات الحكم الرشيد على وفق بيانات البنك الدولي .

1- الاستقرار السياسي: أظهرت بيانات الملحق (27) تدنياً واضحاً في مؤشر الاستقرار السياسي في العراق خلال المدة (2003-2020) إذ لم يشهد المؤشر اي تحسن ايجابي، فقد اخذت المؤشرات تتجه نحو الاتجاه السالب أي ضمن المستوى (-2.5)، مما جعلها الأسوأ قياساً بالمؤشرات الاخرى. سوى عام (2011) فقد حقق المؤشر افضل تقدير وكان سالبا (-8.1) نقاط. ان

## الفصل الثالث.....الاثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي والعراق

اهم اسباب ذلك التدهور تعود لزيادة العمليات الارهابية الانتحارية وعمليات العنف، اذ كلفت العراق الكثير من الخسائر البشرية فضلا عن الخسائر المادية، فارتفعت ضحايا الارهاب بين المواطنين العراقيين من (12,039) الف ضحية عام (2003) الى (29,088) الف ضحية عام (2006)، وبلغ مجموع الضحايا (123,366) الف ضحية حتى عام (2013) وذلك اشارة لعدم الاستقرار السياسي في العراق خلال المدة (2003-2013) (بخيت، 2013: 115). نتيجة لزيادة العمليات الارهابية في تلك المدة. فأحتل العراق المرتبة الاولى عالميا من حيث الاكثر تأثرا وعدد ضحايا الارهاب خلال المدة من (2004-2016)، والتي اخذت بالتزايد تزامنا مع بداية تحرير المحافظات الغربية التي وقعت في قبضة داعش. ففي خلال العامين (2014-2015) كان العراق الاعلى من حيث عدد القتلى وبنسبة (23%) عالميا محتلا المرتبة الاولى بالعالم. وتأتي بعده افغانستان ونيجيريا ثم سوريا (Global Terrorism Index, 2016: P17). ان ما يفسر تدني مؤشرات الاستقرار السياسي في العراق، اذا انخفضت الى ما دون المقاييس العالمية الى (-2.5) نقاط (انعدام الاستقرار) في عام (2019) وبتقدير (-2.6) بسبب فشل عمليات تشكيل الحكومة، واحتدام الرفض الشعبي الجماهيري، فاستمر الوضع غير مستقر حتى عام (2020) وبدرجة عدم استقرار (-2.5) نقاط. وبما ان الدرجة المئوية للترتيب اقل (100%)، وبنسبة اقل من (10%) لذلك فهو في وضع مقارن ضعيف جدا .

**2- مؤشر حق التعبير عن الرأي والمساءلة:** من خلال الملحق (27) لاحظنا مقدار التراجع والضعف في مؤشر التعبير عن الرأي، والاعلام و في انتقاد الاداء الحكومي، بسبب المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها اصحاب الاقلام الحرة والناشطون المدنيون، لذلك فمن الطبيعي ان يعاني العراق من انخفاض مؤشر المساءلة والتعبير. اذ لم يشهد اي تحسن طيلة المدة (2003-2020) سوى العامين (2009-2010) وبتقدير (-1.0) نقاط على التولي وبدرجة ترتيب مئوية (18.0%-19.4%)، على الرغم من أنها تقع ضمن الحدود السالبة. وذلك اشارة واضحة لتدهور كل نشاط حر يعبر عن الشفافية في اختيار من يمثل الجمهور سواء كانوا في البرلمان ام الصحافة.

**3- مؤشر سيادة القانون:** يشير المؤشر الى تباين واضح في قيمته، إذ انه لم يستمر على وتيرة واحدة، لكن جميع التقديرات تقع ضمن الحدود السالبة، ففي عام (2014) سجل (-1.3) نقاط. وأخفض تقدير كان خلال الاعوام (2004, 2008, 2007, 2020)، وبتقدير (-1.8) نقاط على التوالي، وذلك لانعدام النزاهة في محاسبة المسؤولين، فضلا عن التراخي في الرقابة الحكومية لجميع مؤسسات الدولة.

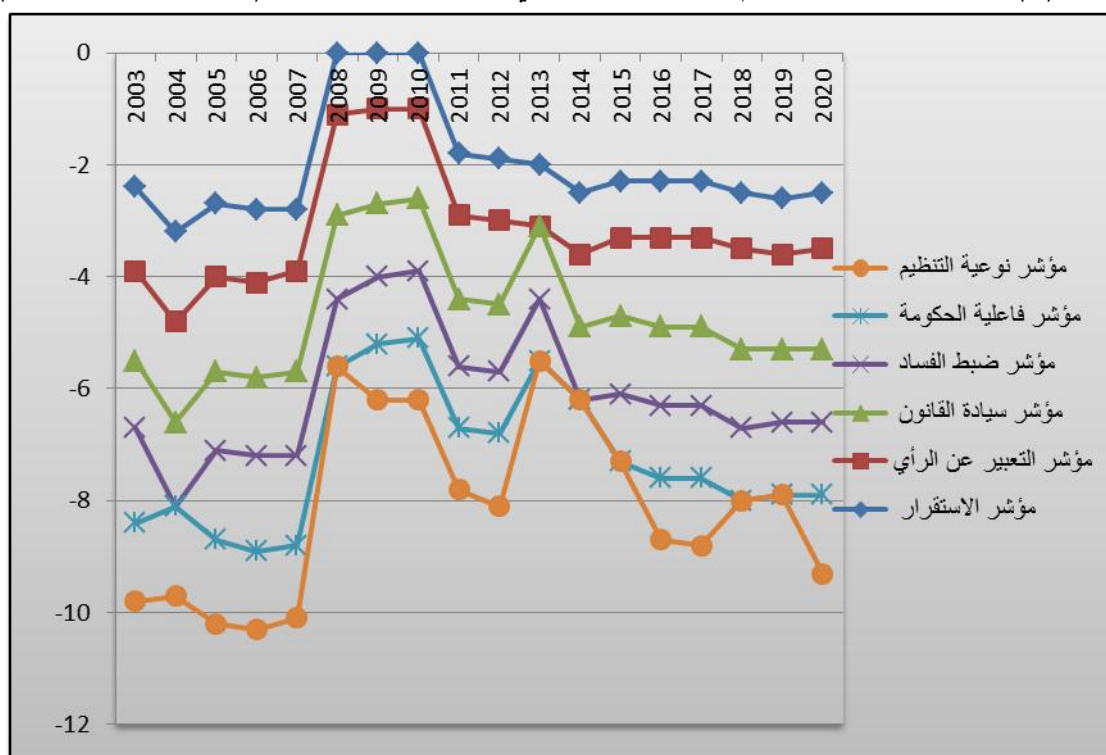
4- مؤشر ضبط الفساد: سجّل مؤشر الفساد تدنياً واضحاً في العراق وللمدة (2003-2020)، وكان اخفض تقدير سجله المؤشر خلال المدة (2004 - 2008) ويتقدير (-1.5) نقاط، بسبب تفشي عمليات تهريب الاموال، والرشوة بالقطاع الحكومي، وافضل تقدير حققه خلال الاعوام (2003، 2011، 2012) ويتقدير (-1.2) نقاط.

5- مؤشر فاعلية الحكومة: تدهورت قيمة المؤشر اذ وقعت تقديراته ضمن المستوى السلبي (-2.5)، وكان اخفض مستوى لها خلال المدة (2003، 2006) ويتقدير (-1.7) بسبب ضعف فاعلية الحكومة، نتيجة لتوسع عمليات سرقة المال العام. وافضل مستوى حققه العراق كان في الاعوام (2011، 2012، 2013، 2014) ويتقدير (-1.1) نقاط.

6- مؤشر التنظيم والنوعية: اظهرت بيانات الملحق تدنياً في قيمة مؤشر الجودة التنظيمية، وسجلت ادنى تقدير بلغت قيمته (-1.6) نقاط في عام (2004) نتيجة لضعف العمليات الرقابية للدولة، وتراجع جودة عمل القطاع العام وافضل تقد ير بلغ (-1.0) نقاط كان في عام (2009).

بناء على ما سبق تستنتج الباحثة: انه من خلال تحليل ارقام الجدول تبين ان مؤشر الاستقرار السياسي في العراق قد سجل أدنى الدرجات المئوية للترتيب وصلت الى أدنى من (10%)، اذ انخفضت من (2.4%) عام (2014) الى (1.4%) عام (2020) مما يدل على انه في وضع مقارن ضعيف جدا وذلك دليل على تدهور مؤشر الاستقرار السياسي.

الشكل (9) مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة (2003-2020)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق (27) وبرنامج Excel

المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق .

المطلب الأول: تحليل تطور مكونات عرض النقد في العراق واهم العوامل المؤثرة فيه

بعد ان تناولنا في المطلب السابق اهم مؤشرات الاستقرار السياسي ذات العلاقة في الاقتصاد، وكيف تأثر بها، سنخصص في هذا المطلب أهم مؤشرات الاقتصاد المالية والنقدية والسعرية، وماهي ابرز التغيرات التي طرأت على التضخم والاسعار واثرها في الاداء الاقتصادي، فضلا عن تغيرات الاوضاع المالية ومدى قدرة الاقتصاد على الاستدامة المالية، وتطورات القطاع الحقيقي.

أولاً: تطور الاوضاع النقدية والسعرية في العراق .

يتكون العرض النقدي بالاقتصاد العراقي من مكونين رئيسيين هما:

- أ- الاصدار النقدي: تعد عملية الاصدار النقدي من مهام البنك المركزي على وفق قانون رقم (56) والمادة (321) لعام (2004)، فهو المسؤول عن اصدار العملة الورقية والمعدنية لغرض تداولها في مختلف المعاملات.

ب- الائتمان المصرفي: تشارك المصارف التجارية البنك المركزي بعملية خلق النقود وذلك لتغذية مكونات العرض النقدي من خلال منحها القروض وبتلقي الودائع.

في هذا الصدد سيتم تحليل عرض النقد الضيق (الكتلة النقدية) وعرض النقد الواسع السيولة المحلية في الاقتصاد العراقي (الحمداني و نايف، 2018: 3) وكالاتي:

### 1-تطور الكتلة النقدية عرض النقد الضيق (M1) وعلاقتها بالنتائج المحلي الإجمالي .

عكست بيانات الملحق (28) التطور الواسع لعرض النقد الضيق للمدة (2003 - 2012) فقد، ارتفعت من (5,774,000) مليارات دينار الى (67,622,173) مليارات دينار وبمعدل نمو (8.24%) وسبب ذلك التوسع يعود لارتفاع نسبة العملة خارج البنوك في (M1) للمدة ذاتها من (80.18%) الى (45.2%) فطيلة تلك المدة كانت السياسة النقدية التوسعية المتبعة من قبل البنك المركزي قد رفعت من حجم الاحتياطيّات الاجنبية مقابل العملة المحلية، وحفزت من استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار، وخفضت من اسعار الفائدة وبسيادة حالة من التفاوض بين رجال الاعمال ارتفعت الاستثمارات فكان انعكاسها ايجابياً على ارتفاع الدخل الحقيقي، وزيادة الاخير ترتب عليها توسع ابواب الطلب الكلي (الانفاق العام، الاستثمار، الاستهلاك، الاستيرادات)، وذلك بحكم العلاقة الموجبة بين الدخل وعرض النقد. فقد ارتفع الناتج الحقيقي من (26,990) مليارات دينار عام (2003) الى (174,990,1) مليارات دينار عام (2013) وبمعدل نمو (7.62%). اما خلال العامين (2014-2015) فقد كانا الاسوأ اقتصاديا بسبب تراجع جميع الفعاليات الاقتصادية على اثر تلقي صدمة الازمة المالية، تارة ودخول التنظيمات الارهابية المحافظات الشمالية تارة اخرى. اذ انخفض عرض النقد الضيق (M1) بمقدار (7.18-%) وسجل ما مقداره (72,692) مليارات دينار عام (2014) مقارنة بالعام الذي سبقه (78,318) مليارات دينار، بسبب انخفاض الودائع الجارية بنسبة (5.7-%)، وانخفاض صافي الموجودات الاجنبية بنسبة (7.2-%) مما كان له الاثر في انخفاض عرض النقد بنسبة (1.5-%) نتيجة انخفاض اسعار النفط الحاد الذي شهدته الاسواق العالمية في النصف الثاني من العام، وانخفاض فقرة الموازنة الى (28.5-%) (البنك المركزي العراقي، 2014: 31) وواصلت العوامل الانكماشية في عرض النقد الضيق (M1) في عام (2015) اذ تراجع (M1) الى (65,435) مليارات دينار فانخفض بمقدار (10.00-%) مقارنة بما سجله في عام (2014) البالغ (72,692) مليارات دينار عام (2014) بسبب هبوط اسعار النفط، اما خلال الاعوام (2016-2020) فقد استمر (M1) بالارتفاع من (70,733,00) تريليون دينار الى (71,161.5) تريليون دينار عام (2017) وبمعدل نمو ضئيل جدا (0.60-%) كما شهد عام (2017) ارتفاع ضئيل بنسبة (1.02-%) بنمو الناتج الحقيقي على اثر ارتفاع اسعار النفط

من (49.3) دولاراً مقابل (36) دولار عام (2016) (البنك المركزي العراقي: 2017: 10-19) اما خلال العام (2020) فقد استمر عرض النقد (M1) بالارتفاع مسجلاً (103,353) تريليون دينار، بنسبة نمو (19.11%)، بسبب النمو المتواصل للعملة خارج البنوك والودائع الجارية بنسبة (25.9%) (10.8%) على التوالي، مقارنة بعام (2019) اذ سجل (86,771) تريليون دينار، ويرجع السبب الاساسي للسياسة التوسعية النقدية إلى: الارتفاع بالإنفاق العام في اعقاب انتشار (Covid19) وعلى الرغم من ارتفاع عرض النقد الضيق كعامل مستقل الا انه لم يؤثر على الناتج المحلي الحقيقي كعامل تابع، فقد انخفض بمعدل نمو (-15.66%) عام (2020) بسبب تفشي الجائحة وانخفاض اسعار النفط على وفق قرارات (اوبك +).

**تستنتج الباحثة:** ان زيادة عرض النقد الضيق لم يكن له تأثير بزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، اذ كانت معدلات نمو (M1) تفوق معدل نمو الناتج، فأعلى معدل لـ (M1) كان خلال المدة (2003-2011) وادنى معدل في عام (2015) وبنسبة (-10.0%)، اما اعلى معدل لنمو الناتج الحقيقي فكان في عام (2004) وبنسبة (54.15%) وادناها في عام (2020) وبنسبة (-15.66%) لأن الافراط النقدي والتوسع غير المنضبط بعرض النقد لم يسهم بزيادة الاهمية النسبية لقطاعات الناتج المحلي الحقيقي.

## 2- تطور عرض النقد (M2) السيولة المحلية في الاقتصاد العراقي .

يتكون عرض النقد الواسع (M2) من (عرض النقد الضيق) (M1)، مضافاً اليه شبه النقود (الودائع لأجل والودائع الادخارية)، فهو من المتغيرات التي تؤثر بمختلف المؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، والتضخم، والموازنة العامة، وميزان المدفوعات، وسعر الصرف، والاستقرار النقدي. من خلال الملحق (29) لوحظ من خلال تتبع البيانات للأعوام (2003) و (2013) ارتفاع السيولة المحلية (M2) من (6,953) مليارات دينار عام (2003) الى (92,013,74) مليارات دينار وبمعدل نمو وصل الى (16.16%) بسبب التوسع بصافي الموجودات الاجنبية بمقدار (109135) تريليون دينار وبنسبة (16%)، وزيادة العملة خارج البنوك الى (35022) مليارات دينار وبنسبة (14%) وارتفاع نسب مساهمتها في (M2) طيلة المدة. (البنك المركزي العراقي، 2013: 21) ثم انخفض عرض النقد الواسع نهاية عام (2015) وبمعدل نمو سالب بلغ نحو (-9%) ليبلغ نحو (82,595) مليارات دينار مقارنة بالعام السابق (94,728) مليارات دينار بسبب الركود الاقتصادي نتيجة تراجع اسعار النفط العالمية. أما خلال المدة (2016-2020) فقد استمرت السيولة المحلية بالارتفاع حتى عام (2020) وارتفعت بنسبة بلغت (15.9%) لتسجل (119,906) ترليونات دينار عام (2020)، مقابل (103.441) ترليونات دينار عام (2019) وذلك بسبب ارتفاع معدل نمو عرض النقد

الضيق بنسبة (19.11%) عام 2020. (البنك المركزي العراقي، 2014-2015-2020: صفحات متفرقة)

وبناء على ما سبق ترى الباحثة: عند تحليل العلاقة بين معدل نمو التوسع النقدي ومعدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية نجد أن هناك اعواماً تقدم فيها معدل نمو السيولة المحلية عن معدل النمو الاقتصادي، فقد ارتفع معدل نمو (M2) للمدة (2004-2012) الى (-65.35% إلى 9.92%)، مقابل تدني بمعدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية الى (133.5%، 22.6%) وعلى التوالي، مما يعبر عن ارتفاع الفجوة بين معدل التوسع النقدي ومعدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وارتفاع مستوى التضخم لتلك الاعوام. أما العلاقة بين معدل نمو (M2) وبين معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة نجد ان هناك تدفقات سيولة مفرطة في معدل عرض النقد الواسع تكاد تتفوق على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة طيلة المدة ماعدا عام (2015) فقد حققت السيولة المحلية معدل نمو سالباً مقداره (9-%) نتيجة تراجع العائدات النفطية، وتدهور الاقتصاد العراقي لتردي الاوضاع السياسية.

### 3- تطور المستوى العام للأسعار والتضخم في العراق للمدة (2003-2020)

يعد التضخم مقياساً لمتوسط التغير في الرقم القياسي للأسعار بعد استبعاد المكونات غير الثابتة مثل (اسعار الطاقة، واسعار السلع الزراعية). فقد شهد العراق موجات تضخم معتدلة منذ سبعينات القرن الماضي نتيجة الزيادة الحاصلة بكمية النقود بعد تعديل آلية الرواتب، وباعتماد آلية التسعير المركزية، تم تعديل وضبط معدلات التضخم، لكن بعد ان دخل العراق الحرب مع ايران ارتفع المعدل وبشكل بطيء بنحو اكثر من (15%)، واستمر بالارتفاع خاصة بعد قرار العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من قبل مجلس الامن الدولي، في سنة (1991) بدأ معدل التضخم يدخل (دورة التضخم الجامح). وبعد تطبيق قوانين الحصار الاقتصادي الجائر على العراق، بدأ المستوى العام للأسعار بالارتفاع، مما انعكس سلباً على مستويات الانتاج والاستثمار، لكن تدخل الدولة في تحديد الاسعار قد اضاف نوعاً من التوازن السعري. وفي خلال المدة (2003-2006) وبعد انتهاء العمليات العسكرية، اذ فرضت عملية تعديل وزيادة رواتب الموظفين زيادة المعروض النقدي، فارتفع الرقم القياسي للأسعار عام (2003) الى (6943.4) نقاط مقارنة، عما هو عليه في عام (2002) (5197) نقاط فبدأت معدلات التضخم بالتسارع من (33.6%) الى (53.1%) عام (2006) نتيجة ارتفاع الرقم القياسي للأسعار الى (18500.8) نقاط بسبب ارتفاع اسعار المشتقات النفطية (الهيئي وآخرون، 2003: 5-6). وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتعثّر توزيع مفردات

## الفصل الثالث.....الاثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي والعراق

الحصة التموينية، وصعوبة حركة وانتقال السلع عبر المحافظات نتيجة تدهور الوضع الامني. الا انه قد بدا بالتراجع خلال العامين (2007-2008) فقد انخفض المعدل من (30.8%) الى (2.7%) نتيجة انخفاض الرقم القياسي لأسعار الوقود، والإيجار، والخدمات الطبية، والادوية، والسلع المنزلية واستمر انخفاض معدل التضخم حتى عام (2009) وبمعدل تضخم سالب (-) 2.8% نتيجة نجاح السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي من خلال ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الذي بدوره سيفضي الى تنشيط النمو والتنمية الاقتصادية في البلد، إذ انخفضت أغلب مكونات الرقم القياسي باستثناء (فقره الايجار، والمواد الغذائية، و سلع وخدمات متنوعة). وسجل معدل التضخم خلال المدة (2010-2015) ارتفاعا نتيجة التوسع بالرقم القياسي للأسعار من (125.1) الى (148.0) نقاط، مما انعكس على ارتفاع معدل التضخم خاصة خلال العامين (2011-2012) اذ ارتفع من (5.5%) الى (6.0%)، نتيجة انتقال الضغوط التضخمية المتأتية من السلع المستوردة من الخارج والتي قد تؤثر مباشرة في القوة الشرائية للمستهلك. كما اوجد فائض الطلب على قطاع السكن في العراق ارتفاعات خيالية بأسعار العقارات واسعار الإيجار، ناهيك عن تأثير ارتفاع اسعار الذهب فقد وصل لأعلى مستوى واستمر معدل التضخم متذبذبا مابين ارتفاع وانخفاض (وزارة التخطيط، 2014: 3-5) ثم وصل لأدنى مستوى له عام (2019) اذ انخفض معدل التضخم بمعدل سالب مقداره (0.2-%) نتيجة هبوط طفيف بالرقم القياسي للأسعار الى (104.5) نقاط، مقارنة بالعام السابق (104.7) نقاط، بسبب الركود الاقتصادي الذي اصاب الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض اسعار الطاقة عالميا وبمعدل (8.5-%)، وتدهور مؤشر الاستقرار السياسي بعد تفاقم المظاهرات المناهضة لسياسة الحكومة الاقتصادية، الا انه ما لبث وارتفع معدل التضخم في عام 2020 الى (0.6-%) بعد ارتفاع الرقم القياسي للأسعار الى (105.1) نقاط وكما مبين في جدول (36). وبناء على ما سبق تستنتج الباحثة: ان ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال مدة الدراسة يعود لعدة عوامل منها، انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي وبمعدلات عالية، وذلك لتغطية الطلب المحلي بعد التفاقم الحاصل بالإنفاق العام، في ظل محدودية دور القطاع الخاص، وتفاقم حدة الاغراق السلعي في السوق العراقية، مما افقد روح المنافسة التامة للسلع الوطنية، فسيطرت الشركات الاجنبية وبسطت سياستها السعرية المرتفعة ضد مصلحة المستهلك. كما لا توجد الية من قبل الدولة لاستخدام النظام السعري كأداة للإصلاح الاقتصادي ودعم القدرة التنافسية للمنتج المحلي، واكتفت بالدعم المركزي لمواد البطاقة التموينية، والكهرباء، واسعار بعض المحاصيل الزراعية.

**الجدول (36) تطور الرقم القياسي للأسعار ومعدل التضخم في العراق.**

| السنوات | الرقم القياسي للأسعار (1) | معدل التضخم (%) (2) |
|---------|---------------------------|---------------------|
| 2003    | 6943.4                    | 33.6                |
| 2004    | 8815.6                    | 27                  |
| 2005    | 12,073.8                  | 36.9                |
| 2006    | 18,500.8                  | 53.2                |
| 2007    | 24205.5                   | 30.8                |
| 2008    | 2485.5                    | 2.7                 |
| 2009    | 122.1                     | -2.8                |
| 2010    | 125.1                     | 3.1                 |
| 2011    | 132.1                     | 5.5                 |
| 2012    | 140.1                     | 6.0                 |
| 2013    | 142.7                     | 1.9                 |
| 2014    | 145.9                     | 2.2                 |
| 2015    | 148                       | 1.4                 |
| 2016    | 104.1                     | 1.5                 |
| 2017    | 104.3                     | 0.2                 |
| 2018    | 104.7                     | 0.4                 |
| 2019    | 104.5                     | -0.2                |
| 2020    | 105.1                     | 0.6                 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ادارة التضخم لعام (2018)، بغداد : دائرة الاحصاء والابحاث.

**4-تطور العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في العراق خلال المدة (2003-2020) .**

لقد عانى العراق طيلة العقود الثلاثة الماضية تدهوراً سياسياً كالحروب، والعقوبات الدولية، وهشاشة بالنظام السياسي القائم، وتغيرات اسعار النفط العالمية، قد اثرت تلك العوامل في ارتفاع المستوى العام للأسعار، وارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار، فذلك يمثل اكبر تحدٍ للنشاط الاقتصادي، وبما ان العراق احد دول الاقتصادات الناشئة ستكون الآثار السلبية للتضخم كبيرة واعمق. لذلك يعد هدف استقرار الاسعار هدفاً طويل الاجل، ولهذا السبب تم اعتماد سياسة استهداف التضخم كوسيلة لمكافحته من خلال تحديد مستوى معين لمعدل التضخم خلال مدة زمنية معينة .ففي عام(2003) وبعد انتهاء العمليات العسكرية كانت السمة الغالبة لذلك العام استقرار الدينار العراقي اذ وصل الى اقل من(1000) دينار للدولار، ويعود ذلك الى استقرار الطلب على السلع والخدمات، والسيطرة على عمليات المضاربة، كما سمح قانون استقلالية البنك المركزي الصادر في عام(2004) بفتح فروع أخرى للمصارف الاجنبية في العراق، وتطوير نظام المدفوعات، فضلاً عن قيام البنك المركزي بتولي عملية بيع الدولار الامريكي.ومن خلال تتبع

## الفصل الثالث.....الاثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

بيانات الملحق(30) فقد ارتفع سعر الصرف خلال المدة(2003-2006) بسبب اتخاذ البنك المركزي قراراً بتعويم سعر الفائدة في تاريخ (1 / 3 / 2004)، فارتفع سعر الصرف الى(1453) دينار، ويعز ذلك الى قيام البنك المركزي بتأسيس سوق علني لمزاد العملة لغرض ضمان استقرار سعر الصرف وبما يحقق التوازن بين عوامل الطلب والعرض على الدولار (الشدو، 2009: 82)، ثم واصل ارتفاعه في عام(2006) الى(1475) ديناراً وبمعدل نمو(0.40%)، نتيجة ارتفاع معدل التضخم الى اقصاه بلغ(53%) مقارنة في عام(2005) بلغ(36%)، وارتفاع الطلب على الدولار الأمريكي. ونتيجة لقيام البنك المركزي بدعم سعر الصرف تجاه الدولار، فخفضت من معدل التضخم نتيجة تحسن الاوضاع الامنية قليلا فتم تثبيته الى(1255) دينار عام (2007)، وبمعدل نمو(-14.9%)، ثم واصلت السياسة النقدية دعمها لسعر صرف الدينار وبتخفيض سعره ليصل الى(1166) ديناراً وبمعدل نمو سالب(-0.34%) عام(2012)، واستمر تذبذب سعر الصرف صعوداً وهبوطاً حتى استقر خلال الاعوام(2014-2016) من(1180) ديناراً الى(1191) ديناراً، فقد حافظ سعر الصرف على استقراره على الرغم من ارتفاع سعر الصرف الموازي في السوق المحلية الى (1247ديناراً مقابل الدولار)، بسبب اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي، وتفاعل عوامل الطلب الاعتيادي والطلب الناتج عن قوة المضاربة وكما موضح في الملحق(30).

**تستنتج الباحثة:** أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية مع التضخم، فكل ارتفاع بكمية عرض النقود ستخفض من القيمة الشرائية للعملة المحلية فيرتفع التضخم، مما يزيد من عدد الوحدات النقدية المدفوعة منها للحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية، فترتفع اسعار الصرف فضلاً عن ارتباط سعر الصرف بالأسعار العالمية للنفط.

### 5-تطور العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في العراق.

يعتمد العراق اعتماداً كلياً على الاستيرادات في تأمين جميع احتياجاته بما فيها سلة غذائه، مقابل تخصص صادراته بالنفط فقط، مما رفع من درجة الانكشاف الاقتصادي، اذ يتم تغطية الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي من خلال الاستيرادات، نتيجة لعدم مرونة الجهاز الانتاجي المحلي، ناهيك عن الاثار السلبية للمرض الهولندي فزيادة العائدات النفطية وبالعلة الصعبة، مقابل انخفاض الايرادات الاخرى، قد رفع من سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار، مما خفض من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية الصناعية والزراعية .

شهدت معطيات الملحق( 31) ارتفاعاً بمعدلات الانكشاف التجاري في الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي، وبلغت اعلى المعدلات ارتفاعاً في العامين(2003- 2004) وبمعدلات وصلت

### الفصل الثالث.....الاثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

الى (124.5%-106.2%) فكانت نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي (63%) مقابل (61%) نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي لعام (2003) ومجموعهما يمثل نسبة الانكشاف لذلك العام، اما درجة الانكشاف لعام (2004) فقد كانت تمثل (48.3%) نسبة الصادرات من الناتج المحلي، مقابل (57.8%) نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الاجمالي فتجاوزت المعدل المقبول (45%) الا ان معدل الانكشاف التجاري قد بدا عليه التذبذب خلال المدة (2005-2020) نتيجة هبوط اسعار النفط وهبوط حصيلة العملة اذا انخفض الى (47.7%) عام (2020) مقابل (53.1%) عام (2019) نتيجة انخفاض الصادرات بنسبة (42%-)، وانخفاض الاستيرادات بنسبة (17%). ونتيجة لتقلب سعر الصرف فقد انعكس ذلك على الميزان التجاري، وأرتفع العجز في الميزان التجاري العراقي من (223-) ملايين دولار عام (2003) الى (2,492-) ملايين دولار عام (2004) حيث كان معدل سعر الصرف الدولار الموازي (1453) دينار، مما انعكس على عجز الحساب الجاري وبقيمة (943-) ملايين. حتى وصلت الى ادنى المستويات في المدة (2015-2020)، ففي عام (2015) كان سعر صرف الدولار الموازي قد ارتفع وبما يعادل (124,4) ديناراً مقابل (121,4) ديناراً عام (2014) لكن الفائض التجاري قد انخفض الى ادنى مستوياته مسجلاً (10,253) ملايين دولار مقابل (38,780) ملايين دولار عام (2014) مما يشير الى عدم تأثير (دوات السوق المفتوحة) كسعر الصرف على مكونات ميزان المدفوعات وخاصة الميزان التجاري، نتيجة لتأثير عوامل خارجية منها: انخفاض الايرادات النفطية في ذلك العام الى (48.5%-) وذلك لهبوط اسعار النفط الى (44.7 \$) للبرميل الواحد، اذ سجلت الصادرات الكلية (43,441) ملايين دولار وبمعدل نمو سلبي مقداره (48.2%-). اما في عام (2020) فقد حقق عجزاً في الميزان التجاري وبما يقرب (1339-) ملايين دولار، على الرغم من ارتفاع سعر صرف الدولار الى (1234) ديناراً مقابل (1196) ديناراً عام (2019) في ملحق (30)، ويعزى ذلك الى انخفاض الصادرات بنسبة (42.6%-) مقابل (5.50%) عام (2019) بسبب التدهور العالمي للاقتصاد، قد قلص من الطلب على النفط ابان تفشي (الجائحة)، مما ادى الى هبوط اسعار النفط الى ما يقارب (20 \$) للبرميل الواحد في بداية عام (2020).

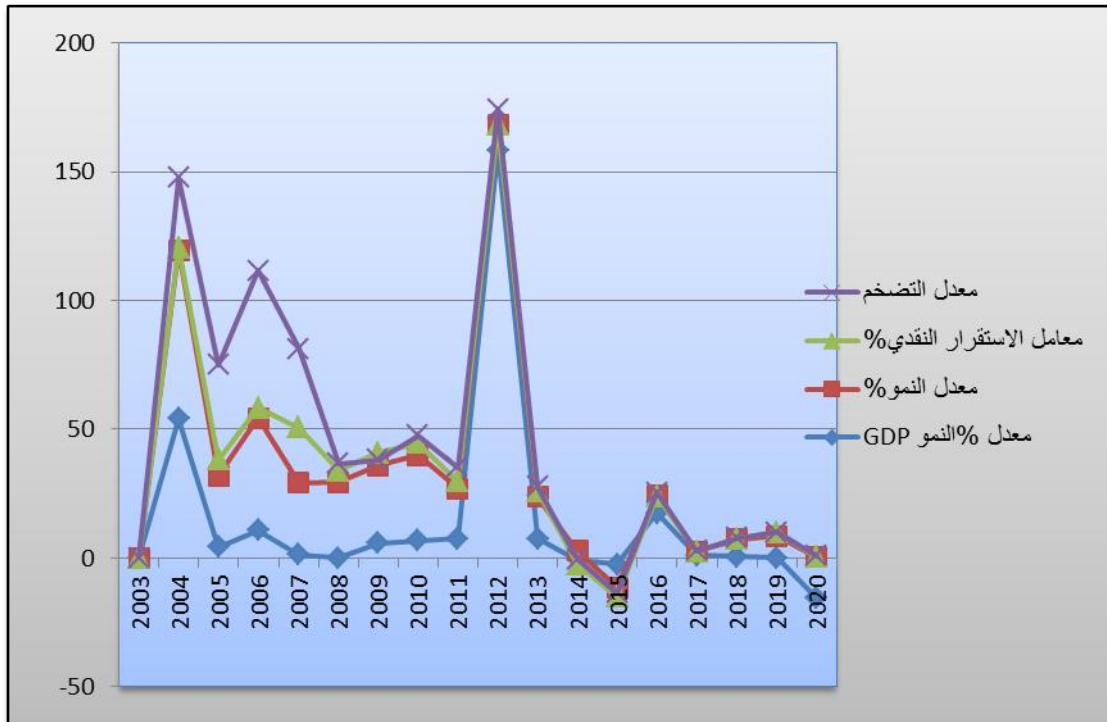
لذا ترى الباحثة: ان الاقتصاد العراقي مندمج وبصورة عالية بالسوق الدولية، بمعنى انه اقتصاد مكشوف على العالم الخارجي، ويتأثر بتقلبات الاسعار العالمية للوقود بوصفه اقتصاداً غير متنوع القاعدة ويعاني من شدة تركيز الصادرات، لذا فيتأثر بتدخلات القوى الاقليمية في السوق ويكون (تابعاً) لها .

#### 6- تطور مؤشرات الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2020).

لوحظ من خلال تتبع التغير السنوي للسيولة المحلية (M2) والتغير السنوي للناجح الحقيقي ان التوسع المطرد بنمو عرض النقد الواسع خلال المدة (2003-2020) قد فاق التوسع بنمو الناجح المحلي الاجمالي الحقيقي، مما جعل معامل الاستقرار النقدي غير مستقر، بسبب تجاوزه الحدود المطلوبة (1%) وعبر عن اتجاهات تضخمية بالاقتصاد خاصة في الاعوام (2004, 2005, 2006, 2008, 2009, 2010, 2011)، وبمعدلات (1.2%، 6.2%، 4.0%، 21.3%، 4.4%، 5.1%، 4.8%، 2.6%)، بيد ان في العامين (2012، 2017) كان وضعهما مستقرًا نوعا ما وبمعدلات اقل من (1) وعلى التوالي (0.6%) و (0.1%) الا ان تحسن الناجح كان بسبب ارتفاع العائدات النفطية وليس بسبب ارتفاع الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المكونة للناجح. اما خلال المدة (2014-2020) فقد حققت اتجاهات انكماشية، ففي عام (2014) سجل معامل الاستقرار ما نسبته (-5.3%) نتيجة الانخفاض في رصيد الموجودات الاجنبية بسبب تراجع العائدات النفطية، وايضا لاتساع صافي ديون القطاع الخاص وصافي ديون الحكومة، واستمرت حالة الركود في الاعوام (2015-2016) فسجلت معدلات (-3.7%) (-0.3%) للسبب السابق ذاته، وسجل معدل الاستقرار (0.1%) عام (2017) وذلك يعود للزيادة الطفيفة بغرض النقد (M2) وارتفاع الودائع الاخرى بنسبة (5.4%) (البنك المركزي العراقي، 2017: 18) وامتدت حالة الركود الى عام (2018)، وعام (2020) فقد سجلتا ما نسبته (0.2%)، و (-1.0%) وعلى التوالي، فعلى الرغم من ارتفاع الموجودات الاجنبية بنسبة (2.7%)، إلا ان ديون القطاع الخاص وديون الحكومة ارتفعت الى (17.0%، 57.7%) على التوالي. ما عدا عام (2019) فقد تجاوز المستوى المطلوب للاستقرار النقدي وحقق ما نسبته (1.5%) مما يدل على وجود بوادر تضخمية بالاقتصاد في ذلك العام وبمعدل تضخم (2.0%) وكما مبين في الملحق (32)، وكما موضح في الشكل (١٠).

**تستج الباحثة:** ان العامين (2011-2012) من اكثرها استقرارا نقديا مقارنة ببقية الاعوام نتيجة لزيادة القيمة المضافة للقطاع النفطي وليس لتحسن انتاجية السلع والخدمات.

الشكل (10) معامل الاستقرار النقدي لعرض النقد الواسع (M2) في الاقتصاد العراقي.



المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (32) وبرنامج Excel

### ثانياً: استقرار الاوضاع المالية في العراق.

تجسد الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي فلسفة اقتصاد السوق من قبل السلطة المالية، بعد ان كانت سياسة التدخل العام هي السائدة في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي قبل عام (2003)، وخاصة ان العراق يزخر بمجموعة غنية من الموارد البشرية والمادية مما يؤهله لتطوير اقتصاده وخلق قاعدة انتاجية هيكلية اقتصادية متنوعة وتمكنه من ادارة عجلة التنمية الاقتصادية. وبالإمكان ايضاح اهم تطورات اقسام الموازنة العامة للمدة (2003-2020) وكالاتي:

#### 1-تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة وصافي الموازنة في العراق .

تعد الموازنة العامة الأداة المهمة لتوجيه الاقتصاد العراقي لتحقيق النمو الاقتصادي، وتقليل البطالة، ورفع مستوى دخل المواطن، لذلك يعد امر صياغتها في غاية الاهمية لما يترتب عليه من تحديد اولويات الصرف والانفاق، وتوجيه الإيرادات (رسن، 2008: 107). ومن حيث العوائد فتحاول الموازنة تقديم مصادر متنوعة العوائد المالية على وفق التغيرات المالية والاقتصادية المتاحة لتحسين مصادر التمويل. ويمكن ايضاح الية اختلال الموازنة العامة في العراق للمدة

### الفصل الثالث..... الأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

(2003-2020) من خلال الملحق (40) اذ يعاني العراق من اختلال سافر بالموازنة العامة فهناك سيطرة كاملة للإيرادات النفطية على مجمل الإيرادات العامة وبامتياز، تشكل الإيرادات النفطية في العراق نسبة أكثر من (90%). خلال المدة (2003-2008) ارتفعت الإيرادات العامة من (16,032,873) ترليون دينار عام (2003) الى (71,090,953) ترليون دينار عام (2008) بمعدل نمو (54.60%)، وسبب تلك الزيادة انما يعود الى ارتفاع الإيرادات النفطية الى (70,121,691) ترليون دينار وبمعدل نمو (57%)، مقابل (15,728,387) ترليون دينار عام (2003)، نتيجة تطور صادرات النفط الخام، فلو حظ ان المعدل اليومي للتصدير قد اتسم بالانخفاض، وارتفع بشكل طفيف من (1) ملايين برميل عام (2003) الى (1,700) ملايين برميل يوميا، مقارنة بضخامة حجم احتياطاته المؤكدة لعام (2005) والبالغة (115) مليارات برميل اي (10%) من الاحتياطي العالمي النفطي لنهاية عام (2005) (وزارة المالية، 2008: 6). اما خلال المدة (2014-2020) فقد انخفضت الإيرادات العامة الى اقل المستويات وبمعدلات نمو سالبة بلغت (-7.17%، -37.06%، -18.14%) وعلى التوالي. بسبب تعرض الاقتصاد العراقي للصدمة المزدوجة المتأتية من هبوط اسعار النفط العالمية الى اقل المستويات (\$96.29، \$49.49، \$40.76) للبرميل الواحد (Opec, 2019: 11) للمدة المذكورة، وارتفاع تكاليف الحرب على الارهاب، فضلا عن تفاقم نفقات ايواء النازحين والمهجرين بالمخيمات، وبالمقابل هناك افتقار لقاعدة انتاجية متنوعة تسهم بتنويع مصادر الدخل، مما ادى الى توجيهها نحو الاقتراض الداخلي والخارجي. (البنك المركزي العراقي، 2015: 68). ثم واصلت الإيرادات العامة ارتفاعها على اثر ارتفاع اسعار النفط للمدة (2017-2019) ثم جاء الانخفاض الكبير بالإيرادات العامة (2020) الى (63,199,689) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب قدر بـ (-41.42%) مقابل (107,567.0) ترليون دينار عام (2019) وذلك يعود الى الركود الاقتصادي الذي لحق بالعالم جراء تفشي (Covid19).

أما الشق الثاني من الإيرادات العامة الإيرادات غير النفطية: وتمثل الضرائب بنوعها (المباشرة وغير المباشرة) الاعلى مساهمة بالإيرادات العامة مقارنة بالأنواع الاخرى من الإيرادات، فقد لوحظ انخفاض معدلات نمو وتدني مساهمة الإيرادات غير النفطية بالإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي طيلة المدة (2003-2020)، اذ ارتفعت قيمة الإيرادات غير النفطية في الاعوام (2015-2017) نتيجة تدهور اسعار النفط فتم تفعيل الإيرادات غير النفطية، الى (15,220.63) مليارات دينار و (10,141.91) مليارات دينار، و (12,264) مليارات دينار للأعوام المذكورة، اما جانب الانفاق العام فيتكون من جانب الطلب الكلي (الانفاق الجاري، والانفاق الاستثماري) فيلاحظ عموما على باب الانفاق العام في الموازنة العامة في العراق، ارتفاع ما يخصص للنفقات الجارية

## الفصل الثالث..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

(التشغيلية ضعف ما يخصص للنفقات الاستثمارية) نتيجة لتدهور انتاجية القطاعات الاقتصادية في تلبية الجانب الاستهلاكي فنتجه نحو الاستيراد لتلبية حاجة الاستهلاك المحلي وذلك من شأنه يقلل من الاحتياطي النقدي للعمليات الصعبة. فمن خلال الملحق (35) لوحظ خلال المدة (2003-2008) النمو المنخفض بالنفقات العامة من (4917,2) ترليونات دينار عام (2003) وهي اقل حجم نفقات خلال مدة الدراسة، وذلك لان تلك السنة قد شهدت تغير نظام الحكم في العراق وتعطيل الكثير من المؤسسات مما انعكس على حجم النفقات وتخفيضها (احمد، 2019: 124) وشكّلت النفقات الجارية نسبة (99%) من الناتج كما هو مسجل في ملحق (35)، ثم واصلت النفقات العامة ارتفاعها خلال الأعوام (2006-2007-2008) بنسب بلغت (26.93%، 0,200%، 77.08%) وعلى التوالي وكما واضح في ملحق (44) بسبب تزايد الانفاق العسكري وبنسب بلغت (3.80%، 5.93%، 4.10%) من الانفاق العام وكما مشار اليه بالجدول (37). اما خلال العامين (2013-2014) ارتفعت النفقات بنسبة (1.64%) عام (2013) الى (6.17%) عام (2014)، فأخفض فائض الموازنة العامة بمقدار (6,895,000) ترليونات نتيجة تفوق النفقات العامة على الإيرادات العامة في ذلك العام، ثم توالى الانخفاضات في العامين (2015-2016) وبمعدلات نمو سالبة وبنسب (37.96%-، 4.73%-) بسبب السياسة الانكماشية التي اتبعتها الحكومة نتيجة انخفاض إيرادات البلد النفطية، وسجل معدل نمو الانفاق الجاري معدلات سالبة (81,0%-)، (11.5%-) وعلى التوالي وكما موضح بالملحق (35). اما في عام (2020) فقد سجل الانفاق العام انخفاضا تزامنا مع انخفاض الإيرادات النفطية وبمعدل نمو سالب (31.90%-) مقارنة بعام (2019) وبمعدل نمو (38.14%-)، مما سبب انخفاضا بمعدل نمو الإنفاق الجاري والاستثماري وبنسب سالبة (86.9%-)، (16.5%-) على التوالي. وذلك نتيجة تعرض الاقتصاد العراقي للأزمة المزدوجة، هبوط اسعار النفط عالميا، وتقشي الازمة الصحية، وعدم اقرار الموازنة العامة لذلك العام، فحققت عجزا بالموازنة مقداره (12,882,711-) ترليونات دينار وهو اشد عجزا تعرضت له الموازنة العامة في العراق منذ (2003).

**تستنتج الباحثة:** انه بعد استعراض بيانات الملحقين (40، 35)، ان اهم مثلبة سُجلت على جميع الموازنات العراقية للمدة (2003-2020) هيمنة النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية بالرغم من ضخامة الإيرادات العامة، وارتفاع التخصيصات المالية لأبواب الاستهلاك المختلفة، ونتيجة لغياب قاعدة انتاجية تغذي الطلب الاستهلاكي، اتجهت الدولة نحو الاستيراد وذلك من شأنه التأثير في حجم الاحتياطي النقدي. فكل زيادة بالإنفاق الجاري ستولد فائضا بالطلب يغذي النزعة الاستهلاكية او الميل نحو الاستهلاك على حساب الميل نحو الاستثمار. وذلك ما يفسر تدني

### الفصل الثالث..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

معدلات نمو الانفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري ولاسيما ارتفاع الانفاق العسكري من اجمالي الانفاق العام خلال مدة عدم الاستقرار السياسي في العراق (2014-2017) الى نسب بلغت (12.5%، 8.4%، 11%) من اجمالي الانفاق العام وكما موضح بالجدول (37) .

الجدول (37) تطور قيمة الانفاق العسكري ونسبته من الانفاق العام والناتج المحلي في العراق.

| السنوات | الانفاق العسكري<br>(1) ملايين<br>دينار | نسبة الانفاق<br>العسكري من الانفاق<br>العام (2) | نسبة الانفاق<br>العسكري من<br>الناتج (3) |
|---------|----------------------------------------|-------------------------------------------------|------------------------------------------|
| 2003    | -                                      | -                                               | -                                        |
| 2004    | 892.000,00                             | 1.80                                            | 1.70                                     |
| 2005    | 1,650,000,00                           | 3.50                                            | 2.20                                     |
| 2006    | 1,810,000,00                           | 3.80                                            | 1.90                                     |
| 2007    | 2,500.000,00                           | 5.93                                            | 2.20                                     |
| 2008    | 3,720,000,00                           | 4.10                                            | 2.40                                     |
| 2009    | 3,790,000,00                           | 4.90                                            | 3.00                                     |
| 2010    | 4,390.000.00                           | 5.50                                            | 2.70                                     |
| 2011    | 5,010,000,00                           | 5.30                                            | 2.30                                     |
| 2012    | 4,830.000.00                           | 4.40                                            | 2.00                                     |
| 2013    | 9,070,000,00                           | 6.90                                            | 3.30                                     |
| 2014    | 8,070,000,00                           | 6.70                                            | 3.00                                     |
| 2015    | 11,210,000,00                          | 12.50                                           | 5.40                                     |
| 2016    | 7,060.000,00                           | 8.40                                            | 3.50                                     |
| 2017    | 8,780,000,00                           | 11.00                                           | 4.00                                     |
| 2018    | 7,490,000,00                           | 8.80                                            | 3.00                                     |
| 2019    | 9,060,000,00                           | 9.30                                            | 3.40                                     |
| 2020    | 7,016,000.00                           | 8.30                                            | 4.10                                     |

المصدر: ١- من اعداد الباحثة بالاعتماد قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع [albankaldawli.org](http://albankaldawli.org) data

### ثالثاً: تطور مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة (2003-2020) .

يعد العراق من البلدان حديثة الاهتمام بالاستدامة المالية، نتيجة توالي الظروف السياسية غير المستقرة وتأثيرها في السياسات الاقتصادية قبل وبعد عام (2003)، فأثقلت اعباء الديون موازنتها المالية فتصاعدت تكاليف الحرب هذا من جهة، ومن جهة اخرى كلما ارتفعت الايرادات النفطية، انعكست ايجابا بزيادة النفقات العامة وخاصة (النفقات الجارية) بطريقة عشوائية غير مدروسة، فزادت اعداد الموظفين بأسلوب غير ممنهج، على وفق سياسات الحكومة الارتجالية، وبعيدة تماما عن سياسة توظيف مخرجات التعليم على وفق مدخلات السوق، في ظل تراجع وتغييب متعمد لنشاط مؤسسات القطاع الخاص، وكانت النتيجة انخفاض مساهمة الايرادات غير النفطية في

الايادات العامة، وارتفاع نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي بالأسعار الجارية، وتجاوز نسبة صافي الموازنة من ناتج المعدلات المقبولة، واخيرا ارتفاع نسبة الدين العام من الناتج ويمكن التطرق الى تلك المؤشرات وكالاتي:

### 1- مؤشرات الموازنة ونسبة صافي عجز الموازنة من الناتج المحلي بالأسعار الجارية.

شهدت بيانات الجدول (38) تذبذب نسب مساهمة الايرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما بين ارتفاعاً وانخفاضاً، فسجلت خلال العامين (2004 - 2005) اعلى نسبة الى الناتج وبما يقارب (68.77%) و(65.67%) ويعزا ذلك الى ارتفاع نسبة الايرادات النفطية من الناتج وبنسبة (68.12%)، (64.01%) بالتناظر مع ارتفاع الاسعار العالمية للنفط ثم توالى الانخفاضات بعد ذلك وصولا الى أدنى نسبة مساهمة خلال مدة الدراسة، وكانت في عام (2016) بنسبة (27.26%)، نتيجة انخفاض نسبة الايرادات النفطية من الناتج المحلي وبنسبة (22.47%) نتيجة لسيطرة تنظيم داعش على القطاع النفطي للمحافظات الشمالية، فضلا عن تدمير البنى التحتية، وتعطيل حركة التجارة. اما نسبة الايرادات غيرالنفطية من الناتج فهي منخفضة جدا وبلغت نسبتها بأحسن الاحوال (13,41%) في عام (2007) نتيجة التراخي والفساد، وعدم الجدية في تطبيق قوانين جباية اموال الدولة.

اما العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي، فيري الكلاسيك ان النمو الاقتصادي يوسع الأنشطة الاقتصادية مما يزيد من الانفاق الحكومي، في حين الكينزيون يرون ان التوسع بالطلب الكلي كفيل بزيادة النمو الاقتصادي في إطار العلاقة السببية بين (الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي)، (حسانين، 2018: 259). فكلما ارتفعت نسبة مساهمة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي فذلك دليل على تدخل واسع للدولة في الاقتصاد، فمن خلال الجدول (38) عمود رقم (5) نجد نسبة النفقات العامة الى الناتج تتراوح ما بين (16.6%) عام (2003) كحد ادنى و(66.96%) كحد اعلى في عام (2004)، واللتين يعدان من الاعوام غير الطبيعية نتيجة حل العديد من المؤسسات، وشهدتا تأسيس نظام حكم جديد، مما انعكس على ضخامة حجم الانفاق. اما بقية الاعوام فتراوحت ما بين (35%-40%) وتعد ايضا خارج الحدود المثلى والمقبولة عالمياً بنحو (23%) (احمد، 2019: 127)، بسبب اثر الانفاق العسكري في عرقلة النمو الاقتصادي، مما ينعكس سلبي على انتاجية القطاعات، فضلا عن (مزاحمة الانفاق العسكري) للأنفاق العام للأغراض السلمية مما يزيد من مديونية البلد في ظل احادية الاقتصاد العراقي، فقد ارتفعت نسبة الانفاق العسكري في الناتج للمدة (2015-2020) وينسب تراوحت بين (4.10%، 5.40%)، كما تراجعت النفقات الاستثمارية التي حققت اعلى نسبة من الناتج في عام (2013) وبنسبة (32.41)

## الفصل الثالث.....الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

% وكما موضح في الملحق (35)، فسجلت الموازنة العامة عجزاً قد ارتفع من (-3,927,265) مليارات دينار عام (2015)، إلى (-12,882,711) مليارات دينار عام (2020). أما مؤشر نسبة صافي الموازنة من الناتج فقد حقق أعلى النسب في عام (2003) وبنحو (37.56%) وفي عام (2005) بنحو (22.9%)، وادنى النسب كانت عجزاً في الأعوام (2009-2014 و 2015 و 2016 و 2019 و 2020) وعلى التوالي (-4.16، % -3.03، % -2.04، % -6.42، % -1.58، % -6.48) فكانت أقل من نسبة (5%) من الناتج المحلي.

ترى الباحثة أن طيلة مدة الدراسة كان السلوك العام للموازنة هو المسايرة والاستجابة للدورة الاقتصادية فترتفع النفقات مع ارتفاع الإيرادات النفطية، وتتناقص مع انخفاضها، ومن ثم لا يمكن الاستفادة القصوى من العوائد النفطية عند زيادة الوفرة المالية، مما يمنع تحقق الاستدامة المالية. فضلاً عن تعاضد أثر عدم الاستقرار السياسي الذي ترك بصماته واضحة على ارتفاع نسبة الانفاق العسكري من الانفاق العام الذي كان أحد أسباب تراجع الأداء الاقتصادي للقطاعات الانتاجية .

### الجدول (38) تطور نسبة الإيرادات والنفقات العامة وصافي الموازنة من الناتج المحلي

| السنوات | الناتج<br>(1) | نسبة الإيرادات<br>النفطية من ناتج<br>(2) | نسبة<br>الإيرادات غير<br>النفطية من<br>الناتج (3) | نسبة<br>الإيرادات<br>العامة من<br>الناتج (4) | نسبة إجمالي<br>النفقات من<br>الناتج (5) | نسبة صافي<br>الموازنة من<br>الناتج (6) |
|---------|---------------|------------------------------------------|---------------------------------------------------|----------------------------------------------|-----------------------------------------|----------------------------------------|
| 2003    | 29,585,788    | 53.16                                    | 1.02                                              | 54.19                                        | 16.62                                   | 37.56                                  |
| 2004    | 47,959        | 68.12                                    | 7.41                                              | 68.77                                        | 66.96                                   | 18.04                                  |
| 2005    | 61,673,489    | 64.01                                    | 1.65                                              | 65.67                                        | 42.97                                   | 22.9                                   |
| 2006    | 95,588        | 49.07                                    | 2.43                                              | 51.32                                        | 34.9                                    | 16.48                                  |
| 2007    | 111,504       | 40.03                                    | 13.41                                             | 41.38                                        | 29.94                                   | 11.29                                  |
| 2008    | 157,026,061   | 44.64                                    | 0.63                                              | 45.27                                        | 37.83                                   | 8.71                                   |
| 2009    | 130,642,187   | 33.15                                    | 2.91                                              | 36.06                                        | 40.23                                   | -4.17                                  |
| 2010    | 158,521,511   | 40.11                                    | 4.15                                              | 44.27                                        | 44.24                                   | 2.77                                   |
| 2011    | 211,309,950   | 50.76                                    | 0.72                                              | 51.49                                        | 37.27                                   | 18.53                                  |
| 2012    | 254,225,490   | 46.12                                    | 1.00                                              | 47.13                                        | 41.35                                   | 5.77                                   |
| 2013    | 273,587,529   | 40.45                                    | 1.12                                              | 41.58                                        | 39.06                                   | 2.52                                   |
| 2014    | 258,900,633   | 37.49                                    | 3.21                                              | 40.79                                        | 43.82                                   | -3.03                                  |
| 2015    | 191,715,791   | 26.76                                    | 7.93                                              | 34.67                                        | 36.71                                   | -2.04                                  |
| 2016    | 196,924,141   | 22.47                                    | 5.15                                              | 27.62                                        | 34.1                                    | -6.42                                  |
| 2017    | 225,722,375   | 28.82                                    | 5.42                                              | 34.26                                        | 33.44                                   | 0.81                                   |
| 2018    | 251,064,479   | 38.08                                    | 4.36                                              | 40.53                                        | 32.21                                   | 10.23                                  |
| 2019    | 262,917,150   | 37.73                                    | 3.17                                              | 40.91                                        | 42.29                                   | -1.58                                  |
| 2020    | 198,774,325   | 27.39                                    | 4.35                                              | 31.79                                        | 38.27                                   | -6.48                                  |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق (44)

## 2-تطور نسبة الايرادات غير النفطية من الايرادات العامة في العراق .

من خلال التحليل السابق ومقارنة للإيرادات النفطية بالإيرادات غير النفطية نرى ضآلة نسبة مساهمة الضرائب بنوعيتها في الإيرادات العامة فإن لم تكن منخفضة تكون سالبة في بعض الاعوام .فالعراق يفتقر الى جهاز ضريبي قادر على تنمية اموال الدولة. اذ حققت نسبة الضرائب بأعلى مساهمتها في الإيرادات العامة في الاعوام (2005-2006-2017) وبنحو (11.09%، 8.32%، 8.14%)، وباقي الاعوام كانت بحدودها الدنيا من (7-3%) لذلك ترى الباحثة ان انخفاض الإيرادات الضريبية الى ادنى مستوياتها عرقل عملية الاستدامة المالية ،فالسياسة المالية في العراق لا تتدخل في اثناء الدورة الاقتصادية بتطوير الإيرادات غير النفطية. بل هي مسايرة، لان الدورة الاقتصادية فيها مرتبطة بأسعار وكميات النفط المنتجة والمصدرة .مما يفاقم من المرض الهولندي، الذي امتدت اثاره الى ارتفاع اسعار الاصول العامة وخاصة قطاع العقارات والبناء والتشييد كما في الجدول(39):

**الجدول (39) نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية من الإيرادات العامة**

| السنوات | نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة % (1) | نسبة الإيرادات غير النفطية من الإيرادات العامة % (2) | الضرائب على الدخل والثروات (3) | الضرائب السلعية (4) | مجموع الضرائب العامة (5) | نسبة % الضرائب من الإيرادات العامة (6) |
|---------|--------------------------------------------------|------------------------------------------------------|--------------------------------|---------------------|--------------------------|----------------------------------------|
| 2003    | 98.1                                             | 1.89                                                 | 349                            | 0                   | 349                      | 0.01                                   |
| 2004    | 99.0                                             | 1.07                                                 | 78,375                         | 81,269              | 159,644                  | 0.48                                   |
| 2005    | 97.4                                             | 2.52                                                 | 206,981                        | 288,301             | 495,282                  | 11.09                                  |
| 2006    | 95.2                                             | 4.72                                                 | 350,903                        | 240,326             | 591,229                  | 8.32                                   |
| 2007    | 96.7                                             | 3.24                                                 | 614,168                        | 614,168             | 1,228,336                | 2.66                                   |
| 2008    | 98.6                                             | 1.41                                                 | 985,837                        | 0                   | 985,837                  | 1.38                                   |
| 2009    | 91.9                                             | 8.07                                                 | 3,334,809                      | 0                   | 3,334,809                | 7.07                                   |
| 2010    | 90.6                                             | 9.38                                                 | 0                              | 1,532,438           | 1,532,438                | 2.18                                   |
| 2011    | 98.5                                             | 1.41                                                 | 1408                           | 0                   | 1408                     | 1.29                                   |
| 2012    | 97.8                                             | 2.12                                                 | 2311                           | 0                   | 2311                     | 1.92                                   |
| 2013    | 97.2                                             | 2.71                                                 | 2877                           | 0                   | 2877                     | 2.52                                   |
| 2014    | 91.9                                             | 7.87                                                 | 1,395.6                        | 489.5               | 1,885.1                  | 1.78                                   |
| 2015    | 77.1                                             | 22.89                                                | 1,618.65                       | 396.36              | 2,015.01                 | 3.03                                   |
| 2016    | 81.3                                             | 18.63                                                | 3,229.51                       | 632.38              | 3,861.89                 | 7.09                                   |
| 2017    | 84.1                                             | 15.85                                                | 4,533.8                        | 1764.5              | 6,298.3                  | 8.14                                   |
| 2018    | 89.7                                             | 10.27                                                | 3,425.1                        | 2261.1              | 5,686.1                  | 5.33                                   |
| 2019    | 89.7                                             | 7.76                                                 | 2,389.0                        | 1,625.5             | 4,014.5                  | 3.73                                   |
| 2020    | 86.1                                             | 13.68                                                | 3,316.1                        | 1,402.1             | 4,718.2                  | 7.46                                   |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

1- البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية، سنوات متفرقة (2003-2020)، بغداد : دائرة الاحصاء والابحاث.

2- تم احتساب العمود (3-4-5) من قبل الباحثة.

**3- تطور الدين العام وعلاقته بالنتائج المحلي الاجمالي للمدة (2003-2020).**

يعد مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي من أهم مؤشرات الاستدامة المالية التي تقيس قدرة الدولة على تحمل عبء الدين (خدمة الدين) اولا، والقدرة على السداد ثانياً. مع الاخذ بالاعتبار يكون سعر الفائدة مساويا او أقل من معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي لان نفقات عبء خدمة الدين ستتخفف نسبة الى الناتج المحلي (ابريهي، 2015:8). اذ تم الربط بين الناتج المحلي الاجمالي بوصفه مقياس التدفق الكلي وبين حجم الدين العام من اجل تقييم مستوى النشاط الاقتصادي وقدرة الحكومة على سداد ديونها. (سلطة النقد الفلسطينية، 2015:11). يتكون اجمالي الدين العام في العراق من مكونين رئيسيين هما: الدين الداخلي ويشمل الرصيد النقدي لدى البنك المركزي، واصدار الاوراق المالية الحكومية (السندات وحالات الخزينة)، فقد اظهرت بيانات

## الفصل الثالث.....الاثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

الملحق (33) ان التغير السنوي للدين العام الداخلي قد انخفض من (71.9%) عام (2004) الى (-35%) عام (2013) ، ثم عاود الارتفاع في الاعوام (2014-2015-2016) وينسب مئوية بلغت (123,73% ، 237.62% ، 47.35%) على التوالي، بسبب التأثير بالصدمة المزدوجة نتيجة دخول داعش العراق، وانخفاض اسعار النفط العالمية (الجميل و وآخرون، 2021:13)، ثم انخفضت في عام (2017) الى (0.6%) نتيجة لانحسار العمليات الارهابية. الا ان الدين الداخلي قد ارتفع مرة اخرى في عام (2020) الى نسبة (61.73%) نتيجة لانخفاض اسعار النفط في اعقاب انتشار الجائحة، ودخول العالم حالة من الركود الاقتصادي. أما الشق الثاني من الدين العام فهو (الدين الخارجي) فشهدت بيانات الملحق (33) التطور الحاصل في عامي (2003-2004) وبنسبة (8.02%)، ولكنها قد انخفضت خلال المدة (2005-2013) وبنسب مئوية قدرت ب (-18.93% ، -3.15%) بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية، وعاود التغير السنوي للدين الخارجي بالارتفاع خلال المدة (2014-2017) وبنسب بلغت (0.93%-40.04%) نتيجة لتفاقم الانفاق العسكري جراء تصاعد العمليات العسكرية، ثم انخفض وعاود الارتفاع في عام (2020) الى (8.83%) بسبب تدهور الاقتصاد وتفاقم الركود العام فيه على اثر انخفاض اسعار النفط. وخلال المدة (2003-2020) كانت أعلى نسبة للدين من الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال الاعوام (-2003-2004-2005-2012) وبنسب بلغت اعلى من (60%)، مسجلة (415.28%)، (282.93%)، (181.05%)، (437.69%). أما خلال المدة (2015-2020) فلم تخرج النسبة عن اعلى الحدود المقبولة دولياً (60%) وكانت نسبة الدين من الناتج بحدود (50.47%) عام (2020) مقابل (44.22%) لعام (2015). وعلى الرغم من ضخامة الإيرادات المتحققة طيلة الموازنات مدة الدراسة، الا انها لم تستطع تغطية اعباء الدين العام ومازال يشكل عبئاً على الاجيال القادمة.

### رابعاً: تطور القطاع الحقيقي في العراق للمدة (2003-2020)

يُعبّر مؤشر الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عن " قيم السلع والخدمات النهائية (تامة الصنع) المنتجة داخل الرقعة الجغرافية للبلد خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة " لذا يعد من اكثر المقاييس تداولاً لقياس اجمالي الانتاج السلعي والخدمي للدولة. فمن غير المعقول تحقيق تنمية شاملة وواسعة من غير نمو اقتصادي. لذا سيتم التعبير عن النمو الاقتصادي من خلال التغير الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة حسب القطاعات، فضلاً عن التغير في نصيب الفرد من الناتج، والمساهمة النسبية للقطاعات المكونة للناتج الحقيقي .

### الفصل الثالث..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

والملاحق(34) يشير إلى تطور الناتج الحقيقي في العراق للمدة(2003-2020) فقد ارتفع من (26,990,4) ملايين دينار وبمعدلات نمو متذبذبة، نتيجة رفع العقوبات الدولية، وارتفاع الإيرادات النفطية، فقد ارتفعت العائدات النفطية من(8) مليارات دولار عام(2003) مقابل(17,4) مليارات دولار عام(2004)( البنك المركزي العراقي، 2003:18). وذلك نتيجة للتطور الذي اصاب الاسعار العالمية للنفط، اذ ارتفع سعر برميل النفط من(\$28,81) عام (2003) الى(\$108.62) عام(2004)، لكن مالبث ان خيمت ظروف الحرب، وشيوع حالة اللايقين، وعدم الاستقرار السياسي في عام (2014) فتراجع الناتج الحقيقي محققا معدل نمو سنوي سالباً مقداره(0,63-%) بسبب التراجع في الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض الاسعار العالمية للنفط الى(\$99.08) للبرميل، فضلا عن دخول تنظيم داعش المحافظات الغربية، و بسط سيطرتها على الحقول النفطية في تلك المناطق، واستمر معدل النمو الاقتصادي للناتج الحقيقي متراجعا حتى عام(2015) وبمعدل نمو سالب مقداره(2.43-%)، متأثراً بالصدمة المزدوجة، وطراً عليه نوع من التحسن للمدة(2016-2019) وبمعدلات نمو متباينة قدرت ب(17.59%، 1.02%، 0.61%، 5.30%) نتيجة التعافي التدريجي من الاضطرابات السياسية التي حصلت نهاية العام، وارتفاع اسعار النفط بنسبة(8.5%) ( البنك المركزي العراقي، 2019: 9).

اما خلال عام(2020) فقد انخفض الناتج الحقيقي الى(188,112.3) مليارات دينار، مسجلا معدل نمو سالباً مقداره(15,66-%)، وذلك نتيجة تفشي(Covid-19)، والركود الذي اصاب الاقتصاد العالمي، مسببا انخفاض الطلب على النفط، مما ادى الى هبوط أسعاره بمستوى أقل من (41.67) \$ للبرميل(OPEC,2020,42)، اذ أنخفض إنتاج النفط الى(1463.4) ملايين برميل مقابل (1670.3) ملايين برميل عام (2020) ( البنك المركزي العراقي، 2020: 12).

لذلك تجد الباحثة من خلال تتبع مسار النمو الاقتصادي للناتج الحقيقي: في الملحق(34)، ان معدل نمو الناتج الحقيقي قد ارتبط كثيرا بمعدل نمو انتاج القطاع النفطي، ويمكن ملاحظة ذلك بمقارنة معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي مع النفط ومعدلات نمو الناتج الحقيقي بدون النفط، اذ تبين أن معدلات نمو الناتج عدا النفط سجلت نموا متذبذبا للمدة(2003-2010) اذ بلغت (62.02%، 18.55%، 13.59%، 2.21%، 2.77%، 44.05%، 15.76-%) مقارنة بالناتج مع النفط وبمعدلات متقلبة بلغت(54,15%، 4.40%، 10.82%، 1.37%، 6.60%، 5.80%، 6.89%)، بسبب تقلبات السوق النفطية(انتاجا وتسعيرا)، كما ان هيمنة القطاع النفطي ادى إلى اختلالات هيكلية انتاجية وسوقية، نتيجة عدم الاستفادة من تلك العائدات النفطية بتحقيق التشابك القطاعي.

### 1- تحليل تفاوت متوسط نصيب الفرد من الدخل .

من خلال تتبع بيانات الملحق (34) فقد حقق متوسط نصيب الفرد من الدخل خلال المدة (2004-2012) ارتفاعاً بلغت قيمته نحو (1,0246) ملايين دينار عام (2004) وبمعدل نمو بلغ (49.70%)، إلى (4,7528) ملايين دينار عام (2012) وبمعدل نمو بلغ (151.96%)، وذلك نتيجة طبيعية لما آلت إليه عملية تعظيم الإيرادات النفطية، بعد تحسن أسعار النفط وتغيير النظام السياسي، وتحسن الوضع الاقتصادي، وهو أعلى معدل نمو تحقق طيلة مدة الدراسة. أما خلال المدة (2014-2020) فقد سجل متوسط دخل الفرد انخفاضاً في الأعوام (2014-2015) بمعدل نمو سالب بلغ (0.24- %) عام 2014 إلى (4.53- %) عام 2015 وبمعدل نمو سالب أيضاً، نتيجة تدهور الملف الأمني، واستمرار متوسط نمو دخل الفرد بالتذبذب تارة، والتباين تارة أخرى تبعاً لنمو وتطور الإيرادات النفطية فقد سجل في عام (2020) متوسط دخل قيمته (4,6768) ملايين دينار وبمعدل نمو سالب قدر بـ (17.13- %)، مقابل (5,6430) ملايين دينار وبمعدل نمو (7.71 %) عام (2019)، وذلك لتردي الأوضاع الاقتصادية العالمية، وما ترتب عليها من انخفاض الإيرادات النفطية، فلو كانت هناك سياسة اقتصادية رشيدة ومنضبطة قادرة على الاستفادة القصوى من العائدات النفطية في أيام الوفرة لتمكنت من تنشيط القطاعات كافة الإنتاجية والاقتصادية، وتجاوزت أثر الالتزامات المالية والاقتصادية.

### 2- تطور المساهمة للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

لمعرفة مدى هيمنة قطاع دون آخر على الناتج، لا بد من تحليل نسب مساهمة القطاعات في تكوين بنية الناتج المحلي الحقيقي، فقد شهد الاقتصاد العراقي اختلالات هيكلية شملت جميع أنشطته، ويعزى ذلك إلى سمة (أحادية الجانب)، إذ يعتمد الاقتصاد العراقي بنسبة أكثر من (90%) على الإيرادات النفطية (القطاع السلعي) وهو المصدر الإنتاجي الوحيد الذي يمول بقية القطاعات الخدمية والتوزيعية.

يطغى القطاع السلعي بنسبة أكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسب مساهمة القطاعات التوزيعية والخدمية خلال المدة (2003-2020) وكما واضح بالجدول (40). وذلك نابع من تدخل الدولة الكبير في النشاط الاقتصادي، وتلك السمة البارزة للأنظمة الدكتاتورية التي تستمد قوتها من خلال التحكم بالعائدات النفطية وآلية توزيعها. (عبد الحسين وآخرون، 2019: 435) فقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات السلعية إلى (71.4 %) كأعلى معدل لعام (2016) وبمعدل نمو (4.84 %) نتيجة التحسن الملحوظ في قطاع الزراعة بنسبة (59.6 %) ونمو قطاع النفط الخام بنسبة (20 %)، في حين انخفضت مساهمة القطاعات التوزيعية بنسبة (13.6 %) وبمعدل نمو

## الفصل الثالث.....الاثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

(6.8-%) مقارنة بالعام السابق (14.6%)، نتيجة انخفاض نمو نشاط البناء والتشييد بنسبة (46.2%)، وانخفض قطاع البنوك بنسبة (14.2%)، وقطاع المواصلات انخفض ايضا بنسبة (28.3%)، وانخفضت مساهمة القطاعات الخدمية في توليد الناتج الى (15%) مقارنة بالعام السابق وبنسبة (17.2%). (البنك المركزي العراقي، 2016: 15) وادنى معدل لمساهمة للقطاعات السلعية كان في عام (2020) اذ انخفضت بنسبة مساهمتها الى (70.5%) وبمعدل نمو سالب قدر بـ (0.01-%)، مقارنة بالعام السابق (0.28%) وذلك نتيجة انخفاض القيمة المضافة لقطاع التعدين وقطاع البناء بنسب قدرت بـ (12.6-%) و (67.6-%). (البنك المركزي، 2020: 1) كما سجلت القطاعات التوزيعية نسبة مساهمة متدنية بلغت (15.4%) وبمعدل نمو سالب مقداره (6.6-%)، مقارنة في العام السابق (16.5%) وذلك نتيجة لانخفاض القيمة المضافة لقطاع تجارة الجملة والمفرد، والفنادق، والنقل، والاتصالات، والخزن. كما سجلت القطاعات الخدمية بنسبة مساهمة في الناتج (14.4%) مقارنة بالعام السابق (13%) وبمعدل نمو بلغ (8.4%).

نتيجة لذلك الاختلال مما ترتب عليه تدني نسب التشغيل وارتفاع نسب البطالة الى (28.10%) عام (2003)، والى (26.8%) لعام (2004) نتيجة لتسريح الكثير من العاملين والعسكريين في وزارتي الدفاع والداخلية، فضلاً عن اغلاق المؤسسات الصناعية ذات التمويل الذاتي. وبقي معدل البطالة متذبذباً ما بين ارتفاع وانخفاض حتى وصل الى (13.7%) عام (2020) فبلغت القوة العاملة (10,357) آلاف عامل، ونسبة الشباب العاطلين عن العمل لفئة (15-24) سنة (42%)، اما نسبة الجامعيين العاطلين عن العمل فبلغت (22.9%)، وارتفعت نسبة طالبي العمل الى (60.7%). وسبب ارتفاع تلك النسب يعود الى انخفاض نسب التوزيع القطاعي للعمالة، اذ انخفضت في قطاع الزراعة من (5.5%) الى (3.6%)، وارتفع في قطاع الصناعة من (15.1%) الى (15.5%)، وارتفعت في قطاع الخدمات من (79.4%) الى (80.9%) وذلك للمدة (2019-2010). (صندوق النقد العربي، 2020: 314)

**وبناءً على ما سبق تعزو الباحثة:** ارتفاع الالهية النسبية للقطاعات السلعية وبامتياز للقطاع النفطي دون بقية القطاعات وبنسبة اعلى من (70%)، في تكوين الناتج، لأنه اقتصاد (احادي الجانب) يستمد موارده التمويلية من (العائدات النفطية)، فضلاً عن تغلغل اثار المرض الهولندي، فضخامة الايرادات النفطية، وارتفاع اسعار صرف العملة، قد خفضت القدرة التنافسية للقطاعات الانتاجية المحلية. مما اوجد نوعاً من التكاسل والتراخي نحو تطويرها. وذلك سيعمق من (الاختلال الهيكلي). وهنا يبرز استفهام هل تم استغلال العائدات النفطية الضخمة التي تحققت

## الفصل الثالث..... الاثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

في (اعوام الطفرة النفطية) في تطوير وتوسيع القطاعات الزراعية والصناعية وبقية القطاعات التوزيعية والخدمية ؟

الجدول (40) المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الحقيقي في العراق للمدة (2003-2020).

| السنوات | الانشطة السلعية<br>GDP % (1) | معدل النمو<br>(%) (2) | الأنشطة<br>الخدمية من<br>GDP % (3) | معدل<br>النمو (%) (4) | الانشطة<br>التوزيعية من<br>GDP (5) | معدل النمو<br>السنوي (6)<br>(%) |
|---------|------------------------------|-----------------------|------------------------------------|-----------------------|------------------------------------|---------------------------------|
| 2003    | 71.0                         | -                     | 12.5                               | -                     | 16.5                               | -                               |
| 2004    | 63,3                         | -10.8                 | 16.6                               | 32.8                  | 10,6                               | -35.2                           |
| 2005    | 62,4                         | -1.3                  | 17.4                               | 4.8                   | 10,8                               | 1.3                             |
| 2006    | 63.9                         | 2.2                   | 20.8                               | 19.5                  | 15.4                               | -13.9                           |
| 2007    | 64.7                         | 1.2                   | 21.1                               | 1.4                   | 14.2                               | 52.5                            |
| 2008    | 65.6                         | 1.3                   | 20.9                               | -0.9                  | 13.5                               | -4.9                            |
| 2009    | 56.3                         | -14.1                 | 29.9                               | 43.0                  | 11.8                               | -12.5                           |
| 2010    | 58,4                         | 4.4                   | 29.2                               | -2.3                  | 13.9                               | 17.7                            |
| 2011    | 59,64                        | 2.1                   | 29,7                               | 1.7                   | 10,6                               | -23.5                           |
| 2012    | 66                           | 10.7                  | 22.2                               | -25.3                 | 11.8                               | 11.0                            |
| 2013    | 63.6                         | 11.8                  | 22.1                               | -0.4                  | 14.3                               | 21.1                            |
| 2014    | 62,2                         | -2.2                  | 16.8                               | -23.9                 | 17.0                               | 18.8                            |
| 2015    | 68.1                         | 9.4                   | 17.2                               | 2.3                   | 14.6                               | -14.1                           |
| 2016    | 71.4                         | 4.84                  | 15                                 | -12.7                 | 13.6                               | -6.8                            |
| 2017    | 70,9                         | -0.7                  | 13,2                               | -1.4                  | 15.9                               | 4.6                             |
| 2018    | 70.3                         | -0.8                  | 13,3                               | 0.7                   | 16.4                               | 3.1                             |
| 2019    | 70,51                        | 0.28                  | 13,0                               | -2.2                  | 16,5                               | 0.6                             |
| 2020    | 70.5                         | -0.01                 | 14.1                               | 8.4                   | 15.4                               | -6.6                            |

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على :

1- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، للسنوات (2003-2020)، بغداد ، وزارة التخطيط

٢- تم احتساب الاعمدة (3,5,7) من قبل الباحثة باعتماد الصيغة الآتية : (سنة المقارنة / سنة الاساس) X 100-100

### المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق للمدة (2003-2020)

تعددت المظاهر الاقتصادية التي ترتبت عن عدم الاستقرار السياسي في العراق قبل عام (2003)، فقد نتجت عن الظروف الاستثنائية التي مر بها كالحروب، والعقوبات الدولية، والحصار الاقتصادي، أثار سلبية في الاقتصاد تمخض عنها تسارع موجات التضخم الركودي، وعانى من ارتفاع نسب البطالة بالتزامن مع تراجع القوة الشرائية للدينار العراقي نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، فنتج عنه ارتفاع سعر صرف العملة الاجنبية، مقابل هبوط قيمة الدينار. وباستمرار تدهور العوامل السياسية والامنية الى بعد عام (2003)، فقد حملت رواسب النظام السياسي السابق الى النظام الحالي، ووقع على عاتقه تغيير تلك المظاهر الاقتصادية التي شوهت النظام الاقتصادي، واستجدت مظاهر اقتصادية ناجمة عن تدهور الوضع الأمني والسياسي منها عجز الموازنة، تفاقم المديونية، ارتفاع الانفاق العسكري، انخفاض نصيب الفرد من الدخل، ارتفاع مستويات البطالة.

#### المطلب الأول: تنوع الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق .

##### المظهر الأول: ارتفاع معدلات التضخم والاستقرار السياسي في العراق

نلاحظ من الجدول (41) العمود (2) تدهور قيمة مؤشر الاستقرار السياسي مسجلاً قيمياً متدنية تجاوزت أدنى قيمة للمؤشر (-2.5) نقاط، خاصة خلال المدة الاولى للدراسة (2003-2007) اذ انخفض مؤشر الاستقرار السياسي إلى قيم متدنية بلغت (-2.4)، (-3.2)، (-2.7)، (-2.8) (-) (2.8)، (-2.5) نقاط، وانعكس ذلك (عكسياً) بارتفاع معدلات التضخم الى نسب مرتفعة قدرت بـ (33.6%)، (27%)، (36.9%)، (53.2%)، (30.8%). ونجحت سياسة البنك المركزي في ضبط الميول التضخمية وخفض معدلاتها السنوية المرتفعة، وجعلت التضخم تحت السيطرة وبامتياز منذ عام (1990) اذ انخفض بمعدل (-4.9%). اما خلال المدة الثانية للدراسة (2008-2013)، فقد استمر مؤشر الاستقرار السياسي بتدني قيمته نتيجة توالي اعمال العنف الطائفي، وازدياد عمليات الهجرة والنزوح، فانخفض الى قيم سالبة (-2.2)، (-2.5)، (-2.2)، (-1.8)، (-1.9)، فقد تمكنت سياسة البنك المركزي بتثبيت معدل التضخم عند مستويات مقبولة كأحد أهداف سياسية (استهداف التضخم). فاستقرت معدلات التضخم الى (2.7%)، (-2.8%)، (3.1%)، (5.5%)، (6.0%)، (1.9%). وشهدت المدة الثالثة للدراسة (2014-2020) فترة عدم استقرار سياسي حرجة جدا لم يمر بها تاريخ الاقتصاد السياسي العراقي من قبل، فقد تدهور الوضع الأمني، والسياسي، والاقتصادي معاً، والحصيلة كانت دخول تنظيم داعش المحافظات العراقية الغربية عام (2014)، إذ افقدت الدولة السيطرة على الأمن، وإيرادات حقول النفط الشمالية، مما

## الفصل الثالث..... الاثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

انعكس على تدهور قيمة المؤشر بقيمة سالبة ايضا الى (-2.5)، (-2.3)، (-2.3)، (-2.3)، (-2.5)، (-2.6)، (-2.5)، لكن بقيت معدلات التضخم مستقرة نوعا ما وبمعدلات (1.4%)، (1.5%)، (0.2%)، (0.4%)، (0.2%)، (-0.2%) و (0.6%)، على الرغم من تحديات ضخامة الانفاق الحكومي، واتساع فاتورة الانفاق العسكري، و ادراج المزيد من التعيينات والعقود للموظفين من غير غطاء مالي محدد في الموازنات العامة للدولة تحت ضغوطات سياسية .وبناء على ما سبق تصف الباحثة : ظاهرة التضخم بأنها ظاهرة مزمنة ومعقدة التركيب، تتحكم فيها عدة عوامل، وظاهرة عدم الاستقرار السياسي ليست بالجديدة على العراق، وكلاهما قد يؤثر بالآخر ،وعلى مدى العقود الزمنية الماضية، لم يظهر نظام اقتصادي يمتلك الحنكة والمقدرة في معالجة أسباب التضخم .

### الجدول(41) تطور التضخم ومؤشر الاستقرار السياسي في العراق للمدة(2003-2020)

| السنوات | تقدير قيمة المؤشر<br>(1) (الاستقرار السياسي) | الدرجة المنوية<br>(2) (لترتيب) | معدل التضخم<br>(3) % |
|---------|----------------------------------------------|--------------------------------|----------------------|
| 2003    | -2.4                                         | 0.5                            | 33.6                 |
| 2004    | -3.2                                         | 0.0                            | 27                   |
| 2005    | -2.7                                         | 0.5                            | 36.9                 |
| 2006    | -2.8                                         | 0.0                            | 53.2                 |
| 2007    | -2.8                                         | 0.5                            | 30.8                 |
| 2008    | -2.5                                         | 1.9                            | 2.7                  |
| 2009    | -2.2                                         | 2.4                            | -2.8                 |
| 2010    | -2.2                                         | 2.4                            | 3.1                  |
| 2011    | -1.8                                         | 4.3                            | 5.5                  |
| 2012    | -1.9                                         | 4.7                            | 6.0                  |
| 2013    | -2.0                                         | 4.3                            | 1.9                  |
| 2014    | -2.5                                         | 2.4                            | 2.2                  |
| 2015    | -2.3                                         | 2.9                            | 1.4                  |
| 2016    | -2.3                                         | 3.3                            | 1.5                  |
| 2017    | -2.3                                         | 2.9                            | 0.2                  |
| 2018    | -2.5                                         | 1.4                            | 0.4                  |
| 2019    | -2.6                                         | 1.4                            | -0.2                 |
| 2020    | -2.5                                         | 1.4                            | 0.6                  |

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على بيانات الملحق(27)، والجدول (36) .

### المظهر الثاني: تقلبات سعر الصرف والاستقرار السياسي في العراق .

من العوامل التي لا تقل اهمية عن سابقتها هو (متغير سعر الصرف)، فالدولة التي تعاني من المخاطر، واريك سياسي، ستتدهور قيمة عملتها الشرائية، وسيرتفع لديها سعر الصرف. ولسان حال العراق أصدق تعبيراً، فتدهور مؤشر الاستقرار السياسي قد اثر في ارتفاع سعر صرف العملة، على الرغم من استخدام البنك المركزي (النظام المدار) للمدة(2003-2020)، والدليل الاخر على

## الفصل الثالث..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

تدهور مؤشر الاستقرار السياسي في العراق تبوأه درجات ترتيب متدنية، إذ انخفضت طيلة مدة الدراسة الى اقل من (10%) واصبح في وضع مقارن ضعيف جداً، خلال المدة من (2006-2003) كان ترتيب العراق متدنياً جداً وبدرجة (0.5%) عالمياً. فانعكس على تدهور العملة المحلية وارتفاع سعر الصرف، وسجل سعر الصرف عام (2006) اعلى سعر (1469) ديناراً مقابل الدولار، نتيجة ارتفاع معدل التضخم، مما أثر على الكميات المطلوبة والمباعة في المزاد العلني ارتفاعاً وانخفاضاً. اما خلال المدة (2007-2020) فقد ارتفع ترتيب العراق قليلاً وبدرجة (4.3%) فسجل سعر الصرف الرسمي استقراراً عند سعر (1255) دينار الى (1166) ديناراً ثم ارتفع الى (1190) ديناراً، نتيجة اصدار البنك المركزي تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الاجنبية كرد فعل للمخاوف بشأن غسيل الاموال، مما قد يؤثر في الاحتياطي النقدي، فيزيد من الطلب على العملة الصعبة في العراق من خلال السعي الحثيث للوسطاء الماليين في الحصول على العملة الصعبة وبيعها للسوريين والاييرانيين، مما اجبر البنك بتحديد الكميات المباعة في المزاد. (كنتر، 2015: 386) وكما مبين في الجدول (42)

جدول (42) تطور سعر الصرف والاستقرار السياسي في العراق للمدة (2003-2020).

| السنوات | مؤشر الاستقرار السياسي (1) | الدرجة المنوية (2) % | سعر الصرف الرسمي (3) | معدل تغير سعر الصرف % (4) |
|---------|----------------------------|----------------------|----------------------|---------------------------|
| 2003    | -2.4                       | 0.5                  | 1896                 | -                         |
| 2004    | -3.2                       | 0.0                  | 1453                 | -23.36                    |
| 2005    | -2.7                       | 0.5                  | 1469                 | 1.10                      |
| 2006    | -2.8                       | 0.0                  | 1475                 | 0.40                      |
| 2007    | -2.8                       | 0.5                  | 1255                 | -14.91                    |
| 2008    | -2.5                       | 1.9                  | 1193                 | -4.94                     |
| 2009    | -2.2                       | 2.4                  | 1170                 | -1.92                     |
| 2010    | -2.2                       | 2.4                  | 1170                 | 0                         |
| 2011    | -1.8                       | 4.3                  | 1170                 | 0                         |
| 2012    | -1.9                       | 4.7                  | 1166                 | -0.34                     |
| 2013    | -2.0                       | 4.3                  | 1166                 | 0                         |
| 2014    | -2.5                       | 2.4                  | 1188                 | 1.88                      |
| 2015    | -2.3                       | 2.9                  | 1190                 | 0.16                      |
| 2016    | -2.3                       | 3.3                  | 1190                 | 0                         |
| 2017    | -2.3                       | 2.9                  | 1190                 | 0                         |
| 2018    | -2.5                       | 1.4                  | 1180                 | 0                         |
| 2019    | -2.6                       | 1.4                  | 1180                 | 0                         |
| 2020    | -2.5                       | 1.4                  | 1190                 | 0.84                      |

المصدر : من اعداد الباحثة بناء على الملحقين (30)، (27)

### المظهر الثالث: تطور عجز الموازنة والاستقرار السياسي في العراق .

يعدّ عدم الاستقرار السياسي ممثلاً بعامل (شخصنة الانفاق) من أهم الأسباب التي أدت إلى تسييس الانفاق العام، وتعزيز ميول السياسيين لطلب المزيد من الريع الوطني، في مشروعات غير ذات جدوى، مما انعكس في طبيعة وآلية البرامج المستخدمة في التخطيط المالي، والاعتماد على برامج تقليدية غير متداولة عالمياً، في اعداد الموازنات العامة مقارنة بدول الجوار، على الرغم من الارقام الفلكية لتخصيصات الموازنة، الا ان كل موازنات العراق خلال المدة (2003-2020) تم اعدادها على اساس القبول (بعجز متنام) دون اعتبار للأولويات الاستراتيجية، مما أبعد الموازنة العامة عن أهداف السياسة الاقتصادية. لذلك نجد تفاقم الانفاق التشغيلي في (فقرة الرواتب) من اهم اسباب تفاقم العجز بالموازنات خاصة خلال المدة (2010-2020)، عند انخفاض اسعار النفط . فقد شهدت الموازنة العامة عجزاً في الاعوام (2014-2015-2016-2019-2020) وذلك يعود لعدة اسباب منها: تفاقم الانفاق التشغيلي (الجاري) من (54,580,00) ملايين دينار وبمعدل نمو بلغ (4.85%) عام (2010)، الى (77,986) ملايين دينار وبمعدل نمو بلغ (7.97%) عام (2014)، ثم الى (87,301,00) ملايين دينار وبمعدل نمو بلغ (30.19%) عام (2019)، نتيجة التوسع العام في الرواتب، الا ان الانفاق الجاري انخفض في عام (2020) الى (72,873,00) وبمعدل نمو (16.52%-) نتيجة الركود الاقتصادي في العالم. ومن الاسباب الاخرى لعجز لموازنة العامة في العراق ارتفاع قيمة الانفاق العسكري من (892,000) مليارات دينار عام (2004) الى (11,210,000) مليارات دينار عام (2015)، اذ ارتفعت نسبة الانفاق العسكري من الانفاق العام من (1.80%) عام (2004) الى (12.50%) عام (2015).

لذلك ترى الباحثة: ان تدهور مؤشر الاستقرار السياسي الى ما دون (-2.5) نقاط زاد من تدهور صافي عجز الموازنة، مسجلاً أدنى القيم السالبة خلال الاعوام (2015-2016-2017-2020) بلغت (-12,882.771) (-7,863,760)، (-3,927,265)، (-12,658,130) مليارات دينار. وبمعدلات تغير بلغت (0.04%)، (-0.03%)، (-85.41%)، (0.03%) على التوالي وكما مشار في الجدول (43) .

الجدول (43) تطور عجز الموازنة والاستقرار السياسي في العراق للمدة (2003-2020)

| السنوات | تقدير قيمة مؤشر الاستقرار السياسي (1) | الدرجة المئوية للترتيب (2) | صافي عجز الموازنة (3) | التغير السنوي (4) |
|---------|---------------------------------------|----------------------------|-----------------------|-------------------|
| 2003    | -2.4                                  | 0.5                        | 11,115,873            | -                 |
| 2004    | -3.2                                  | 0.0                        | 865,248               | 7.684             |
| 2005    | -2.7                                  | 0.5                        | 14,127,697            | 86.25             |
| 2006    | -2.8                                  | 0.0                        | 15,753,472            | 11.50             |
| 2007    | -2.8                                  | 0.5                        | 12,596,968            | 20.03             |
| 2008    | -2.5                                  | 1.9                        | 11,687.578            | -7.21             |
| 2009    | -2.2                                  | 2.4                        | -4,954,194            | -57.61            |
| 2010    | -2.2                                  | 2.4                        | -57,61                | -11.14            |
| 2011    | -1.8                                  | 4.3                        | 4,402,200             | -1.55             |
| 2012    | -1.9                                  | 4.7                        | 39,167,000            | -62.52            |
| 2013    | -2.0                                  | 4.3                        | 14,677,000            | -53.02            |
| 2014    | -2.5                                  | 2.4                        | 6,895,000             | -214.0            |
| 2015    | -2.3                                  | 2.9                        | -7,863,760            | 0,04              |
| 2016    | -2.3                                  | 3.3                        | -3,927,760            | -0.03             |
| 2017    | -2.3                                  | 2.9                        | -12,658,130           | -85.41            |
| 2018    | -2.5                                  | 1.4                        | 1,845.785             | 1,29              |
| 2019    | -2.6                                  | 1.4                        | 25,697.800            | -116.1            |
| 2020    | -2.5                                  | 1.4                        | -12,882,711           | 0.03              |

المصدر : تم اعداد الجدول من قبل الباحثة بناء على بيانات الملحق (27) والملحق (35)

المظهر الرابع: تطور الانفاق العسكري والاستقرار السياسي في العراق

تتأقلم الانفاق العسكري في العراق بعد أن احتلّ مستويات متدنية لمؤشر السلام العالمي، فقد حصل على الترتيب (161) عالمياً من اصل (163) دولة ، وبدرجة (3.487) نقاط (أسوأ تدهور) حسب تقديرات عام (2020)، مقارنة في عام (2008) إذ كان ترتيبه (140) عالمياً من اصل (144) دولة، وبدرجة مؤشر (3.514) نقاط والأسوأ تدهوراً أيضاً. (Global peace index, 2020:9) لند نجد التدهور الحاصل في مؤشر السلام خلال المدة (2013-2017) قد رفع من الكلف الكلية للعنف في العراق بعد ازدياد العمليات الارهابية، وتفاقم عمليات التهجير الطائفي، فقفزت الكلف الكلية للعنف من (26,835) ملايين دولار عام (2013) الى (280,324.5) ملايين دولار، كما ارتفعت الكلف الكلية للعنف - لكل شخص من (815) دولاراً الى (7,772.6) دولاراً، مما أدى الى ارتفاع نسبة كلف العنف من الناتج المحلي الاجمالي من (15%) الى (57%) نتيجة لتزايد تخصيصات التسليح وحفظ الامن القومي، ونفقات ايواء النازحين والمهجرين. لذلك ارتفع ترتيب العراق بين دول العالم من حيث اكثر الدول تضرراً من كلف العنف الى المرتبة (10)، واحتل المرتبة الاولى قبل افغانستان وسوريا واليمن وليبيا من حيث اكثر الدول تضرراً في الاثر

## الفصل الثالث.....الاثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

الاقتصادي للإرهاب خلال المدة (2014-2017). فارتفعت قيم الانفاق العسكري من (892,000,00) مليارات دينار عام (2004)، الى (11,210,000) ترليون دينار عام 2015 وكما مبين بالجدول (44).

**لذا تجد الباحثة:** ان ثمة عوامل أسهمت بهبوط مؤشر الاستقرار السياسي في العراق منها، التشرذم السياسي بعد اتساع نطاق المشاركة في صنع القرار السياسي وضعافه بالوقت نفسه ؟ نتيجة تعدد الاحزاب والكيانات الحاكمة، كما ادت المحاصصة الطائفية الى ترسيخ التوترات بين الكتل السياسية وتعميق العداوات، مقابل العجز الكامل للدولة بفرض الامن وتوفير الخدمات للمواطنين، فتحول العراق من دولة بناء الى دولة فشل. ولهذا السبب عدّ العراق من افشل الدول والاكثر هشاشة بعد تسجيله الترتيب (الثاني) عالمياً، من بين (178) دولة، وبدرجة مؤشر (111.4) نقاط من اصل (120) ومنذراً بالخطر عام (2007) ويعزا ذلك الى احتدام العمليات الانتحارية الارهابية، مما قد كلف الدولة مليارات الدولارات، خاصة بعد تزايد اعداد ضحايا الارهاب، والنزوح القسري بين المحافظات، بعد دخول التنظيم الارهابي الى المحافظات، قد زاد من الانفاق على الترسانة العسكرية، فارتفعت نسبة (الانفاق العسكري) من الناتج من (1.70%) عام (2003) الى (5.40%) عام (2015) بالتوازي مع تدهور (مؤشر الاستقرار السياسي على وفق البنك الدولي).

**الجدول (44) تطور الانفاق العسكري ومؤشر الاستقرار السياسي في العراق (ملايين دينار).**

| السنوات | تقدير قيمة مؤشر الاستقرار السياسي (١) | الدرجة المنوية للترتيب (2) | الانفاق العسكري (ملايين دينار) _ (3) | الانفاق العسكري من (4) العام % | الانفاق العسكري من الناتج (%) (5) |
|---------|---------------------------------------|----------------------------|--------------------------------------|--------------------------------|-----------------------------------|
| 2003    | -2.4                                  | 0.5                        | -                                    | -                              | -                                 |
| 2004    | -3.2                                  | 0.0                        | 892.000,00                           | 1.80                           | 1.70                              |
| 2005    | -2.7                                  | 0.5                        | 1,650,000,00                         | 3.50                           | 2.20                              |
| 2006    | -2.8                                  | 0.0                        | 1,810,000,00                         | 3.80                           | 1.90                              |
| 2007    | -2.8                                  | 0.5                        | 2,500.000,00                         | 5.93                           | 2.20                              |
| 2008    | -2.5                                  | 1.9                        | 3,720,000,00                         | 4.10                           | 2.40                              |
| 2009    | -2.2                                  | 2.4                        | 3,790,000,00                         | 4.90                           | 3.00                              |
| 2010    | -2.2                                  | 2.4                        | 4,390.000.00                         | 5.50                           | 2.70                              |
| 2011    | -1.8                                  | 4.3                        | 5,010,000,00                         | 5.30                           | 2.30                              |
| 2012    | -1.9                                  | 4.7                        | 4,830.000.00                         | 4.40                           | 2.00                              |
| 2013    | -2.0                                  | 4.3                        | 9,070,000,00                         | 6.90                           | 3.30                              |
| 2014    | -2.5                                  | 2.4                        | 8,070,000,00                         | 6.70                           | 3.00                              |
| 2015    | -2.3                                  | 2.9                        | 11,210,000,00                        | 12.50                          | 5.40                              |
| 2016    | -2.3                                  | 3.3                        | 7,060.000,00                         | 8.40                           | 3.50                              |
| 2017    | -2.3                                  | 2.9                        | 8,780,000,00                         | 11.00                          | 4.00                              |
| 2018    | -2.5                                  | 1.4                        | 7,490,000,00                         | 8.80                           | 3.00                              |
| 2019    | -2.6                                  | 1.4                        | 9,060,000,00                         | 9.30                           | 3.40                              |
| 2020    | -2.5                                  | 1.4                        | 5,822,000,00                         | 8.30                           | 4.10                              |

المصدر : من اعداد الباحثة بناء على بيانات الملحق (27)، والجدول (37).

#### المظهر الخامس: تطور الدين العام والاستقرار السياسي في العراق

جابه العراق ومايزال يجابه حالة عدم الاستقرار السياسي بعد عام(2003) متمثلة بعدة اشكاليات، منها اشكالية حفظ الامن والاستقرار والقضاء على الارهاب، وتسوية ازمة النازحين واللاجئين، و إشكالية المحاصصة الطائفية، وانتهاكات حقوق الانسان في العراق مما كبدها ديوناً جسيمة. فمن خلال الملحق(36) يتضح التدهور الواضح بمؤشر الاستقرار السياسي الى ادنى من(-2.5) نقاط طيلة مدة الدراسة(2003-2020)، وانخفاض الدرجة المئوية للترتيب الى اقل من(10%)، فخلال المدة(2003-2008) انخفض حجم الدين العام للعراق بسبب الاعفاءات من قبل الدول الدائنة، واقتصرت على الديون الداخلية التي ورثتها الحكومة من النظام السياسي السابق، إذالدين انخفض من (122,863,000) مليارات دينار عام(2003)، الى(59,114,133) مليارات دينار. وسجل حجم الدين الداخلي ارتفاعا من(6,061,688) مليارات دينار عام(2004) وبمعدل تغير سنوي(71.91 %) الى(32,142.805) مليارات دينار عام(2015) وبمعدل نمو(237.62%)، واستمر قيمة الدين الخارجي بالارتفاع مقارنة بعام(2014) الى(52,638,006) ملايين دينار وبمعدل نمو(4.49%) لتكون قيمة اجمالي الدين العام بنحو(84, 780,811) مليارات دينار عام(2015). و يعزا ارتفاع حجم الدين العام الى تفاقم الانفاق العسكري وبقية(11,210,000) مليارات دولار وبمعدل نمو (12.50%) لعام(2015) بالتزامن مع انخفاض مؤشر الاستقرار السياسي الى(-2.3) نقاط. واستمر الدين الداخلي بالنمو خلال العامين(2016-2017) مع استمرار استنزاف العمليات العسكرية والتسليح. ومع انتهاء العمليات الحربية انخفض الدين الداخلي الى(40,495.000) مليارات دينار عام(2019)، لكن عاود الارتفاع عام(2020) نتيجة هبوط اسعار النفط، وتفاقم الانفاق العام خاصة ( النفقات التشغيلية) التي تكون غالبيتها رواتب للموظفين، مما اضطرها اللجوء الى الاقتراض الداخلي مرة اخرى، فارتفع حجم اجمالي الدين العام الى(100,328,000) مليارات دينار.

**تستنتج الباحثة:** أن مؤشر الاستقرار السياسي يرتبط بعلاقة عكسية مع الدين العام، فكلما هبط مؤشر الاستقرار السياسي، ارتفع حجم الدين العام.

#### المظهر السادس: تطور البطالة والاستقرار السياسي في العراق

أدت ظروف الحرب التي مر بها العراق منذ الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية، مروراً بالاحتلال الأمريكي الى عسكرة المجتمع، واستخدام طاقات القوى العاملة في الاعمال العسكرية والأمنية، مما يعطل اهم الموارد الاقتصادية في تحقيق تنمية شاملة قادرة على خلق فرص عمل

## الفصل الثالث.....الاثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي والعراق

للشباب التي استنزفتها الحروب والأجهزة الامنية، واليوم تم استخدامها بالأجهزة الامنية كثيرا أذ تفوق اعدادها في أية دولة اخرى من الدول المماثلة للعراق في حجم سكانه".

تأثرت الاسر العراقية بالإرهاب والعنف كثيرا مما اجبرها على النزوح والهجرة اما داخليا بين المحافظات، او طلب الهجرة دوليا مما افقدها اعمالها. فقد سجلت محافظة الانبار الاعلى تأثرا بالإرهاب وبنسبة (55.8%)، تليها محافظة نينوى وبنسبة (34.6%)، ثم محافظة صلاح الدين وبنسبة (23.6%). (الجهاز المركزي للإحصاء، 2019:8) ومن خلال الجدول (45) نلاحظ ارتفاع معدلات البطالة في الاعوام غير المستقرة سياسيا بدءا من عام (2003) اذ ارتفعت نسبة البطالة الى اعلى مستوى بلغت (28.10%) نتيجة لخاصية تلك السنة غير المستقرة سياسيا واقتصاديا، فسحبت معها رواسب وسلبات النظام السابق فقد دفعت الظروف الاقتصادية الجائرة الى توجه نسبة كبيرة من العاطلين للعمل في الاعمال الهامشية. ثم انخفضت في عام (2005) الى (17.97%) وبمعدل نمو (-32.9%) ليس بسبب تبني السياسة الاقتصادية وبرنامج معين يوفر فرص العمل، وانما بسبب تغيير معايير العمل وبما يتناسب مع منظمة العمل الدولية فقد لا يعتبر الشخص الذي يعمل باجر لساعة واحدة عاطلا عن العمل. ثم ارتفعت في عام (2015) الى (22.70%) وبمعدل نمو (13.5%) نتيجة طبيعية لوحشية الاعمال الارهابية التي اجبرت ارباب الاسر على ترك أوطانهم واعمالهم وأصبحوا بلا عيش ولا مأوى. مما ولدَ ضغوطا شعبية بين فئة الشباب، واصبحت المظاهرات المناهضة لسياسة الحكومة سبيل الشباب الوحيد للتعبير عن رفضهم للتمييز، وما حصل في تشرين الاول في عام (2019) من احتجاجات شعبية خير دليل على تدرى الاوضاع الاقتصادية، اذ ارتفعت معدلات البطالة الى (22.6%) وبمعدل نمو (107.33%) ثم انخفضت الى (13.7%) عام (2020) نتيجة إصدار اوامر تعيين العقود في الشركات النفطية، والمحاضرين . وبناء على ما سبق تستنتج الباحثة: ان من اهم الاسباب التي ادت الى تفاقم البطالة في العراق، تدهور الجانب السياسي والامني، مما ادى الى تعاظم الاثر الاقتصادي للأنفاق العسكري واستنزاف الكثير من الموارد المالية واستخدام القطاع العسكري المزيد من الموارد البشرية، والمواد الخام، وقطاع واسع من الخدمات.

**الجدول (45) تطور البطالة وعدم الاستقرار السياسي في العراق للمدة (2003-2020).**

| السنوات | تقدير قيمة مؤشر (1) الاستقرار السياسي | الدرجة المنوية للترتيب (2) | معدل البطالة % (3) | معدل التغير % (4) |
|---------|---------------------------------------|----------------------------|--------------------|-------------------|
| 2003    | -2.4                                  | 0.5                        | 28.10              | -                 |
| 2004    | -3.2                                  | 0.0                        | 26.80              | -4.62             |
| 2005    | -2.7                                  | 0.5                        | 17.97              | -32.94            |
| 2006    | -2.8                                  | 0.0                        | 17.50              | -2.61             |
| 2007    | -2.8                                  | 0.5                        | 11.70              | -33.14            |
| 2008    | -2.5                                  | 1.9                        | 18.23              | 55.81             |
| 2009    | -2.2                                  | 2.4                        | 15.20              | -16.62            |
| 2010    | -2.2                                  | 2.4                        | 15.20              | 1                 |
| 2011    | -1.8                                  | 4.3                        | 11.10              | -26.97            |
| 2012    | -1.9                                  | 4.7                        | 11.90              | 7.20              |
| 2013    | -2.0                                  | 4.3                        | 16.00              | 34.45             |
| 2014    | -2.5                                  | 2.4                        | 20.00              | 25                |
| 2015    | -2.3                                  | 2.9                        | 22.70              | 13.5              |
| 2016    | -2.3                                  | 3.3                        | 15                 | -33.92            |
| 2017    | -2.3                                  | 2.9                        | 10.82              | -27.86            |
| 2018    | -2.5                                  | 1.4                        | 10.9               | 0.73              |
| 2019    | -2.6                                  | 1.4                        | 22.6               | 107.33            |
| 2020    | -2.5                                  | 1.4                        | 13.7               | -39.3             |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

١- الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاقتصادي والاجتماعي للأعوام (2014 - 2012)، بغداد، وزارة التخطيط

2- صباح فيحان محمود، قتيبة ماهر عبد اللطيف .(2017). قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة (2003-2013)، دراسة قياسية، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (2)، العدد (38)، 277ص .

**المظهر السابع: تفاوت متوسط نصيب الفرد من الدخل و الاستقرار السياسي في العراق**

يشير الجدول (46) الى ارتفاع مستوي نصيب الفرد من الدخل للمدة (2003-2012) من (1,0246) ملايين دينار عام (2003) الى (4,752) ملايين دينار وبمعدل نمو (151.96%) نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية في ذلك العام، ثم توالى الانخفاضات في الاعوام (2014-2015) من (4,8100) ملايين دينار الى (4,592) ملايين دينار، وبمعدلات نمو سالبة بلغت (-0.24%)، (-4.53%) نتيجة الركود العام الذي اصاب الاقتصاد حين دخول داعش العراق، واتخاذ الحكومة اجراءات تقشفية، وتخفيض الرواتب. واستمر متوسط نصيب الفرد في الهبوط حتى عام (2020) وبمعدل نمو سالب بلغ (-17.13%) تزامنا مع انخفاض اسعار النفط.

## الفصل الثالث.....الاثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

لذلك ترى الباحثة ان العلاقة قد تكون تبادلية بين مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر متوسط نصيب الفرد، فانخفاض الاخير قد يبعث المزيد من السخط والاضطرابات بين المواطنين ضد الحكومة، مما يعرقل الحالة الامنية، ومن ثم يؤثر سلبيا في الاداء الاقتصادي، فتوقفت الدوائر الرسمية والاعمال التجارية كافة، بسبب تلك الاضطرابات، وما يؤيد ذلك ما حصل في (25 تشرين الاول/ 2019) في العراق.

الجدول (46) العلاقة بين متوسط نصيب الفرد والاستقرار السياسي في العراق.

| السنوات | تقدير قيمة مؤشر الاستقرار السياسي (1) | الدرجة المئوية للترتيب (2) | متوسط نصيب الفرد من الدخل (3) | التغير السنوي (4) |
|---------|---------------------------------------|----------------------------|-------------------------------|-------------------|
| 2003    | -2.4                                  | 0.5                        | 1,0246                        | -                 |
| 2004    | -3.2                                  | 0.0                        | 1,5331                        | 49.70             |
| 2005    | -2.7                                  | 0.5                        | 1,5534                        | 1.32              |
| 2006    | -2.8                                  | 0.0                        | 1,6609                        | 6.88              |
| 2007    | -2.8                                  | 0.5                        | 1,6342                        | -1.56             |
| 2008    | -2.5                                  | 1.9                        | 1,6739                        | 2.38              |
| 2009    | -2.2                                  | 2.4                        | 1,7281                        | 3.28              |
| 2010    | -2.2                                  | 2.4                        | 1,800                         | 4.16              |
| 2011    | -1.8                                  | 4.3                        | 1,886                         | 4,77              |
| 2012    | -1.9                                  | 4.7                        | 4,7528                        | 151.96            |
| 2013    | -2.0                                  | 4.3                        | 4,8228                        | 1.47              |
| 2014    | -2.5                                  | 2.4                        | 4,8100                        | -0.24             |
| 2015    | -2.3                                  | 2.9                        | 4,5927                        | -4.53             |
| 2016    | -2.3                                  | 3.3                        | 5,3156                        | 11.82             |
| 2017    | -2.3                                  | 2.9                        | 5,3047                        | -0.20             |
| 2018    | -2.5                                  | 1.4                        | 5,2395                        | -1.22             |
| 2019    | -2.6                                  | 1.4                        | 5,6430                        | 7.71              |
| 2020    | -2.5                                  | 1.4                        | 4,6768                        | -17.13            |

المصدر : تم تنظيم الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على الملحق (27) ، الملحق (34)

المبحث الرابع : تحليل مقارن بين المظاهر الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي للدول موضوع الدراسة) ليبيا، السعودية، العراق، خلال المدة (2003-2020)

المطلب الأول: المظاهر الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي للدول الثلاث

أولاً: مؤشر الاستقرار السياسي مقارنة بين (ليبيا، السعودية، العراق )

من خلال بيانات الملاحق(8)(21)(27) يتضح انه مع اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية للدول الثلاث، ستختلف درجة تأثرها بمؤشر الاستقرار السياسي، بالنسبة لدولة ليبيا فقد تفوقت على السعودية والعراق في ارتفاع درجة مؤشر الاستقرار السياسي للمدة(2003-2010) اذ سجلت نقاط ايجابية ضمن حدود الاستقرار(+2.5) مسجلة الدرجات(0.1)، (0.4)، (0.4)، (0.7)، (0.8). (0.8)، (0.8)، ثم تدهور لديها المؤشر خلال المدة(2011-2020)، مقارنة مع السعودية اذ حققت نقاط تدل على ضعف الاستقرار السياسي ، فالنقاط المتحققة سالبة و دون الحد الادنى للاستقرار(-2.5) نقاط، مسجلة(-0.1)، (-0.7)، (-0.2)، (-0.5)، (-0.5)، (-0.3)، (-0.5)، (-0.2)، وكذلك ينطبق الحال على العراق اذ حقق درجات دون الحد الادنى للاستقرار السياسي بلغت(-4.2)، (-3.2)، (-2.7)، (-2.8)، (-2.5)، (-2.2)، (-2.2). ثم تدهور المؤشر في الدولتين للمدة(2011-2020) الى قيم سالبة.

وعليه ترى الباحثة: يعد العراق اكثر الدول المقارنة تدهور وضعف استقرار وبامتياز، مقارنة بين ( ليبيا والسعودية). للمدة(2003-2020) وذلك لانخفاض الدرجة المئوية للترتيب الى اقل من (10%) فكانت في وضع مقارن ضعيف جدا .ثم تأتي ليبيا في المرتبة الثانية اذ تحتل موقع مقارن ضعيف جدا ايضا. وفي المرتبة الاخيرة السعودية احتلت وضع مقارن ضعيف فقط.

ثانياً: مؤشر التضخم مقارنة بين (ليبيا، السعودية، العراق)

مع استمرار تدني مؤشر الاستقرار السياسي في ليبيا للمدة(2011-2020) من(-1.3) نقاط عام(2011) الى(-2.5) عام(2020) ارتفع معدل التضخم الى(15.9%) وبمعدل نمو(562.5%) عام(2011). وباستمرار تدهور مؤشر الاستقرار السياسي حتى عام(2020) الى (-2.5) نقاط استقر معدل التضخم الى (1.4%)، وبمعدل نمو (0.04%-).

اما في المملكة العربية السعودية، فنجد ان تدهور مؤشر الاستقرار السياسي ضمن الحدود الدنيا قد رفع من معدل التضخم الى(9.9%) وبمعدل نمو(141%) عام(2008) نتيجة التوسع النقدي، وارتفاع المستوى العام للأسعار، وزيادة الانفاق العام وبمعدل نمو(11.54%) لمواجهة متطلبات

### الفصل الثالث.....الاثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

التعبئة العسكرية بعد تفاقم العمليات الارهابية فيها. ومن الجدير بالذكر ان المملكة بلد نفطي يعتمد في ايراداته على تصدير (النفط والغاز) فهذا الاختلال سيفاقم من الاسعار نتيجة تزايد متطلبات المملكة الاقتصادية والعسكرية، ولاسيما تأثير نمو السكان المتزايد. واستمر معدل نمو التضخم بالتذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض حتى عام (2020) وبمعدل تضخم (3.4%) ويعود لسببين:

الأول: تدهور الملف الأمني بعد زيادة العمليات العسكرية ضد الحوثيين .

الثاني: زيادة الاعانات والمنح المقدمة للمواطنين والشركات والعاطلين عن العمل بعد تفاقم (COVID19)

اما طبيعة النظام السياسي غير المستقر في العراق منذ مجيئه للحكم طيلة المدة (2020-2003)، قد رفعت من معدل التضخم من (33.6%) عام (2003) الى (53.2%) عام (2006) وبمعدل نمو (44.17%)، وخلال المدة (2019-2014) تأزم الوضع السياسي غير المستقر معبرا عن انخفاض مؤشر الاستقرار السياسي الى اقل من الحدود الدنيا، ولاسيما بعد دخول تنظيم داعش، وتفاقم الدين العام الداخلي لمواجهة متطلبات الانفاق العسكري، ارتفع معدل التضخم في عام (2014) الى (2.2%) وبمعدل نمو (15.78%)، ثم انخفض الى (-0.2-) وبمعدل نمو (150- % عام (2019) نتيجة انخفاض اسعار الوقود وبمعدل (2.3%) (الجهاز المركزي للإحصاء، 2019: 11)

تستنتج الباحثة: تعد ليبيا أكثر دول المقارنة تأثرا بارتفاع معدلات التضخم نتيجة تدهور مؤشر الاستقرار السياسي الى معدلات نمو بلغت (100%) (313.3%)، (562.5%)، (312.5%)، (133.3%)، (214.2%)، (141.4%) للأعوام (2005، 2007، 2011، 2015)، مقارنة مع السعودية حققت اعلى معدل نمو للتضخم بلغ (133.3%)، (214.2%)، (141.4%) للأعوام (2005)، (2006)، (2008)، وبأتي في المرتبة الثالثة العراق اذ حقق اعلى معدل تضخم وبمعدل نمو (36.66%)، (44.17%)، (77.41%) للأعوام (2005)، (2006)، (2011). وكما موضح في الملحق (37).

ثالثاً: أثر عدم الاستقرار السياسي في فائض عجز الموازنة مقارنة بين (ليبيا، السعودية، العراق)

أما اثر عدم الاستقرار السياسي في عجز - فائض الموازنة في الدول الثلاث، فاکثر الدول ارتفاع لديها معدل نمو عجز الموازنة السعودية، ثم ليبيا اذ سجلت عام (2007) نسبة (-37.0%) في السعودية، وفي ليبيا بمعدل نمو (-9.25%) نتيجة لارتفاع حجم الانفاق العام في الدولتين،

## الفصل الثالث..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

الى (124,333) ملايين دولار مقارنة بالعام السابق (104,886) ملايين دولار بالنسبة للسعودية، اما ليبيا فقد ارتفع لديها الانفاق العام الى (24,510) ملايين دولار عام (2007) بعد ان كانت (16,242) ملايين دولار عام (2006). (صندوق النقد العربي، 2011: 349)، وفي عام (2009) فالدول الثلاثة جميعها كانت متضررة اقتصاديا فحققت عجزا وبمعدلات نمو سالبة بلغت (78.8-%) في ليبيا، و (2-115-%) في السعودية، والعراق (86.9-%) نتجته هبوط اسعار النفط بعد ازمة الفقاعة المالية عام (2009). ومع تفاقم ازمة الربيع العربي في عام (2011) فحققت ليبيا عجزا بالموازنة بلغ (5,619-) ملايين دولار، وبمعدل نمو سالب بلغ (194.8-%) نتيجة توقف تصدير النفط بعد تدهور الاوضاع الامنية، بيد ان السعودية حققت فائضا بلغ (550، 77) ملايين دولار، وبمعدل نمو مرتفع بلغ (234.7-%)، في حين انخفض فائض الموازنة لدى العراق الى (51.16-%). ومع تدهور مؤشر الاستقرار السياسي في العراق استمر تدهور الموازنة العامة فقد حققت عجزا في الاعوام (2015-2016) ارتفع من (1,224-) ملايين دولار، الى (17,104) ملايين دولار نتيجة تفاقم الانفاق العسكري كما تم ذكره في المباحث السابقة. في حين حققت ليبيا عجزا وبمعدل نمو بلغ (157.51-%) نتيجة انخفاض حصة الانتاج من النفط المصدر. واشتركت الدول الثلاث في عام (2020) بتحقيق معدل نمو سالب بلغ في ليبيا (-) (243.9-%)، وفي السعودية وصل الى (0.02-%)، وفي العراق (156.1-%) نتيجة انتشار جائحة (COVID19) وكما مبين في الملحق (38)

**لذا تصف الباحثة:** تدهور مؤشر الاستقرار السياسي كان له الاثر في تخفيض الايرادات النفطية، وادى الى تفاقم الانفاق العام خاصة الانفاق العسكري والتشغيلي، واكثر الدول تضررا من خلال معدل نمو عجز - فائض الموازنة بالدولار الامريكي، العراق يأتي في المرتبة الاولى، ثم ليبيا في المرتبة الثانية، ثم السعودية في المرتبة الثالثة.

### رابعاً: مؤشر سعر الصرف بين (ليبيا، السعودية، العراق )

بقراءة تحليلية لبيانات الملحق (38) تبين ان المملكة العربية السعودية على الرغم من تدهور مؤشرات الاستقرار السياسي لديها فهي اكثر الدول استقر لديها سعر صرف الريال الرسمي مقابل الدولار وبمعدل نمو ثابت بلغ (0.1-%)، وذلك لاعتمادها (سعر الصرف الثابت) مقارنة بين ليبيا التي اتبعت نظام الصرف الثابت (الدولار الامريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة) (مصرف ليبيا المركزي، 2004: 10)، وقد تعرض لانخفاضات عديدة نتيجة لظهور اختلالات هيكلية في قطاعه الخارجي (صندوق النقد الدولي، 2013: 287). اما العراق فقد اتبع (نظام التعويم المدار) وقد تتدخل السلطة النقدية بتغيير سعر الصرف لتحقيق الاستقرار لغرض المحافظة على موجوداته

### الفصل الثالث..... الأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

الأجنبية، فقد تعرض لعدة تغيرات وتعديلات. فضلا عن التأثير العظيم لأسعار النفط العالمية على تقلباته.

خلال المدة (2003-2020) اكدت مؤسسة النقد العربي السعودي الالتزام الكامل (بسياسة ربط سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار، وذلك يعد الخيار الأهم الذي أسهم في نمو اقتصاد المملكة العربية السعودية منذ ثلاثين عاما). اذ صنفت وكالة التصنيف الائتماني (موديز) تصنيف السعودية ضمن (A1) وذلك ما يعكس قوة المركز المالي للمملكة خصوصا في اوقات الازمات والظروف السياسية غير المستقرة التي يشهدها العالم. أما في ليبيا فقد تدهور لديها سعر الصرف الرسمي خلال المدة (2011-2013) وقت اندلاع ازمة الربيع العربي، بسبب القيود المفروضة على معاملات النقد الاجنبي التي يقوم بها البنك المركزي الليبي، وارتفاع مستوى التضخم (15.9%) عام (2011) ارتفع سعر الصرف الرسمي الى (1,2596) دينار، ثم هبط الى (1,2545) دينار عام 2012، ثم الى (12535) دينار عام (2013) مقابل الدولار، محققا معدلات نمو منخفضة بلغت (0.4%)، (0.2%-)، (0.09%-) وعلى التوالي. ثم سجل تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض خلال المدة (2014-2020) بعد تزايد حدة الاعتداءات التركية في عام (2020). ولا يعد الوضع في العراق اكثر استقراراً من ليبيا، ان التدهور الحاصل بالدينار العراقي بمعدلات نمو سعر الصرف مرتفعة، ومتقلبة من (36.23%-) عام (2004) الى (1.10%-) عام (2005)، الى (0.40%) عام (2006)، نتيجة التدهور الحاصل بالعوامل السياسية والامنية، لكنه بعد تثبيت سعر الصرف الرسمي بسعر (125) ديناراً مقابل الدولار عام (2007) وفق النظام المدار. ثم استقر عند سعر (119) ديناراً وبمعدل نمو (4.94%-) عام (2008) ثم الى سعر (116) ديناراً عام (2012) وبمعدل نمو سالب (0.34%-)، ثم ارتفع الى (1190) دينار بمعدل نمو بلغ (0.84%) عام (2020) استقر سعر الصرف.

خامساً: أثر الاستقرار السياسي في الانفاق العسكري مقارنة بين (ليبيا، السعودية، العراق) .

يتضح من خلال بيانات الملحق (39) تفوق قيمة الانفاق العسكري للسعودية من (18,750) مليارات دولار عام (2003)، الى (87,190) مليارات دولار عام (2015) وبمعدل نمو بلغ (7.96%) . ويعزا ذلك الى تفاقم العمليات العسكرية في عام (2015) مقارنة بين ليبيا والعراق. ثم يأتي العراق في المرتبة الثانية، اذ ارتفعت قيمة الانفاق العسكري من (6,920) مليارات دولار عام (2014) الى (9,600) مليارات دولار عام (2015) وبمعدل نمو (38%) نتيجة تدهور الظروف الامنية. ثم تأتي ليبيا في المرتبة الأخيرة إذ أنفقت أعلى قيمة للإنفاق العسكري بلغت (8,984.4) مليارات دولار، وبمعدل نمو بلغ (116%) في عام (2016)، وذلك لتدهور مؤشر الاستقرار

### الفصل الثالث.....الاثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

السياسي لديها. و اعلى معدل نمو للأنفاق العسكري حققه العراق كان في عام (2007) اذ انفق (1,990,000) مليارات دولار وبمعدل نمو (60%).

سادساً : أثر الاستقرار السياسي في الدين العام مقارنة بين (ليبيا، السعودية، العراق ) .

من خلال ملاحظة بيانات الجدول (47) مع استمرار تدهور مؤشر الاستقرار السياسي في الدول الثلاث، فقد تفوقت السعودية في اعلى معدل نمو للدين العام، فقد ارتفع من (154,366) مليارات دولار عام (2003) الى (227,6) مليارات دولار عام (2020) وبمعدل نمو بلغ (26%)، ومن الجدير بالذكر ان عام (2015) سجلت فيه المملكة اعلى معدل للدين العام بلغ (236%) على خلفية تداعيات حربه ضد اليمن (المركز الوطني لإدارة الدين، 2022: بدون)، ويأتي بعده العراق بالمرتبة الثانية اذ سجل اعلى معدل للدين العام في عام (2004) وبمعدل نمو (73.89%) وبدين بلغت قيمته (88,788) مليارات دولار، وقد ارتفع في عام (2020) الى (89) مليارات دولار وبمعدل نمو (35%) واحتلت ليبيا المرتبة الاخيرة فقد ارتفع الدين العام من (3,436) مليارات دولار عام (2003) الى (27,709) مليارات دولار وبمعدل نمو بلغ (706%) عام (2004)، وارتفع الى (84,087,35) مليارات دولار عام (2020) وبمعدل نمو (46%).

## الفصل الثالث..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

### الجدول (47) أثر الاستقرار السياسي في الدين العام مقارنة بين دول مختارة دولار امريكي

| ليبيا   |                   |                | السعودية      |                   |             | العراق       |                   |             |
|---------|-------------------|----------------|---------------|-------------------|-------------|--------------|-------------------|-------------|
| السنوات | الاستقرار السياسي | الدين العام    | التغير السنوي | الاستقرار السياسي | الدين العام | التغير لسنوي | الاستقرار السياسي | الدين العام |
| 2003    | 0.1               | 3,436,831.00   | -             | 0.1               | 154,366.18  | -            | -2.4              | 120,000     |
| 2004    | 0.4               | 27,709,608.120 | 706.43        | -0.7              | 165,339.0   | 7.10         | -3.2              | 88,788      |
| 2005    | 0.4               | 39,936,818.118 | 44.12         | -0.2              | 122,573.00  | -25.86       | -2.7              | 71,280      |
| 2006    | 0.4               | 39,936,818.118 | 0.74          | -0.5              | 97,013      | -35.53       | -2.8              | 58,532      |
| 2007    | 0.7               | 23,564,007     | -40.99        | -0.5              | 70,894      | -26.92       | -2.8              | 59,252      |
| 2008    | 0.8               | 23,564,00796   | 0.00          | -0.3              | 62,63       | -11.65       | -2.5              | 46,637      |
| 2009    | 0.8               | 26,131,971,76  | 10.89         | -0.5              | 63.00       | 0.59         | -2.2              | 45,015      |
| 2010    | 0.0               | 22,922,017,01  | -12.28        | -0.2              | 44,246      | -29.76       | -2.2              | 47,519      |
| 2011    | -1.3              | 27,73,854,14   | 21.01         | -0.5              | 35,977      | -18.68       | -1.8              | 45,159      |
| 2012    | -1.6              | 34,37,000,000  | 23.90         | -0.5              | 22,119      | -38.51       | -1.9              | 44,199      |
| 2013    | -1.8              | 30,73,545,00   | -10.57        | -0.4              | 16.0        | -27.27       | -2.0              | 42,803      |
| 2014    | -2.4              | 30,73,545,000  | 0.00          | -0.3              | 11,8        | -31.25       | -2.5              | 43,204      |
| 2015    | -2.2              | 40,883,000,0   | 33.01         | -0.6              | 37,9        | 236.36       | -2.3              | 44,533      |
| 2016    | -2.3              | 46,559,000,00  | 13.88         | -0.5              | 84.4        | 127.02       | -2.3              | 44,192      |
| 2017    | -2.4              | 57,931,000     | 24.42         | -0.6              | 118.2       | 40.04        | -2.3              | 71,785      |
| 2018    | 2.4               | 62,371,570,000 | 7.66          | -0.6              | 149.3       | 26.52        | -2.5              | 40,862      |
| 2019    | -2.6              | 57,380,953,353 | -8.00         | -0.6              | 180.8       | 21.34        | -2.6              | 65,985      |
| 2020    | -2.5              | 84,087,353,353 | 46.54         | -0.7              | 227.6       | 26.44        | -2.5              | 89,512      |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على - الجدول (24)

1-دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي، للسنوات (2003-2020): بغداد ، وزارة المالية

2- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، انظر الموقع [www. data. Albank aldawli .org](http://www.data.Albankaldawli.org)

3-المركز الوطني لا دارة الدين. (2022). التقارير والاحصائيات السعودية : وزارة المالية.

### سابعاً: أثر عدم الاستقرار السياسي في البطالة مقارنة بين (ليبيا، السعودية، العراق)

من خلال ملاحظة الجدول (48) تبين أن أكثر الدول تضرراً بارتفاع معدلات البطالة العراق، اذ سجل الاعلى معدلا بين الدول الثلاث بلغ (28%) في عام (2003)، ثم بلغ (22.6%) في عام (2019)، ثم تأتي ليبيا بالمرتبة الثانية، سجلت اعلى معدل بطالة كان في عام (2020) وبمعدل (19.39%)، ثم السعودية كانت الاكثر استقراراً بثبات معدل البطالة مقارنة بين ليبيا والعراق اذ سجلت أعلى معدل (7%) طيلة المدة الزمنية (2003-2020).

الجدول (48) اثر عدم الاستقرار السياسي في البطالة مقارنة بين (ليبيا، السعودية، العراق)

| السنوات | السعودية               |              |               | العراق                 |              |               | ليبيا                  |              |               |
|---------|------------------------|--------------|---------------|------------------------|--------------|---------------|------------------------|--------------|---------------|
|         | مؤشر الاستقرار السياسي | معدل البطالة | التغير السنوي | مؤشر الاستقرار السياسي | معدل البطالة | التغير السنوي | مؤشر الاستقرار السياسي | معدل البطالة | التغير السنوي |
| 2003    | 0.1                    | 19.23        | -             | 0.1                    | 5.56         | -             | -2.4                   | 28.10        | -             |
| 2004    | 0.4                    | 19.14        | -0.46         | -0.7                   | 5.82         | 4.67          | -3.2                   | 26.80        | -4.62         |
| 2005    | 0.4                    | 19.02        | -0.62         | -0.2                   | 6.05         | 3.95          | -2.7                   | 17.97        | -32.94        |
| 2006    | 0.4                    | 18.80        | -1.15         | -0.5                   | 6.25         | 3.30          | -2.8                   | 17.50        | -2.61         |
| 2007    | 0.7                    | 18.60        | -1.06         | -0.5                   | 5.73         | -8.32         | -2.8                   | 11.70        | -33.14        |
| 2008    | 0.8                    | 18.51        | -0.48         | -0.3                   | 5.08         | -11.4         | -2.5                   | 18.23        | 55.81         |
| 2009    | 0.8                    | 18.95        | 2.37          | -0.5                   | 5.3          | -8.62         | -2.2                   | 15.20        | -16.62        |
| 2010    | 0.0                    | 19.03        | 0.42          | -0.2                   | 5.5          | 3.77          | -2.2                   | 15.20        | 1             |
| 2011    | -1.3                   | 19.02        | -0.05         | -0.5                   | 5.8          | 5.45          | -1.8                   | 11.10        | -26.97        |
| 2012    | -1.6                   | 19.03        | 0.05          | -0.5                   | 5.5          | -5.17         | -1.9                   | 11.90        | 7.20          |
| 2013    | -1.8                   | 19.05        | 0.10          | -0.4                   | 5.6          | 1.81          | -2.0                   | 16.00        | 34.45         |
| 2014    | -2.4                   | 19.94        | 4.67          | -0.3                   | 6.0          | 7.14          | -2.5                   | 20.00        | 25            |
| 2015    | -2.2                   | 18.87        | -5.36         | -0.6                   | 5.6          | -6.66         | -2.3                   | 22.70        | 13.5          |
| 2016    | -2.3                   | 18.77        | -0.52         | -0.5                   | 5.6          | 0             | -2.3                   | 15           | -33.92        |
| 2017    | -2.4                   | 18.61        | -0.85         | -0.6                   | 6.0          | 7.14          | -2.3                   | 10.82        | -27.86        |
| 2018    | -2.4                   | 18.46        | -0.80         | -0.6                   | 6.0          | 0             | -2.5                   | 10.9         | 0.73          |
| 2019    | -2.6                   | 18.34        | -0.65         | -0.6                   | 5.7          | -5            | -2.6                   | 22.6         | 107.33        |
| 2020    | -2.5                   | 19.39        | 5.72          | -0.7                   | 7.4          | 29.8          | -2.5                   | 13.7         | 34.51         |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجداول (47)، (17)، (27).

#### ثامناً: أثر الاستقرار السياسي في متوسط دخل الفرد مقارنة بين (ليبيا، السعودي، العراق )

يتضح من خلال الجدول (49) أن أكثر الدول تضرراً من تدهور مؤشر الاستقرار السياسي واثره في انخفاض متوسط دخل الفرد ليبيا ثم العراق، اما السعودية فلم يتأثر نصيب الفرد من الدخل، فهو في ارتفاع منذ عام (2003) ثم انخفض في عام (2017)، اما خلال عام (2020) فنجد الدول الثلاث هبط لديها متوسط الفرد من الدخل نتيجة لتداعيات الركود بعد تفشي الجائحة (Covid19) وبمعدلات نمو سالبة بلغت (32.2%) ليبيا (5.60%) السعودية (17.5%).

الجدول (49) أثر الاستقرار السياسي في متوسط الدخل مقارنة بين (ليبيا، السعودية، العراق)

| السنوات | ليبيا               |           | السعودية            |           | العراق              |           |
|---------|---------------------|-----------|---------------------|-----------|---------------------|-----------|
|         | معدل نمو نصيب الفرد | الاستقرار | معدل نمو نصيب الفرد | الاستقرار | معدل نمو نصيب الفرد | الاستقرار |
| 2003    | -                   | 0.1       | 0.1                 | -         | -2.4                | -         |
| 2004    | 2.82                | 0.4       | -0.7-               | 4.80      | -3.2                | 49.51     |
| 2005    | 10.16               | 0.4       | -0.2                | 2.54      | -2.7                | -0.62     |
| 2006    | 4.90                | 0.4       | -0.5                | -0.07     | -2.8                | 3.60      |
| 2007    | 4.78.               | 0.7       | -0.5                | -0.92     | -2.8                | 0.19      |
| 2008    | 1.24                | 0.8       | -0.3                | 3.35      | -2.5                | 6.42      |
| 2009    | -2.00               | 0.8       | -0.5                | -4.78     | -2.2                | 1.29      |
| 2010    | 3.93                | 0.0       | -0.2                | 2.010     | -2.2                | 3.65      |
| 2011    | -62.37              | -1.3      | -0.5                | 6.70      | -1.8                | 4.09      |
| 2012    | 121.78              | -1.6      | -0.5                | 7.63      | -1.9                | 9.76      |
| 2013    | -14.07              | -1.8      | -0.4                | -0.36     | -2.0                | 3.52      |
| 2014    | -24.500             | -2.4      | -0.3                | 0.75      | -2.5                | -3.46     |
| 2015    | -9.66               | -2.2      | -0.6                | 1.47      | -2.3                | 1.31      |
| 2016    | -3.89               | -2.3      | -0.5                | -0.60     | -2.3                | 10.55     |
| 2017    | 24.97               | -2.4      | -0.6                | -2.71     | -2.3                | 0.50      |
| 2018    | 13.45               | -2.4      | -0.6                | 0.60      | -2.5                | -4.49     |
| 2019    | 1.03                | -2.6      | -0.6                | -1.32     | -2.6                | 3.59      |
| 2020    | -32.23              | -2.5      | -0.7                | -5.60     | -2.5                | -17.59    |

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على : data. Albank aldawli.org

المطلب الثاني: رؤية لمستقبل الاقتصاد العراقي في ظل ضعف الاستقرار السياسي بعد عام(2020)

في البدء تستلزم عملية وضع سياسات واستراتيجيات لدعم وتعزيز الاستقرار السياسي ودوره في بناء الاستقرار الاقتصادي التي عبرت عنه الباحثة ب(رؤى طموحة)، يمكن ان تعبر عن قصة الصراع بين(السلطة) و(الاجيال)، او بين الحاكم والمحكوم. ولما كانت التجربة السياسية فاشلة على مدى ثلاثة عقود فذلك يتطلب وضع حد لجميع تلك التناقضات وآثارها الخفية. ويبرز هنا استفهام في حال استمرار عدم الاستقرار السياسي، هل ستستمر السياسة الاقتصادية العراقية بالفشل؟ ام هنالك حلول تقنية؟ وسياسات مستقبلية تضع الحلول لتلك الازمات والاختلالات. فلا بد من وضع استراتيجيات ملائمة وفعالة لحالة الاقتصاد العراقي على وفق الأولويات لتتويع قاعدة الاقتصاد.

### اولاً: سيناريو بقاء حالة عدم الاستقرار السياسي.

ان افتراض استمرار التحديات الاقتصادية سيفضي الى مزيد من عدم الاستقرار السياسي، والذي سينعكس الى اهمال برامج الاصلاح الاقتصادي، مما يبقي الواقع الاقتصادي دون تغيير. فلو افترضنا بقاء مستويات البطالة مرتفعة إلى (30%)، والتراجع التام في انتاجية القطاع الزراعي والصناعي، مادام الاعتماد قائماً على عائدات النفط ونسبة (90%) لتمويل الموازنة الاتحادية، فستجد امامها مفترق طريق غير قادرة على تحمل تبعاته، فهناك تراكم بالعجز يستنزف احتياطات البلد الاجنبية ويزعزع استقرار اقتصاده الكلي . فذلك يتطلب العديد من الحلول والمعالجات منها:

#### 1-سياسة رفع الدعم الحكومي

بما ان العراق يتبع اسلوب التخطيط المركزي في ادارة اقتصاده القومي، فان سياسة التسعير تعد مسؤوليته الكبرى، فالعراق يبيع مشتقاته النفطية (بأسلوب الخسارة الاقتصادية) من خلال بيع انتاجه للمواطن بسعر دون مستوى تكاليف الانتاج، لغرض تخفيف العبء عن كاهله. لكن في حال استمرار الدعم مع الاخذ بالاعتبار تراجع اسعار النفط العالمية ستكون لها اثار سلبية في الاقتصاد، ففي حال استمرار عدم الاستقرار السياسي بجميع مظاهره، فذلك يتطلب توسعاً بالإنفاق العسكري، وذلك سيخلق طلباً دون أن يخلق عرضاً، لأن هذا النوع من الانفاق لا تخرج عنه مخرجات (انتاج) مما يؤدي الى تراجع مخزون الموجودات (السلع المعمرة وحقول النفط) في ظل استمرار تعويضات وإعمار المناطق المحررة من الإرهاب مما يضاعف من الأنفاق والطلب الكلي الذي يغذى من الربيع النفطي، فنتوسع السياسة المالية بالإنفاق العام لمواجهة الانفاق العسكري وعمليات التحرير من الارهاب فيبقى العرض مختلاً، وترتفع معدلات التضخم.

لذلك لابد من ازالة الدعم الحكومي المركزي وبالأخص قطاع الوقود . لأنه سيؤدي الى:

- أ- تخفيض الانفاق على الدعم وبما يوجه الأولويات نحو (رفع مستوى دخل المواطن، تنمية القطاعات الصحية، و تطوير قطاع التعليم، مما يسرع من التنمية البشرية)
- ت- تفعيل قانون المساءلة لتقليل صفقات الفساد الاداري والمالي مما يقلل من هدر المال العام.
- ث- محاولة النهوض بقطاع الزراعة والصناعة وبما يزيد من قدرة المنتج العراقي فيحقق الميزة النسبية التي تدفعه للمنافسة العالمية.

**لذلك ترى الباحثة:** ان رفع الدعم عن الوقود سيقفل من استهلاك الوقود الاحفوري، ويفتح المجالات الواسعة نحو تطوير مصادر الطاقة الاخرى، فضلاً عن تحقيق قيمة مضافة عالية يمكن توجيهها نحو تنمية الصناعات البتروكيمياوية والنفطية كما هو حال مصفى (بيجي) الذي يعد من اكبر

## الفصل الثالث..... الآثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

مصافي العراق والذي تعرض للتخريب والتدمير والسرقة وخرج عن الخدمة منذ ان سيطر عليه الارهابيون عام(2014).وفي السياق ذاته بالإمكان رفع الدعم الحكومي عن(البطاقة التموينية) والعمل على انتقاء المستحقين عبر الانتقال من مفهوم المواطنة الى مفهوم الاستحقاق ودون المساس بالفقراء، فذلك الاجراء يسمح بالتخفيف عن كاهل الموازنة العراقية، وتقليل الفساد في عقود وزارة التجارة والتلاعب بمفردات المواد الموزعة على الفقراء، وبالإمكان تبني النظام النقدي في حالة عجز المنتج المحلي بالإيفاء باحتياجات المواطنين تلافياً لحدوث صفقات الفساد.

### 2-اعتماد الاسلوب الشامل في جباية الضرائب:

ذلك يتطلب تحرى النزاهة والمواطنة في تعيين المسؤولين للقيام في تلك المهمة، وبما يسمح للإدارة الضريبية بالتصرف وتغيير النسب والاوزية الضريبية والسماحات الضريبية وبما يتناسب مع الوضع الاقتصادي السائد .

### 3- خلق بيئة جاذبة للاستثمار

تتطلب عملية تنويع مصادر الدخل تأسيس بنى تحتية متكاملة من(طرق، وجسور، وموانئ، مطارات) لتفعيل عملية الاستثمار المحلي والاجنبي، مما يقلل من فرص هروب رؤوس الاموال خارج البلد، وتزيد من تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية للداخل، فلو تم استثمار مشروع ميناء الفاو الذى وضع حجر الاساس له منذ عام(2013) لثم القضاء على شبخ البطالة، وتشغيل جيوش العاطلين عن العمل. لكن صفقات الفساد عرقلت تنفيذ المشروع.

ثانياً: سيناريو تحسن حالة الاستقرار السياسي .

تتطلب عملية نقل الاقتصاد العراقي من مرحلة التحديات الى مرحلة الإصلاح في حالة سريان الاستقرار السياسي تصميم برنامج عمل فوري قائم على قرارات اقتصادية سليمة قادرة على تخطي الصعوبات كافة الداخلية والخارجية ومن خلال الاستراتيجيات الآتية :

1-إعادة صياغة دور الدولة: تتطلب عملية الإصلاح التحول التدريجي من فلسفة التخطيط المركزي الى فلسفة السوق وذلك لتلافي الصعوبات والعراقيل والاستفادة من النتائج كما هو حال الدول الرأسمالية المتقدمة، عبر رسم خطط تنمية خمسية، وتخطيط آلية تنفيذها، ومراقبة تحقيق اهدافها.

2-معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكلي من خلال ضبط المتغيرات الاقتصادية الكلية للوصول الى حالة التوازن الداخلي، وتطوير ميزان المدفوعات بحيث يكون خالياً من اي اختلال،

## الفصل الثالث..... الأثار الاقتصادية لضعف الاستقرار السياسي في العراق

عبر الاستفادة من الموارد المالية في اوقات الوفرة وتشغيلها في مشروعات تنموية يمكن ان تعالج الاختلال في قطاعات اخرى .

3- تطوير القطاع الخاص وريادة الاعمال: لابد من الموازنة بين القطاع العام والخاص، وفسح المجال لريادة الاعمال وحاضنات الاعمال، ومنح التسهيلات المالية والمصرفية لمشروعات القطاع الخاص مما يقلل من مهام الملائمة على عاتق الدولة بتوفير فرص العمل للخريجين والشباب والقضاء على شبح البطالة .

4- اعادة تأهيل القطاع النفطي: نظرا للدور المهم الذي يشكله القطاع النفطي لابد من الحد من محاولة تخصيصه، ويجب ان تقوم الدولة بإعادة تأهيله بإدخال التقنيات الانتاجية، بدلاً من الاستمرار بتصدير النفط واستيراد منتجاته، ولابد ان تخصص الدولة ميزانية من عائدات النفط لتأهيل المصافي والمصانع، وبناء مصانع جديدة تنتج مواد أولية لإنتاج مشتقات البترولية ذات جودة عالية تغطي حاجة السوق ويصدر المتبقي منها بدلاً من استيراد وقود البنزين من (الكويت)

5- الاستفادة من نقاط القوة التي يمتلكها العراق وكالاتي:

أ- العراق لديه موقع جغرافي متميز يعد ممرا بحرياً للقوافل التجارية وحلقة وصل بين الشرق والغرب فضلاً عن الاتصال الثقافي بين المجتمعات، يمكن الاستفادة منه بتطوير التجارة الخارجية والعلاقات الدولية بين دول الجوار .

ب- يمتلك العراق ظروفاً مناخية جيدة كونه يقع في منطقة معتدلة وفرت له ميزة لا تمتلكها بعض الدول (المياه العذبة، التربة الخصبة) وفرت بيئة ملائمة لتطوير الانتاج الزراعي، وتأمين سلة الغذاء للمستهلك العراقي، بدلاً من تحمل كلفة الاستيراد والوقوع ضحية للتبعية الاقتصادية للدور المجاورة

ج- العراق يمتلك قوى بشرية يافعة من الشباب الخريجين والكفاءات يشكلون قوة دفع للنمو الاقتصادي لو تم استثمارها جيداً

د- يمتلك العراق خامس اكبر احتياطي للنفط بالعالم بواقع (145.2) مليارات برميل بعد فنزويلا، والسعودية، وايران، وكندا، حسب احصائيات عام (2022).

وبناء على ما سبق ترى الباحثة: بما ان العراق لديه وفرة من الموارد (الطبيعية، والمناخية، والزراعية، والبشرية، والمالية) فهو يمتلك القاعدة للانطلاق نحو التنويع الهيكلي، ولا ينقصه سوى الادارة الرشيدة لتفعيل آلية التنويع الهيكلي .

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً: الاستنتاجات

- ١- هناك علاقة تبادلية بين مؤشر الاستقرار السياسي وجميع متغيرات الدراسة، إضافة إلى وجود علاقة عكسية بين مؤشر الاستقرار السياسي وعرض النقد، الانفاق العسكري، والتضخم، والبطالة، والمديونية، وعلاقة طردية بين مؤشر الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي للدول الثلاث وذلك ما يثبت الفرضية .
- ٢- تشترك جميع دول المقارنة (العراق، ليبيا، السعودية) في تدهور مؤشر الاستقرار السياسي (PS)، خاصة في اوقات الصراعات والازمات السياسية، فتراجع المؤشر إلى مستوى متدنٍ ضمن (-2.5) نقاط دليل ارتفاع مكونات المؤشر من (اعداد القتلى، النزاع المسلح، التهديدات الارهابية، تغيرات الطبقة السياسية، نزاعات طائفية) .
- ٣- يعدّ (العراق وليبيا) اكثر دول المقارنة هشاشة وفشلاً سياسياً، نتيجة تراجع المؤشرات السياسية للدولة الهشة، خاصة مؤشر فصائل النخب، و مؤشر شرعية الدولة، ومؤشر التدخل الخارجية، بيد ان السعودية اكثر دول المقارنة تدهور لديها مؤشر حقوق الانسان، فجميع الدول منذرة بالخطر .
- ٤- يعدّ العراق اكثر دول المقارنة تضرراً من الارهاب، حسب بيانات المؤشر (Gti)، خاصة خلال الاعوام (2014-2015) فسجل العراق الدرجة (10.0) للعامين وبأعلى تأثير للإرهاب، مقارنة في ليبيا فقد سجلت (6.25) نقطة (7.29) نقطة، اما السعودية فحققت نقاط ادنى وبواقع (2.71)، (4.01) وبتأثير متوسط للإرهاب العالمي.
- ٥- ارتفاع الكلفة الاقتصادية (للغنف) في العراق إلى اكثر من ثلاثة اضعاف خلال المدة (2014-2015) ومن الترتيب (8) عالمياً، إلى الترتيب (3) عالمياً، في حين احتلت السعودية المرتبة (30) عالمياً، وليبيا المرتبة (14) عالمياً فذلك دليل واضح على تاثر تلك الدول بالإرهاب.
- ٦- تذبذب معامل الاستقرار النقدي للمدة (2004-2020) ( ) اذ ان التفوق الحاصل بمعدل التغير في عرض النقد مقارنة بتدني نمو الناتج المحلي الحقيقي، مما يفسر ارتفاع الفجوة التضخمية، وان كل زيادة بعرض النقد لم تتجه نحو تطوير انتاجية القطاعات السلعية وهذا ما يفسر تدهور القطاع الحقيقي في العراق مقارنة مع ليبيا والسعودية.
- ٧- يعاني الاقتصاد العراقي من التضخم الزاحف وهذا ما يعكسه ارتفاع المستوى للأسعار العام نتيجة اختلال التوازن بين عرض النقد والناتج الحقيقي، وبسبب ضعف الجهاز

الانتاجي، والاعتماد الكامل على النفط الخام كسلعة رئيسة للتصدير، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، والعامل الاهم ارتفاع فائض الطلب والتكاليف.

٨- ان اتباع السعودية نظام سعر الصرف الثابت من خلال ربط الريال بالدولار الامريكي، قد ادى الى ارتفاع وانخفاض في سعر صرف الدولار تجاه العملات الرئيسية، مما يغير قيمة الريال باتجاه العملات الاخرى نفسه، خاصة اذا كانت المملكة تستورد منها معظم السلع، مما سيرفع من التضخم(المستورد).

٩- يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصادات الريعية وبامتياز، فقد ادت الازمات السياسية الى تفاقم حدة التضخم الجامح، بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار المستمر، واتساع المضاربات في السوق الموازية، كما ان ارتفاع نسبة الانكشاف التجاري الى(204%) في عام(2015)، اوجد نوعاً اخر من التضخم الا وهو (التضخم المستورد) في ظل تراجع اسعار النفط مما شكل تحديا امام الاقتصاد الليبي.

١٠- تستنتج الباحثة ان العلاقة التبادلية في ليبيا بين عرض النقد والاستقرار السياسي(PSI) وبالعكس، هذا يعني ان تدهور الاستقرار السياسي في ليبيا يسبب ارتفاع بعرض النقد بمعنى عندما يزداد عرض النقد تزداد الاستثمارات وتقل البطالة ويرتفع متوسط الدخل الحقيقي للفرد ويتسبب في الاستقرار السياسي، وعندما يكون استقرار سياسي فتزداد الصادرات النفطية ويزداد عرض النقد وهكذا .

١١- يعد العراق اكثر دول المقارنة تأثرا بتدهور مؤشر الاستقرار السياسي فأُمسّت الآثار الاقتصادية ظاهرة للعيان، على الرغم من تنوع الموارد(الطبيعية، البشرية، المالية) التي يمتلكها، فليس هناك استفادة حقيقية من جميع الموارد، نتيجة لعمق الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها، سواء كان نقدياً، ام مالياً، ام سلعياً، ام تجارياً، فانعكس ذلك على تذبذب مؤشرات الاستقرار الاقتصادي(التضخم، سعر الصرف، الانفاق العسكري، المديونية، صافي عجز الموازنة، نصيب الفرد من الدخل). وذلك ما يثبت فرضية البحث.

١٢- يعود تراجع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق لافتقاده(الادارة والحكم الرشيد)، وخاصة انه يمتلك المزيد من نقاط القوة، بحيث يمكن ان تخلق فرص جديدة، لتغيير الواقع الاقتصادي.

١٣- يفتقد العراق الى التخطيط الاستراتيجي المستهدف السليم، فيحدد نقاط الضعف، ويضع الاهداف الرئيسية التي يمكن ان يحققها في المستقبل. فيقضي على الفقر، ويرفع من مستويات التشغيل ، ويجذب الاستثمارات الاجنبية

١٤- إن أحادية الاقتصاد واعتماده على القطاع الاستخراجي ألحق الضرر بالاقتصاد العراقي، وعمق اثر عدم الاستقرار السياسي، الامر الذي جعل بقية القطاعات الاقتصادية غير منتجة.

#### ثانياً: التوصيات

١- ضرورة وضع استراتيجية للإصلاح السياسي في الدول الثلاث تضمن عدم تدهور مؤشر الاستقرار السياسي، وبما يضمن المواءمة بين جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبنفس الوقت تضمن عدم الوقوع بالازمات الاقتصادية وذلك يتطلب :

١-لابد من التركيز على ( آلية التنويع الاقتصادي الهيكلي) من خلال التسريع في بناء هياكل اقتصادية متنوعة بدلا من الاعتماد على (الريع النفطي)، يجب تطوير قطاع الصناعة، وإعادة تأهيل المشروعات والمصانع المغلقة، وتطوير قطاع الزراعة من خلال مواصلة دعم الحكومة، واصلاح مشروعات المياه المرتبطة فيه. مما يفسح المجال بتطوير القطاعات الانتاجية، لمواجهة فائض الطلب، بدلا من الاعتماد على الاستيرادات التي تحمل الموازنات نفقات ضخمة.

ب- ضرورة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي، ومدخلات السوق، من اجل القضاء على البطالة الاجبارية، والحد من البطالة المقنعة. فسيقلل ذلك الهدر في الاموال، ويمنع تشغيل اعداد اضافية من الايدي العاملة فوق المطلوب .

٢- لابد من تطوير وتحسين قدرة المنتج العراقي وبما يزيد من ( القدرة التنافسية) له، بحيث كل ما ينتجه يصدره، وبالوقت نفسه يستهلك الفائض منه، مما يزيد من تدفق العملة الصعبة، ويحافظ على الاحتياطي النقدي من الاستنزاف.

٣- ضرورة رفد الموازنة العامة بالإيرادات غير النفطية خاصة (نظام لضرائب ذي المرونة العالية الذي يسمح في تغيير النسب الضريبية والاعوية الضريبية والسماحات الضريبية. بحيث يمكن الاعتماد عليها في اوقات تدهور اسعار النفط. وتكون للسياسية الضريبية

## .....الاستنتاجات والتوصيات.....

القدرة على توجيه الاقتصاد نحو الأنشطة المرغوبة، بعد اجراء الاصلاحات الهيكلية في السياسية الاقتصادية.

٤- تشجيع الجامعات بإقامة حاضنات للأعمال الريادية، مما يوفر المزيد من فرص العمل للشباب المتخرجين (ذكوراً وإناثاً).

٥- تحسين مناخ وبيئة الاستثمار المحلي من خلال اقامة المزيد من مشروعات البنى التحتية، وتسهيل المعاملات الضريبية والمصرفية، وتسهيل التشريعات ذات العلاقة بقانون الاستثمار.

٦- منح المزيد من الاهتمام والتطوير والمبادرات والتشجيع ( للقطاع الخاص)، وذلك للنهوض بواقع التنمية الاقتصادية في البلد، مما سيطور المزيد من المشروعات المتهاكلة مثل ( مشروعات الماء والكهرباء)، وبنفس الوقت تقضي على جيش العاطلين عن العمل .

٧- ضرورة ايجاد حلول جذرية للمشكلات الاقتصادية المتعلقة بالتضخم والبطالة والمديونية والتحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع حتى يتحقق الاستقرار السياسي ليكون دافعاً لتحقيق النمو الاقتصادي.

٨- يعد الإصلاح الاقتصادي ضرورة لمعالجة مشكلة عدم الاستقرار السياسي في العراق التي ثبت انها اقتصادية بامتياز، بهدف تخفيف المشكلات بالاستثمار الاجنبي لغرض تنويع القاعدة الإنتاجية.

٩- ضرورة تظافر جهود كافة الوزارات والجهات المختصة كافة في مجال توفير المعلومات التفصيلية المتعلقة بظاهرة البطالة والتضخم ووضع الحلول الناجحة وبشكل جذري، والاهتمام ببناء مركز معني بحل مشكلة البطالة.

١٠- ضرورة استتاب الحكم الرشيد كصمام امان لتحقيق الاستقرار السياسي الذي هو مقدمة الاستقرار الاقتصادي وسبب رئيس لتجاوز الأزمة السياسية.

١١- وضع استراتيجية للتخطيط التنموي بالاعتماد على الصدمات الايجابية المتأتية من القطاع الاستخراجي واستغلال الايرادات النفطية للاستثمار في القطاعات السلعية بهدف تنويع الاقتصاد.

## القرآن الكريم .

1.سورة البقرة. الآية (35).

## معاجم اللغة العربية .

1.ابن منظور.(1981). لسان العرب (الجزء41) القاهرة: دار المعارف. .

2.الزمخشري .( 1960). أساس البلاغة، القاهرة: دار الشعب .

## • اولا : المصادر العربية.

### أ. الكتب

1.الاسود، صادق.(1990). علم الاجتماع السياسي، اساسه، ابعاده (الطبعة

الاولى) : جامعة بغداد.

2..امام، امام عبدالفتاح.(1985). توماس هوبز، فيلسوف العقلانية، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع الازهر.

3.هرمز، أمير حنا.(1990). ، الاحصاء الرياضي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

4.بلقيس ،احمد.(2004).الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي(الطبعة الاولى)، القاهرة : مكتبة مدبولي.

5.جلال، عزالدين احمد.(1986). الإرهاب والعنف السياسي، القاهرة: دار الحرية. .

6.الحافظ ، مهدي .(2011). التنمية البشرية أفكار ومعالجات جديدة، بيت الحكمة، بغداد.

7.حسين، عدي فالح .(2015). علم الاجتماع السياسي دراسة معاصرة ، بغداد: مكتب اليمامة للطباعة والنشر.

8 .الخرجي، ثامر كامل محمد .(2004). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي.

9.خلف، فليح حسن.(2007). الاقتصاد الكلي ( الطبعة الأولى) ، عمان : جدارة للكتاب العالمي والنشر والتوزيع.

10. خليفة، عبدالرحمن.(1999). ايدولوجية الصراع السياسي، القاهرة: دار المعرفة الجامعة..
11. خليل، محسن .(1989). تصدع الهيكل الثالث، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
12. دانيلز جوزيف، فانهوز، ديفيد .(2010).اقتصاديات النقود والتمويل الدولي الرياض،الرياض: دار المريخ.
- 13.الدباغ ، اسامة بشير ، اثيل ، الجومرد ، (2005) . المقدمة في الاقتصاد الكلي (الطبعة الاولى)عمّان: دار المناهج.
- 14.زكي، رمزي(1978)، ازمة الديون الخارجية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
15. سامويلسون، بول، هاوس نورد.(2006). علم الاقتصاد ( الطبعة الأولى ) ، بيروت: مكتبة لبنان للنشر. .
16. السريتي، محمد، على، عبد الوهاب .(2013). مبادئ الاقتصاد الكلي، الاسكندرية: الدار الجامعية .
- 17.الشمري، عبد الحسن عصفور.(2019). اثر العامل الاقتصادي في الاستقرار السياسي جدلية التأثير والتأثر، حالة العراق بعد عام (2003) (الطبعة الاولى )، بيروت.
18. صالح، سامية خضر.(2005). المشاركة السياسية والديمقراطية(الطبعة لأولى)، القاهرة.
- 19.صقر، احمد صقر.(1983). النظرية الاقتصادية الكلية ( الطبعة الثانية)، الكويت: وكالة المطبوعات .
- 18.عارف، نصر محمد. (2006). نظريات التنمية السياسية المعاصرة الاسلامي ( الطبعة الرابعة )، بيروت: المعهد العلمي للفكر الاسلامي.
- 19.عبد الرضا، نبيل جعفر.(2012). تطور الفكر الاقتصادي من افلاطون إلى فريدمان، بيروت: مؤسسة التاريخ العربي .
- 20.عبد العظيم، حمدي .(1988). السياسات المالية والنقدية في الميزان ومقاربة اسلاميه (الطبعة الأولى)، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

.....المصادر.....

21. عبدالله، عبد الله عبد الكريم .(2008). ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة قانونية مقارنة، : دار الثقافة للنشر والتوزيع.
23. عبد المنعم السيد علي. (1986) . اقتصاديات النقود والمصارف ( الطبعة الأولى) ، بغداد: مطبعة الديواني .
24. عفانة، عدي، القطاونة، عادل، والجدة، احمد.(2004). المحاسبة الضريبية (الطبعة الأولى)، عمان: دار وائل للنشر
25. القمودي، سالم.(2000). سيكولوجية السلطة (الجزء الثاني)، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي .
26. كاظم ،أموري هادي.(1988). طرق القياس الاقتصادي (الطبعة الاولى)،بغداد: مطبعة التعليم العالي.
27. كنتر، فرانك. (2015).الاقتصاد السياسي للعراق، اعادة التوازن في مجتمع مرحلة ما بعد الصراع ،المملكة المتحدة: دار إدوارد الكر المحدودة للنشر المنصور .
28. ماركس، كارل .(1970). رأس المال، ترجمة راشد البارودي ( الطبعة الثانية )، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
29. . مجاهد، حورية توفيق.(2019). الفكر السياسي من افلاطون الى محمد عبده، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
30. محمد ، سامي عبيد .(2015). النظام الاقتصادي في العراق بين المركزية والاشتراكية والليبرالية الرأسمالية ، دراسة في اقتصاد العرق السياسي ( الطبعة الأولى ) ، العراق : مكتبة الواعي.
31. المهنا، محمد نصر الله .(2002). العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، الاسكندرية :مطبعة المعارف.
32. نجا، علي عبد الوهاب ، وآخرون.(2014). اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ( الطبعة الأولى)، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
33. هنتجون، صموئيل. (1993). النظام السياسي لمجتمعات متغيره ( الطبعة الأولى )، بيروت: دار الساقى للنشر والتوزيع.

34..وهبان، احمد.(2003). التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، القاهرة، دار الجامعة .

#### ب- البحوث والدراسات.

1.ابريهي ، احمد .( 2015 ). سياسية الدين العام وخصائص الاقتصاد النفط ، دائرة الأبحاث الاقتصادية ، بغداد : البنك المركزي.

2. الاسكوا ( اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ) . (2020). دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا الواقع والتحديات والافاق ، نيويورك : الامم المتحدة.

3. الاسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ) . (2020). الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا ، موجز تنفيذي ، نيويورك : الامم المتحدة .  
4.الاسكوا(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ) . (2013) .مقومات الحكم ، (تقرير مقومات الحكم في البلدان العربية ) نيويورك : الامم المتحدة .

5.الافندي، محمد احمد .(1996). سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموحات النظرية وإشكالية التطبيق مع إشارة خاصة للجمهورية اليمنية، جامعة صنعاء، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.

6. الابوي، عمر سعيد، الأيوبي، امين سعيد. (2020) .التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ، الكتاب السنوي ( الطبعة الاولى )، معهد ستوكهلم لأبحاث السلام الدولي (سيبري)، بيروت : مركز درات الوحدة العربية. .

7. البسام، خالد عبد الرحمن. (2007). الريال والدولار ، علاقة مستقرة ام علاقة عائمة ، اتحاد الغرف التجارية الصناعية السعودية ، جدة .

8 .بلوناس، عبدالله. (2006). رؤية اقتصادية للفساد، النزاهة والشفافية والإدارة العربية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

9. بيترسون ، جون.(2008). الوجود العسكري الاجنبي في الخليج العربي ودوره بتعزيز الامن الاقليمي ، سلاح ذو حدين ، في النظام الامني في منطقة الخليج العربي، التحديات الداخلية والخارجية ،ابوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

10. التميمي ،فرزدق. (2021) . التنمية السياسية في العراق بعد عام 2003 (الطبعة الاولى) ، بيروت : مركز الرافدين للحوار.

11. جاسم ، عماد مؤيد. (2010) . التوزيع الاسترضائي للسلطة واثره في الاستقرار السياسي في العراق ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الاول لكلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة ديالى .

12. جبريل، وائل مجمد ، صداقة، عبد العزيز علي ، الجبباني ،صقر حمد .(2019) . واقع الاقتصاد المؤسسي في ليبيا من خلال مؤشرات الحوكمة . دراسة تحليلية قياسية عن الفترة (1996-2018)، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية التجارة والاقتصاد والتجارة ( المؤسسات واشكاليات التنمية في الدول النامية ليبيا انموذجا) ، ليبيا: جامعة عمر المختار .

13. الجحني، علي بن فيز. (2008) . اثر الارهاب في مجتمعاتنا ووسائل مكافحته ، في النظام الامني في منطقة الخليج ، التحديات الداخلية والخارجية، ابوظبي : مركز الامارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية.

14. حريب، سامية، طقطوق نواره. (2018) . معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي للمدة (2014-2000)، وقائع المؤتمر الاكاديمي للاقتصاد والاعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، طرابلس : جامعة مصراتة .

15. حمادي،اسماعيل عبيد. (2005) .الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التشخيص وسبل المعالجة ، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي :مركز العراق للدراسات .

16. ريتشارد، هيجوت.(2001). نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبدالرحمن، محمد عبد الحميد ( الطبعة الأولى)، عمّان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

17. زابر ، حسن عبد الهادي .(2018). المنظور الاستراتيجي لاحتضان الكفاءات العائدة ومعالجة ظاهرة هجرة العقول ، مجلة حصاد البيان ، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.

18. الزبيدي ،حسن لطيف .(2013) .ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق ،بغداد : مركز العراق للدراسات .

19. زكي، رمزي. (1987). " الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الافكار الرومانسية والتصور الموضوعي، الارصدة والمديونية العربية للخارج"، منتدى الفكر العربي :عمان.

20. الشامسي ، ميثاء سالم. (2008) . الخلل في التركيبة السكانية وتأثيره في دول الخليج " في النظام الامني في منطقة الخليج العربي ، التحديات الداخلية والخارجية ، ابوظبي : مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية.

21. شيفس ،كريستوفر، مارتيني ،جيفري . (2014) . ليبيا بعد القذافي ، عبر وتداعيات للمستقبل ، معهد ابحاث RAND للأمن القومي، مكتبة الكونغرس الامريكي ،: الولايات المتحدة الامريكية .

22. صقر، احمد محي خلف .(2018). المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي دراسة تحليلية ميدانية لدول هولندا- أستراليا - اندونيسيا - تنزانيا- مصر،( الطبعة الأولى، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي للنشر.

23. عبد الحسين العنبيكي . (2013) . اقتصاد العراق النفطي فوضى التنمية وخيارات الانطلاق ( الطبعة الاولى) ، بغداد :مركز العراق للدراسات.

24. عبدالله، عبد الخالق.(1989). العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، العدد، (4133).

25. عبد المنعم ،هبة، الوليد ، طلحة . (2019) . موجز سياسات استقلالية البنك المركزي، ابوظبي : صندوق النقد العربي.

26. العبودي، علاء حسين مؤنس .(2010). تحليل اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية للأعوام(2010-1990)، جامعة بغداد :المعهد العالي للدراسات المحاسبية .

27. عطية ، علي منصور سعيد . (2021) . دور لانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا الطبعة ( الاولى )، برلين ، المانيا : المركز الديمقراطي العربي.
28. العلاق ،مهدي محسن .(٢٠٠٧). التفاوت في مستوى الخدمات البلدية واثرها في الجوانب البيئية في محافظات العراق ، دراسة مقدمة الى المؤتمر العلمي الاول لوزارة العلوم والتكنولوجيا ، حزيران .
29. عيسى ، ناجي سالم . (2018) . تصنيف الدولة الفاشلة واثره على السيادة (ليبيا نموذجا) ، مجلة العلوم السياسية والقانون ،المركز الديمقراطي العربي ، المانيا ، برلين ،( العدد 9 ) ، يونيو\_ حزيران ،المجلد (2).
30. كوساش ،غريغوري ، ميلكوميان، ويلينا. (2005) .تطور السياسة الخارجية السعودية من تسييس الدولة الى بداية الاصلاحات ، ترجمة ماجد بن عبد العزيز التركي، الرياض : معهد الدراسات الدبلوماسية .
31. محمد محفوظ : ندوة الامة والدولة ولاندماج في الوطن العربي ، الجزء الاول ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
32. مسعد، نيفين عبد المنعم. (1988). الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.
33. مصطفى ،عدنان ياسين . (2018). التشغيل والبطالة في المجتمعات المتأثرة بالنزاع حالة العراق ، مجلة حصاد البيان ، بغداد :مركز البيان للدراسات والتخطيط .
34. ناصر ، شحاته محمد . (2011). سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والسعودية في التعامل مع المطالب الشيعة (2003-2008) ،دراسة مقارنة بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
35. الهزاط ،محمد.(2004) . (الحرب الأمريكية البريطانية على العراق والشرعية الدولية، الاهداف ،النتائج،المستقبل)، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
36. هنتجون، صموئيل .(1993). الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب لوب، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، الكويت. : دار سعاد الصباح للنشر .

### ج- المجلات والدوريات .

1. احمد .محسن ابراهيم (2019) تحليل وتطور هيكل النفقات العامة للمدة (2003-2017) المجلة العلمية لجامعة جيهان - جامعة السليمانية ، كلية الادارة والاقتصاد، مجلد (3) ، العدد (2) ، كانون الاول.
2. بخيت، حيدر نعمة . (2013) .الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة ،مجلة الغري للاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الكوفة ،المجلد(9) ، العدد (28) .
3. البدري، هيثم كريم.((٢٠٠٩. ازمة الاقتصاد العراقي في ظل الاحتلال الامريكي بعد عام (٢٠٠٣) ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، العدد(١٥) .
4. بو عافية ،محمد صالح.(2016).الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد(15).
5. الجبوري، بتول مطر، الزامل، دعاء محمد.(2014). دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة(2003-2013)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية جامعة القادسية ، المجلد(16) ، العدد(1).
6. جحيدر ، عماد ابو راوي ،الجفائري ، محمد علي. (2017) . اثر تغير سعر الصرف الليبي على الحساب الجاري خلال الفترة (1966-2015) ، مجلة المعرفة ، جامعة الزيتونة ، طرابلس، العدد (5) .
- 7 الجروشي ،علي عبد السلام . ((٢٠١٧. قياس معدلات البطالة في ليبيا : دراسة تطبيقية في الاقتصاد الليبي خلال المدة (١٩٦٢-٢٠١٢) ، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد(١) المجلد (١) ..
8. الجميلي، سامي حميد ، المحمدي ،مهند خليفة ، الخزرجي ،احمد يونس جبار.(2021) . تطور الدين العام في العراق للمدة (2004-2018)، مجلة دراسات الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة ، المجلد (1) ، العدد (23) .
9. جواد، عباس ناجي، رشيد، عبدالله محمد. (2017). تقدير اثر العوامل الاقتصادية في مستوى الاستقرار السياسي في عينة مختارة من الدول للمدة(2012-2014)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، جامعة واسط، العدد(28) الجزء الأول، كانون الأول.

.....المصادر.....

10. جودة ، عيسى ، ندوة هلال ، رجاء عبدالله . (2010) . العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق ، باستخدام قانون Oken واختبار Toada-Yamamoto ، مجلة القادسية ، جامعة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (2) ، العدد (12).
11. حسانين ، خالد عبد الحميد. (2018) . دراسة تحليلية لقياس اثر النمو الاقتصادي على الانفاق الاستثماري في مصر . مجلة بحوث الشرق الاوسط ، مجلد(44) .
12. حسن ، محمد ابو بكر علي ، الهمالي ، نوري عمر علي . (2019) . دراسة ميدانية بعنوان البطالة في مدينة الشاطئ- جنوب ليبيا ، مجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية ، كلية التقنية الهندسية- جنزو ، المجلد (6)، العدد (1).
13. حسين ، سرتية صالح. (2021). جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة ، دراسة حالة ليبيا ، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية ، مؤسسة برابو للخدمات البحثية والجامعية ، المجلد (2) ، السنة (11).
14. حسين، نبيل.(2019). مؤشر الدولة الهشة في الراي العام العربي، دراسات عربية، العدد(37).
15. الحمداني، احمد شهاب ، نايف، عبد القادر.(2018) . قياس اثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الأجمالي العراقي للمدة (2005-2015) ، مجلة المنصور ، كلية المنصور الجامعة ، بغداد، المجلد (30) ، العدد (30).
16. حيدر، خالد.(2018). العلاقة بين النفقات العامة العسكرية والنمو الاقتصادي(في عدد من البلدان النامية)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، العراق المجلد(2)، العدد(2).
17. الخريطولي، ماجد محمد يسري .(2019). ممرات السياسة النقدية واستهداف التضخم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، المجلد(49)، العدد(3).
18. خطاب، احمد جمال.(2021). العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي في مصر، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية، برلين، المانيا ، العدد(18).
19. روتبرج، روبرت . (2020) . الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية ، دورية فصلية ، واشنطن "Washington" State – The New Nature of Nation

20. ساهي، مرتضى شنشول.(2016). النظام السياسية في الفكر السياسي عند ارسطو، مجلة ابحاث العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (33-34)
21. السرحان ، حسين احمد دخيل. (2015) . اثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام (2003)، مجلة اهل البيت عليهم السلام ، جامعة اهل البيت ، العراق ، العدد (18)
- 22 .سمير، دحمان بو علي، عبد الكريم البشير.(2017). نظرية الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية، دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية وسياساتها، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد(13)، العدد (16).
23. الشامي ، سلام . (2014) . تحليل العلاقة السببية بين الانفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للأعوام (1990-2009) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، المجلد (9) ، العدد (30) .
- 24.شمعون ،احمد محمد . (2017) . تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية : دراسة قياسية للمدة (1986-2015)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ،المجلد (47)، العدد (1) .
- 25.الصالح ، رضا علي ،الرتيمي ، عبد المجيد الهادي . (2020) . واقع السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي ، دراسة تحليلية للفترة (2012-2019) ، مجلة دراسات الانسان والمجتمع ،الجزائر ، العدد (10) .
- 26.عايش، عروبة معين.(2020). أثر تطبيق قانون التقاعد الموحد رقم(26) لسنة (2019) على حجم الإيرادات الضريبية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة، المجلد(15)، العدد(52).
- 27.العباس، بلقاسم .(2004). إدارة الديون الخارجية، العدد(30)، السنة(الثالثة)، معهد التخطيط العربي، الكويت.
- 28.عبدالله، محمد خالد .(2020) .الازمة الليبية : الاسباب وافاق الحل ، ورقة عمل مقدمة، حلقة نقاشية بعنوان الامة الليبية العوامل الداخلية والخارجية وافاق المستقبل ، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر، العدد(501)، (السنة( 43) .

- 29- عبدالحسين ، هناء. (2002). اختبار السببية بين الصادرات السلعية والنواتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي للمدة (1970-1998)، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(6).
31. العجلوني، محمد محمود.(2019). أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة بالدول العربية، المجلة العربية للإدارة، مجلد(39)، عدد (4).
32. علي، خالد حيدر عبد، قادر احمد اسماعيل.(2019). المقومات الاقتصادية والإدارية والسياسية لبناء الدولة العراق حالة دراسية للمدة(2013-2017)، مجلة الدراسات السياسية والامنية، المجلد (2)، العدد(4).
33. علي ، عيسى صالح ، بوفرنه ، فاخر مفتاح . (2016). آثار انخفاض اسعار و انتاج لنفط على الموازنة الحكومية في ليبيا ، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية ، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، المجلد (3) ، العدد (5).
34. قادر، احمد اسماعيل.(2020). أثر الحكم الرشيد في التنمية البشرية دراسة حالة العراق للمدة(2005-2018)، مجلة الدراسات السياسية والامنية، جامعة السليمانية، المجلد(3) .
35. قبي، ادم .(2002). رؤية حول نظرية العنف السياسي، مجلة الباحث، الجزائر، جامعة ورقلة، مجلد(١)، العدد(١).
36. القدير ،خالد بن محمد بن عبدالله .(2006). اختبار فرضية كالدور للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، الرياض ، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية ،العدد (2)، مجلد (17).
37. كاظم، حسين جواد.(2016). محددات التضخم في اطار جدلية الفكر الاقتصادي، دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للمدة(2003-2016)، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، العدد(30).
38. كداوي، طلال محمود.(2005). الإنفاق العسكري والتضخم، تحليل نظري- تجريبي، مجلة تنمية الرافدين، العدد(79)، المجلد(27).
39. محمد ، مروة عبد المنعم.(2021). الثقافة السياسية والاستقرار السياسي، دراسة حالة دولة الامارات العربية المتحدة للمدة(2004-2020) ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد (12) ، العدد (11) .

40. المريايتي ، توفيق صبري.(2007). الحروب واثاره على تدهور الاقتصاد العراقي ، مجلة كربلاء العلمية، المجلد (5)، العدد (2) .
41. المقطوف، امال محمد . (2018) . دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي في ليبيا ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة طرابلس ، المجلد (9) ، العدد (10) .
42. نجا، علي.(2020). العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة(1990-2018)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، (، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد (22)، العدد(2).
44. هادي، سهيلة الاستقرار السياسي.(2018). دراسة في المؤشرات وعوامل التحقق، مجلة دراسات وأبحاث - جامعة محمد خيضر-بسكرة، المجلد ( 10 ) ايلول، السنة العاشرة.
45. الهيتي ، أحمد حسين علي ، وآخرون.(2010) . التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2006)، الاسباب والاثار ودور السياسة المالية في معالجته ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الانبار ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد (2) ، العدد(3).
- 46-الورد، إبراهيم موسى . (2006). تحليل العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ونمو الأسواق المالية للمدة(1980-2004)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد ،المجلد (12) العدد (41)
47. وارتان ، سونيا ارزوني . ( 2021 ) .العراق في ضوء مؤشرات الدولة الهشة للمدة (2014-2020) ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد (17) ، العدد (27) .

#### د\_ النشرات والتقارير الاحصائية.

1. اتحاد المصارف العربية .(2016). نظام سعر الصرف في الدول العربية ، التحديات والفرص 2016 ، بيروت : ادارة الدراسات والابحاث .
2. الامم المتحدة .(2012) . تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، صندوق الامم المتحدة للسكان ،واشنطن : الامم المتحدة .
3. الامم المتحدة.(2020).انتهاكات حقوق الانسان في سياق التظاهرات في العراق من تشرين الاول 2019 الى نيسان 2020، واشنطن : الامم المتحدة..

.....المصادر.....

4. اوابك . (2020) . التقرير الاحصائي السنوي 2020 ، الكويت : منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوابك) .
5. اوابك . (2016) . التقرير الشهري لمنظمة الدول المصدرة للنفط ( اوابك ) 2016، فيينا :منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوابك) .
6. البنك الدولي .(2006 ) . مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الشرق الاوسط، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية: واشنطن .
7. البنك الدولي . (2020) . مراجعة القطاع المالي في ليبيا : واشنطن .
8. البنك الدولي .(2020) . النهوض من واقع الهشاشة ، مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق 2020 :واشنطن .
9. البنك المركزي السعودي . (2018) . التقرير السنوي الرابع والخمسون 2018، الرياض: ادارة الابحاث والتقارير الاقتصادية.
10. البنك المركزي السعودي . (2012) . التقرير السنوي 2012 ،الرياض : ادارة الابحاث والتقارير الاقتصادية.
11. البنك المركزي السعودي . (2020) . التقرير السنوي ( الخامس والخمسون) 2020 ، الرياض: ادرة الابحاث والتقارير الاقتصادية.
12. البنك المركزي السعودي . (2004) . التقرير السنوي (الاربعون) 2004 ، الرياض: ادارة الابحاث والتقارير الاقتصادية.
13. البنك المركزي السعودي . (2018) . التقرير السنوي (الرابع والخمسون) 2018، الرياض: ادارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية.
14. البنك المركزي السعودي . (2015) . تقرير الاستدامة المالية 2015 ، الرياض : ادارة الاستقرار المالي .
15. البنك المركزي السعودي . (2021) . التقرير السنوي (السابع والخمسون) 2021 ، الرياض: ادارة الابحاث والتقارير الاقتصادية.

.....المصادر.....

16. البنك المركزي السعودي . (2009). التقرير السنوي (الخامس والاربعون) 2009، الرياض : ادارة الابحاث والتقارير الاقتصادية.

17 . البنك المركزي السعودي . (2021). تقرير الاستدامة المالية 2021، الرياض: ادارة الاستقرار المالي .

18. البنك المركزي السعودي . (2009) . التقرير السنوي ( السادس والاربعون ) 2009، الرياض :ادارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية.

19. البنك المركزي السعودي . (2019) . التقرير السنوي (الخامس والخمسون ) 2019 ،الرياض: ادارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية

20. البنك المركزي السعودي . (2020) . التقرير السنوي ( السابع والخمسون ) 2020، الرياض: ادارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية.

21 . البنك المركزي العراقي.(2015). التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2015،بغداد : دائرة الاحصاء والابحاث .

22. البنك المركزي العراقي.(2020). التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2020، بغداد: دائرة الاحصاء والابحاث.

23. البنك المركزي العراقي . (2013) . التقرير لاقتصاد السنوي لعام 2013، بغداد: دائرة الاحصاء والابحاث .

24- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة. (2008) تقرير التنمية البشرية لعامي (2007-2008) ، نيويورك، الأمم المتحدة.

25. الجهاز المركزي للإحصاء . (1980). مديرية الاحصاء والحسابات القومية ، المجموعة الإحصائية السنوية (1981) ، بغداد: وزارة التخطيط .

26. الجهاز المركزي للإحصاء. (2018) .مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي الاجتماعي للسنوات (2014-2018) ،بغداد : وزارة التخطيط .

27. الجهاز المركزي للإحصاء.(2019) . الارقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة (2020) قسم الارقام القياسية، بغداد: وزارة التخطيط .

.....المصادر.....

28. الجهاز المركزي للإحصاء. (2015). المسح الوطني للنازحين في العراق لعام 2015 ، بغداد : وزارة التخطيط.

29. الجهاز المركزي للإحصاء. (2021). المجموعة الإحصائية السنوية (2020-2021)، بغداد : وزارة التخطيط .

30. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات . (2014) . التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام (2013)، مديرية الارقام القياسية ، بغداد: وزارة التخطيط.

31. الجهاز المركزي للإحصاء. (2019). المسح الوطني للفتوة والشباب 2019 ، بغداد: وزارة التخطيط.

32. ديوان المحاسبة الليبي. (2020) . التقرير العام السنوي لسنة 2020 ، طرابلس: وزارة المالية.

33. ديوان المحاسبة الليبي . (2014) . التقرير العام السنوي لسنة 2014، طرابلس : وزارة المالية.

34. ديوان المحاسبة الليبي. (2016). التقرير لعام السنوي لسنة 2016 ، طرابلس : وزارة المالية.

35. صندوق النقد الدولي ..(2012) . ليبيا بعد الثورة ، التحديات والفرص ( الطبعة العربية ) : واشنطن .

36. صندوق النقد العربي .(2021) . التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021، ابوظبي: الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

37. صندوق النقد العربي .(2011) . التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 ، ابوظبي: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

38. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2020). اتجاهات الراي العام حول الديمقراطية ، التقارير السنوية (2014-2020) : قطر

39. منظمة الصحة العالمية . (2002). التقريرُ العالميُّ حول العُنْفِ والصِّحَّةِ، المكتب الاقليمي لشرق المتوسط – القاهرة.

40. مصرف ليبيا المركزي .(2007). التقرير السنوي(51)، طرابلس: ادارة البحوث والاحصاء.
- 41.مصرف ليبيا المركزي. (2010) .التقرير السنوي (54)، طرابلس: ادارة البحوث والاحصاء.
- 42.مصرف ليبيا المركزي . (2011) . التقرير السنوي (55)، 'طرابلس : ادارة البحوث والاحصاء .
- 43.مصرف ليبيا المركزي . (2013) .التقرير السنوي (57)، طرابلس : ادارة البحوث والاحصاء.
- 44.مصرف ليبيا المركزي . (2008) . التقرير السنوي (52) ، طرابلس: ادارة البحوث والاحصاء
- 45.مصرف ليبيا المركزي . (2010) . تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ،طرابلس : ادارة البحوث والاحصاء.
- 46.مصرف ليبيا المركزي . (2019) . تقرير الرقم القياسي لا سعار المستهلك والتضخم لعام 2019، ليبيا : ادارة البحوث والاحصاء.
47. مصرف ليبيا المركزي.(2010) . التقرير السنوي لعام 2010، طرابلس : ادارة البحوث والاحصاء.
- 48مصرف ليبيا المركزي . (2007) . التقرير السنوي لعام 2007، طرابلس : ادارة البحوث والاحصاء.
49. وزارة التخطيط .(2018) . خطة التنمية الوطنية (2018-2020): بغداد .
- 50 .وزارة التخطيط . (2019) . التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة لعام 2018استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ،بغداد : وزارة التخطيط .
- 51 . وزارة التخطيط .(2020). تقويم اثر جائحة كورونا على الفقر الهشاشة في العراق لعام 2020،بغداد : اليونيسف
- 52.وزارة المالية العراقية.(2008). سبل تنمية مصادر الايرادات العامة 2008، بغداد: الدائرة الاقتصادية

.....المصادر.....

53. وزارة الهجرة والمهاجرين. (2008) . السياسة الوطنية لمعالجة النزوح لعام 2008: بغداد

هـ -مواقع الشبكة العنكبوتية :

1.سلطة النقد الفلسطينية .(2014). تطورات الدين العام الحكومي للربع الرابع 2014 ،رام الله  
فلسطين ،دار الابحاث والسياسات النقدية من الموقع [http: //www.pma.ps](http://www.pma.ps)

2. شامية ، عبدالله .(2016) . اسباب ازمة السيولة في الاقتصاد الليبي ، المنظمة الليبية  
للسياسات الاستراتيجية ... انظر الموقع: [www.loops.research.gov](http://www.loops.research.gov)

3.قاعدة بيانات البنك الدولي. (2003 - 2020) .انظرالموقع .....).  
(Data.albankaldawli.Org

4 .هيئة الرقابة الادارية الليبية .(2018). التقرير السنوي، متوفر على الرابط // [http](http://www.aca.gov.ly/attachments/article/307/report2018.pdf)  
[www.aca.gov.ly/ attachments/ article/307/report2018.pdf](http://www.aca.gov.ly/attachments/article/307/report2018.pdf)

5. [WWW.imf.org/external/exr/globstab.htm,2011](http://WWW.imf.org/external/exr/globstab.htm,2011)

6-وردم ،باتر محمد علي .(2003). كارثة الانفاق العسكري في العالم العربي، مقال منشور  
على موقع الحوار المتمدن بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٣ على الرابط: [www.m.ahewar.org](http://www.m.ahewar.org)

و- الرسائل والاطاريح الجامعية.

1.بدر الدين ، اكرام عبد القادر .(1981). ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر . اطروحة  
دكتوراه : جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

2. الجبوري، ايمان رعد .(2019). مديونية العراق الموروثة والجديدة الداخلية والخارجية واثرها  
في الاقتصاد العراقي للمدة(2003-2020)، رسالة ماجستير: البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد،  
جامعة البصرة.

3•الشدود ، عدنان محمد حسن .(2009) . فاعلية السياسية النقدية ودورها في  
الاستقرار الاقتصادي للمدة (1991-2006) ، اطروحة دكتوراه: البصرة، كلية الادارة  
والاقتصاد ، جامعة البصرة.

4عباس علي محمد .(2010). الامن والتنمية: دراسة حالة العراق للمدة (1970-2007)،  
رسالة ماجستير: البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

5. عمر، باشا اغا.(2009). الاثر المتبادل بين سعر الصرف وحجم الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الليبي ، رسالة ماجستير: القاهرة ، جامعة ٧ اكتوبر ، جامعة القاهرة.

6-هتات سعيد.(2006).دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير : الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح/ورقلة.

ملاحظة: نشرت الباحثة اربع بحوث مستله من الاطروحة.

## Foreign References .

1. Bardwell, Harrison , Iqbal , Mohib . (2020). the Economic Impact Of Terrorism from 2000 to 2018, Journal peace Economics ,peace Science and Public policy.
2. Beblawi, Hazem . ( 1987). The Renter State in The Arab World" in Hazem Bebiawi and Giacomo Lucian ,( eds), the Rentier State,Volume II ( London: Croom Heim
3. Burak, head Jesse.(1955). the Balanced Budget ,Readings indicia policy, George Allen and Unwind Ltd, London
- 4.c and f. Nixon, Kirk Patrik .(1987 ).infection and Stabilization Policy In IDC ,S)in Normal Gemmell,ed :survey In development economics ,oxford :Basil Black well ite
- 5.Fragile State Index .( 2016). The Fund For Peace , Foreign Policy . Magazine is the media Partner OF The Fragile States Index. .Washington.
- 6.Fragile State Index. .( 2020). Foreign Policy Magazine is the media Partner OF The Fragile States Index ,Washington.
- 7.GlObal Terrorism index . (2017).Measuring and understanding the \_ .impact of terrorism, institute for economics &peace ,Sydney, New York

- 8.Global Terrorism index .(2020) .Measuring and understanding the impact of terrorism, institute for economics &peace, Sydney, New York
- 9.Global Terrorism index .(2015) .Measuring and understanding the impact of terrorism, institute for economics & peace, Sydney, New York
- 10.GLOBAL TERRORISM index .(2012)..Measuring and understanding the impact of terrorism, institute for economics & peace, Sydney, New York
- 11.GLOBAL TERRORISM index .(2016). .Measuring and understanding the impact of terrorism, institute for economics & peace, Sydney, New York
- 12.Huntington ,Samuel .(1968). Political Order in Changing Societies. New Haven: Yale University press. .
- 13.Johnson. Kenneth . (1973). Causal factors in Latin American political instability ,In Harry Kebschll politics in transitional societies ,Meredith Corporation, U.S.A
- 14.J.D.Sargan & A.S.Bhargava "Testing Residuals from least-squares for being Generaced by the Caussian Random Walk " Econometrica ,val 67. 2016 , 230
15. L , et. Al, BrIguglio . (2008) .Economic Vulnerability and Resilience :Concepts and Measurement. World Institute For Development Economics Research, United Nation University.
16. R.F.Engle and C.W.Granger .(2010). "Co-integration and error Correction : Representation , Estimation and Testing" Econometrica , vol .32
- 17.R,G Peter, Lipsey,(1978). Stinerand D.D Purrs (economic) eighth . edition and publishers ,New YORK

- 18.UNESCO.( 2002). Institute for Statistics, Arab States: regional –  
. report, Montreal- Canada
- 19.Weintraub, Cline, W.R. and S., eds .( 1987). (economic stabilization –  
in developing countries). Washington ,D.c. Brookings ins
- 20,WOrld Bank .( 1992 ).Governance &Development, Washing ton : ٢.  
.world Bank
- 21.World Bank, . ( 2003). Good Governances for Development in  
middle East & North Africa, Washington

.....الملحق.....

**الملحق (1) يوضح مؤشرات الدولة الهشة (السياسية) في ليبيا (نقاط)**

| السنوات | شرعية الدولة (1) | خدمات عامة (2) | اجهزة (3) الامن | فصائل النخب (4) | حقوق الانسان (5) | التدخل الخارجي |
|---------|------------------|----------------|-----------------|-----------------|------------------|----------------|
| 2005    | -                | -              | -               | -               | -                | -              |
| 2006    | 7.5              | 4.5            | 5.5             | 7.9             | 8.1              | 5.0            |
| 2007    | 7.4              | 4.5            | 5.3             | 8.0             | 8.1              | 5.0            |
| 2008    | 7.4              | 4.5            | 5.6             | 7.0             | 8.1              | 5.0            |
| 2009    | 7.1              | 4.2            | 5.4             | 7.1             | 8.1              | 5.0            |
| 2010    | 7.3              | 4.2            | 5.2             | 7.1             | 8.3              | 4.8            |
| 2011    | 7.3              | 4.3            | 5.9             | 7.0             | 8.3              | 4.4            |
| 2012    | 8.1              | 7.6            | 9.0             | 8.0             | 9.0              | 9.0            |
| 2013    | 8.4              | 7.3            | 8.9             | 8.0             | 9.0              | 8.8            |
| 2014    | 8.5              | 7.4            | 9.2             | 8.1             | 8.7              | 9.0            |
| 2015    | 9.8              | 7.5            | 6.3             | 9.1             | 9.0              | 9.5            |
| 2016    | 9.5              | 7.2            | 9.6             | 9.4             | 9.3              | 9.7            |
| 2017    | 9.5              | 7.0            | 9.5             | 9.4             | 9.1              | 10.0           |
| 2018    | 9.8              | 6.7            | 9.3             | 9.4             | 9.4              | 10.0           |
| 2019    | 9.7              | 6.4            | 9.0             | 9.7             | 9.1              | 9.7            |
| 2020    | 9.8              | 6.9            | 9.5             | 9.7             | 9.4              | 9.8            |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: [www.fund.peac.org](http://www.fund.peac.org)

**الملحق (2) يوضح مؤشرات الدولة الهشة (الاقتصادية) لدولة ليبيا (نقاط)**

| السنوات | التدهور الاقتصادي والفقر (معامل جيني) (1) | التنمية الاقتصادية (2) |
|---------|-------------------------------------------|------------------------|
| 2005    | -                                         | -                      |
| 2006    | 5.1                                       | 7.3                    |
| 2007    | 5.3                                       | 7.3                    |
| 2008    | 5.3                                       | 7.3                    |
| 2009    | 5.5                                       | 7.1                    |
| 2010    | 5.3                                       | 6.9                    |
| 2011    | 4.6                                       | 6.9                    |
| 2012    | 5.5                                       | 7.0                    |
| 2013    | 5.0                                       | 6.7                    |
| 2014    | 6.1                                       | 6.4                    |
| 2015    | 8.0                                       | 6.1                    |
| 2016    | 8.0                                       | 5.8                    |
| 2017    | 8.5                                       | 5.6                    |
| 2018    | 8.0                                       | 5.3                    |
| 2019    | 7.7                                       | 5.3                    |
| 2020    | 8.0                                       | 5.3                    |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: [www.fund.peac.org](http://www.fund.peac.org)

.....الملاحق.....

### الملحق (3) يوضح مؤشرات الدولة الهشة (الاجتماعية) لدولة ليبيا (نقاط)

| السنوات | هجرة الادمغة (1) | ظلم المجموعات (2) | اللاجئين والنازحين (3) | الضغوط الديموغرافية (4) |
|---------|------------------|-------------------|------------------------|-------------------------|
| 2005    | -                | -                 | -                      | -                       |
| 2006    | 4.0              | 5.5               | 2.1                    | 6.0                     |
| 2007    | 4.0              | 5.6               | 2.6                    | 6.2                     |
| 2008    | 4.0              | 5.6               | 4.0                    | 6.2                     |
| 2009    | 4.0              | 5.8               | 4.2                    | 5.9                     |
| 2010    | 4.2              | 5.8               | 4.3                    | 5.7                     |
| 2011    | 3.9              | 6.0               | 4.6                    | 5.5                     |
| 2012    | 3.9              | 7.0               | 5.1                    | 5.8                     |
| 2013    | 4.2              | 7.4               | 5.4                    | 5.5                     |
| 2014    | 5.5              | 7.5               | 5.7                    | 5.7                     |
| 2015    | 6.4              | 7.8               | 7.4                    | 5.4                     |
| 2016    | 6.5              | 8.3               | 8.0                    | 5.1                     |
| 2017    | 6.3              | 8.1               | 8.3                    | 4.9                     |
| 2018    | 6.3              | 7.8               | 8.0                    | 4.6                     |
| 2019    | 6.0              | 7.5               | 7.7                    | 4.3                     |
| 2020    | 5.7              | 7.8               | 8.0                    | 5.3                     |

Sources:1- <http://www.fundforpeace.org>

2- Fragile states index Annual Report( 2005-2020)Fund for  
peac.[www.fragilestatesindex.org](http://www.fragilestatesindex.org)

### الملحق (4) يوضح قيمة الترتيب والتغير بالمؤشر لدولة ليبيا بين دول المشرق العربي (MENA) الاعلى تأثراً في الارهاب للمدة من (2002 - 2016)

| الدولة   | قيمة المؤشر (نقاط) | الترتيب العالمي | التغير بالمؤشر (-2002- 2016) |
|----------|--------------------|-----------------|------------------------------|
| العراق   | 10                 | 1               | 6.281                        |
| سوريا    | 8.621              | 4               | 8.611                        |
| اليمن    | 7.877              | 6               | 4.997                        |
| ليبيا    | 7.256              | 10              | 7.256                        |
| مصر      | 7.17               | 11              | 6.791                        |
| السودان  | 6.453              | 18              | -0.131                       |
| السعودية | 5.808              | 26              | 3.797                        |

Source: Global Terrorism index. (2017).Measuring and understanding the impact of terrorism, institute for economics &peace ,By university of Maryland ,USA, table No.(2.4) ,p(45)for more information visit [WWW.economicsandpeace.org](http://WWW.economicsandpeace.org) .

.....الملحق.....

الملحق(5) يوضح قيمة الترتيب والتغير بالمؤشر لدولة ليبيا بين دول المشرق العربي(MENA) الاعلى تأثراً في الارهاب للمدة من(2002-2019)

| الدولة   | قيمة المؤشر<br>(نقاط) | الترتيب العالمي | التغير المؤشر<br>(2002-2019) |
|----------|-----------------------|-----------------|------------------------------|
| العراق   | 8.682                 | 2               | 4.976                        |
| سوريا    | 7.778                 | 4               | 7.768                        |
| اليمن    | 7.581                 | 6               | 4.713                        |
| مصر      | 6.419                 | 14              | 6.042                        |
| ليبيا    | 6.250                 | 16              | 6.250                        |
| السودان  | 5.401                 | 26              | -1.164                       |
| فلسطين   | 5.077                 | 31              | -0.999                       |
| السعودية | 5.000                 | 32              | 2.995                        |

Source: Global Terrorism index .(2020) .Measuring and understanding the impact of terrorism, institute for economics &peace,p47,tableNo.3.5 By university of Maryland ,USA ,for more information visit [WWW.economicsandpeace.org](http://WWW.economicsandpeace.org)

الملحق(6) تطور عرض النقد الضيق في ليبيا للمدة(2003-2020) . ( مليون دينار ليبي)

| السنوات | العملة<br>البنوك<br>(1) | الودائع<br>الجارية<br>(2) | M1<br>(3) | معدل<br>التغير<br>السنوي<br>(4) | 3/1<br>(5) | 3/2<br>(6) | الناتج المحلي<br>بالأسعار<br>الثابتة<br>(7) | التغير السنوي<br>للناتج المحلي<br>(8) |
|---------|-------------------------|---------------------------|-----------|---------------------------------|------------|------------|---------------------------------------------|---------------------------------------|
| 2003    | 2,763,5                 | 6,265,7                   | 9,029,2   | —                               | 30,60      | 69,39      | 37,735,66                                   | 12,8                                  |
| 2004    | 2,612,7                 | 7,923,9                   | 10,536,6  | 16,69                           | 24,7       | 75,2       | 39,985,31                                   | 6,03                                  |
| 2005    | 3,308,7                 | 10,719,4                  | 14,028,1  | 33,1                            | 23,5       | 76,41      | 44,087,2                                    | 11,11                                 |
| 2006    | 3,932,9                 | 124,101                   | 16,343,0  | 16,5                            | 24,0       | 75,9       | 46,583,6                                    | 5,66                                  |
| 2007    | 4,581,2                 | 18,256,3                  | 22,837,5  | 39,7                            | 42,1       | 79,9       | 48,898,0                                    | 4,97                                  |
| 2008    | 5,608,3                 | 28,806,3                  | 34,414,6  | 50,6                            | 16,2       | 83,7       | 50,228,7                                    | 2,72                                  |
| 2009    | 6,962,9                 | 31,206,5                  | 38,169,4  | 10,9                            | 18,2       | 81,7       | 49,854,3                                    | -0,74                                 |
| 2010    | 7,609,0                 | 33,712,7                  | 41,321,2  | 8,25                            | 18,41      | 81,5       | 51,346,50                                   | 3,00                                  |
| 2011    | 14,840,1                | 38,597,0                  | 53,437,1  | 29,3                            | 27,7       | 72,22      | 20,146,3                                    | -60,76                                |
| 2012    | 13,391,1                | 45,822,6                  | 59,213,7  | 10,8                            | 22,61      | 77,3       | 39,922,6                                    | 98,16                                 |
| 2013    | 13,419,9                | 50,874,5                  | 64,299,4  | 8,5                             | 20,87      | 79,8       | 39,016,3                                    | -30,76                                |
| 2014    | 17,242,5                | 49,497,7                  | 66,740,2  | 3,7                             | 25,8       | 74,1       | 20,388,2                                    | -47,74                                |
| 2015    | 23,007,3                | 53,775,7                  | 76,783,0  | 15,0                            | 29,9       | 70,0       | 16,588,4                                    | -18,63                                |
| 2016    | 27,103,2                | 67,505,8                  | 94,609,0  | 23,2                            | 28,6       | 71,3       | 17,417,8                                    | 4,99                                  |
| 2017    | 30,865,2                | 78,223,9                  | 109,089,1 | 15,30                           | 28,2       | 71,7       | 19,647,2                                    | 12,79                                 |
| 2018    | 34,732,6                | 74,179,1                  | 108,911,7 | -0,1                            | 31,89      | 68,10      | 23,252,3                                    | 18,34                                 |
| 2019    | 36,691,8                | 68,876,4                  | 105,568,7 | -3,06                           | 34,75      | 65,2       | 24,293,8                                    | 4,47                                  |
| 2020    | 39,732,0                | 83,218,3                  | 122,950,3 | 16,4                            | 32,31      | 67,6       | 24,065,88                                   | -0,93                                 |

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

1-مصرف ليبيا لمركزي، التقرير السنوي، اعداد متفرقة للسنوات (2003-2020)، طرابلس: ادارة البحوث والاحصاء.

2-مصرف ليبيا لمركزي، النشرات الاقتصادية، اعداد متفرقة (2003-2020)، طرابلس :ادارة البحوث والاحصاء.

.....الملاحق.....

**الملحق (7) تطور عرض النقد الواسع السيولة المحلية (M2) في ليبيا للمدة (2003-2020)**  
(مليون دينار)

| السنوات | M1<br>(1) | شبه النقود<br>(2) | M2<br>(3) | $\Delta M2$ (4) | (5)<br>(3/1) | (3/2)<br>(6) | GDP بالأسعار<br>الثابتة (7) | التغير<br>السني<br>(8)(%) |
|---------|-----------|-------------------|-----------|-----------------|--------------|--------------|-----------------------------|---------------------------|
| 2003    | 9,029,2   | 5022.6            | 14,051.8  | -               | 46.25        | 35.74        | 37,735,66                   | 12,8                      |
| 2004    | 10,536,6  | 4807.0            | 15,343.6  | 9.19            | 68.66        | 31.33        | 39,985,31                   | 6,03                      |
| 2005    | 14,028,1  | 4244.6            | 18,272.7  | 19.09           | 76.77        | 23.22        | 44,087,2                    | 11,11                     |
| 2006    | 16,343,0  | 4716.4            | 21,059.4  | 15.25           | 77.47        | 22.39        | 46,583,6                    | 5,66                      |
| 2007    | 22,837,5  | 7071.5            | 29,908.8  | 42.02           | 76.35        | 23.64        | 48,898,0                    | 4,97                      |
| 2008    | 34,414,6  | 5329.9            | 39,744.5  | 32.89           | 86.58        | 13.40        | 50,228,7                    | 2,72                      |
| 2009    | 38,169,4  | 5991.9            | 44,161.3  | 11.11           | 86.43        | 13.56        | 49,854,3                    | -0.74                     |
| 2010    | 41,321,2  | 5029.5            | 46,350.3  | 4.96            | 89.14        | 10.85        | 51,346.50                   | 3.00                      |
| 2011    | 53,437,1  | 4503.8            | 57,940.9  | 25.01           | 92.22        | 7.77         | 20,146,3                    | -60.76                    |
| 2012    | 59,213,7  | 4517.8            | 63,731.5  | 9.99            | 92.91        | 7.08         | 39,922,6                    | 98.16                     |
| 2013    | 64,299,4  | 4706.0            | 69,005.9  | 8.28            | 93.18        | 6.81         | 39,016,3                    | -30.76                    |
| 2014    | 66,740,2  | 2672.0            | 69,404.7  | 0.58            | 96.16        | 3.84         | 20,388,2                    | -47.74                    |
| 2015    | 76,783,0  | 1,823.3           | 78,606.3  | 13.25           | 97.68        | 2.31         | 16,588,4                    | -18.63                    |
| 2016    | 94,609,0  | 1,711.9           | 96,320.9  | 22.53           | 98.22        | 1.77         | 17,417,8                    | 4.99                      |
| 2017    | 109,089,1 | 2,249.6           | 111,338.7 | 15.59           | 97.98        | 2.01         | 19,647,2                    | 12.79                     |
| 2018    | 108,911,7 | 1,808.8           | 110,720.5 | 0.55-           | 98.36        | 1.63         | 23,252,3                    | 18.34                     |
| 2019    | 105,568,7 | 3,172.7           | 108,741.4 | 1.78-           | 97.08        | 2.91         | 24,293,8                    | 4.47                      |
| 2020    | 122,950,3 | 2,592.7           | 125,543.0 | 15.45           | 97.93        | 2.04         | 24,065,88                   | -0.93                     |

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

- أ- مصرف ليبيا لمركزي، التقرير السنوي، اعداد متفرقة للسنوات (2003-2020)، طرابلس : ادارة البحوث والاحصاء.
- ب- مصرف ليبيا لمركزي، النشرات الاقتصادية، اعداد متفرقة للسنوات (2003-2020)، طرابلس : ادارة البحوث والاحصاء .

.....الملحق.....

**الملحق (8) يوضح تقديرات وترتيب مؤشرات الحكم الرشيد لدولة ليبيا على وفق قاعدة بيانات البنك الدولي للمدة (2003-2020).**

| السنوات | مؤشر الاستقرار السياسي (1) | ترتيب المؤشر (2) | مؤشر حق التعبير (3) | ترتيب المؤشر (4) | مؤشر سيادة لقانون (5) | ترتيب المؤشر (6) | مؤشر ضبط الفساد (7) | ترتيب المؤشر (8) | مؤشر فاعلية الحكومة (9) | ترتيب المؤشر (10) | مؤشر نوعية التنظيم (11) | ترتيب المؤشر (12) |
|---------|----------------------------|------------------|---------------------|------------------|-----------------------|------------------|---------------------|------------------|-------------------------|-------------------|-------------------------|-------------------|
| 2003    | 0.1                        | 48.2             | -1.8                | 3.5              | -0.9                  | 19.3             | -0.9                | 19.2             | -0.9                    | 18.4              | -1.5                    | 4.1               |
| 2004    | 0.4                        | 58.3             | -1.8                | 2.4              | -0.9                  | 17.7             | -0.9                | 18.5             | -0.8                    | 19.7              | -1.4                    | 7.4               |
| 2005    | 0.4                        | 60.7             | -1.9                | 2.4              | -1.0                  | 18.7             | -1.0                | 17.6             | -1.0                    | 14.7              | -1.5                    | 5.9               |
| 2006    | 0.4                        | 55.6             | -2.0                | 2.4              | -1.1                  | 13.4             | -1.1                | 14.1             | -1.1                    | 13.7              | -1.5                    | 6.4               |
| 2007    | 0.7                        | 71.5             | -2.0                | 2.4              | -1.0                  | 18.7             | -1.0                | 14.6             | -1.2                    | 9.2               | -1.1                    | 14.6              |
| 2008    | 0.8                        | 74.0             | -1.9                | 2.4              | -0.8                  | 23.1             | -1.0                | 18.0             | -1.2                    | 10.2              | -0.9                    | 18.0              |
| 2009    | 0.8                        | 76.3             | -1.9                | 2.8              | -0.9                  | 18.0             | -1.2                | 7.7              | -1.1                    | 12.4              | -1.1                    | 11.5              |
| 2010    | 0.0                        | 74.4             | -1.9                | 2.8              | -1.0                  | 16.1             | -1.3                | 5.2              | -1.1                    | 1.3               | -1.13                   | 1.15              |
| 2011    | -1.3                       | 11.8             | -1.6                | 6.6              | -1.2                  | 11.7             | -1.3                | 5.7              | -1.3                    | 7.6               | -1.5                    | 4.7               |
| 2012    | -1.6                       | 6.6              | -0.9                | 23.0             | -1.1                  | 12.2             | -1.4                | 3.3              | -1.5                    | 4.3               | -1.7                    | 2.8               |
| 2013    | -1.8                       | 4.7              | -1.0                | 20.7             | -1.3                  | 7.5              | -1.5                | 0.9              | -1.5                    | 5.7               | -1.9                    | 1.9               |
| 2014    | -2.4                       | 4.3              | -1.1                | 17.2             | -1.5                  | 2.9              | -1.6                | 1.4              | -1.7                    | 1.9               | -2.1                    | 1.4               |
| 2015    | -2.2                       | 3.3              | -1.3                | 10.8             | -1.6                  | 2.4              | -1.6                | 1.0              | -1.7                    | 1.9               | -2.2                    | 0.5               |
| 2016    | -2.3                       | 3.8              | -1.4                | 8.4              | -1.8                  | 1.9              | -1.6                | 1.9              | -1.9                    | 1.4               | -2.3                    | 0.5               |
| 2017    | -2.4                       | 2.4              | -1.4                | 9.4              | -1.8                  | 1.9              | -1.6                | 1.4              | -1.8                    | 1.9               | -2.2                    | 1.0               |
| 2018    | -2.4                       | 1.9              | -1.5                | 6.8              | -1.8                  | 2.4              | -1.6                | 2.9              | -1.9                    | 1.9               | -2.3                    | 1.0               |
| 2019    | -2.6                       | 1.9              | -1.5                | 7.7              | -1.8                  | 1.9              | -1.6                | 2.4              | -1.9                    | 1.9               | -2.3                    | 1.0               |
| 2020    | -2.5                       | 2.4              | -1.4                | 11.6             | -2.0                  | 1.4              | -1.6                | 2.9              | -2.0                    | 1.9               | -2.3                    | 1.0               |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: مجموعة البنك الدولي، المؤشرات العالمية لنظام الادارة العامة على الموقع، [databank.albankadawli.org](http://databank.albankadawli.org)

• قيمة المؤشر تقع بين (+2.5) - (-2.5) نقاط

• الترتيب المئوي من 100%

.....الملاحق.....

الملحق (9) تطور الإيرادات والنفقات العامة وصافي الموازنة في ليبيا (ملايين الدنانير)

| السنوات | الإيرادات النفطية (1) | التغير السنوي (2) | الإيرادات غير النفطية (3) | التغير السنوي (4) | إجمالي الإيرادات العامة (5) | التغير السنوي (6) | النفقات العامة (7) | التغير السنوي (8) | صافي الموازنة (9) |
|---------|-----------------------|-------------------|---------------------------|-------------------|-----------------------------|-------------------|--------------------|-------------------|-------------------|
| 2003    | 12,780                | _____             | 2,984,6                   | -                 | 15,7646                     | _____             | 10,362             | _____             | 5,4026            |
| 2004    | 18,262                | 42.8              | 3,131,0                   | 4.92              | 21,393                      | 35.70             | 13,254             | 27,9              | 8,1391            |
| 2005    | 27,518                | 50.6              | 2,728,,0                  | -12.87            | 30,246                      | 41.38             | 16,292             | -1,40             | 13,954            |
| 2006    | 35,475                | 28.91             | 3,522,0                   | 29.10             | 38,997                      | 28.93             | 16,317             | 0,15              | 22,680            |
| 2007    | 48,638,3              | 37.10             | 4,728,0                   | 34.24             | 53,366,3                    | 36,84             | 30,883,0           | 89,2              | 22,483            |
| 2008    | 64,417,0              | 32.44             | 8,324,2                   | 76.05             | 72,741,2                    | 36,30             | 44,115,5           | 42,8              | 28,625            |
| 2009    | 35,347,0              | -45.12            | 6,438,0                   | -22.65            | 41,785,0                    | -42,5             | 35,677,2           | -19,1             | 6,107             |
| 2010    | 55,713,0              | 57.61             | 5,790,1                   | -10.06            | 61,503,1                    | 47,18             | 54,498,8           | -3,6              | 7,004             |
| 2011    | 15,830,1              | -71.58            | 983,2                     | -83.02            | 16,813,3                    | -72,6             | 23,366,5           | -57,1             | -6,553            |
| 2012    | 66,932,3              | 322.8             | 3,199,1                   | 225.4             | 70,131,4                    | 317,1             | 53,941,6           | 130,8             | 16,190            |
| 2013    | 51,775,7              | -22.6             | 2,987,9                   | -6.62             | 54,763,6                    | -21,9             | 65,283,5           | 21,02             | -10,51            |
| 2014    | 19,976,6              | -61.41            | 1,566,7                   | -47.57            | 21,543,3                    | -60,6             | 43,814,2           | -32,8             | -22270            |
| 2015    | 10,597,7              | -46.9             | 6,245,7                   | 298.78            | 16,843,4                    | -21,81            | 36,014,9           | -17,4             | -19,1706          |
| 2016    | 6,665,5               | -37.10            | 2,179,7                   | -65.10            | 8,845,2                     | -47,49            | 29,171,3           | -19,00            | -20,3261          |
| 2017    | 19,204,0              | 188.1             | 3,128,6                   | 43.55             | 22,337,6                    | 152,5             | 32,692,0           | 12,06             | -10,354           |
| 2018    | 33,475,8              | 74,27             | 15,667,*8                 | 400.86            | 49,143,6                    | 120,00            | 39,286,4           | 20,17             | 9,8572            |
| 2019    | 31,394,7              | -6.21             | 25,970,5*                 | 65.76             | 57,365,2                    | 16,729            | 45,813,0           | 16,61             | 11,552            |
| 2020    | 5,280,0               | -83.,18           | *17,538,0                 | 32.46-            | 22,818,0                    | -60,22            | 37,310,0           | -18,5             | -14,492           |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

- أ- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الإحصائية، اعداد متفرقة للسنوات (2003-2020) طرابلس: إدارة العمليات المصرفية .  
 ب- مصلحة الإحصاء والتعداد ليبيا، الكتاب الإحصائي، اعداد متفرقة للسنوات (2003-2020) ، طرابلس، وزارة التخطيط.  
 ت- الأمانة العامة لصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي، أعدد متفرقة للسنوات (2003-2020) ، ابوظبي: الدائرة الاقتصادية الفنية.  
 ث- الأعمدة (1، 3، 2) تم استخراجهم من قبل الباحثة من خلال معدل النمو: (حاصل قسمة سنة المقارنة على سنة الاساس 100-100)  
 ج- \* الإيرادات غير النفطية مع اضافة رسوم بيع النقد الأجنبي.

.....الملحق.....

**الملحق (10) تطور القطاع الحقيقي في ليبيا للمدة (2003-2020) حسب اسعار سنة اساس (2003). مليون دينار**

| لسنوات | GDP بالأسعار<br>الثابتة (1) | التغير لسنوي<br>(2) | عدد السكان<br>الف نسمة (3) | نصيب الفرد من<br>GDP (4) | التغير السنوي<br>(5)% | انتاج قطاع<br>(6) | التغير السنوي<br>(7)% | GDP بدون<br>قطاع النفط (8) | التغير السنوي<br>% (9) | نسبة قطاع النفط<br>من GDP (10) |
|--------|-----------------------------|---------------------|----------------------------|--------------------------|-----------------------|-------------------|-----------------------|----------------------------|------------------------|--------------------------------|
| 2003   | 37,735,66                   | 12,8                | 5620                       | 6,714                    | _____                 | 20,217,86         | _____                 | 17,5178                    | _____                  | 53,57                          |
| 2004   | 39,985,31                   | 6,03                | 5710                       | 7,002                    | 4.37                  | 21,374,92         | 5,72                  | 18,61039                   | 6,23                   | 53,45                          |
| 2005   | 44,087,2                    | 11,11               | 5798                       | 7603                     | 9.411                 | 22,922,7          | 7,24                  | 21,164,5                   | 13,7                   | 51,99                          |
| 2006   | 46,583,6                    | 5,66                | 5324                       | 8,749                    | 15.07                 | 23,912,5          | 4,31                  | 22,6711                    | 7,11                   | 51,3                           |
| 2007   | 48,898,0                    | 4,97                | 5430                       | 9,005                    | 2.92                  | 24,321,7          | 1,71                  | 24,5763                    | 8,40                   | 49,73                          |
| 2008   | 50,228,7                    | 2,72                | 5539                       | 9,068                    | 0.69                  | 25,586,4          | 5.20                  | 24,642,0                   | 6,72                   | 50.93                          |
| 2009   | 49,854,3                    | -0.74               | 5978                       | 8,339                    | -8.03                 | 22,487,6          | -12.11                | 27,367,0                   | 11.05                  | 45.10                          |
| 2010   | 51,346.50                   | 3.00                | 6100                       | 8,417                    | 49.7                  | 23,379.6          | 3.51                  | 27,967,0                   | 2.19                   | 45.53                          |
| 2011   | 20,146,3                    | -60.76              | 6224                       | 3,236                    | -61.55                | 6,546,2           | -72.00                | 13,600.0                   | -51.37                 | 32.49                          |
| 2012   | 39,922,6                    | 98.16               | 6348                       | 6,288                    | 94.31                 | 20,385,0          | 211.41                | 19,536,0                   | 43.64                  | 51.06                          |
| 2013   | 39,016,3                    | -30.76              | 6448                       | 6,050                    | -31.84                | 12,299,07         | -39.66                | 26,717,0                   | 36.75                  | 31,52                          |
| 2014   | 20,388,2                    | -47.74              | 6603                       | 3,087                    | -48.97                | 9,777,6           | -20,50                | 10,610,6                   | -25,8                  | 47,95                          |
| 2015   | 16,588,4                    | -18.63              | 6418                       | 2,584                    | -16.29                | 4,79641           | -50,9                 | 11,792                     | 11,13                  | 28,91                          |
| 2016   | 17,417,8                    | 4.99                | 6492                       | 2,682                    | 3.79                  | 2,287,14          | -52,31                | 15,130,66                  | 28,31                  | 13,13                          |
| 2017   | 19,647,2                    | 12.79               | 6580                       | 2,985                    | 11.297                | 11,353,16         | 396,3                 | 11,899,14                  | -21,3                  | 57,78                          |
| 2018   | 23,252,3                    | 18.34               | 6678                       | 3,481                    | 16.61                 | 12,043,16         | 6,07                  | 11,209,14                  | -5,79                  | 51,79                          |
| 2019   | 24,293,8                    | 4.47                | 6777                       | 3,584                    | 2.958                 | 11,015,50         | -8,53                 | 13,2783                    | 18,45                  | 45,34                          |
| 2020   | 24,065,88                   | -0.93               | 6871                       | 3,502                    | -2.28                 | 2,900,00          | -73.67                | 24,165                     | 81.99                  | 12.05                          |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

- مصرف ليبيا المركزي ،النشرة الاقتصادية، أعداد متفرقة للسنوات ( 2003 - 2020 )، طرابلس : ادارة البحوث والاحصاء
- Data. World Bank.org
- صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الوحد، ابوظبي ،اعداد متفرقة للسنوات (2003-2020) ، ابوظبي :الدائرة الاقتصادية والفنية .

.....الملاحق.....

الملحق (11) معامل الاستقرار النقدي (M2) في الاقتصاد الليبي للمدة (2003-2020) ( مليون دينار )

| السنوات | الناتج المحلي<br>بالأسعار الثابتة<br>(١) | معدل التغير<br>السنوي<br>(2) | عرض النقد الواسع<br>M2<br>(3) | معدل التغير<br>السنوي<br>(4) | معامل الاستقرار<br>(١٥) لنقدي %<br>(٥) | معدل التضخم<br>%<br>(6) |
|---------|------------------------------------------|------------------------------|-------------------------------|------------------------------|----------------------------------------|-------------------------|
| 2003    | 37,423,4                                 | —                            | 14,051.8                      | -                            |                                        | 0.1                     |
| 2004    | 39,678,8                                 | 6,03                         | 15,343.6                      | 9.19                         | 1.52                                   | 1.3                     |
| 2005    | 44,087,2                                 | 11,11                        | 18,272.7                      | 19.09                        | 1.71                                   | 2.6                     |
| 2006    | 46,583,6                                 | 5,66                         | 21,059.4                      | 15.25                        | 2.69                                   | 1.5                     |
| 2007    | 48,898,0                                 | 4,97                         | 29,908.8                      | 42.02                        | 8.45                                   | 6.2                     |
| 2008    | 50,228,7                                 | 2,72                         | 39,744.5                      | 32.89                        | 12.09                                  | 10.4                    |
| 2009    | 49,854,3                                 | -0,07                        | 44,161.3                      | 11.11                        | -158.7                                 | 2.4                     |
| 2010    | 76,191,5                                 | 52,8                         | 46,350.3                      | 4.96                         | 0.09                                   | 2.4                     |
| 2011    | 23,121,7                                 | -55,5                        | 57,940.9                      | 25.01                        | -0.45                                  | 15.9                    |
| 2012    | 56,355,1                                 | 141,2                        | 63,731.5                      | 9.99                         | 0.07                                   | 6.1                     |
| 2013    | 39,016,3                                 | -30,76                       | 69,005.9                      | 8.28                         | -0.26                                  | 2.6                     |
| 2014    | 20,388,2                                 | -47,7                        | 69,404.7                      | 0.58                         | -0.01                                  | 2.4                     |
| 2015    | 16,588,4                                 | -18,6                        | 78,606.3                      | 13.25                        | -0.71                                  | 9.9                     |
| 2016    | 17,417,8                                 | 4,99                         | 96,320.9                      | 22.53                        | 4.51                                   | 25.9                    |
| 2017    | 19,647,2                                 | 12,7                         | 111,338.7                     | 15.59                        | 1.22                                   | 25.8                    |
| 2018    | 23,252,3                                 | 18,3                         | 110,720.5                     | 0.55-                        | -0.03                                  | 13.6                    |
| 2019    | 24,293,8                                 | 4,47                         | 108,741.4                     | 1.78-                        | -0.39                                  | -2.2                    |
| 2020    | 24,065,88                                | -0.93                        | 125,543.0                     | 15.45                        | -16.61                                 | 1.4                     |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على ملحق (7) ، جدول (7).

- تم استخراج معامل الاستقرار النقدي من قبل الباحثة بالاعتماد على المعادلة :  $B = \frac{\Delta M2}{\Delta GDP}$
- اذا كانت قيمة المؤشر المحسوبة اكبر من الواحد الصحيح فذلك يشير الى اتجاهات تضخمية ، واما واذا كانت قيمة المؤشر اقل من الواحد فذلك يشير الى اتجاهات انكماشية، و اما اذا كانت مساوية الى الواحد صحيح فذلك يعني هناك استقرار نقدي.

.....الملاحق.....

**الملحق (12) نسبة الإيرادات والنفقات وصافي الموازنة من الناتج بالأسعار الجارية في ليبيا  
للمدة (2003-2020). (مليون دينار)**

| السنوات | الناتج بالأسعار الجارية (1) | نسبة الإيرادات من GDP (2) % | الإيرادات النفطية (3) % من GDP | نسبة الإيرادات % غير النفطية (4) من GDP | نسبة النفقات من GDP (5) % | صافي الموازنة (6) | نسبة صافي الموازنة من GDP* (7) % |
|---------|-----------------------------|-----------------------------|--------------------------------|-----------------------------------------|---------------------------|-------------------|----------------------------------|
| 2003    | 37,604,0                    | 41,9                        | 33,9                           | 7,90                                    | 27,5                      | 5,4026            | 14.36                            |
| 2004    | 48,793,4                    | 43,8                        | 37,4                           | 6,41                                    | 27,1                      | 8,1391            | 16.68                            |
| 2005    | 67,048,30                   | 45,1                        | 41,0                           | 4,06                                    | 24,2                      | 13,954            | 20.81                            |
| 2006    | 81,223,70                   | 48,0                        | 43,6                           | 4,33                                    | 20,0                      | 22,68             | 27.92                            |
| 2007    | 92,693,60                   | 57,5                        | 52,4                           | 5,10                                    | 33,3                      | 22,483            | 24.25                            |
| 2008    | 116,639,60                  | 62,3                        | 55,2                           | 7,13                                    | 37,8                      | 28,625            | 24.54                            |
| 2009    | 86,288,90                   | 48,3                        | 40,9                           | 7,46                                    | 41,3                      | 6,107             | 7.07                             |
| 2010    | 87,375,0                    | 70,3                        | 63,7                           | 6,6                                     | 62,3                      | 7,004             | 8.01                             |
| 2011    | 39,171,1                    | 42,9                        | 40,4                           | 2,5                                     | 59,6                      | -6,553            | -16.72                           |
| 2012    | 100,171,1                   | 70,0                        | 66,8                           | 3,17                                    | 53,6                      | 16,190            | 16.16                            |
| 2013    | 65,994,5                    | 82,9                        | 78,4                           | 4,5                                     | 98,9                      | -10,51            | 15.92                            |
| 2014    | 30,871,0                    | 69,7                        | 64,7                           | 5,0                                     | 141,9                     | -22,270           | -72.13                           |
| 2015    | 38,455,55                   | 43,8                        | 27,5                           | 16,2                                    | 93,6                      | -19,1706          | -49.85                           |
| 2016    | 36,424,50                   | 24,2                        | 18,2                           | 5,9                                     | 80,0                      | -20,3261          | -56.08                           |
| 2017    | 52,801,66                   | 42,30                       | 36,3                           | 5,9                                     | 61,9                      | -10,354           | -19.60                           |
| 2018    | 71,809,76                   | 68,4                        | 46,6                           | 21.81                                   | 54,7                      | 9,8572            | 13.72                            |
| 2019    | 72,818,22                   | 78,7                        | 43,11                          | 35.66                                   | 62,9                      | 11,552            | 15.86                            |
| 2020    | 35,538,18                   | 64.20                       | 14.85                          | 49.34                                   | 104.98                    | -14,492           | -40.77                           |

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (9).

.....الملاحق.....

**الملحق(13) تطور نسبة الدين الداخلي من الناتج المحلي بالأسعار الجارية للمدة(2003-2020)**  
( مليون دولار )

| نسبة الدين من<br>الناتج %<br>( 3 ) | الناتج بالأسعار<br>( 3 ) الجارية | الدين الداخلي<br>(1) | السنوات     |
|------------------------------------|----------------------------------|----------------------|-------------|
| 13.99                              | 24,545                           | 3,436,831.00         | <b>2003</b> |
| 86.63                              | 31,982                           | 27,709,608.120       | <b>2004</b> |
| 83.83                              | 47,635                           | 39,936,818.118       | <b>2005</b> |
| 71.93                              | 55,520                           | 39,936,818.118       | <b>2006</b> |
| 34.59                              | 68,118                           | 23,564,007           | <b>2007</b> |
| 27.23                              | 86,506                           | 23,564,00796         | <b>2008</b> |
| 40.96                              | 63,769                           | 26,131,971,76        | <b>2009</b> |
| 33.31                              | 68,799                           | 22922,017,01         | <b>2010</b> |
| 86.39                              | 32,108                           | 2,773,854,14         | <b>2011</b> |
| 43.03                              | 79,863                           | 3,437,000,000        | <b>2012</b> |
| 59.14                              | 51,964                           | 3,073,545,00         | <b>2013</b> |
| 126.43                             | 24,308                           | 3,073,545,000        | <b>2014</b> |
| 197.93                             | 20,655                           | 40,883,000,0         | <b>2015</b> |
| 268.13                             | 17,364                           | 46,559,000,00        | <b>2016</b> |
| 180.18                             | 32,150                           | 57,931,000           | <b>2017</b> |
| 132.07                             | 47,224                           | 62,371,570,000       | <b>2018</b> |
| 130,71                             | 43,897                           | 57,380,953,353       | <b>2019</b> |
| 277.08                             | 21,682                           | 60,087,353,353       | <b>2020</b> |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

1-ديوان المحاسبة الليبي، تقرير ديوان المحاسبة، اعداد متفرقة للسنوات(2003-2020)، ليبيا: وزارة المالية

2-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد متفرقة للسنوات(2003-2020)، ابو ظبي :  
الدائرة الاقتصادية والفنية.

.....الملاحق.....

**الملحق(14) تطور نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية(الضرائب-الرسوم) من الإيرادات العامة في ليبيا للمدة(2003-2020).**

| نسبة<br>الإيرادات<br>غير<br>النفطية<br>من<br>الإيرادات<br>العام<br>% | نسبة<br>الإيرادات<br>النفطية<br>من<br>الإيرادات<br>العام<br>% | اجمالي الإيرادات<br>غير النفطية | إيرادات<br>أخرى | نسبة<br>الضرائب<br>من<br>الإيرادات<br>العام<br>% | إيرادات<br>الضرائب | نسبة<br>الرسوم من<br>الإيرادات<br>العام<br>% | رسوم جمركية | السنوات |
|----------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------|---------------------------------|-----------------|--------------------------------------------------|--------------------|----------------------------------------------|-------------|---------|
| 18.92                                                                | 81.0                                                          | 2,984,6                         | 1,709,2         | 5.64                                             | 890,6              | 2.43                                         | 384,8       | 2003    |
| 14.63                                                                | 85.3                                                          | 3,131,0                         | 1,240,8         | 4.84                                             | 1,037,6            | 3.98                                         | 852,6       | 2004    |
| 9.01                                                                 | 90.9                                                          | 2,728,0                         | 1,136,0         | 3.45                                             | 1,044,0            | 1.81                                         | 548,0       | 2005    |
| 9.03                                                                 | 90.9                                                          | 3,522,0                         | 1,735,4         | 3.22                                             | 1,259,7            | 1.34                                         | 526,9       | 2006    |
| 8.85                                                                 | 91.1                                                          | 4,728,2                         | 2,824,0         | 2.57                                             | 1,376,0            | 0.98                                         | 528,0       | 2007    |
| 11.44                                                                | 88.5                                                          | 8,324,2                         | 5,034,5         | 3.83                                             | 2,790,5            | 0.68                                         | 499,2       | 2008    |
| 15.40                                                                | 84.5                                                          | 6,438,0                         | 3,056.5         | 1.20                                             | 504,8              | 2.09                                         | 876,7       | 2009    |
| 9.41                                                                 | 90.5                                                          | 5,791,1                         | 2,148,7         | 3.65                                             | 2,247,5            | 2.26                                         | 1,393,9     | 2010    |
| 5.84                                                                 | 94.1                                                          | 983,2                           | 285,0           | 2.73                                             | 460,7              | 1.40                                         | 237,5       | 2011    |
| 4.56                                                                 | 95.4                                                          | 3,199,2                         | 2,332,7         | 0.87                                             | 617,6              | 0.35                                         | 248,9       | 2012    |
| 5.45                                                                 | 94.5                                                          | 2,987,9                         | 1,995,3         | 1.55                                             | 851,0              | 0.25                                         | 141,6       | 2013    |
| 7.26                                                                 | 92.7                                                          | 1,566,7                         | 846,3           | 3.06                                             | 660,9              | 0.27                                         | 59,5        | 2014    |
| 37.07                                                                | 62.9                                                          | 6,245,7                         | 5,528,4         | 3.98                                             | 671,3              | 0.27                                         | 46,0        | 2015    |
| 24.63                                                                | 75.3                                                          | 2,179,7                         | 1,398,5         | 8.09                                             | 716,9              | 0.52                                         | 64,0        | 2016    |
| 14.00                                                                | 85.97                                                         | 3,128,6                         | 2,118,9         | 3.78                                             | 845,2              | 0.73                                         | 164,5       | 2017    |
| 31.88                                                                | 68.11                                                         | 15,667,8                        | 14,154,6*       | 2.16                                             | 1,063,5            | 0.91                                         | 449,7       | 2018    |
| 45.27                                                                | 54.6                                                          | 25,970,5                        | 24,728,7*       | 1.64                                             | 945,5              | 0.51                                         | 296,3       | 2019    |
| 76.86                                                                | 23.1                                                          | 17,538,0                        | 16,773,0*       | 0.02                                             | 633,0              | 0.57                                         | 132,0       | 2020    |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

1-مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية ، أعداد منفردة للسنوات (2003-2020)، طرابلس :إدارة العمليات المصرفية.

\*-تمت إضافة رسوم بيع النقد الاجنبي لسنوات (2018-2019-2020) مما ادى الى زيادة الإيرادات غير النفطية في ليبيا.

.....الملاحق.....

**الملحق(15) تطور مؤشر الاستقرار السياسي وسعر الصرف في ليبيا للمدة (2003-2020)**

| السنوات | مؤشر الاستقرار السياسي<br>( 1 ) | الدرجة المئوية<br>(2) المؤشر(ترتيب | معدل نمو سعر الصرف<br>(3)% |
|---------|---------------------------------|------------------------------------|----------------------------|
| 2003    | 0.1                             | 48.2                               | -                          |
| 2004    | 0.4                             | 58.3                               | 87.9                       |
| 2005    | 0.4                             | 60.7                               | 11.1                       |
| 2006    | 0.4                             | 55.6                               | -5.0                       |
| 2007    | 0.7                             | 71.5                               | -9,5                       |
| 2008    | 0.8                             | 74.0                               | 2.0                        |
| 2009    | 0.8                             | 76.3                               | -0.9                       |
| 2010    | 0.0                             | 74.4                               | -1.4                       |
| 2011    | -1.3                            | 11.8                               | -0.4                       |
| 2012    | -1.6                            | 6.6                                | -0.2                       |
| 2013    | -1.8                            | 4.7                                | -0.09                      |
| 2014    | -2.4                            | 4.3                                | 6.5                        |
| 2015    | -2.2                            | 3.3                                | -5.8                       |
| 2016    | -2.3                            | 3.8                                | 6.5                        |
| 2017    | -2.4                            | 2.4                                | 4.3                        |
| 2018    | -2.4                            | 1.9                                | -0.6                       |
| 2019    | -2.6                            | 1.9                                | 0.3                        |
| 2020    | -2.5                            | 2.4                                | 0,0                        |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على : الملحق(8) ، الجدول(7).

**الملحق(16) تطور البطالة والاستقرار السياسي في ليبيا للمدة (2003-2020).**

| السنوات | مؤشر الاستقرار السياسي<br>(1) | الدرجة المئوية<br>(2) للترتيب % | (3) عدد السكان<br>(مليون نسمة) | معدل نمو %<br>(4) | (5) % بطالة |
|---------|-------------------------------|---------------------------------|--------------------------------|-------------------|-------------|
| 2003    | 0.1                           | 48.2                            | 5620                           | 1.60              | 19,23       |
| 2004    | 0.4                           | 58.3                            | 5710                           | 1.58              | 19,14       |
| 2005    | 0.4                           | 60.7                            | 5798                           | 1.54              | 19,02       |
| 2006    | 0.4                           | 55.6                            | 5324                           | 1.51              | 18,80       |
| 2007    | 0.7                           | 71.5                            | 5430                           | 1.48              | 18,60       |
| 2008    | 0.8                           | 74.0                            | 5539                           | 1.40              | 18,51       |
| 2009    | 0.8                           | 76.3                            | 5978                           | 1.23              | 18,95       |
| 2010    | 0.0                           | 74.4                            | 6100                           | 1.03              | 19,03       |
| 2011    | -1.3                          | 11.8                            | 6224                           | 0.80              | 19,02       |
| 2012    | -1.6                          | 6.6                             | 6348                           | 0.61              | 19,03       |
| 2013    | -1.8                          | 4.7                             | 6448                           | 0.55              | 19,05       |
| 2014    | -2.4                          | 4.3                             | 6603                           | 0.66              | 19,94       |
| 2015    | -2.2                          | 3.3                             | 6418                           | 0.88              | 18,87       |
| 2016    | -2.3                          | 3.8                             | 6492                           | 1.14              | 18,77       |
| 2017    | -2.4                          | 2.4                             | 6580                           | 1.35              | 18,61       |
| 2018    | -2.4                          | 1.9                             | 6678                           | 1.48              | 18,46       |
| 2019    | -2.6                          | 1.9                             | 6777                           | 1.47              | 18,34       |
| 2020    | -2.5                          | 2.4                             | 6871                           | 1.38              | 19,39       |

.....الملحق.....

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على 1 :-الملحق (8)، الملحق (10)، World Bank.org., 2-Data.

الملحق(17) مؤشرات الدولة الهشة (الفاشلة) السياسية في المملكة العربية السعودية .(نقاط)

| السنوات | شرعية الدولة(1) | خدمات عامة (2) | اجهزة الامن (3) | فصائل النخب (4) | حقوق الانسان(5) | التدخل الخارجي(6) |
|---------|-----------------|----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-------------------|
| 2006    | 8.5             | 4.1            | 7.8             | 7.2             | 8.5             | 7.5               |
| 2007    | 8.8             | 4.3            | 7.3             | 7.6             | 8.8             | 6.5               |
| 2008    | 8.8             | 4.3            | 7.3             | 7.7             | 9.1             | 6.2               |
| 2009    | 8.4             | 4.3            | 8.0             | 7.8             | 8.9             | 6.5               |
| 2010    | 8.2             | 4.1            | 7.8             | 7.8             | 9.1             | 6.3               |
| 2011    | 7.9             | 4.2            | 7.5             | 7.9             | 8.9             | 5.9               |
| 2012    | 7.6             | 4.3            | 7.2             | 7.9             | 8.6             | 5.9               |
| 2013    | 7.8             | 4.0            | 7.2             | 8.0             | 8.9             | 5.6               |
| 2014    | 8.1             | 4.0            | 6.9             | 8.0             | 8.8             | 5.3               |
| 2015    | 7.8             | 3.7            | 6.4             | 8.0             | 9.2             | 4.8               |
| 2016    | 8.1             | 4.0            | 6.5             | 8.2             | 8.9             | 4.9               |
| 2017    | 8.0             | 3.8            | 6.3             | 8.2             | 9.1             | 4.7               |
| 2018    | 8.3             | 3.5            | 6.0             | 8.0             | 9.0             | 4.4               |
| 2019    | 8.4             | 3.2            | 6.0             | 8.5             | 9.3             | 4.7               |
| 2020    | 8.1             | 2.9            | 6.0             | 8.5             | 8.9             | 5.0               |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على : the .(2006-2020). Fragile state index Annual Report fund for the peace,WWW.fragilestateindex.org.

الملحق(18) مؤشرات الدولة الهشة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية(نقاط)

| السنوات | التدهور الاقتصادي، والفقر معامل جيني(1) | التنمية الاقتصادية غير المتوازنة (2) |
|---------|-----------------------------------------|--------------------------------------|
| 2006    | 2.0                                     | 7.0                                  |
| 2007    | 2.3                                     | 6.5                                  |
| 2008    | 2.3                                     | 7.0                                  |
| 2009    | 2.7                                     | 7.0                                  |
| 2010    | 3.1                                     | 7.3                                  |
| 2011    | 6.9                                     | 6.2                                  |
| 2012    | 3.4                                     | 6.7                                  |
| 2013    | 3.6                                     | 6.4                                  |
| 2014    | 7.0                                     | 7.0                                  |
| 2015    | 4.4                                     | 5.8                                  |
| 2016    | 4.7                                     | 5.5                                  |
| 2017    | 4.5                                     | 5.0                                  |
| 2018    | 4.4                                     | 4.7                                  |
| 2019    | 4.2                                     | 4.7                                  |
| 2020    | 3.9                                     | 4.7                                  |

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

: the fund for the peace,WWW.fragilestateindex.org. .(2006-2020). Fragile state index Annual Report

.....الملحق.....

### الملحق(19) مؤشرات الدولة الهشة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية (نقاط)

| السنوات | (1) هجرة الأدمغة | (2) ظلم المجموعات | اللاجئين والنازحين<br>(3) | الضغوط (4)<br>الديموغرافية |
|---------|------------------|-------------------|---------------------------|----------------------------|
| 2006    | 3.5              | 7.9               | 6.9                       | 6.0                        |
| 2007    | 3.6              | 7.7               | 7.2                       | 5.9                        |
| 2008    | 3.4              | 7.7               | 6.2                       | 6.3                        |
| 2009    | 3.4              | 8.0               | 6.0                       | 6.5                        |
| 2010    | 3.5              | 7.8               | 6.2                       | 6.3                        |
| 2011    | 7.3              | 4.8               | 4.3                       | 7.1                        |
| 2012    | 2.9              | 7.7               | 7.9                       | 5.8                        |
| 2013    | 3.1              | 7.4               | 5.2                       | 5.5                        |
| 2014    | 3.4              | 7.7               | 4.9                       | 6.0                        |
| 2015    | 3.7              | 7.4               | 4.6                       | 5.8                        |
| 2016    | 3.5              | 7.5               | 4.9                       | 5.5                        |
| 2017    | 3.8              | 7.8               | 4.7                       | 5.3                        |
| 2018    | 3.9              | 8.1               | 4.4                       | 5.0                        |
| 2019    | 3.9              | 8.4               | 4.4                       | 4.7                        |
| 2020    | 3.6              | 8.7               | 4.1                       | 4.4                        |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Fragile state index Annual Report .(2006-2020). ,the fund for the peace  
(FFP): Washintongton ,WWW.fragilestateindex.org.

### الملحق(20) الترتيب العالمي للكلفة الاقتصادية للعنف في(السعودية، العراق ، ليبيا) لسنوات (2020-2013) على وفق مؤشر السلام العالمي(GPI)

مليارات

الدولارات

| السنوات | الكلفة(العراق)  | ترتيب عالمي | % من الناتج | الكلفة (سعودية) | ترتيب عالمي | % من الناتج | الكلفة (ليبيا) | ترتيب عالمي | % من الناتج |
|---------|-----------------|-------------|-------------|-----------------|-------------|-------------|----------------|-------------|-------------|
| 2013    | 26,835          | 10          | 15          | 66,260          | 29          | 8           | 20,395         | 5           | 20          |
| 2014    | 43,970          | 8           | 17.7        | 87,665          | 24          | 9.5         | 7,870          | 15          | 10.7        |
| 2015    | 149,631         | 3           | 30.0        | 165,234         | 30          | 10          | 15,021         | 14          | 15          |
| 2016    | 206,444         | 2           | 54          | 274,470         | 14          | 20          | 17,,766        | 11          | 25          |
| 2017    | 280,324         | 6           | 57.6        | 363,347         | 13          | 21.8        | 21,887         | 15          | 27.8        |
| 2018    | 366,416.8       | 3           | 51          | 376,078.1       | 44          | 11          | 28,963.6       | 14          | 26          |
| 2019    | 204,120.9       | 5           | 15          | 237,616.0       | 22          | 13          | 27,187.3       | 11          | 22          |
| 2020    | 177,522,93<br>9 | 9           | 26          | 212,186,927     | 26          | 11          | 20,614,96<br>4 | 13          | 22          |

المصدر الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Global peace index . ( 2013 -2020). ,institute for economics &peace,(IEP):Sydney.

.....الملاحق.....

.....الملحق.....

**الملحق (21) مؤشرات الحكم الرشيد في السعودية على وفق مؤشرات البنك الدولي للمدة (2003-2020)**

| السنوات | استقرار سياسي | %    | حرية الراي | %    | سيادة القانون | %    | ضبط الفساد | %    | فاعلية الحكومة | %    | نوعية التنظيم | %    |
|---------|---------------|------|------------|------|---------------|------|------------|------|----------------|------|---------------|------|
| 2003    | 0.1           | 49.2 | -1.6       | 5.5  | 0.1           | 58.4 | -0.2       | 55.1 | -0.3           | 46.4 | 0.1           | 57.7 |
| 2004    | -0.7          | 24.8 | -1.3       | 10.1 | 0.0           | 53.1 | -0.3       | 48.8 | -0.4           | 45.8 | 0.0           | 56.2 |
| 2005    | -0.2          | 38.8 | -1.5       | 6.3  | 0.0           | 53.1 | -0.1       | 54.6 | -0.4           | 42.6 | 0.1           | 56.9 |
| 2006    | -0.5          | 29.5 | -1.8       | 3.8  | 0.0           | 54.5 | -0.2       | 51.7 | -0.2           | 49.8 | 0.0           | 53.4 |
| 2007    | 0.5           | 28.5 | -1.7       | 5.8  | 0.1           | 55.0 | -0.2       | 53.4 | -0.1           | 51.5 | 0.0           | 53.9 |
| 2008    | -0.3          | 31.7 | -1.7       | 4.3  | 0.1           | 56.3 | 0.0        | 58.7 | -0.1           | 52.9 | 0.1           | 55.3 |
| 2009    | -0.5          | 28.9 | -1.8       | 3.3  | 0.1           | 56.4 | 0.0        | 58.9 | -0.1           | 51.2 | 0.2           | 56.9 |
| 2010    | -0.2          | 37.4 | -1.8       | 3.8  | 0.2           | 60.2 | 0.0        | 59.0 | 0.0            | 55.5 | 0.0           | 56.0 |
| 2011    | -0.5          | 31.3 | -1.9       | 2.3  | 0.1           | 56.8 | -0.3       | 48.8 | -0.3           | 45.0 | 0.1           | 53.6 |
| 2012    | -0.5          | 32.2 | -1.9       | 2.8  | 0.1           | 59.6 | 0.0        | 57.8 | 0.0            | 58.3 | 0.0           | 55.9 |
| 2013    | -0.4          | 32.7 | -1.9       | 2.8  | 0.2           | 58.2 | 0.0        | 59.2 | 0.1            | 57.8 | 0.1           | 55.0 |
| 2014    | -0.3          | 38.2 | -1.9       | 3.0  | 0.1           | 62.5 | 0.1        | 59.1 | 0.2            | 62.0 | 0.0           | 53.8 |
| 2015    | -0.6          | 23.8 | -1.8       | 3.4  | 0.1           | 60.1 | 0.1        | 58.2 | 0.2            | 61.5 | 0.0           | 54.3 |
| 2016    | -0.5          | 28.1 | -1.7       | 4.9  | 0.3           | 62.0 | 0.2        | 63.9 | 0.3            | 63.9 | 0.1           | 55.8 |
| 2017    | -0.6          | 24.3 | -1.7       | 5.4  | 0.1           | 58.2 | 0.4        | 66.3 | 0.3            | 63.9 | 0.0           | 54.8 |
| 2018    | -0.6          | 24.5 | -1.7       | 5.3  | 0.1           | 59.1 | 0.4        | 66.3 | 0.3            | 65.4 | -0.1          | 51.9 |
| 2019    | -0.6          | 24.1 | -1.7       | 5.3  | 0.2           | 58.7 | 0.3        | 63.5 | 0.3            | 64.9 | -0.1          | 51.9 |
| 2020    | -0.7          | 22.6 | -1.6       | 5.3  | 0.2           | 60.1 | 0.3        | 63.0 | 0.1            | 58.7 | 0.3           | 61.5 |

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على : البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، الادارة العامة للحكم ، البنك الدولي [https:// databank.albankadawli.org](https://databank.albankadawli.org)

.....الملاحق.....

**الملحق (22) تطور عرض النقد الضيق (M1) في المملكة العربية السعودية للمدة (2003-2020) ( مليار ريال**

| السنوات | النقد المتداول خارج المصارف (1) | الودائع تحت الطلب (2) | M1 1+2 عرض النقد الضيق (3) | التغير السنوي (4) | 1/3 (5) | 2 / 3 (6) | الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (7) | التغير السنوي للناتج (8) |
|---------|---------------------------------|-----------------------|----------------------------|-------------------|---------|-----------|------------------------------------|--------------------------|
| 2003    | 55445                           | 167,577               | 223,022                    | 10.2              | 24.86   | 75.13     | 1,518,748                          | 11.24                    |
| 2004    | 60133                           | 203,319               | 263,452                    | 18.1              | 22.82   | 77.17     | 1,639,617                          | 7.96                     |
| 2005    | 57844                           | 217,667               | 276,411                    | 4.9               | 20.92   | 78.74     | 1,731,006                          | 5.57                     |
| 2006    | 69324                           | 243,418               | 312,742                    | 10.3              | 22.16   | 77.83     | 1,779,274                          | 2.79                     |
| 2007    | 72192                           | 311,365               | 383,557                    | 22.6              | 18.82   | 81.17     | 1,812,139                          | 1.85                     |
| 2008    | 83006                           | 342,488               | 425,494                    | 10.9              | 19.50   | 80.49     | 1,925,394                          | 6.25                     |
| 2009    | 88395                           | 433,162               | 521,558                    | 22.6              | 16.94   | 80.05     | 1,885,745                          | -2.06                    |
| 2010    | 95520                           | 530,072               | 625,592                    | 19.9              | 15.26   | 84.73     | 1,980,777                          | 5.04                     |
| 2011    | 119929                          | 641,056               | 760,980                    | 21.6              | 15.75   | 84.24     | 2,178,792                          | 10.00                    |
| 2012    | 133146                          | 753,970               | 887,115                    | 16.6              | 15.00   | 84.99     | 2,296,697                          | 5.41                     |
| 2013    | 143169                          | 857,280               | 1,000,449                  | 12.78             | 14.31   | 85.68     | 2,358,690                          | 2.70                     |
| 2014    | 153,777                         | 989,174               | 1,142,951                  | 14.24             | 13.38   | 86.11     | 2,444,841                          | 3.65                     |
| 2015    | 168,492                         | 980,151               | 1,148,642                  | 0.16              | 14.66   | 85.33     | 2,545,236                          | 4.11                     |
| 2016    | 170,323                         | 976,086               | 1,146,409                  | -0.03             | 14.85   | 85.14     | 2,587,758                          | 1.67                     |
| 2017    | 172,046                         | 1,002,468             | 1,174,514                  | 2.42              | 14.64   | 85.35     | 2,568,569                          | -0.74                    |
| 2018    | 180,132                         | 1,040,665             | 1,220,797                  | 3.94              | 14.75   | 85.24     | 2,631,091                          | 2.43                     |
| 2019    | 189,160                         | 1,099,151             | 1,288,311                  | 5.53              | 14.68   | 85.31     | 2,639,811                          | 0.33                     |
| 2020    | 206,284                         | 1,282,591             | 1,488,875                  | 15.57             | 13.85   | 86.14     | 2,531,405                          | -4.11                    |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

1-البنك المركزي السعودي. التقرير السنوي، اعداد متفرقة للسنوات (2003-2020)،الرياض: الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية.

.....الملاحق.....

**الملحق (23) تطور السيولة المحلية M2 (عرض النقد الواسع) في الاقتصاد السعودي للمدة  
(2020-2003)**  
مليون ريال

| السنوات | عرض النقد<br>m1 (1) | شبه النقود<br>(2) | عرض النقد<br>(٣) الواسع<br>m2 | التغير<br>السنتي<br>m2 | 1/3<br>% | 3/2<br>% | الناتج لمحتلي<br>بالأسعار<br>الثابتة | التغير<br>السنتي<br>للناتج % |
|---------|---------------------|-------------------|-------------------------------|------------------------|----------|----------|--------------------------------------|------------------------------|
| 2003    | 223022              | 113,382           | 336,404                       | 8.4                    | 66.29    | 33.70    | 1,518,748                            | 11.24                        |
| 2004    | 263452              | 136,672           | 400,125                       | 18.1                   | 65.84    | 34.15    | 1,639,617                            | 7.96                         |
| 2005    | 276411              | 142,386           | 418,797                       | 4.9                    | 66.00    | 33.99    | 1,731,006                            | 5.57                         |
| 2006    | 312742              | 226,027           | 538,769                       | 20.0                   | 58.04    | 41.95    | 1,779,274                            | 2.79                         |
| 2007    | 383557              | 283,059           | 666,616                       | 23.7                   | 57.83    | 42.46    | 1,812,139                            | 1.85                         |
| 2008    | 425494              | 367,634           | 793,118                       | 19.0                   | 53.64    | 46.35    | 1,925,394                            | 6.25                         |
| 2009    | 521558              | 322377            | 844,935                       | 6.5                    | 61.72    | 38.15    | 1,885,745                            | -2.06                        |
| 2010    | 625592              | 298283            | 923,874                       | 9.3                    | 67.71    | 32.28    | 1,980,777                            | 5.04                         |
| 2011    | 760980              | 305441            | 106,6427                      | 15.4                   | 71.35    | 28.64    | 2,178,792                            | 10.00                        |
| 2012    | 887115              | 324428            | 121,1543                      | 13.6                   | 73.22    | 26.77    | 2,296,697                            | 5.41                         |
| 2013    | 1000449             | 345030            | 1,345,485                     | 11.06                  | 74.35    | 25.64    | 2,358,690                            | 2.70                         |
| 2014    | 1,142,951           | 398,743           | 1,541,694                     | 14,58                  | 84.94    | 29.63    | 2,444,841                            | 3.65                         |
| 2015    | 1,148,642           | 439,377           | 1,588,020                     | 2.44                   | 72.33    | 27.66    | 2,545,236                            | 4.11                         |
| 2016    | 1,146,409           | 496,019           | 1,642,429                     | 3.59                   | 69.79    | 28.55    | 2,587,758                            | 1.67                         |
| 2017    | 1,174,514           | 454,152           | 1,628,666                     | -0.98                  | 73.37    | 27.88    | 2,568,569                            | -0.74                        |
| 2018    | 1,220,797           | 443022            | 1,663,820                     | 2.16                   | 73.37    | 26.62    | 2,631,091                            | 2.43                         |
| 2019    | 1,288,311           | 501,667           | 1,789,978                     | 7.58                   | 71.97    | 28.02    | 2,639,811                            | 0.33                         |
| 2020    | 1,488,875           | 473,967           | 1,962,842                     | 9.66                   | 75.85    | 24.14    | 2,531,405                            | -4.11                        |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

البنك المركزي السعودي ، التقرير السنوي ، اعداد متفرقة للسنوات (2003 - 2020) ، الرياض ::: الادارة العامة  
للأبحاث الاقتصادية

.....الملاحق.....

**الملحق (24) تطور التغير السنوي للإيرادات النفطية وغير النفطية وصافي الموازنة في المملكة العربية السعودية للمدة (2003-2020) مليار ريال**

| السنوات | الإيرادات<br>النفطية (1) | تغير سنوي<br>(2) | الإيرادات غير<br>النفطية (3) | التغير<br>السنوي (4) | اجمالي الإيرادات<br>العامة (5) | تغير<br>سنوي (6) | اجمالي<br>النفقات (7) | تغير سنوي<br>(8) | صافي<br>الموازنة (9) | التغير<br>السنوي (10) |
|---------|--------------------------|------------------|------------------------------|----------------------|--------------------------------|------------------|-----------------------|------------------|----------------------|-----------------------|
| 2003    | 231000                   | -                | 62000                        | -                    | 293000                         | -                | 257000                | -                | 36000                | -                     |
| 2004    | 3300000                  | 42.8             | 62291                        | 0.46                 | 392291                         | 33.88            | 285200                | 10.9             | 107091               | 197.475               |
| 2005    | 504540                   | 52.8             | 59795                        | -4.0                 | 564335                         | 43.8             | 346474                | 21.4             | 217861               | 103.43                |
| 2006    | 604470                   | 19.5             | 69212                        | 15.7                 | 673682                         | 19.3             | 393322                | 13.52            | 280,360              | 28.6                  |
| 2007    | 562186                   | -6.9             | 80614                        | 16.47                | 642800                         | -4.58            | 466248                | 18.5             | 176552               | -37.0                 |
| 2008    | 983369                   | 74.9             | 117624                       | 45.9                 | 1100993                        | 71.3             | 520069                | 11.54            | 580924               | 229.0                 |
| 2009    | 434420                   | -55.8            | 75385                        | -35.9                | 509805                         | -53.7            | 596434                | 14.6             | -86629               | -114.9                |
| 2010    | 670265                   | 54.3             | 71351                        | -5.4                 | 741616                         | 45.5             | 653885                | 9.6              | 87731                | 1,27                  |
| 2011    | 1034360                  | 54.3             | 83432                        | 16.93                | 1117792                        | 50.7             | 826700                | 26.4             | 291092               | 231.8                 |
| 2012    | 1144818                  | 10.6             | 102580                       | 22.95                | 1247398                        | 11.59            | 873305                | 5.6              | 374093               | 28.51                 |
| 2013    | 1035046                  | -9.58            | 121315                       | 18.26                | 1156361                        | -7.2             | 976014                | 11.76            | 180347               | 51.7-                 |
| 2014    | 913346                   | -11.7            | 131020                       | 7.9                  | 1,044366                       | -9.7             | 1,109903              | 13.7             | -65,537              | -136.3                |
| 2015    | 431439                   | -52.7            | 165414                       | 26.25                | 619,910                        | -41.0            | 978.139               | -11.9            | -362,229             | 452.7                 |
| 2016    | 333,699                  | -22.6            | 185,749                      | 12.29                | 519,448                        | -15.7            | 830,513               | -15.1            | -311,065             | -14.1                 |
| 2017    | 435,900                  | 30.6             | 255,605                      | 37.56                | 691,505                        | 33.1             | 929,999               | 12.0             | -238,494             | -23.3                 |
| 2018    | 607.400                  | 37.9             | 287,311                      | 12.4                 | 894,711                        | 29.4             | 1,030,415             | 10.8             | -135,704             | -43.1                 |
| 2019    | 594,424                  | -2.1             | 332,444                      | 15.7                 | 926,846                        | 2.3              | 1,059,445             | -1.9             | -132,599             | -23.7                 |
| 2020    | 413,000                  | -30.4            | 368,0                        | 10.8                 | 781,834                        | -15.6            | 1,075,734             | 1.5              | -293,900             | 121.6                 |

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

1-البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي، اعداد متفرقة للسنوات (2003-2020)، الرياض: . الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية،

.....الملاحق.....

**الملحق(25) تطور نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي في السعودية**  
( مليار ريال )

| السنوات | اجمالي الدين العام<br>(1) | التغير السنوي %<br>(2) | الناتج المحلي بالأسعار<br>(3) لجارية بالريال | نسبة الدين العام من الناتج المحلي<br>بالأسعار (4) لجارية % |
|---------|---------------------------|------------------------|----------------------------------------------|------------------------------------------------------------|
| 2003    | 660                       | -                      | 809,279                                      | 81.55                                                      |
| 2004    | 610                       | -7.57                  | 970,283                                      | 62.86                                                      |
| 2005    | 459647                    | -24.7                  | 1,230,771                                    | 37.30                                                      |
| 2006    | 364622                    | -20.7                  | 1,411,491                                    | 25.80                                                      |
| 2007    | 266762                    | -26.8                  | 1,558,827                                    | 17.10                                                      |
| 2008    | 235034                    | -11.9                  | 1,949,238                                    | 12.00                                                      |
| 2009    | 235108                    | -4.2                   | 1,609,117                                    | 14.60                                                      |
| 2010    | 166999                    | -25.8                  | 1,980,777                                    | 8.43                                                       |
| 2011    | 135499                    | -18.9                  | 2,517,146                                    | 5.30                                                       |
| 2012    | 83,848                    | -38.84                 | 2,759,906                                    | 3.00                                                       |
| 2013    | 60,118                    | -28.3                  | 2,799,927                                    | 2.10                                                       |
| 2014    | 44,260                    | -26.4                  | 2,836,314                                    | 1.60                                                       |
| 2015    | 142,260                   | 221.4                  | 2,453,512                                    | 5.80                                                       |
| 2016    | 316,580                   | 122.5                  | 2,418,508                                    | 13.10                                                      |
| 2017    | 443,252                   | 40.0                   | 2,582,198                                    | 17.20                                                      |
| 2018    | 559,980                   | 26.3                   | 2,949,457                                    | 19.00                                                      |
| 2019    | 677,925                   | 21.1                   | 2,973,626                                    | 22.80                                                      |
| 2020    | 853,515                   | 25.9                   | 2,625,442                                    | 32.5                                                       |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

1-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد متفرقة للسنوات(2003-2020)  
ابوظبي: الدائرة الاقتصادية والفنية.

2-تم احتساب الاعمدة(2) (3) من قبل الباحثة .

.....الملاحق.....

## الملحق (26) تطور القطاع الحقيقي بالمملكة العربية السعودية للمدة (2003-2020) (لسنة اساس (2003)

| السنوات | الناتج المحلي بالأسعار<br>الثابتة مع النفط مليون<br>ريال (1) | التغير<br>السني<br>(2)% | عدد السكان<br>الف نسمة (3) | متوسط نصيب<br>الفرد من الدخل<br>الف ريال (4) | التغير السني<br>(5)% | انتاج لقطاع<br>النفطي مليون ريال<br>(6) | التغير السني<br>(7) % | الناتج المحلي بأسعار<br>الثابتة من غير النفط<br>(8) | معدل التغير<br>السني %<br>(9) |
|---------|--------------------------------------------------------------|-------------------------|----------------------------|----------------------------------------------|----------------------|-----------------------------------------|-----------------------|-----------------------------------------------------|-------------------------------|
| 2003    | 1,518,748                                                    | 11.24                   | 22456645.00                | 67,797.30                                    | 7.74                 | 884,789                                 | 17.4                  | 633,959                                             | -                             |
| 2004    | 1,639,617                                                    | 7.96                    | 23132686.00                | 71,248.46                                    | 5.09                 | 946,764                                 | 7.0                   | 692,853                                             | 9.28                          |
| 2005    | 1,731,006                                                    | 5.57                    | 23816175.00                | 73,216.79                                    | 2.76                 | 986,927                                 | 4.2                   | 744,079                                             | 7.39                          |
| 2006    | 1,779,274                                                    | 2.79                    | 2449831.00                 | 73,335.06                                    | 0.16                 | 973,104                                 | -1.4                  | 806,170                                             | 8.34                          |
| 2007    | 1,812,139                                                    | 1.85                    | 25184589.00                | 73,043.71                                    | 0.40-                | 934,756                                 | -3.9                  | 877,383                                             | 8.83                          |
| 2008    | 1,925,394                                                    | 6.25                    | 25888535.00                | 75,818.42                                    | 3.80                 | 976,118                                 | 4.4                   | 949,276                                             | 8.19                          |
| 2009    | 1,885,745                                                    | -2.06                   | 26630303.00                | 72,110.90                                    | -4.89                | 882,949                                 | -9.5                  | 1,002,796                                           | 5.63                          |
| 2010    | 1,980,777                                                    | 5.04                    | 27421468.00                | 73197.83                                     | 1.51                 | 881,820                                 | -0.1                  | 1,098,957                                           | 9.58                          |
| 2011    | 2,178,792                                                    | 10.00                   | 28267591.00                | 78318.59                                     | 7.00                 | 989,067                                 | 12.2                  | 1,189,725                                           | 8.25                          |
| 2012    | 2,296,697                                                    | 5.41                    | 29154906,0                 | 80087.26                                     | 2.26                 | 1,039,358                               | 5.1                   | 1,257,339                                           | 5.68                          |
| 2013    | 2,358,690                                                    | 2.70                    | 30052058.00                | 80024.90                                     | -0.08                | 1,022,382                               | -1.6                  | 1,336,308                                           | 6.28                          |
| 2014    | 2,444,841                                                    | 3.65                    | 30916603.00                | 80839.63                                     | 1.02                 | 1,043,701                               | 2.1                   | 1,401,140                                           | 4.85                          |
| 2015    | 2,545,236                                                    | 4.11                    | 31717670.00                | 82038.72                                     | 1.48                 | 1,098,712                               | 5.3                   | 1,446,524                                           | 3.23                          |
| 2016    | 2,587,758                                                    | 1.67                    | 32443443.00                | 81313.18                                     | -0.88                | 1,138,299                               | 3.6                   | 1,449,459                                           | 0.20                          |
| 2017    | 2,568,569                                                    | -0.74                   | 33101183,00                | 78628.18                                     | -3.30                | 1,103,168                               | -3.1                  | 1,465,401                                           | 1.09                          |
| 2018    | 2,631,091                                                    | 2.43                    | 33702757.00                | 78763.33                                     | 0.17                 | 1,137,646                               | 3.1                   | 1,493,445                                           | 1.91                          |
| 2019    | 2,639,811                                                    | 0.33                    | 34268529.00                | 77734.08                                     | -1.31                | 1,096,170                               | -3.6                  | 1,543,641                                           | 3.36                          |
| 2020    | 2,531,405                                                    | -4.11                   | 34813867.00                | 74030.80                                     | -4.76                | 1,023,238                               | -6.7                  | 1,508,167                                           | 2.29-                         |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على (1) الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية . للسنوات (2003-2020)، الرياض: وزارة التخطيط ، علي الموقع <https://www.stats.gov.sa/ar/statistics-overview>

(2) تم استخراج الاعمدة (2,4,5,7,9) من قبل الباحثة .

.....الملحق.....

### الملحق (27) مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة (2003-2020)

| الدرجة المئوية | مؤشر نوعية التنظيم | الدرجة المئوية للترتيب | مؤشر فاعلية الحكومة | الدرجة المئوية للترتيب | مؤشر ضبط الفساد | الدرجة المئوية للترتيب | مؤشر سيادة القانون | الدرجة للترتيب | مؤشر التعبير عن الرأي | الدرجة المئوية للترتيب | مؤشر الاستقرار | السنوات |
|----------------|--------------------|------------------------|---------------------|------------------------|-----------------|------------------------|--------------------|----------------|-----------------------|------------------------|----------------|---------|
| 6.6            | -1.4               | -1.5                   | -1.7                | 8.1                    | -1.2            | 3.0                    | -1.6               | 8.0            | -1.5                  | 0.5                    | -2.4           | 2003    |
| 3.4            | -1.6               | 2.0                    | -1.6                | 2.0                    | -1.5            | 0.5                    | -1.8               | 4.8            | -1.6                  | 0.0                    | -3.2           | 2004    |
| 4.4            | -1.5               | 1.0                    | -1.6                | 3.9                    | -1.4            | 1.4                    | -1.7               | 9.6            | -1.3                  | 0.5                    | -2.7           | 2005    |
| 7.4            | -1.4               | 1.0                    | -1.7                | 2.4                    | -1.4            | 1.4                    | -1.7               | 10.1           | -1.3                  | 0.0                    | -2.8           | 2006    |
| 7.3            | -1.3               | 2.9                    | -1.6                | 2.9                    | -1.5            | 0.5                    | -1.8               | 15.9           | -1.1                  | 0.5                    | -2.8           | 2007    |
| 12.6           | -1.1               | 9.2                    | -1.2                | 3.4                    | -1.5            | 1.4                    | -1.8               | 16.3           | -1.1                  | 1.9                    | -2.5           | 2008    |
| 16.7           | -1.0               | 9.6                    | -1.2                | 4.3                    | -1.3            | 1.4                    | -1.7               | 18.0           | -1.0                  | 2.4                    | -2.2           | 2009    |
| 15.3           | -1.1               | 10.0                   | -1.2                | 6.2                    | -1.3            | 2.4                    | -1.6               | 19.4           | -1.0                  | 2.4                    | -2.2           | 2010    |
| 12.8           | -1.1               | 12.3                   | -1.1                | 11.4                   | -1.2            | 3.3                    | -1.5               | 18.3           | -1.1                  | 4.3                    | -1.8           | 2011    |
| 9.5            | -1.3               | 13.3                   | -1.1                | 9.5                    | -1.2            | 3.3                    | -1.5               | 16.4           | -1.1                  | 4.7                    | -1.9           | 2012    |
| 9.5            | -1.2               | 13.7                   | -1.1                | 7.6                    | -1.3            | 3.8                    | -1.4               | 16.4           | -1.1                  | 4.3                    | -2.0           | 2013    |
| 8.7            | -1.3               | 13.9                   | -1.1                | 5.8                    | -1.3            | 6.7                    | -1.3               | 15.8           | -1.1                  | 2.4                    | -2.5           | 2014    |
| 7.2            | -1.2               | 9.6                    | -1.2                | 4.8                    | -1.4            | 5.8                    | -1.4               | 17.7           | -1.0                  | 2.9                    | -2.3           | 2015    |
| 11.1           | -1.1               | 9.1                    | -1.3                | 6.3                    | -1.4            | 3.8                    | -1.6               | 22.2           | -1.0                  | 3.3                    | -2.3           | 2016    |
| 9.6            | -1.2               | 9.6                    | -1.3                | 6.7                    | -1.4            | 4.3                    | -1.6               | 20.7           | -1.0                  | 2.9                    | -2.3           | 2017    |
| 9.6            | -1.2               | 9.6                    | -1.3                | 7.7                    | -1.4            | 3.4                    | -1.8               | 20.8           | -1.0                  | 1.4                    | -2.5           | 2018    |
| 9.6            | -1.2               | 9.6                    | -1.3                | 8.7                    | -1.3            | 3.8                    | -1.7               | 22.2           | -1.0                  | 1.4                    | -2.6           | 2019    |
| 8.7            | -1.4               | 9.6                    | -1.3                | 9.1                    | -1.3            | 3.8                    | -1.8               | 20.8           | -1.0                  | 1.4                    | -2.5           | 2020    |

-المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع: www. Albankaldwli.Org.

.....الملحق.....

**الملحق(28) تطور عرض النقد الضيق وعلاقته بالنتائج المحلي بالأسعار الثابتة في العراق  
للمدة (2003- 2020) . ( مليون دينار)**

| السنوات | العملة خارج<br>البنوك | الودائع<br>الجارية | M1         | معدل<br>التغير<br>للسنوي | 1/3   | 2/3   | النتائج المحلي<br>بالأسعار الثابتة<br>(7) | التغير<br>السنوي<br>للنتائج<br>المحلي<br>(8) |
|---------|-----------------------|--------------------|------------|--------------------------|-------|-------|-------------------------------------------|----------------------------------------------|
| (1)     | (2)                   | (3)                | (4)        | (5)                      | (6)   | (7)   | (8)                                       |                                              |
| 2003    | 4630000               | 1144000            | 5,774000   | 91.6                     | 80.18 | 19.8  | 26,990,4                                  |                                              |
| 2004    | 7163000               | 2986000            | 10,149000  | 75.77                    | 70.57 | 20.2  | 41,607,8                                  | 54.15                                        |
| 2005    | 9,112,837             | 2,286,288          | 11,399,125 | 12.31                    | 79.9  | 20.0  | 43,438,8                                  | 4.40                                         |
| 2006    | 10,968,099            | 4,491,691          | 15,460,060 | 35.62                    | 70.9  | 29.0  | 47,851,4                                  | 10.82                                        |
| 2007    | 14,231,700            | 7,489,467          | 21,721,167 | 40.49                    | 65.5  | 34.4  | 48,510,6                                  | 1.37                                         |
| 2008    | 18,492,502            | 9697432            | 28,189,934 | 29.77                    | 65.6  | 34.3  | 51,716,6                                  | 6.60                                         |
| 2009    | 21775679              | 15,524,351         | 37,300,030 | 32.32                    | 58.3  | 41.6  | 54,720,8                                  | 5.80                                         |
| 2010    | 24,342,129            | 27,401,297         | 51,743,489 | 38.72                    | 47.0  | 52.9  | 58,495,9                                  | 6.89                                         |
| 2011    | 28,287,361            | 34,186,568         | 62,473,929 | 20.73                    | 45.2  | 54.7  | 62,896,90                                 | 7.52                                         |
| 2012    | 30,593,647            | 37,028,526         | 67,622,173 | 8.24                     | 45.2  | 54.7  | 162,587,53                                | 8.49                                         |
| 2013    | 34,855,256            | 43,322,669         | 78,318,122 | 15.81                    | 44.5  | 43.8  | 174,990,17                                | 7.62                                         |
| 2014    | 36,072,000            | 36,620,000         | 72,692,00  | -7.18                    | 49.62 | 50.37 | 173,872,67                                | -0.63                                        |
| 2015    | 34,855,256            | 30,580,00          | 65,435.00  | -10.00                   | 50.0  | 49.9  | 169,630,87                                | -2.43                                        |
| 2016    | 42,075,230            | 28657.8            | 70,733.00  | 1.60                     | 59.48 | 40.51 | 199,476.6                                 | 17.59                                        |
| 2017    | 40,343,309            | 30,818.2           | 71,161.5   | 0.60                     | 56.69 | 43.30 | 201,528.2                                 | 1.02                                         |
| 2018    | 40,498,067            | 37,330,917         | 77,829,984 | 1.09                     | 52.02 | 47.9  | 202,776,2                                 | -1,11                                        |
| 2019    | 47,638.6              | 39,132.4           | 86,771.0   | 11.4                     | 54.9  | 45.0  | 223,075,0                                 | 5,30                                         |
| 2020    | 59,987.0              | 43,366.0           | 103,353.0  | 19.11                    | 58.04 | 41.9  | 188,112.3                                 | -15.66                                       |

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على : 1-البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية السنوية ، اعداد  
متفرقة للسنوات (2003-2020)، بغداد: وزارة المالية.

2- الاعمدة (8, 7, 6, 5, 4) تم احتسابها من قبل الباحثة .

.....الملاحق.....

الملحق (29) تطور عرض النقد الواسع السيولة المحلية (M2) وعلاقته بالنواتج المحلي بالأسعار الثابتة والجارية في العراق للمدة (2003-2020). مليون

دينار

| السنوات | M1<br>(1)  | شبه النقود<br>(2) | M2<br>(3)  | التغير السنوي<br>ل(4)m2 | النواتج المحلي بالأسعار<br>الجارية<br>(5) | التغير السنوي<br>(6) | النواتج المحلي بالأسعار<br>الثابتة(7) | التغير السنوي<br>بالنواتج المحلي(8) |
|---------|------------|-------------------|------------|-------------------------|-------------------------------------------|----------------------|---------------------------------------|-------------------------------------|
| 2003    | 5,774,000  | 1179819           | 6,953819   | -                       | 15,767.12869                              | -                    | 26,990,4                              | ___-___                             |
| 2004    | 10,149000  | 1349522           | 11,498522  | 65.35                   | 36,819.84721                              | 133.51               | 41,607,8                              | 54.15                               |
| 2005    | 11,399,125 | 3260225           | 14,65,9350 | 27.48                   | 50,313.87882                              | 36.64                | 43,438,8                              | 4.40                                |
| 2006    | 15,460,060 | 5590189           | 21,050,249 | 43.59                   | 65,485.45330                              | 30.15                | 47,851,4                              | 10.82                               |
| 2007    | 21,721,167 | 5198829           | 26,919,996 | 27.88                   | 88,809.41274                              | 35.61                | 48,510,6                              | 1.37                                |
| 2008    | 28,189,934 | 6671993           | 34,861,927 | 29.50                   | 131,622.85163                             | 48.20                | 51,716,6                              | 6.60                                |
| 2009    | 37,300,030 | 8055259           | 45,355,289 | 30.10                   | 119,085.65042                             | -9.52                | 54,720,8                              | 5.80                                |
| 2010    | 51,743,489 | 8545678           | 60,289167  | 32.92                   | 146,971.77350                             | 23.41                | 58,495,9                              | 6.89                                |
| 2011    | 62,473,929 | 9593380           | 72,067,309 | 19.53                   | 185,749.6641                              | 26.38                | 62,896,90                             | 7.52                                |
| 2012    | 67,622,173 | 11600257          | 79,222,430 | 9.92                    | 227,800.61827                             | 22.63                | 162,587,53                            | 8.49                                |
| 2013    | 78,318,122 | 13695621          | 92,013,743 | 16.16                   | 234,637.76072                             | 3.00                 | 174,990,17                            | 7.62                                |
| 2014    | 72,692     | 21874482          | 94,728,00  | 3.4                     | 228,415.65608                             | -2.65                | 173,872,67                            | -0.63                               |
| 2015    | 65,435.00  | 17160             | 82,592,00  | -9.00                   | 164,010.92754                             | -28.19               | 169,630,87                            | -2.43                               |
| 2016    | 70,733.0   | 17349.0           | 88,082.0   | 6.69                    | 165,482.47142                             | 0.89                 | 199,476.6                             | 17.59                               |
| 2017    | 71,161.5   | 18279.8           | 89,441.3   | 1.54                    | 186,273.70504                             | 12.56                | 201,528.2                             | 1.02                                |
| 2018    | 77,829,984 | 17,561.7          | 95,390.7   | 6.65                    | 254,870184                                | 36.82                | 202,776,2                             | -1,11                               |
| 2019    | 86,771.0   | 16,670.1          | 103,441    | 8.44                    | 262,917,150                               | 3.15                 | 223,075,0                             | 5,30                                |
| 2020    | 103,535    | 16,553            | 119,906,0  | 15.91                   | 198,774,325                               | -24.39               | 188,112.3                             | -15.66                              |

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على : 1-البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية السنوية ،للسنوات (2003-2020)، بغداد: دائرة الاحصاء والابحاث-2-الاعمدة (4,5,8) احتسبت من قبل الباحثة .

**الملحق(30) تطور سعر الصرف في العراق للمدة (2003-2020)**

| السنوات | سعر صرف الدينار الرسمي (1) | معدل التغير السنوي % (2) | معدل التضخم (%) (3) | سعر الصرف الموازي (4) | التغير السنوي % (5) |
|---------|----------------------------|--------------------------|---------------------|-----------------------|---------------------|
| 2003    | 1896                       | -                        | 33.6                | 1936                  | -                   |
| 2004    | 1453                       | -23.36                   | 27                  | 1453                  | -24.9               |
| 2005    | 1469                       | 1.10                     | 36.9                | 1472                  | -5.21               |
| 2006    | 1475                       | 0.40                     | 53.2                | 1475                  | 0.20                |
| 2007    | 1255                       | -14.91                   | 30.8                | 1267                  | -14.10              |
| 2008    | 1193                       | -4.94                    | 2.7                 | 1203                  | -5.05               |
| 2009    | 1170                       | -1.92                    | -2.8                | 1182                  | -1.74               |
| 2010    | 1170                       | 0                        | 3.1                 | 1186                  | 0.33                |
| 2011    | 1170                       | 0                        | 5.5                 | 1196                  | 0.84                |
| 2012    | 1166                       | -0.34                    | 6.0                 | 1233                  | 3.09                |
| 2013    | 1166                       | 0                        | 1.9                 | 1232                  | -0.08               |
| 2014    | 1188                       | 1.88                     | 2.2                 | 1214                  | -1.46               |
| 2015    | 1190                       | 0.16                     | 1.4                 | 1247                  | 2.71                |
| 2016    | 1190                       | 0                        | 1.5                 | 1275                  | 2.24                |
| 2017    | 1190                       | 0                        | 0.2                 | 1275                  | 0                   |
| 2018    | 1180                       | 0                        | 0.4                 | 1209                  | -5.17               |
| 2019    | 1180                       | 0                        | 0.2-                | 1196                  | -1.07               |
| 2020    | 1190                       | 0.84                     | 0.6                 | 1234                  | 3.17                |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

1-البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة للسنوات (2003-2020)، بغداد: دائرة الاحصاء والابحاث.

2-تم احتساب العمود (2,3,5) من قبل الباحثة

.....الملاحق.....

**الملحق(31) تطور سعر الصرف والميزان التجاري والحساب الجاري في العراق**  
(مليون دولار)

| السنوات | سعر الصرف<br>(1) | التغير السنوي<br>(2) | فائض - عجز ميزان التجاري<br>(3) | التغير السنوي<br>(4) | نسبة الانكشاف التجاري %<br>(5) | الحساب الجاري<br>(6) | التغير السنوي<br>(7) |
|---------|------------------|----------------------|---------------------------------|----------------------|--------------------------------|----------------------|----------------------|
| 2003    | 1896             | -                    | -223                            | -                    | 124.5                          | -934.5               | -                    |
| 2004    | 1453             | -23.36               | -3,492                          | 0.15                 | 106.2                          | -2,404.6             | 0.02                 |
| 2005    | 1469             | 1.10                 | 165                             | -0.04                | 93.8                           | 1,694.1              | -29.54               |
| 2006    | 1475             | 0.40                 | 8,520                           | 5.06                 | 80.22                          | 7,095.6              | 318.86               |
| 2007    | 1255             | -14.91               | 20,031                          | 135.10               | 66.5                           | 16,746.4             | 136.02               |
| 2008    | 1193             | -4.94                | 28,717                          | 43.36                | 75.0                           | 32,344.4             | 93.14                |
| 2009    | 1170             | -1.92                | 4,189                           | -85.41               | 62.74                          | -919.7               | -102.84              |
| 2010    | 1170             | 0                    | 14,436.                         | 244.61               | 60.61                          | 6,430.4              | -0.06                |
| 2011    | 1170             | 0                    | 31,878                          | 306.14               | 68.6                           | 26,365.4             | 310.03               |
| 2012    | 1166             | -0.34                | 46,373                          | 45.47                | 62.32                          | 31,910.2             | 21.03                |
| 2013    | 1166             | 0                    | 39,729                          | -14.32               | 63.5                           | 22,054.9             | -30.88               |
| 2014    | 1188             | 1.88                 | 38,780                          | -2.38                | 70.01                          | 24,427.9             | 10.75                |
| 2015    | 1190             | 0.16                 | 10,253                          | -73.56               | 55.1                           | 4,121.3              | -83.12               |
| 2016    | 1190             | 0                    | 7,288                           | -40.66               | 45.5                           | 3,554.7              | -13.75               |
| 2017    | 1190             | 0                    | 19,693                          | 170.21               | 51.2                           | 13,954.5             | 292.62               |
| 2018    | 1180             | 0                    | 40,624                          | 106.28               | 51.8                           | 34,369.5             | 146.30               |
| 2019    | 1180             | 0                    | 23,447                          | -42.28               | 53.1                           | 15,762.6             | -54.13               |
| 2020    | 1190             | 0.84                 | -1,339                          | -105.71              | 47.7                           | -6,249.9             | -60.30               |

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

1- الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات احصاءات التجارة (الاستيرادات- الصادرات)، مديرية إحصاءات التجارة، اعداد متفرقة للسنوات (2003-2020)، بغداد: وزارة التخطيط.

2- تم احتساب الاعمدة ( 2 ، 3 ، 4 ، 5، 7) من قبل الباحثة .

.....الملحق.....

**الملحق(32) معامل الاستقرار النقدي لعرض النقد الواسع(M2) في الاقتصاد العراقي  
للمدة(2003-2020)  
( مليون دينار )**

| السنوات | الناتج المحلي<br>بالأسعار<br>الثابتة(1) | معدل<br>النمو(2) | عرض النقد<br>الواسع (3) | معدل<br>النمو(4) | معامل<br>الاستقرار<br>النقدي(5) | معدل<br>التضخم<br>(6) |
|---------|-----------------------------------------|------------------|-------------------------|------------------|---------------------------------|-----------------------|
| 2003    | 26,990,4                                | _____            | 6953819                 | -                | -                               | 33.6                  |
| 2004    | 41,607,8                                | 54.15            | 11,498522               | 65.35            | 1.2                             | 27                    |
| 2005    | 43,438,8                                | 4.40             | 14,659,350              | 27.48            | 6.2                             | 36.9                  |
| 2006    | 47,851,4                                | 10.82            | 21,050,249              | 43.59            | 4.0                             | 53.2                  |
| 2007    | 48,510,6                                | 1.37             | 26,919,996              | 27.88            | 21.3                            | 30.8                  |
| 2008    | 51,716,6                                | 6.60             | 34,861,927              | 29.50            | 4.4                             | 2.7                   |
| 2009    | 54,720,8                                | 5.80             | 45,355,289              | 30.10            | 5.1                             | -2.8                  |
| 2010    | 58,495,9                                | 6.89             | 60,289167               | 32.92            | 4.8                             | 3.1                   |
| 2011    | 62,896,9                                | 7.52             | 72,067,309              | 19.53            | 2.6                             | 5.5                   |
| 2012    | 162,5875                                | 158.50           | 79,222,430              | 9.92             | 0.06                            | 6.0                   |
| 2013    | 174,990,1                               | 7.62             | 92,013,743              | 16.16            | 2.1                             | 1.9                   |
| 2014    | 173,872,67                              | -0.63            | 94,728,00               | 3.4              | -5.3                            | 2.2                   |
| 2015    | 169,630,87                              | -2.43            | 82,592,00               | -9.00            | -3.7                            | 1.4                   |
| 2016    | 199,476.6                               | 17.59            | 88,082.0                | 6.64             | -0.3                            | 1.5                   |
| 2017    | 201,528.2                               | 1.02             | 89,441.3                | 1.54             | 0.1                             | 0.2                   |
| 2018    | 202,776,3                               | 0.61             | 95,390.7                | 6.65             | 0.2                             | 0.4                   |
| 2019    | 223,075,0                               | 5,30             | 103,441                 | 8.44             | 1.5                             | 0.2-                  |
| 2020    | 188,112.3                               | -15.66           | 119,906,0               | 15.91            | -1.0                            | 0.6                   |

المصدر: من اعداد الباحثة : تم استخراج معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة :

$$B = \Delta m2 / \Delta GDP$$

1-إذا كانت قيمة المؤشر المحسوبة اكبر من الواحد صحيح فذلك يشير إلى عدم استقرار نقدي وهناك اتجاهات تضخمية، وأما إذا كانت القيمة مساوية للواحد صحيح فذلك يعني ان هناك استقراراً نقدياً، ولا يوجد استقرار اذا كانت القيمة اقل من الواحد صحيح اي(اتجاهات إنكماشية) .

.....الملحق.....

**الملحق (33) تطور الدين العام في العراق وعلاقته بالنتائج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية  
للمدة (2003-2020)  
( مليون دينار )**

| السنوات | الدين الداخلي<br>(1) | تغير<br>سنوي % (2) | الدين الخارجي (3) | تغير<br>سنوي % (4) | اجمالي الدين (5) | نسبة (6) لدين<br>من % الناتج |
|---------|----------------------|--------------------|-------------------|--------------------|------------------|------------------------------|
| 2003    | 2,863,000            | -                  | 120,000,000       | -                  | 122,863,000      | 415.28                       |
| 2004    | 6,061,688            | 71.91              | 129,630,480       | 8.02               | 135,692,168      | 282.93                       |
| 2005    | 6,593,960            | 8.77               | 105,066,720       | -18.93             | 111,660,680      | 181.05                       |
| 2006    | 5,645,390            | -14.37             | 81,418,012        | -22.51             | 87,063,402       | 91.08                        |
| 2007    | 5,193,705            | -8.0               | 72,109,684        | -11.44             | 77,303,389       | 69.32                        |
| 2008    | 4,455,569            | -14.21             | 54,658,564        | -24.21             | 59,114,133       | 37.64                        |
| 2009    | 8,434,049            | 89.31              | 52,667,550        | -3.64              | 61,101,599       | 46.76                        |
| 2010    | 9,180,806            | 8.84               | 55,597,230        | -5.51              | 64,778,036       | 40.86                        |
| 2011    | 7,446,859            | -18.87             | 52,836,030        | -4.96              | 60,282,889       | 28.52                        |
| 2012    | 6,547,519            | 12.06              | 51,536,034        | -2.46              | 58,083,553       | 437.69                       |
| 2013    | 4,255,549            | -35.00             | 49,908,298        | -3.15              | 54,163,847       | 19.79                        |
| 2014    | 9,520,019            | 123.73             | 50,375,864        | 0.93               | 59,895,883       | 23.13                        |
| 2015    | 32,142,805           | 237.62             | 52,638,006        | 4.49               | 84,780,811       | 44.22                        |
| 2016    | 47,362,251           | 47.35              | 52,234,944        | -0.76              | 99,597,159       | 50.57                        |
| 2017    | 2,863,000            | 0.67               | 73,153,440        | 40.04              | 120,841,236      | 53.36                        |
| 2018    | 6,061,688            | -12.28             | 48,625,780        | -33.51             | 90,448,698       | 36.02                        |
| 2019    | 6,593,960            | -3.17              | 32,004,000        | -34.18             | 72,499,000       | 27.57                        |
| 2020    | 5,645,390            | 61.73              | 34,832,000        | 8.83               | 100,328,000      | 50.47                        |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

1-دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي والداخلي، تقارير الدين العام التفصيلية، للأعوام 2003-  
(2020)، بغداد : وزارة المالية

.....الملاحق.....

### الملحق (34) تطور نمو القطاع الحقيقي في العراق للمدة (2003 - 2020) (مليون دينار) (سنة اساس 2003).

| السنوات | الناتج الحقيقي مع النفط<br>(١) مليون دينار | معدل<br>التغير<br>السني (2) | عدد السكان<br>(3)<br>الف نسمة | معدل<br>التغير السني<br>(4) | متوسط نصيب<br>الفرد (5) من الدخل | معدل<br>التغير السني<br>(6) | ناتج القطاع<br>النفطي<br>(7) | التغير السني<br>(8) | الناتج الحقيقي<br>بدون النفط<br>(9) | معدل التغير<br>السني<br>(10) |
|---------|--------------------------------------------|-----------------------------|-------------------------------|-----------------------------|----------------------------------|-----------------------------|------------------------------|---------------------|-------------------------------------|------------------------------|
| 2003    | 26,990,4                                   |                             | 26,340                        | 3.00                        | 1,0246                           | -                           | 13917                        |                     | 13,0734.4                           | -                            |
| 2004    | 41,607,8                                   | 54.15                       | 27,139                        | 3.03                        | 1,5331                           | 49.70                       | 19789.4                      | 42,19               | 21,1818.4                           | 62.02                        |
| 2005    | 43,438,8                                   | 4.40                        | 27,963                        | 3.03                        | 1,5534                           | 1.32                        | 18,327,5                     | -7,43               | 25,111.3                            | 18.55                        |
| 2006    | 47,851,4                                   | 10.82                       | 28,810                        | 3.02                        | 1,6609                           | 6.88                        | 19,327,0                     | 5,5                 | 28,524.4                            | 13.59                        |
| 2007    | 48,510,6                                   | 1.37                        | 29,684                        | 3.02                        | 1,6342                           | -1.56                       | 20,778,0                     | 7,51                | 27,732.6                            | -2.77                        |
| 2008    | 51,716,6                                   | 6,60                        | 30,895                        | 4.07                        | 1,6739                           | 2.38                        | 23,371,0                     | 12,48               | 28,345                              | 2.21                         |
| 2009    | 54,720,8                                   | 5.80                        | 31,664                        | 2.48                        | 1,7281                           | 3.28                        | 23,877,5                     | 2.16                | 23,877                              | -15.76                       |
| 2010    | 58,495,9                                   | 6.89                        | 32,490                        | 2.60                        | 1,800                            | 4.16                        | 24,266.3                     | 1.62                | 34,396                              | 44.05                        |
| 2011    | 62,896,90                                  | 7.52                        | 33,338                        | 2.61                        | 1,886                            | 4,77                        | 27,330,2                     | 12,62               | 36,773                              | 6.91                         |
| 2012    | 162,587,53                                 | 8.49                        | 34,208                        | 2.60                        | 4,7528                           | 151.96                      | 130,064                      | 375.90              | 32,000,0                            | -12.97                       |
| 2013    | 174,990,17                                 | 7.62                        | 35,096                        | 2.59                        | 4,8228                           | 1.47                        | 100,040                      | -23.08              | 74,555                              | 132.98                       |
| 2014    | 173,872,67                                 | -0.63                       | 36,148                        | 2.99                        | 4,8100                           | -0.24                       | 901958                       | -9.84               | 83,700,0                            | 12.26                        |
| 2015    | 169,630,87                                 | -2.43                       | 36,934                        | 2.17                        | 4,5927                           | -4.53                       | 101,7790                     | 12,84               | 67,9                                | -19.95                       |
| 2016    | 199,476.6                                  | 17.59                       | 37,520                        | 1.58                        | 5,3156                           | 11.82                       | 121,294                      | 19.17               | 78.4                                | 16.41                        |
| 2017    | 201,528.2                                  | 1.02                        | 37,990                        | 1.25                        | 5,3047                           | -0.20                       | 124604.5                     | 2.76                | 77,1                                | -1.28                        |
| 2018    | 202,776,3                                  | 0.61                        | 38,701                        | 1.78                        | 5,2395                           | -1.22                       | 128,159.5                    | 2.85                | 76,6                                | -0.64                        |
| 2019    | 223,075,0                                  | 5,30                        | 39,531                        | 2.14                        | 5,6430                           | 7.71                        | 133,27 5.3                   | 3,99                | 90,1                                | 17.62                        |
| 2020    | 188,112.3                                  | -15.66                      | 40.222                        | 1.72.                       | 4,6768                           | -17.13                      | 116,417.6                    | -12.64              | 71,9                                | -20.19                       |

لمصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

1-الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، للسنوات (2003-2020)، بغداد: وزارة التخطيط .

2-البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية، للسنوات(2003-2020)، بغداد .

3-البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية، للسنوات(2003-2020) ،بغداد .

4-معدل التغير السني = سنة المقارنة / سنة الاساس × 100-100

.....الملاحق.....

الملحق (35) تطور ابواب الانفاق العام في العراق للمدة (2003-2020) مليون دينار

| السنوات | الانفاق الجاري (1) | التغير السنوي (2) | الانفاق الاستثماري (3) | التغير السنوي (4) | الانفاق العام (5) | نسبة الانفاق الجاري من الناتج (6) | نسبة الانفاق الاستثماري من الناتج (7) |
|---------|--------------------|-------------------|------------------------|-------------------|-------------------|-----------------------------------|---------------------------------------|
| 2003    | 4,902.0            | -                 | 2,15                   |                   | 4917.2            | 99.7                              | 0.3                                   |
| 2004    | 29,102,758         | 1.53              | 3,014,733              | 1.42              | 32,117,491        | 90.61                             | 9.38                                  |
| 2005    | 21,803,175         | -25.08            | 4,572,018              | 51.65             | 26,375,193        | 82.66                             | 17.33                                 |
| 2006    | 27,406,197         | 25.6              | 6,027,680              | 31.83             | 33,478,877        | 81.86                             | 18.00                                 |
| 2007    | 25,822,100         | -5.77             | 7,723,044              | 28.12             | 33,545,144        | 76.97                             | 23.02                                 |
| 2008    | 47,522,700         | 84.03             | 11,880,675             | 53.82             | 59,403,375        | 79.99                             | 20.00                                 |
| 2009    | 52,053,620         | 9.53              | 13,091,000             | 10.19             | 52,066,711        | 99.93                             | 25.14                                 |
| 2010    | 54,580.9           | 4.85              | 15,553.3               | 18.80             | 70,134,201        | 77.81                             | 22.71                                 |
| 2011    | 56,017,000         | -13.79            | 13,623,000             | -30.03            | 69,640,000        | 80.43                             | 19.56                                 |
| 2012    | 75,789,000         | 35.29             | 29,351,000             | 115.45            | 105,140.000       | 72.08                             | 27.91                                 |
| 2013    | 72,226.000         | -4.70             | 34,647,000             | 18.04             | 106,873,000       | 67.58                             | 32.41                                 |
| 2014    | 77,986,200         | 7.97              | 35,487.400             | 2.42              | 113,473.600       | 68.72                             | 31.27                                 |
| 2015    | 51,832,845         | -81.0             | 18,564,670             | -47.67            | 70,397.515        | 73.62                             | 26.37                                 |
| 2016    | 51,173.400         | -11.5             | 15,894.0               | -14.38            | 67,067.400        | 76.30                             | 23.69                                 |
| 2017    | 59,025,654         | 15.34             | 16,464,461             | 3.58              | 75,490.115        | 78.18                             | 21.80                                 |
| 2018    | 67,052.900         | 13.59             | 13,820.300             | -16.05            | 80,872.000        | 82.9                              | 17.08                                 |
| 2019    | 87,301,000         | 30.19             | 24,422.6               | 76.71             | 111,723.600       | 78.14                             | 21.85                                 |
| 2020    | 72,873.500         | -16.52            | 3,208.9                | -86.8             | 76,082.400        | 95.7                              | 4.21                                  |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

1- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، اعداد متفرقة للسنوات (2003-2020)، بغداد: دائرة الاحصاء والابحاث.

2- تم استخراج الاعمدة (2,4,6,7) من قبل الباحثة.

.....الملاحق.....

**الملحق (36) تطور الدين العام ومؤشر الاستقرار السياسي في العراق للمدة (2003-2020) (مليون دينار)**

| السنوات | تقدير قيمة مؤشر الاستقرار السياسي (1) | الدرجة المئوية للترتيب (2) | الدين الداخلي (3) مليون دينار | معدل لتغير (4) السنوي | الدين الخارجي (5) مليون دينار | التغير (6) معدل السنوي | اجمالي الدين مليار دينار (7) العام |
|---------|---------------------------------------|----------------------------|-------------------------------|-----------------------|-------------------------------|------------------------|------------------------------------|
| 2003    | -2.4                                  | 0.5                        | 2,863,000                     | -                     | 120,000,000                   | -                      | 122,863,000                        |
| 2004    | -3.2                                  | 0.0                        | 6,061,688                     | 71.91                 | 129,630,480                   | 8.02                   | 135,692,168                        |
| 2005    | -2.7                                  | 0.5                        | 6,593,960                     | 8.77                  | 105,066,720                   | -18.93                 | 111,660,680                        |
| 2006    | -2.8                                  | 0.0                        | 5,645,390                     | -14.37                | 81,418,012                    | -22.51                 | 87,063,402                         |
| 2007    | -2.8                                  | 0.5                        | 5,193,705                     | -8.0                  | 72,109,684                    | -11.44                 | 77,303,389                         |
| 2008    | 2.5-                                  | 1.9                        | 4,455,569                     | -14.21                | 54,658,564                    | -24.21                 | 59,114,133                         |
| 2009    | 2.2-                                  | 2.4                        | 8,434,049                     | 89.31                 | 52,667,550                    | -3.64                  | 61,101,599                         |
| 2010    | 2.2-                                  | 2.4                        | 9,180,806                     | 8.84                  | 55,597,230                    | -5.51                  | 64,778,036                         |
| 2011    | -1.8                                  | 4.3                        | 7,446,859                     | -18.87                | 52,836,030                    | -4.96                  | 60,282,889                         |
| 2012    | -1.9                                  | 4.7                        | 6,547,519                     | 12.06                 | 51,536,034                    | -2.46                  | 58,083,553                         |
| 2013    | -2.0                                  | 4.3                        | 4,255,549                     | -35.00                | 49,908,298                    | -3.15                  | 54,163,847                         |
| 2014    | -2.5                                  | 2.4                        | 9,520,019                     | 123.73                | 50,375,864                    | 0.93                   | 59,895,883                         |
| 2015    | -2.3                                  | 2.9                        | 32,142,805                    | 237.62                | 52,638,006                    | 4.49                   | 84,780,811                         |
| 2016    | -2.3                                  | 3.3                        | 47,362,251                    | 47.35                 | 52,234,944                    | -0.76                  | 99,597,159                         |
| 2017    | -2.3                                  | 2.9                        | 47,678,796                    | 0.67                  | 73,153,440                    | 40.04                  | 120,841,236                        |
| 2018    | -2.5                                  | 1.4                        | 41,822,918                    | -12.28                | 48,625,780                    | -33.51                 | 90,448,698                         |
| 2019    | -2.6                                  | 1.4                        | 40,495,000                    | -3.17                 | 32,004,000                    | -34.18                 | 72,499,000                         |
| 2020    | -2.5                                  | 1.4                        | 65,496,000                    | 61.73                 | 34,832,000                    | 8.83                   | 100,328,000                        |

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحثة بناء على بيانات الجدول (40) ، ملحق (27) .

.....الملاحق.....

الملحق (37) اثر الاستقرار السياسي في التضخم مقارنة بين الدول (ليبيا، السعودية، العراق)  
للمدة (2003—2020)

| العراق          |             |                        | السعودية        |             |                | ليبيا           |             |                        | السنوات |
|-----------------|-------------|------------------------|-----------------|-------------|----------------|-----------------|-------------|------------------------|---------|
| معدل نمو التضخم | معدل التضخم | مؤشر الاستقرار السياسي | معدل نمو التضخم | معدل التضخم | مؤشر الاستقرار | معدل نمو التضخم | معدل التضخم | مؤشر الاستقرار السياسي |         |
| -               | 33.6        | -2.4                   | -               | 0.6         | 0.1            | -               | 0.1         | 0.1                    | 2003    |
| -19.64          | 27          | -3.2                   | -50             | 0.3         | -0.7           | 1.20            | 1.3         | 0.4                    | 2004    |
| 36.66           | 36.9        | -2.7                   | 133.3           | 0.7         | -0.2           | 100             | 2.6         | 0.4                    | 2005    |
| 44.17           | 53.2        | -2.8                   | 214.2           | 2.2         | -0.5           | -42.30          | 1.5         | 0.4                    | 2006    |
| -42.10          | 30.8        | -2.8                   | 86.36           | 4.1         | -0.5           | 313.3           | 6.2         | 0.7                    | 2007    |
| -91.23          | 2.7         | -2.5                   | 141.46          | 9.9         | -0.3           | 67.74           | 10.4        | 0.8                    | 2008    |
| -203.70         | -2.8        | -2.2                   | -48.48          | 5.1         | -0.5           | -76.92          | 2.4         | 0.8                    | 2009    |
| -0.08           | 3.1         | -2.2                   | -25.49          | 3.8         | -0.2           | 0.00            | 2.4         | 0.0                    | 2010    |
| 77.41           | 5.5         | -1.8                   | -2.63           | 3.7         | -0.5           | 562.5           | 15.9        | -1.3                   | 2011    |
| 9.09            | 6.0         | -1.9                   | -21.62          | 2.9         | -0.5           | -61.63          | 6.1         | -1.6                   | 2012    |
| -68.33          | 1.9         | -2.0                   | 20.68           | 3.5         | -0.4           | -57.37          | 2.6         | -1.8                   | 2013    |
| 15.78           | 2.2         | -2.5                   | -25.71          | 2.6         | -0.3           | -7.69           | 2.4         | -2.4                   | 2014    |
| -36.36          | 1.4         | -2.3                   | -15.38          | 2.2         | -0.6           | 312.5           | 9.9         | -2.2                   | 2015    |
| 7.14            | 1.5         | -2.3                   | -4.54           | 2.1         | -0.5           | 161.61          | 25.9        | -2.3                   | 2016    |
| -86.66          | 0.2         | -2.3                   | -142.85         | -0.9        | -0.6           | -0.38           | 25.8        | -2.4                   | 2017    |
| 100             | 0.4         | -2.5                   | -0.01           | 2.5         | -0.6           | -47.28          | 13.6        | -2.4                   | 2018    |
| -150            | 0.2-        | -2.6                   | -184            | -2.1        | -0.6           | -116.17         | -2.2        | -2.6                   | 2019    |
| -0.05           | 0.6         | -2.5                   | -0.01           | 3.4         | -0.7           | -0.04           | 1.4         | -2.5                   | 2020    |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على : الجدول (9) و (22) و (41)، والملاحق (8,21,27)

.....الملاحق.....

**الملحق(38) اثر الاستقرار السياسي في فائض-عجز الموازنة العامة مقارنة بين الدول  
(ليبيا\_ السعودية - العراق) للمدة(2003-2020 )  
(مليون دولار)**

| السنوات | ليبيا             |            |               | السعودية          |          |               | العراق            |            |               |
|---------|-------------------|------------|---------------|-------------------|----------|---------------|-------------------|------------|---------------|
|         | الاستقرار السياسي | فائض - عجز | التغير السنوي | الاستقرار السياسي | فائض-عجز | التغير السنوي | الاستقرار السياسي | فائض - عجز | التغير السنوي |
| 2003    | 0.1               | 911        | -             | 0.1               | 9,600    | -             | -2.4              | 5,845      | -             |
| 2004    | 0.4               | 4,485      | 392.3         | -0.7              | 28,558   | 197.4         | -3.2              | 577        | -90.1         |
| 2005    | 0.4               | 12,042     | 168.4         | -0.2              | 58,096   | 103.4         | -2.7              | 9,418      | 1.5           |
| 2006    | 0.4               | 19,581     | 62.6          | -0.5              | 74,763   | 28.6          | -2.8              | 7,324      | -22.2         |
| 2007    | 0.7               | 17,769     | -9.25         | -0.5              | 47,081   | -37.0         | -2.8              | 14,748     | 101.3         |
| 2008    | 0.8               | 23,085     | 29.91         | -0.3              | 154,796  | 228.7         | -2.5              | 17,288     | 20.9          |
| 2009    | 0.8               | 4,886      | -78.8         | -0.5              | -23,552  | -115.2        | -2.2              | 2,251      | -86.9         |
| 2010    | 0.0               | 6,001      | 22.8          | -0.2              | 23,167   | -0.09         | -2.2              | 37,000     | 1,54          |
| 2011    | -1.3              | -5,619     | -194.8        | -0.5              | 77,550   | 234.7         | -1.8              | 18,069     | -51.16        |
| 2012    | -1.6              | 6,422      | -0.01         | -0.5              | 99,514   | 564.08        | -1.9              | 28,820     | 59.49         |
| 2013    | -1.8              | -12,237    | -290.54       | -0.4              | 58,782   | -88.58        | -2.0              | -4,535     | -115.7        |
| 2014    | -2.4              | -17,575    | 0.01          | -0.3              | 18,123   | -69.16        | -2.5              | 18,722     | -0.04         |
| 2015    | -2.2              | 25,402     | -0.01         | -0.6              | -89,981  | -596.5        | -2.3              | -1,224     | -106.53       |
| 2016    | -2.3              | -14,609    | -157.51       | -0.5              | -83,733  | 0.08          | -2.3              | -17,104    | 0.13          |
| 2017    | -2.4              | -7,669     | -0.05         | -0.6              | -68,582  | -18.09        | -2.3              | 1,635      | -0.09         |
| 2018    | -2.4              | 17,251     | -0.02         | -0.6              | -46,362  | 0.06          | -2.5              | 21,740     | 1.22          |
| 2019    | -2.6              | 8,252      | -52.16        | -0.6              | -35,302  | 0.07          | -2.6              | 19,050     | -12.3         |
| 2020    | -2.5              | -12,272    | -243.9        | -0.7              | -78.373  | -0.02         | -2.5              | -10,691    | -156.12       |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على : الملاحق(8 ) ، (21) ، (27) ، الجداول (10،24،43)

1- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد متفرقة للسنوات(2003-2020)،  
ابوظبي : الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

.....الملاحق.....

**الملحق (39) اثر الاستقرار السياسي في سعر الصرف مقارنة بين الدول ( ليبيا،  
السعودية،العراق) للمدة (2003-2020)**

| العراق     |           |                        | السعودية   |           |                        | ليبيا      |           |                        | السنوات |
|------------|-----------|------------------------|------------|-----------|------------------------|------------|-----------|------------------------|---------|
| معدل النمو | سعر الصرف | مؤشر الاستقرار السياسي | معدل النمو | سعر الصرف | مؤشر الاستقرار السياسي | معدل النمو | سعر الصرف | مؤشر الاستقرار السياسي |         |
| -          | 1896      | -2.4                   | -          | 3,7500    | 0.1                    | -          | 1.3083    | 0.1                    | 2003    |
| -23.36     | 1453      | -3.2                   | 1.0        | 3,7501    | -0.7                   | 87.9       | 1.2165    | 0.                     | 2004    |
| 1.10       | 1469      | -2.7                   | 1.0        | 3,7502    | -0.2                   | 11.1       | 1.3520    | 0.4                    | 2005    |
| 0.40       | 1475      | -2.8                   | 1.0        | 3,7501    | -0.5                   | -5.0       | 1.2849    | 0.4                    | 2006    |
| -14.45     | 1255      | -2.8                   | 1.0        | 3,7464    | -0.5                   | -9.5       | 1.2242    | 0.7                    | 2007    |
| -4.94      | 1193      | -2.5                   | 1.0        | 3,7464    | -0.3                   | 2.0        | 1.2485    | 0.8                    | 2008    |
| -1.92      | 1170      | -2.2                   | 1.0        | 3,7504    | -0.5                   | -0.9       | 1.2376    | 0.8                    | 2009    |
| 0          | 1170      | -2.2                   | 1.0        | 37502     | -0.2                   | 1.3        | 1.2542    | 0.0                    | 2010    |
| 0          | 1170      | -1.8                   | 1.0        | 37503     | -0.5                   | 0.4        | 1.2596    | -1.3                   | 2011    |
| -0.34      | 1166      | -1.9                   | 1.0        | 3,7502    | -0.5                   | -0.2       | 1.2545    | -1.6                   | 2012    |
| 0          | 1166      | -2.0                   | 1.0        | 3.7503    | -0.4                   | -0.09      | 1.2535    | -1.8                   | 2013    |
| 1.88       | 1188      | -2.5                   | 1.0        | 3.7502    | -0.3                   | 6.5        | 1.3346    | -2.4                   | 2014    |
| 0.16       | 1190      | -2.3                   | 1.0        | 3.7512    | -0.6                   | -5.8       | 1.2563    | -2.2                   | 2015    |
| 0          | 1190      | -2.3                   | 1.0        | 3.7508    | -0.5                   | 6.5        | 1.3387    | -2.3                   | 2016    |
| 0          | 1190      | -2.3                   | 1.0        | 3.7503    | -0.6                   | 4.3        | 1.3966    | -2.4                   | 2017    |
| 0          | 1180      | -2.5                   | 1.0        | 3.7506    | -0.6                   | -0.6       | 1.3875    | -2.4                   | 2018    |
| 0          | 1180      | -2.6                   | 1.0        | 3.7508    | -0.6                   | 0.3        | 1.4028    | -2.6                   | 2019    |
| 0.84       | 1190      | -2.5                   | 1.0        | 3.7537    | -0.7                   | 0          | 1.3928    | -2.5                   | 2020    |

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول(7)، الجدول (23) والجدول (42).

.....الملاحق.....

الملحق(40) اثر الاستقرار السياسي على الانفاق العسكري مقارنة بين(ليبيا، السعودية، العراق) للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٣) (مليون دولار)

| ليبيا     |                 |                   |             |                 |           |                 |                   |           |                 |
|-----------|-----------------|-------------------|-------------|-----------------|-----------|-----------------|-------------------|-----------|-----------------|
| السعودية  |                 |                   |             |                 |           |                 |                   |           |                 |
| العراق    |                 |                   |             |                 |           |                 |                   |           |                 |
| المتغيرات | الانفاق العسكري | الاستقرار السياسي | المتغيرات   | الانفاق العسكري | المتغيرات | الانفاق العسكري | الاستقرار السياسي | المتغيرات | الانفاق العسكري |
| 2003      | 5,414,0         | 0.1               | 18,750,000  | 0.1             | -         | 613,724,869.6   | -2.4              | -         | -               |
| 2004      | 6,850,7         | 0.4               | 20,910,000  | 0.7-            | 26.52     | 1,120,000       | -3.2              | 11.52     | -               |
| 2005      | 6,909,3         | 0.4               | 25,390,000  | 0.2-            | 0.86      | 1,240,000       | -2.7              | 21,425    | -45.26          |
| 2006      | 6,143,6         | 0.4               | 29,580,000  | 0.5-            | 11.08-    | 1,990,000       | -2.8              | 16.50     | 10.71           |
| 2007      | 6,391,4         | 0.7               | 35,470,000  | 0.5             | 4.03      | 3,120,000       | -2.8              | 19,91     | 60.48           |
| 2008      | 6,341,8         | 0.8               | 38,220,000  | 0.3-            | 0.78-     | 3,240,000       | 2.5-              | 7.75      | 56.78           |
| 2009      | 6,3046.5        | 0.8               | 41,270,000  | 0.5-            | 0.58-     | 3,750,000       | 2.2-              | 7.98      | 3.846           |
| 2010      | 6,4690.36       | 0.0               | 45,240,000  | 0.2-            | 2.61      | 4,280,000       | 2.2-              | 9.61      | 15.74           |
| 2011      | 6,3518.11       | 1.3-              | 48,530,000  | 0.5-            | 1.82-     | 4,140,000       | -1.8              | 7.27      | 14.13           |
| 2012      | 2,98741         | 1.6-              | 56,500,000  | 0.5-            | 52.9-     | 7,780,000       | -1.9              | 16.42     | -3.27           |
| 2013      | 3,96469         | 1.8-              | 67,020,000  | 0.4-            | 32.71     | 6,920,000       | -2.0              | 18.61     | 87.92           |
| 2014      | 3,755,652       | 2.4-              | 80,760,000  | 0.3-            | 5.27-     | 9,600,000       | -2.5              | 20.50     | -11.05          |
| 2015      | 4,152,121       | 2.2-              | 87,190,000  | 0.6-            | 10.57     | 5,970,000       | -2.3              | 7.96      | 38.72           |
| 2016      | 8,984,98.8      | 2.3-              | 63,670,000  | 0.5-            | 116.37    | 7,420,000       | -2.3              | -26.97    | -37.81          |
| 2017      | 2,300,685       | 2.4-              | 70,400,000  | 0.6-            | 74.39-    | 6,320,000       | -2.3              | 10.57     | 24.28           |
| 2018      | 8,796,21.5      | 2.4-              | 74,480,000  | 0.6-            | 282.43    | 7,600,000       | -2.5              | 5.79      | -14.82          |
| 2019      | 2,063,841       | 2.6-              | 61,,952,000 | 0.6-            | 76.54-    | 7,060,000       | -2.6              | -16.82    | 20.25           |
| 2020      | 8,544,89.5      | 2.5-              | 57,520,000  | 0.7-            | 314.15    |                 | -2.5              | -7.15     | -7.63           |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

١ - بيانات الجدول (٢٦) الجدول (٤٤)، الجدول(١١)

.....الملاحق.....

**الملحق (41) تطور التغير السنوي للإيرادات العامة (للايرادات النفطية وغير النفطية) والنفقات وصافي الموازنة في العراق للمدة (2003-2020) (ملايين الديناري).**

| السنوات | ايرادات النفطية<br>(1) | التغير<br>السنوي<br>(2) | ايرادات غير<br>النفطية<br>(3) | التغير<br>السنوي<br>(4) | ايرادات عامة<br>(5) | التغير<br>السنوي<br>(6) | انفاق عامة<br>(7) | تغير سنوي<br>(8) | صافي فائض عجز<br>(9) موازنة | التغير<br>السنوي (10) |
|---------|------------------------|-------------------------|-------------------------------|-------------------------|---------------------|-------------------------|-------------------|------------------|-----------------------------|-----------------------|
| 2003    | 15,728,387             | -                       | 304,486                       | -                       | 16,032,873          | -                       | 4,917.2           | -                | 11,115,873                  | -                     |
| 2004    | 32,672,203             | 107.72                  | 355,536                       | 16.62                   | 32,982,739          | 105.71                  | 32,117,491        | 553.19           | 865,248                     | 7.684                 |
| 2005    | 39,480,069             | 20.83                   | 1,022,821                     | 187.68                  | 40,502,890          | 22.80                   | 26,375,193        | -17.87           | 14,127,697                  | 86.25                 |
| 2006    | 46,908,069             | 18.81                   | 2,324,253                     | 127.23                  | 49,232,349          | 21.55                   | 33,478,877        | 26.93            | 15,753,472                  | 11.50                 |
| 2007    | 44,646,277             | -4.82                   | 1,495,836                     | -35.64                  | 46,142,112          | -6.27                   | 33,545,144        | 0.200            | 12,596,968                  | 20.03                 |
| 2008    | 70,121,691             | 57.05                   | 1,004,787                     | -32.82                  | 71,090,953          | 54.06                   | 59,403,375        | 77.08            | 11,687.578                  | -7.21                 |
| 2009    | 43,309,228             | -38.23                  | 3,803,289                     | 278.51                  | 47,112,517          | 33.7-                   | 52,066,711        | -12.35           | -4,954,194                  | -57.61                |
| 2010    | 63,594,168             | 46.83                   | 6,584,055                     | 73.11                   | 70,178,223          | 48.95                   | 70,134,201        | 34.70            | -57.61                      | -11.14                |
| 2011    | 107,271                | 87.78                   | 1,536                         | -99.79                  | 108,807,0           | 83.16                   | 69,640            | 17.74            | 4,402,200                   | -1.55                 |
| 2012    | 117,271                | 9.32                    | 2,546                         | 65.75                   | 119,817,0           | 10,11                   | 105,140.00        | 50.97            | 39,167,000                  | -62.52                |
| 2013    | 110,678                | -5.62                   | 3,090                         | 21.36                   | 113,768,0           | -5.04                   | 106,873,00        | 1.64             | 14,677,000                  | -53.02                |
| 2014    | 97,072,4               | -12.29                  | 8,314.2                       | 169.06                  | 105,609,84          | -7.17                   | 113,473.6         | 6.17             | 6,895,000                   | -214.0                |
| 2015    | 51,312.6               | -47.14                  | 15,220.63                     | 83.06                   | 66,470,25           | -37.06                  | 70,397.515        | -37.96           | -7,863,760                  | 0,04                  |
| 2016    | 44,267.06              | -13.72                  | 10,141.91                     | -33.37                  | 54,409.2 7          | -18.14                  | 67,067.4          | -4.73            | -3,927,265                  | -0.03                 |
| 2017    | 65,071.90              | 46.99                   | 12,264                        | 20.93                   | 77,335.9            | 42.13                   | 75,490.115        | 12.55            | -12,658,130                 | -85.41                |
| 2018    | 95,619.8               | 46.94                   | 10,950                        | -10.71                  | 106,569.8           | 37.80                   | 80,872.000        | 7.12             | 1,845,785                   | 1,29                  |
| 2019    | 99,216.3               | 3.76                    | 8,350.1                       | -23.74                  | 107,567.0           | 0.93                    | 111,723.6         | 38.14            | 25,697.800                  | -116.1                |
| 2020    | 54,448.5               | -45.12                  | 8,650.5                       | 3.592                   | 63,199.689          | 41.24-                  | 76,082.4          | -31.90           | -12,882.711                 | 0.03                  |

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

1-البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية السنوية ، لسنوات متفرقة(2003-2020 )، بغداد: دائرة الاحصاء والابحاث.

2-تم استخراج معدلات التغير السنوي من قبل الباحثة.

3-وزارة المالية ،دائرة المحاسبة، الحسابات الختامية للإيرادات النفطية للأعوام(2003-2012).

## **Abstract**

Iraq is one of the comparison countries (Libya, Saudi Arabia) most affected by political instability. What explains the decline in indicators of political stability in Iraq to below international standards to -2.5 points, meaning the instability for the period (2003-2020), as it deteriorated in The year (2019) with a score of (-2.6) points due to the failure of government formation processes, and the intensification of popular rejection, so the situation continued to be unstable until the year (2020, with a degree of instability) (-2.5 points). And since the percentage of the ranking is less than (100%), and by less than (10%), as it reached (1.4%) for that year, it is in a very weak comparative position, then comes Libya, then Saudi Arabia. This resulted in several economic manifestations, including: the presence of deflationary signs and stagnation in the economy for the year (2020) as a result of the decrease in the monetary stability coefficient to (-1.0%) and an inflation rate of (0.6%).

As for the exchange rate, it stabilized at a price of (1,190) dinars, with a rate of change of (0.84%) as a result of the intervention of the Central Bank to stabilize the exchange rate. The net budget deficit decreased to (0.03%) compared to (2019) as it reached (-116%) as a result of the increase in the volume of public spending (38%), and the increase in the proportion of military spending from public spending by (9.30%). The ratio of public debt to output increased by (50.47%) for the year (2020) as a result of the decline in oil prices, and the expansion of the volume of public spending, which reduced the chances of financial sustainability, and the economy became in line with the economic cycle.

The study aims to demonstrate the impact of political instability on the overall performance of the economy. It is natural that several economic manifestations for the period (2003-2020) will result in selected countries (Libya, Saudi Arabia), with special reference to Iraq. That period is exceptional in light of the events that took place, both in Iraq and the selected countries, of political, security, economic and social instability, as a result of ISIS entering the western provinces, as well as the failure of the democratic political project and its repercussions at various levels.

The results of the econometric analysis showed that political stability in all sample countries is an influential variable in the macroeconomic variables. The simple linear regression analysis, which was considered in that political stability is an independent variable, helps predict the values of economic variables because it is significant and negatively affects the dependent variables in the three models. as follows:

- 1- The indicator of political stability in Iraq affects military spending by double and inversely.
- 2- Every decrease in the political stability index in Iraq by one time leads to a rise in the inflation rate by (60%).
- 3-The existence of a causal relationship between political stability and macroeconomic variables in the Iraqi economy. What distinguishes this relationship is that it is one-way from political stability to inflation, indebtedness and military spending, but it is noticeable that the causal relationship is two-way between unemployment and political stability.
- 4-The existence of a long-term equilibrium relationship between political stability and other variables.
- 5-The indicator of political stability is effective and influential in both Libya and Saudi Arabia, where the two models were significant and showed the role of political stability in the overall economy, especially the variables of the two models.



Ministry Of Higher Education  
& Scientific Research  
University Of Basrah  
College Of Administration  
& Economics



***THE ECONOMIC EFFECTS OF WEAK  
POLITICAL STABILITY IN SELECTED ARAB  
COUNTRIES WITH SPECIAL REFERENCE TO  
IRAQ FOR THE PERIOD (2020-2003)***

Thesis Submitted The Council Of The College Of  
Administration And Economics at University Of Basrah as  
Partial Fulfillment For The Degree Of Philosophy Doctorate  
In Economic Sciences

BY  
WASEN HADI FEHAN

Supervised By  
Professor  
DR. YOSSEF ALI ABD

1444A.H

2022A.D